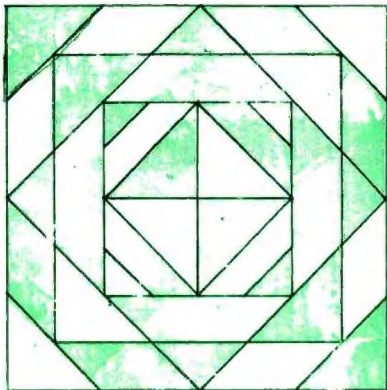


علم الاجتماع ومشكلات المجتمع

د. سيد محمد بدوي
مدرس الاجتماع
جامعة القاهرة



١٩٩٥

دار المعرفة الجامعية
١. ش. مونتير - الإسكندرية
ت: ٢٨٣-١٦٣

اهداءات ٢٠٠٢

أد/ السيد محمد بدوي

الاسكندرية

علم الاجتماع وشكلات المجتمع

المؤلف
أستاذ محمد بدوي
أستاذ علم الاجتماع
جامعة الإسكندرية

١٩٩٥

دار المعرفة الجامعية
١٠ ش. بورسعيد - إسكندرية
ت: ١٦٢ - ٢٨٢

الباب الأول

علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية

الفصل الأول

موضوع علم الاجتماع ومنهجه وتقسيما

١ - مكانة علم الاجتماع بين العلوم الانسانية

يمكننا أن نذكر من بين التقسيمات المختلفة للعلوم ، العلوم الطبيعية وهى التى تدرس ظواهر الطبيعة الخارجية ، والعلوم الإنسانية ، وهى التى تدرس الإنسان من حيث نشاطه الفكرى والاجتماعى . ومن هذه الأخيرة علم النفس *Psychologie* الذى يدرس السلوك الفردى للإنسان ، وعلم الاجتماع *Sociologie* الذى يدرس الظواهر التى تنشأ عن وجود الإنسان فى المجتمع .

فن صفات الإنسان الأساسية أنه يعيش فى جماعة . وهذه الميزة ترتب عليها علاقات مختلفة . وعلم الاجتماع هو الذى يدرس هذه العلاقات ، كما يهتم بدراسة الظواهر التى تنشأ عن التفاعل بين نشاط الأفراد والجماعات . وهذه الظواهر إما أن تكون لغوية *Linguistiques* أو تشريعية *Juridiques* أو أخلاقية *Moraux* أو دينية *Religieux* أو اقتصادية *Economiques* أو تربوية *Pédagogiques* أو جمالية *Esthetiques* وهذه كلها يطلق عليها اسم الظواهر الاجتماعية *Les Faits sociaux* .

ونلاحظ أن علم الاجتماع كان آخر العلوم الإنسانية من حيث النشأة ، وربما كان تحليل ذلك حقيقة قررتها الملاحظة النفسية . فقد لوحظ أنه كلما كان أى نوع من أنواع النشاط الذى تقوم به طبيعياً ، أو عادياً ، قل شعورنا به وبالعوامل اللازمة لأدائه . فنحن نمشى وتكلم ، ونفكر دون أن نحظر

ببإلنا أن ندرس كيف تم عملية المشى أو الكلام أو التفكير .

ولا شك أن من أنواع النشاط الاعتيادى الذى تمارسه كل يوم ، النشاط الاجتماعى . إذ أن العادات التى تمارسها ، والشعائر الدينية التى تتكلف أدائها ، كل هذه ظواهر اجتماعية تقوم بها دون أن نفكر فى البحث عن أصولها . فالحيط الاجتماعى ضرورى لمعيشتنا كالحيط الطبيعى من هواء ، وماء ، وغذاء . كما أن الرجل العادى يعتمد أن العلوم الاجتماعية تتناول موضوعات يعرف عنها بعض الشيء لمجرد أنه عضو فى المجتمع ، بعكس العلوم الطبيعية التى يعرض عنها ويتركها للمتخصصين . ونحن نستخدم فى كل لحظة كلمات مثل القانون - المسؤولية - القرابة - الملكية دون أن نفكر فى أن هذه الكلمات قد أخذت معانى شتى خلال العصور المختلفة ، ولم يكن لها فى الماضى دلالتها التى نعرفها اليوم .

لا يدهشنا إذن - وقد علمنا أن المحيط الاجتماعى يغمرنا دون أن نشعربه - أن تظل الحقائق الاجتماعية مدة طويلة بعيدة عن البحث العلمى المنظم . فلم تبدأ الدراسات الاجتماعية التى تخضع للطريقة العلمية الصحيحة إلا فى القرن التاسع عشر .

٧ - التفكير الذاتى والتفكير الموضوعى فى المسائل الاجتماعية

وضع « أوجست كونت August comte » الفيلسوف الفرنسى كلمة « اجتماع sociologie » حوالى سنة ١٨٣٠ لتدل على علم جديد أخذ هو على عاتقه أن يضع أسسه ومنهجه . وبين أن موضوع هذا العلم هو دراسة المجتمعات البشرية .

غير أننا إذا نظرنا خلال التاريخ ، وجدنا أن التفكير فى المسائل الاجتماعية

لم يكن وليد القرن التاسع عشر ، بل إنه تفكير قديم قدم المجتمعات الإنسانية نفسها . فوجود المجتمعات -- كما قدمنا -- معناه وجود علاقات متبادلة بين الأفراد . وهذه العلاقات لا تسير دائماً في طريق التفاهم والانسجام ، بل قد تشوبها في أحيان كثيرة عوامل الاضطراب والتصادم والنزاع . وهذه العوامل تنشأ عن بذور الأنانية التي لا يتجرد منها إنسان . وحينئذ يبرى الحكماء والفلاسفة والمصلحون لعلاج هذا الاضطراب والقضاء على أسباب النزاع ، ويرسمون المثل العليا ، والسياسة الاجتماعية التي يعتقدون أنها تحقق العدالة وتقرر الأمن والنظام .

هذا التفكير الاجتماعي الذي ينبعث عن الحاجة لفض أنواع النزاع والذي ينصب على إيجاد خير الوسائل لتحقيق سعادة المجتمع ، هو ما نستطيع أن نطلق عليه اسم « الفلسفة الاجتماعية » . فلم يكن هذا التفكير يتم بدراسة المجتمعات من حيث نظمها الكائنة بالفعل ، أو من حيث ما كانت عليه هذه النظم في الماضي . وإنما كان يتجه رأساً إلى البحث عما يجب أن يكون ، وإلى وضع أسس وقواعد عملية تهدف إلى تحقيق مجتمعات مثالية .

وجمل القول إن التفكير الاجتماعي القديم كان تفكيراً ذاتياً Subjective ولم يكن تفكيراً موضوعياً Objective . والتفكير الذاتي هو الذي يعرض وجهة نظر المفكر وآراءه الذاتية . أما التفكير الموضوعي فإنه يبحث الظواهر بحثاً علمياً لمعرفة طبيعتها والوصول إلى قوانينها . وقد استغرق الإنسان وقتاً طويلاً حتى تمكن من معالجة الموضوعات التي تتناولها العلوم الاجتماعية بطريقة علمية :

ومن أمثلة التفكير الذاتي في المسائل الاجتماعية « جمهورية أفلاطون »

« وكتاب السياسة » لأرسطو في العصور القديمة — ثم « البوتوبيا » أو أرض الأحلام » لتوماس مور « في القرن السادس عشر — ثم كتابات هوبز Hobbes الفيلسوف الإنجليزي في القرن السابع عشر « نظام المدينة Do cive » ، والتنين Le viathan » ، ثم كتاب « العقد الاجتماعي Le contrat social » لجان جاك روسو في القرن الثامن عشر .

ولم يشذ عن هذا التفكير الذاتي الفلسفي إلا بعض المفكرين القلائل الذين ظهروا في فترات متباعدة . ومن أشهرهم المؤرخ العربي « ابن خلدون » الذي وضع أسس المنهج الاجتماعي الصحيح في القرن الرابع عشر الميلادي والثامن الهجري أي قبل ظهور أوجست كونت بخمسمائة سنة تقريباً . وانجبه في بحث الظواهر الاجتماعية انجماً يعتمد على الملاحظة ، والمقارنة ، وعلى تتبع الظواهر في نشأتها وتطورها فحقق بذلك أسس البحث العلمي في أدق صوره .

ثم تابع هذا المجهود العلمي ، بعد أربعة قرون « المسيبلة القرنسي « منتسكيو » حيث درس في كتابه المشهور « روح القوانين L'esprit des lois » (١٧٤٨) نشأة النظم والتشريعات الإنسانية ، وحاول أن يجد العلاقات بينها وبين طبيعة المجتمعات من حيث مناخها وأعمال السكان فيها وعقائدهم وتقاليدهم .

٣ - طبيعة علم الاجتماع الحديث

أفسحت الفلسفة الاجتماعية المجال إذن شيئاً فشيئاً أمام علم الاجتماع بمعناه الحديث . وأصبح مفهوم هذا العلم يدل على الدراسة العلمية للمجتمعات ، تلك الدراسة التي تعتمد على الملاحظة ، وتقرير الواقع ، ثم المقارنة والتفسير . فنعالج الاجتماعي يصف أولاً الظاهرة التي تقع تحت حسه ، ثم يقارنها بغيرها

لإيجاد أوجه الشبه أو الاختلاف ، فيضل بذلك إلى تصنيف مواد بحثه أو « تكوين الناتج الاجتماعي » Les types sociaux ثم يحاول أخيراً أن يصل إلى التفسير والتعليل العلمى للظواهر التى يدرسها ، ويستخلص القوانين التى تسير بمقتضاها تلك الظواهر . ولا يعتبر العلم أى اكتشاف ، أو قانون أو سلوك نهائياً . فالعلم هو التطور ، وهو كشف وإظهار ، وكل جيل من العلماء يدفع حدود المعرفة إلى الأمام .

وعلم الاجتماع لا يختلف فى ذلك عن العلوم الأخرى كالفيزياء والكيمياء وعلم الحياة . فكل من هذه العلوم يدرس ظواهر خاصة به ، وهو يبحث ليعرف طبيعة الظواهر ويكشف عن قوانينها . أما مرحلة التطبيق العملى فلأنها تأتى بعد مرحلة البحث العلمى والتفرغ له . وبالمعنى من أن كل العلوم تسعى للوصول إلى المعرفة الحقيقية ، إلا أنها لا تتوصل جميعها إلى هذا الغرض بنفس الدرجة من الدقة ، وذلك لأن طبيعة بعض العلوم ، والمادة التى تعالجها تباعد على الوصول إلى قوانين مضبوطة ، وإلى التحكم فى المتغيرات التى تتعامل معها . فى حين لا تتوافر نفس الميزة فى بعض العلوم الأخرى . فعلم الأرصاد الجوية مثلاً لا يستطيع أن يصل إلى تنبؤات يقينية لعدم قدرته على التحكم تماماً فى العوامل الجوية . وقد يستطيع عالم الاجتماع أن يتنبأ بقيام ثورة فى بلد معين ، ولكنه لا يستطيع أن يؤكد نجاح هذه الثورة أو فشلها لاجتماع تدخل ظروف غير متوقعة .

ولم يفتن الناس إلى أن الظواهر الطبيعية والجوية تخضع لقوانين إلا فى وقت متأخر . فقد كان السائد قديماً أن المادة لا تخضع لقوانين معينة ، وأن من الممكن تحويل شئ لا حياة فيه إلى شئ تدب فيه الحياة . وكذلك ساد

الاعتقاد بأن من الممكن تحويل الإنسان إلى حيوان، والحيوان إلى إنسان، تحت تأثير عمليات سحرية.. ولما كانت هذه هي حالة الظواهر الطبيعية فن البديهي أن المسائل الاجتماعية كانت تخضع كذلك لهذا النوع من الأوهام .

فلم يكن يدور بخلد أحد أن الحياة الاجتماعية لها قوانينها التي تدير عليها ، وتتطور بمقتضاها . وكان الرأي السائد أن المجتمعات ونظمها وليدة الصدفة ، وأنها تتطور حسبما اتفق . وكان الناس يعتقدون أن المجتمعات ما دامت تتكون منهم بوصفهم أفراداً فإنهم يستطيعون أن يغيروا ما شاءوا من النظم حسب أهوائهم وإراداتهم .

أما الحقيقة التي لا سبيل إلى التشكك فيها الآن ، فهي أن الظواهر الاجتماعية حقائق لها طبيعتها الخاصة ، وأنها لا يمكن التأثير فيها وتبديلها حسب رغبات الأفراد ، ونزعاتهم المثقلة ، بل إنما على العكس هي التي تؤثر في الأفراد وتطبعهم بطابعها الخاص . فالفرد لا يستطيع أن يبدل من لغة المجتمع الذي يعيش فيه ، ولا يستطيع أن يغير من عقائده وتقاليده إلا بالقدر الذي تسمح به طبيعة المجتمع نفسه واتجاهاته نحو هذا التطور أو ذاك . والفرد الذي يعيش في مجتمع معين يجد نفسه خاضعاً من تلقاء نفسه لما يسود في هذا المجتمع من عقائد وتقاليده ونظم . وليست هذه النظم الاجتماعية من صنع إرادات الأفراد ، بل إنما مظهر ضروري لموامل حتمية أدخلت تتفاعل فيما بينها ، ويؤثر بعضها في بعض حتى انتهت إلى الحالة الراهنة . وهذه الحالة الراهنة نفسها سوف تتطور تبعاً لتطورات الظروف والمؤثرات التي أوجدتها .

٤ - علم الاجتماع ودواية المشكلات الاجتماعية

إذا سألنا شخصاً ليس لديه عن علم الاجتماع إلا فكرة مبهمة « عن

موضوع هذا العلم وأغراضه ، فربما أجاب بأنه العلم الذى يساعدنا على حل مشكلات المجتمع كالفقر والجريمة والذيلة ومشكلات الأسرة ... الخ . أى أنه العلم الذى يبحث فى الطرق العملية التى تمكننا من القضاء على أسباب تعاسة الإنسان وشقائه .

والإجابة على هذا النحو فيها شيء من الخلط بين علم الاجتماع وبرامج الإصلاح الاجتماعى ، وأساليب علاج المشكلات التى نطلق عليها فى مجموعها اسم « الخطة الاجتماعية » .

ولا غرابة فى أن يكون علاج المشكلات الاجتماعية أول ما يتطرق إلى ذهن المرء عندما يذكر علم الاجتماع . والواقع أن هالك فئة من العلماء — وعلى الأخص فى أمريكا حيث يتجه البحث وجهة عملية صرفة — توجه جل اهتمامها إلى هذه الناحية دون غيرها . ونحن لا ننكر أن دراسة الأمراض والمشكلات الاجتماعية تدخل فى اختصاص علم الاجتماع من الناحية التطبيقية ولكن من الخطأ أن نقصر مدلول هذا العلم على تلك الدراسة وحدها .

كما أن الاهتمام بدراسة المشكلات ومحاولة علاجها ، قبل وضع أسس العلم النظرية لما يتنافى مع الوضع المنطقى للأشياء . فالواجب إذن أن ننصرف أولاً إلى بحث الظواهر بحثاً موضوعياً لا تدخل للعاطفة ولا للأهواء الشخصية فيه . فإذا ما استوفينا البحث وتكونت لدينا فكرة واضحة عن ظواهر المجتمع أو البيئة التى ندرسها ، أمكننا بعد ذلك أن نخطو الخطوة الأخرى نحو الإصلاح ونكون فى هذه الحالة واثقين من أن مشروعاتنا الإصلاحية قائمة على أساس متين ، وتدعمها دراسة موضوعية مستفيضة تلم بأطراف البحث من جميع نواحيه .

إن علم الاجتماع بكشفه عن الحقائق الاجتماعية ، يساعدنا بلاشك على توجيه الإصلاح وفق ما يقتضيه التطور الطبيعي للمجتمع ، وبجنبنا الهزات العنيفة « والمشروعات القائمة على الارتجال . ولذا فإننا نستطيع أن نؤكد أن برامج الإصلاح الاجتماعي ، وأساليب الخدمة الاجتماعية تتقدم تبعاً لتقدم علم الاجتماع ، وذلك كما ارتقى من قبل فن الطب والجراحة تبعاً لارتفاع كل من علمي التشريح ووظائف الأعضاء ، وكما خطت الصناعة إلى أمام تبعاً للاكتشافات العلمية في ميدان الميكانيكا والعلوم الطبيعية والكيميائية .

ويترب على البحث العلمي في الظواهر الاجتماعية كذلك ، القضاء على الإصلاحات العقيمة التي لا تقوم إلا على محض الخيال ، وعلى الاعتقاد أن في مقدور الإنسان أن يغير في النظام الاجتماعي كما يهوى دون أن يقيم وزناً لعادات الناس وعرفهم وطرق تفكيرهم .

وما أوجبتنا في الظروف الحاضرة إلى تحقيق هذه الدراسة العلمية بالنسبة لمجتمعنا العربي حتى نتعرف على ظواهره واتجاهات تطوره وحاجاته الأساسية قبل اقتراح مشروعات الإصلاح . وقد جرى العرف حتى الآن على اقتباس المشروعات التي ثبت نجاحها في مجتمعات أخرى . وتلك وسيلة خاطئة ، إذ أن مشكلاتنا ذات طبيعة خاصة ، وقد نشأت عن أسباب وعوامل بيئية خاصة تختلف عن الأسباب والعوامل التي أوجدت المشكلات في البلاد التي نريد أن نقبس عليها فلا يكفي إذن أن نقول إن نظاماً معيناً قد صلب في بلد معين حتى نتأكد من صلاحيته لمجتمعنا العربي .

وعلى ذلك يجب على من يهتم بأمر علاج المشكلات الاجتماعية في المجتمع العربي ، أن ينصرف أولاً إلى البحث وراء أصول هذه المشكلات ، وإلى

معرفة طبيعتها ، أى أنه يجب أن يدرسها دراسة موضوعية ليتعرف على حقيقتها قبل أن يبدأ فى إصلاحها .

٥ - تسمية علم الاجتماع

من المسائل التى وضعت على بساط البحث مسألة إذا ما كان من الملائم أن تسمى تلك الدراسة التى تبحث فى الاجتماع الإنسانى باسم آخر يكون أكثر انطباقاً عليها من الاسم التقليدى . فإن كلمة « اجتماع » Sociologie كانت مثاراً لكثير من أنواع الخلط المؤسفة . وكثر استعمالها فى موضعها وفى غير موضعها . ولما تستعمل الآن استعمالها الصحيح . فنحن نلصق كلمة « اجتماعى » بكل ما نقول وبكل ما نكتب عن السياسة والأخلاق .. ونخلط فى ثنايا كلمة « اجتماع » بين العلم science والفن art أى بين التقرير والتقدير . فنحكم على بعض الأشياء ونحرم أخرى باسم علم الاجتماع ونلقب بالعالم الاجتماعى كل مثالى ، وكل مصلح .

ألا يحق لنا بعد كل ذلك أن نبحث عن تسمية أخرى نفصل بها ، عن هذه الآراء الخيالية « دراسة » الظواهر « الاجتماعية » التى يحاول العلماء وضع أسسها فى عصرنا الحاضر ؟ هذه الدراسة إنما هى دراسة واقعية ، أى دراسة للعلاقات بين الأفراد وللنظم الاجتماعية ، وليست مطلقاً دراسة ميتافيزيقية أو لاهوتية . فالمسألة ليست بالأمر الهين .

لقد اقترحت أسماء وأسماء لتحل محل الاسم التقليدى . قاله القدماء « علم السياسة » ، ولكنهم جمعوا تحت مدلوله بين التقرير والتقدير ، ولم يفسلوا بين علم الاجتماع والفلسفة . واستخدمت فى ألمانيا كلمة « علوم الدولة » ولكن معالجة العلماء لهذه العلوم لم تفلح بتاتا فى الفصل بين حدود العلم وحدود الفن . فأنت لا تستطيع أن تجد ما تبغيه من وصف المجتمعات ومقارنتها إلا بين خليط من الأخيلة والتأملات حول العالم .

ثم ظهرت في العصر الحديث كلمة جديدة هي كلمة « الاقتصاد السياسي ». وقد رأى « آدم سميث » وأتباعه أن هذا العلم يجب أن يشتمل على أكبر قدر من الدراسات الوصفية للمجتمعات في الزمان والمكان . ولكنه إلى جانب ذلك كان يضم بين جوانبه أيضاً النظرات التقديرية والمحاولات الإصلاحية للمجتمعات .

ثم ظهرت بعد ذلك كلمة « إحصاء » *la statistique* - وظلت زمناً طويلاً لا تقتصر على الدراسة العددية وحدها بل تشمل إلى جانب ذلك الدراسة الوصفية نفسها وتحليل حياة الشعوب . ثم انحصر علم الإحصاء فيما بعد في نطاق ضيق وأصبح لا ينطبق إلا على أحد أشكال الوصف الاجتماعي أى الشكل الذى يدرس الظواهر من حيث هي أشياء يمكن خصرها وإعطاء بيان عددي عنها .

وقد كان « كوندنرسيه » أول من اهتمدى ، فيما اعتقد ، إلى كلمة « العلم الاجتماعى » *Science sociale* ثم اقتبس عنه هذا التعبير كل من ميسنر وكارى . وكاد هذا التعبير أن يصبح أصلح تعبير ينطبق على دراستنا العلمية إلا أنه سرعان ما استعير في نواح أخرى . فاستعمله « فورييه » وأتباعه وأسأوا استعماله رغبة منهم في أن يصفوا الطابع العلمى على نظراتهم الخيالية وتذبذباتهم الوهمية . ولم يكتب لهذا التعبير البقاء إذ اكتسحته كلمة *Sociologie* التى اقترحتها أوجست كونت (١) .

(١) صاغ أوجست كونت هذه الكلمة من أميلين لاتينى ويوناني حوالى عام ١٨٣٠ . فهى إذن كلمة نائية عن الأوضاع لأنها لم تستق من الأصل اليونانى وحده كما هو الحال في المصطلحات اللاتينية الأخرى مثل كلمة *Biologie* (علم الحياة) ، وكلمة *Psychologie* (علم النفس) . ولكن بالرغم من ذلك فقد شاع استعمال كلمة *Sociologie* التى تبتدىء باللاتينية وتنتهى باليونانية . واعترف العلماء بها بعد أن وجدوا صعوبة في الاستعاضة عنها بكلمة أكثر ملاءمة منها .

وذاعت هذه الكلمة وانتشرت لا في فرنسا وحدها بل وأيضاً في البلاد الأجنبية . وعم استعمالها بين الألمان والإيطاليين والإنجليز ، ثم أصبح استعمالها رسمياً في الولايات المتحدة بعد أن قبلها «باول Powell» ، و«دورسي Dorsy» وقبل «جيدنجز Giddings» أن يستخدمها بحل محل «إضافة وصف آخر إليها بحيث تصبح Inductive Sociology أى علم الاجتماع الاستقرائى ، ولكنه الوحيد الذى ظل يتصرف هذا التصرف .

وقد اقترح البعض كلمة sociétologie أى « علم المجتمعات » للدلالة على أنه العلم الذى يدرس المجتمعات دراسة علمية . وفكر البعض في إحياء التعبير القديم الذى ابتدعه سان سيمون وهو « الفسيولوجيا الاجتماعية » . أو التعبير الذى نادى به عالم الإحصاء البلجيكي « كيتليه Quetelet » وهو « الطبيعة الاجتماعية » .

واخترع الانجليز أخيراً كلمة « الأنثروبولوجيا الاجتماعية » ، وكان غرضهم من ذلك قطع دابر الخلط بين الدراسة الوضعية والدراسة المعيارية Normative . وتهدف كلمة « إثنولوجيا » في فرنسا إلى ما يقرب من هذا المعنى .

ولكن بلوح لنا أنه في مجال المنافسة تتفوق كلمة « اجتماع Sociologie » لأنها كلمة مختصرة ، على أن ندعها بصفة مسترة جوازاً ، فإذا قلنا اختصاراً Sociologie ووجب على القارىء أن يفهم من ذلك حرفياً Sociologie Comparée أى « علم الاجتماع المقارن » . ولنا في ذلك أسوة بالتشريع المقارن . «المقارنة» هى العنصر الأساسى فى كل دراسة علمية . وهى تتبع « الوصف » وتسبق « التفسير » . ومهمة العلم ، قبل كل شئ ، هى أن يقرب ويقارن بين الظواهر التى تم وصفها من قبل على حدة ، حتى يستخلص أوجه الشبه وأوجه الاختلاف

بينها « وأن يجمعها في أنواع ومراتب ، ثم تأتى بعد ذلك مرحلة البحث عن أسباب هذا التشابه أو هذا الاختلاف .

بقى أن نناقش المصطلح العربى « علم الاجتماع » . هل يعتبر هذا المصطلح ترجمة دقيقة للمصطلح الأجنبى Sociologie ؟ إننا لا نعتقد ذلك . فهذا العلم لا يبحث فى « الاجتماع » من حيث هو نقيض للتشتت أو العزلة . ولكنه يبحث فى « ظواهر المجتمع » بعد أن يكون هذا المجتمع قد تكون نتيجة لاجتماع الأفراد وتبادل العلاقات فيما بينهم .

فالمصطلح العلمى اللدقيق الذى ينطبق على المفهوم العلمى لهذه الدراسة هو « علم المجتمع » . وقد تبنى هذا المصطلح فريق من العلماء وعلى الأخص فى كلية الزراعة بجامعة الأسكندرية . وهم يحاولون أن يحصلوا على إجماع من الهيئات العلمية العربية بخصوص استخدامه ، بدلا من مصطلح « علم الاجتماع » . وإنى أقر تماماً بوجهة نظرهم ، ولكن يبدو أن الكلمة العربية « علم الاجتماع » بالرغم من خطئها وعدم دلالتها الدقيقة على موضوع الدراسة ، ستظل شائعة ومتداولة عن الآن ، كما شاعت من قبل كلمة Sociologie بالرغم من اشتقاقها النسبى .

٦ - تقسيم علم الاجتماع الى فروع متخصصة

يدرس علم الاجتماع المجتمع كوحدة متكاملة . ومع ذلك يمكن النظر إليه على أنه يشمل أجزاء مختلفة . أى علوماً متميزة يدرس كل منها وجهاً معيناً من أوجه الحياة الاجتماعية .

١ - فهناك أولاً المورفولوجيا الاجتماعية Morphologie Sociale أو

علم « بنية المجتمع » ويهتم هذا العلم بدراسة الشكل المادى الخارجى للمجتمع .

فالمجتمع من الناحية المادية يتكون من مجموعة من السكان يتوزعون على سطح
البيئة التي يعيشون فيها بشكل معين وبكثافة معينة حسب طبيعة الأرض
وإمكانات الحياة فيها . ويدخل في دراسة المورفولوجيا كذلك ، دراسة
الخصائص الطبيعية للمجتمع ، ومقدار ما يتمتع به من سبل المواصلات إذ أن
هذه المواصلات تؤثر في علاقات السكان والروابط التي تربط بينهم . ولا شك
أن من الأسباب التي دعت إلى تأخر الريف في البلاد العربية ، وإلى تخلفه
عن المدن ، صعوبة المواصلات مما جعل الريف منعزلاً في كثير من الأحيان عن
التيارات الحضارية والثقافية التي تسود وتنتشر في المدن . ويمكن القول
إن دراسة البيئة هي الدعامة الأساسية للدراسة الحياتية الاجتماعية . وتقرب
دراسة المورفولوجيا بهذا المعنى من الجغرافيا البشرية التي تهتم بدراسة النشاط
الإنساني وعلاقته بالبيئة الطبيعية .

٢ - وتأتي بعد دراسة الناحية المادية للمجتمع ، دراسة الحياة الاجتماعية
نفسها أو النظم الاجتماعية . ويشبه هذا التقسيم ، تقسيم علم الحياة إلى قسمين :
فهناك أولاً التشريح *Anatomic* وهو يدرس تركيب الأعضاء ، وهناك بعد ذلك
علم وظائف الأعضاء *Physiologie* وهو يدرس الكيفية التي تؤدي بها
الأعضاء وظائفها .

على هذا النحو ينقسم علم الاجتماع إلى قسمين أساسيين : « علم بنية
المجتمع » وهو يدرس أشكال المجتمع من حيث مظهرها الخارجي ، و « علم
الوظائف الاجتماعية » الذي يدرس المظاهر المختلفة للحياة الاجتماعية ،
كالدين واللغة والمعادن والنظم ... إلخ . وهي ما نطلق عليها في مجموعها
اسم « الظواهر الاجتماعية » .

ويمكن تقسيم علم الوظائف الاجتماعية إلى أقسام ثانوية :

(١) فهناك أولاً اللغة : فهي ظاهرة اجتماعية لأنها مظهر التعبير عن آراء

الجماعة وفيها تتمثل ثقافتها وإنتاجها الفكرى . ودراسة اللغة في تطورها، وفيما تكسبه من الاتصال بلغات الأقوام الأخرى يدخل في « علم الاجتماع اللغوى Sociologie Linguistique » .

(ب) ولاشك أن النظم والتشريعات القانونية تتأثر باتجاه العرف والتقاليد والمعتقدات ولذلك فإن هذه النظم القانونية ذات صفة اجتماعية واضحة ، ويقوم بدراستها من ناحية اتصالها بالحياة الاجتماعية ، علم الاجتماع القانونى Sociologie Juridique

(ج) وهناك بعد ذلك نوع آخر من الظواهر الاجتماعية هو الآراء ، والقواعد الأخلاقية والعادات وهى تدخل في موضوع « علم الاجتماع الأخلاقى Sociologie Morale »

(د) والذين ظاهرة اجتماعية لأنه يوحد في العقيدة بين أفراد مجتمع معين ، كما أنهم يؤثر على حياة الأفراد ، وعلى نظمهم الاجتماعية . ودراسة النظم الدينية ، والمعتقدات Croyances والطقوس والشعائر Rites هى موضوع فسرر هام في علم الاجتماع هو « علم الاجتماع الدينى : Sociologie Religieuse » .

(هـ) وهناك بعد ذلك النظم الاقتصادية ، وهى إما خاصة بإنتاج الثروة كالزراعة والصناعة وتقسيم العمل « أو بتوزيع الثروة ويدخل فيها نظام الأجور والربح ونظام الطبقات ومستوى المعيشة . كل هذه الموضوعات تدخل في مجال « علم الاجتماع الاقتصادى Sociologie Economique » .

(و) وأخيراً فإن هناك المظاهر الفنية للمجتمع . أو الظواهر الجمالية .

وما يدخل تحتها من شعر ونحت وتصوير وموسيقى . وإذ كان
من المتفق عليه أن كل فنان يطبع إنتاجه بطابعه الخاص ، إلا أن
مظاهر الإنتاج الفني بوجه عام تتأثر في بيئة معينة أو في فترة
معينة بالحياة الاجتماعية والسياسية السائدة ، فيغلب عليها طابع
خاص يميزها وذلك هو ما يفسر وجود المدارس الفنية المختلفة .
ودراسة هذه المؤثرات الاجتماعية والسياسية على الناحية الفنية من
المسائل التي يهتم بها علم « الاجتماع الجمالي Sociologie Esthetique » .

الفصل الثاني

علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية

قلنا إن علم الاجتماع يهتم بدراسة المجتمعات دراسة موضوعية تعتمد على ملاحظة الظواهر الاجتماعية ، ومقارنتها ، واستنباط القوانين التي تخضع لها في تطورها . ومنذ أن وضع « أوجست كونت » أسس هذا العلم ، وشرح طريقته في « الفلسفة الوضعية » ، والتزاع قائم حول ما إذا كان علم الاجتماع هو العلم العام للمجتمع ، وتتفرع عنه العلوم الاجتماعية الأخرى ، أم أنه علم قائم بذاته ، نظير للعلوم الأخرى من حيث استقلاله بمادته ومنهجه .

ومن المعروف أن « كونت » قد حول اهتمامه نحو مجال « فلسفة التاريخ » واهتم بتقنين تطور تاريخ العقل البشري من خلال قانونه المشهور باسم « قانون الحالات الثلاث » . ثم دعم الفيلسوف الألماني « هيجل » هذا الاتجاه حين نظر إلى التاريخ باعتباره عملية تفتح للعقل الإنساني . ومنذ ذلك الحين نشأ الخلط بين بحوث فلسفة التاريخ وبحوث علم الاجتماع . إذ أراد كل من « كونت » و « هيجل » أن يوضحا أن المجتمع الإنساني تطور ولم « يمت فقط » ، وأن من الممكن اكتشاف القوانين التي تحكم تطوره ، ومن الممكن أن تصبح هذه القوانين أدوات يستطيع الإنسان بها أن يتنبأ بمستقبل المجتمع الإنساني والسيطرة على مقدراته .

وظهرت بعد ذلك نظرية التطور التي أعطاهما داروين صيغتها النهائية في كتابه « أصل الأنواع » ، حيث أثبت أن الكائنات الحية انبثقت من تكوينات بدائية من الحياة العضوية . وانعكست هذه النظرية على علم الاجتماع ، حين

اتخذها « هربرت سبنسر » محوراً لتفسيره لتطور المجتمع (١) . وهكذا تحرك علم الاجتماع ، فبعد أن اختلطت بفلسفة التاريخ ، أصبح محاولة لتطبيق قوانين التطور البيولوجي على المجتمع .

ثم تأثر علم الاجتماع في القرن التاسع عشر بالمحاولات التي قام بها المصلحون ودعاة الاشتراكية والمهتمون بأحوال الطبقة العاملة الذين نظروا إلى المشكلات الاجتماعية ، على وجه الخصوص ، من جانبها المادي والاقتصادي غير أن علماء الاجتماع حاولوا تصحيح هذه النظرة بتأكيدهم على ضرورة دراسة وفهم المشكلات الاجتماعية من زواياها المتعددة ، وعدم إغفالها على دراستها داخل إطار المادية الاقتصادية ، أو بغرض تحقيق أهداف سياسية عابرة .

هذه النظرية التكاملية لظواهر المجتمع ، والاهتمام بالتفاعل والتأثير المتبادل بينها هو ما أراد علم الاجتماع أن يفرضه على العلوم الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد ، والتاريخ ، والعلوم السياسية ، والأنثروبولوجيا . ففي القانون ظهر أثر المنهج الاجتماعي في المحاولات التي قام بها « روسكو باوند » ، وقصد بها فهم القانون كأداة للضبط الاجتماعي . وفي الاقتصاد ساعدت التأثيرات الاجتماعية على نيل مبادئ « الاقتصاد الكلاسيكي » ووضع أسس الاقتصاد الاجتماعي ، وفي التاريخ ظهر « التاريخ الجديد » الذي يهتم بأثر العوامل الاجتماعية مختلفاً بذلك عن التحليل القديم للحروب والسياسة . وفي العلوم السياسية أدى تقدم علم الاجتماع إلى فتح مجالات جديدة مثل دراسة الرأي العام ، والدعاية ، وبناء الجماعات السياسية . وأخيراً فإن الأنثروبولوجيا

(١) أنظر الفصل الثامن . وانظر كذلك كتابنا . « التطور في الحياة وفي

الاجتماعية التي يرى بعض العلماء من أمثال « رادكليف براون » أنها ليست شيئاً آخر غير علم الاجتماع المقارن ، تعتمد على دراسة التفاعل المتبادل أو « التساند الوظيفي » بين النظم الاجتماعية .

وسنحاول الآن أن نشرح بشيء من التفصيل العلاقة بين علم الاجتماع وبعض العلوم الاجتماعية ، ونبدأ بالأنثروبولوجيا الاجتماعية والإنثولوجيا لصلتها الوثيقة بعلم الاجتماع .

علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والإنثولوجيا

منذ مطلع الثلث الثاني من القرن التاسع عشر ، أخذت الدراسات الاجتماعية تقدم خطوات حثيثة . وساعد على تحقيق هذا التقدم ما تم من كشف علمية وجغرافية في خلال القرن التاسع عشر ، ومطلع القرن الحالى ، إذ اهتم الرحالة والمستكشفون بدراسة أحوال المجتمعات والشعوب في الأنظار النائية ، وعقدوا المقارنات بينها وبين النظم الاجتماعية في المجتمعات الأوروبية الحديثة . فتجمعت لدينا مادة دسمة حكف عليها العلماء بالدراسة والبحث للوصول إلى نتائج علمية عن المعتقدات والنظم الاجتماعية ، واللهجات والمظاهر الثقافية في المجتمعات المختلفة .

ومن جهة أخرى فإن التطور السريع في مجتمعاتنا الحديثة قد أوجد الحاجة الملحة لدراسة وجوه هذا التطور واطرتب عليه من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية . ويكنى أن نذكر على سبيل المثال ، أن التطور في محيط الصناعة وحدها قد وضع أمام علماء الاجتماع عدداً من المسائل التي تستوجب الدراسة والبحث كمسائل الهجرة من الريف إلى الحضر ومستوى المعيشة ، والحالة الصحية والثقافية والاجتماعية بين طبقات العمال .

من ذلك نرى أن علم الاجتماع ، منذ أن بدأ يخرج عن الطوق ، قد اتجه في اتجاهين واضحين المعالم ، الاتجاه « الأنثروبولوجي » ، والاتجاه الاجتماعي العام . ولا يعني ذلك أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع العام يختلفان من حيث الغرض ، بل أن الأمر يتعلق فقط بتحديد مجال البحث بينهما .

فمجال البحث في « الأنثروبولوجيا الاجتماعية » يقتصر على الاهتمام بدراسة الشعوب والنظم التي اصطلح على تسميتها « البدائية » . ويجب أن نوضح أن كلمة « بدائي » في معناها العلمي لا تعني الشعوب التي لا حضارة لها ، أو التي ليس لها تاريخ حضارى ، فهذه الشعوب قد مرت بأطوار تاريخية طويلة ولكنها لأسباب معينة قد وقفت عند حد معين من النمو والتطور ، وقد تفرقت مجتمعاتنا في بعض وجوه التنظيم الاجتماعي كالتنظيم الدينى وإقامة الشعائر .

وينظر علماء الأنثروبولوجيا إلى المجتمعات البدائية على أنها مجتمعات ضيقة المجال الاجتماعي من حيث عدد السكان ، ومساحة الأرض والعلاقات الاجتماعية . وهى إذا قورنت بالمجتمعات الأكثر تقدماً وجدنا أنها تستعين في حياتها بوسائل « تكنولوجية » بسيطة ، كما ينحصر نظامها الاقتصادى في الاكتفاء الذاتي أو التبادل المحدود . ويرتب على ذلك ضيق نطاق تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد . ويميل البعض إلى إضافة مميزات أخرى كعدم وجود إنتاج أدبى أو مناهج فنية أو علمية واضحة .

مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية

وقد كان السير « جيمس فريزر » أول من حدد مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وذلك في محاضراته التي ألقاها بمناسبة منحة الأستاذية الفخرية من جامعة ليفربول ، عام ١٩٠٨ . فقال بضد تحديد هذا المجال . « أعتقد أنه

من الأفق أن نميز بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية فنطلق التسمية الأولى على دراسة المجتمعات الإنسانية بأوسع معاني هذه الكلمة ، ثم نقصر الأنثروبولوجيا الاجتماعية على قطاع خاص من هذا الحقل الفسيح الأرجاء . وعلى ذلك يكون مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية محصوراً في دراسة الأشكال الأولية البسيطة للمجتمعات الإنسانية ، وفي المراحل البدائية من تطورها . فهي لا تشمل إذن دراسة المراحل الأكثر تطوراً وتركيباً في نمو هذه المجتمعات . ومن البديهي ألا يكون لها شأن مطلقاً بالمشاكل العملية التي تتطلب علاجاً من ساستنا ورجال القانون في العصر الحاضر .

ودعم ليفانز بريتشارد Evans Pritchard هذا الرأي ، وهو من أشهر علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية في العصر الحاضر . فذكر في كتابه بعنوان « الأنثروبولوجيا الاجتماعية » ، أنه « يمكن النظر إلى هذه الدراسة على أنها فرع من الدراسة الاجتماعية يهدف ، على وجه الخصوص ، إلى دراسة الشعوب البدائية » . (١)

وقد يتساءل المرء عن سبب الاهتمام بدراسة القبائل البدائية ، فتجيبه على ذلك بأن الأسباب اختلفت باختلاف العصور . ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر اهتم الأدباء والفلاسفة بهذه المجتمعات لإرضاء النزعة إلى حب الاستطلاع والتلفيف نحو كل غريب غير مألوف ، ووجدوا في دراستها والإطلاع على أحوالها مجالاً للمقارنة بين حالة الإنسان الذي عصف به الحضارة ، وضعفت من سمته وخلقه ، وبين حالة الإنسان الذي يعيش على الطبيعة ويتمتع بسلامة الجسم وصفاء الضمير . وقد كانت هذه المقارنة محور النظرات الفلسفية التي قدمها لنا « جان جاك روسو » والقصص التي كتبها

(١) انظر الترجمة العربية للدكتور أحمد أبو زيد - منشأة المعارف بالاسكندرية

« برناردان دى سان بيير » (مثل قصة بول وفرجينى) ، وغيره من كتاب القرن الثامن عشر .

أما فى القرن التاسع عشر فقد اتسع نطاق الكشف الجغرافية ، وقامت على أثر ذلك الدراسات المنهجية فى مجال الأديان واللغات والحضارات بوجه عام . فأصبح الاهتمام بالشعوب البدائية يقوم على أسباب أكثر اتصالاً بالعلم منها بالأدب أو الفلسفة ، وأخذ العلماء يدرسون نظم هذه الشعوب لأنها أماننا الطريق لمعرفة الأصول الأولى التى قامت عليها نظمنا الحالية . كما أنها تعرض أمامنا مظاهرنا النظم الإنسانية فى أشكالها البسيطة . ولا شك أن دراسة الأشكال البسيطة تعين الباحث على التدرج منها إلى دراسة النظم الأكثر تركيباً . وذلك مما نلاحظه فى مجال العلوم البيولوجية . فعالم الحيوان أو النبات يهتم بمعرفة الأشكال البسيطة التى تتكون من خلية واحدة أو من خلايا بسيطة متشابهة قبل أن يقبل على دراسة الأشكال العليا أو النماذج المتطورة للحيوان أو النبات . ولا شك أن عالم الاجتماع يحنى فائدة كبيرة إذا استطاع بدوره أن يدرس المجتمعات التى تقوم على بناء اجتماعى بسيط ، أو التى تقوم على التجانس بين الوحدات والوظائف ، قبل أن يدرس المجتمعات التى تقوم على تعقد البناء الاجتماعى ، وعلى اختلاف الوحدات وتنوع الوظائف .

ونستطيع أن نضيف إلى هذه الأسباب سبباً آخر دفع العلماء إلى الإسراع بإتمام أبحاثهم عن الشعوب البدائية ، ذلك أن هذه الشعوب تتحول بسرعة فائقة وتفسر نحو نوع آخر من الحضارة والنظم بسبب امتزاجها بالشعوب الأوروبية ، فلذا لم يبادر إلى دراستها الآن فائت الفرصة بل ربما ضاعت علينا إلى الأبد .

مجال الأنثولوجيا

بعد أن وضعنا مجال « الأنثروبولوجيا الاجتماعية » نجد بنا أن نذكر الفرق بينها وبين « الإثنولوجيا » إذ كثيراً ما لوحظ أن هناك شيئاً من الخلط بينهما .

فالإنثولوجيا ، كما يدل عليها مصلحها اليوناني « Ethnos » تعنى بدراسة الأجناس البشرية . وغرضها « البحث في الصفات المميزة ، طبيعية كانت أم خلقية ، للأصناف المختلفة لبني الإنسان الذين يسكنون أو كانوا يسكنون على ظهر الأرض » .

فمجال الإنثولوجيا هو إذن البحث في توزيع الوحدات الجنسية (العنصرية) على سطح الأرض ، كما أنها تهتم بالدراسة المقارنة للمميزات الطبيعية للأجناس البشرية وعمل تصنيف الشعوب يقوم على الصفات المميزة وعلى الظروف الثقافية لكل منها .

ومن الأسئلة التي تحاول « الإنثولوجيا » الإجابة عليها : من أين أتت الشعوب البوليزينية ؟ أى طريق أو طرق سلكوا ؟ وفى أى زمن أو أزمنة احتلوا الجزر التي يسكنونها الآن ؟ كيف ومتى ومن أى وجهة دخل أجداد المنود الحاليين في أمريكا هذه القارة ؟ كيف انتشروا فيها ؟ واتسموا بهذه السمات الجنسية واللغوية والثقافية التي نشروها قبل اتصال الأوروبيين بهم لأول مرة ؟

ولاشك في أن هذه المسائل تختلف عن مسائل الأنثروبولوجيا الاجتماعية التي تهتم بدراسة النظم الاجتماعية في أشكالها البدائية ، كنظام الأسرة ، والقرابة والتنظيم السامى والنظم التشريعية ، والعقائد الدينية ، وما يتصل بها من الاعتقاد في السحر ووجود المحرمات المقدسة ... الخ .

أما إذا تكلم المرء عن علم الاجتماع بوجه عام ، فإن ذلك يثير في الأذهان جميع الدراسات التي تتصل بنظم المجتمعات المتحضرة ومشكلاتها . فالاختلاف بين الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع اختلاف يتصل بتحديد مجال البحث لكل منهما ، كما يتصل أيضاً بمنهج الدراسة . فعلم الأنثروبولوجيا يلجأ عادة إلى الاتصال المباشر بالمجتمعات التي يدرسها ولا بد له من العيش والإقامة بينها مدة قد تصل إلى عدة سنوات ، وأن يلم بلغاتها . على حين أن علم الاجتماع يكفى في دواسته بالوثائق والبيانات التي يجمعها ، كما يعتمد على الدراسات الإحصائية في بناء نظرياته وتفسيراته الاجتماعية . ويتعدى علم الاجتماع دراسة النظم الاجتماعية التي يقوم عليها بناء المجتمع إلى دراسة المشكلات الاجتماعية كالاتفاق والجزمة ومشاكل العمل والبطالة ، ويحاول أن يفسر نشأتها وأسبابها ويزودنا ببيانات إحصائية عن مدى إنتشارها . ثم يرسم الحلول للتغلب عليها .

علم الاجتماع والاقتصاد (١)

تقوم مبادئ مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي التي أسسها « آدم سميث » على أن هناك قوانين تتحكم في معاملات السوق يمكن اكتشافها دون إعطاء أى اعتبار للطبيعة البشرية (التي يدرسها علماء النفس) ، أو لبناء الاجتماعى والأنظمة الاجتماعية (التي يدرسها علماء الاجتماع) . فعلماء هذه المدرسة لا يرون أية ضرورة للدراسة سلوك الناس ، وإنما يدرسون سلوك الأسعار في السوق على أساس اعتبارات اجتماعية ونفسية عن الناس يفترضونها افتراضاً .

وقد تلخص آدم سميث هذه المبادئ في كتابه « ثروة الأمم » الذي نشر

(١) اقتبسنا بعض الأفكار الأساسية في هذه الفقرة والفقرات التالية من « الإنسان في المجتمع » - تأليف جورج سيمسون وترجمة الدكتور عبد المنعم شوق - دار النهضة العربية ١٩٦٨ .

عام ١٧٧٦ ، فقال : « إن كل فرد يسعى وراء منفعة المادية ، وعندما يفعل ذلك لا يدعى أنه يقصد المنفعة العامة ، ولا هو يدعى مقدار منفعة المجتمع . فالخافز الفردى هو القيمة الأساسية ، وكل فرد فى سعيه لتحسين مركزه المادى يساعد المجتمع — عن غير قصد — على الوصول إلى انسجام عام بين الصالح المختلفة . والمنافسة هى حياة التجارة » والشخص ذو الميول الفردية « الموقلة فى فرديتها ، هو أرقى تعبير عن الخلق التجارى » .

وعندما كان سميث يكتب هذه السطور ، كان يفكر فى تحرير الفكر الاقتصادى عن طريق إنشاء نظام ديمقراطى تتأكد فيه حقوق المواطنين الفردية من الناحية المادية . واتجه « ريكاردو » نفس الاتجاه حين دافع عن المشروعات الفردية ضد التحديات الخطيرة التى واجهتها « فى منتصف القرن التاسع عشر ، من جانب الاقتصاد الاشتراكى ، وعلى الأخص على يد « كارل ماركس » الذى أعلن أن « كل نظام اقتصادى لا يفهم إلا بربطه بظروفه التاريخية الخاصة » . كما أكد أن « أسلوب الانتاج يحتم على الناس طريقة معينة فى الحياة والتفكير » وأن ملكية أدوات الانتاج ، على الأخص ، هى التى تحدد قوانين للتطور التاريخى .

وقد تركت النظرية الاشتراكية أثراً ملموساً فى تطور الاقتصاد الكلاسيكى . إذ نجد « جون ستوارت مل » فى كتابه « مبادئ الاقتصاد السياسى » يبدى اهتمامه ببعض الشئء بظروف العمل والقوانين التى تحكم نشاط المنتج . وحين ظهرت الكلاسيكية الجديدة فى أواخر القرن التاسع عشر ، على يد « الفريد مارشال » نجد أن هذا المفكر يعلن فى كتابه « مبادئ الاقتصاد » عام ١٨٩٠ أن « الاقتصاد علم من العلوم الاجتماعية يتناول السلوك الإنسانى » وأن العلوم

التي تتناول السلوك الإنساني لا تقتصر على قوانين الحياة المادية . ثم جاء تلميذه « جون ماينارد كيتز » ، فأعلن فيما كتبه عن الاقتصاد أن « الإنسان لم يخلق لجمع المال ، وإنما خلق لأغراض أسمى ومثل أرفع » . وكان يتمنى ويؤمن « أن اليوم الذي سوف تأخذ فيه المشكلة الاقتصادية مقعداً خلفاً - أى مكانها الحقيقي - لم يعد بعيداً ، وأن عقل الإنسان وقلبه سوف يشغلان بمشكلاته الحقيقية ، مشكلات الحياة والعلاقات الإنسانية ، ومشكلات التكوين والسلوك والدين » (١) .

وفى كتاب مثير كتبه « باربارا ووتون » بعنوان « رثاء للاقتصاد » *Lament for Economics* لا تكفى المؤلفات بإثارة مشكلة الاهتمام المحدود من جانب الاقتصاد الكلاسيكي للأسس النفسية والاجتماعية ، بل تثير أيضاً التساؤل ، حول وضوح المفاهيم الاقتصادية الأساسية . ففي رأيها أن الاقتصاد لا يمكنه الحياة حول مسائل لقمة العيش فحسب ، بل يجب أن ينظر إليه كعلم يتناول موضوع التنظيم الاقتصادي ، أى أنه جزء من علم اجتماعى عام .

ومن أشهر علماء الاقتصاد الذين وضعوا أسس الدراسة الاجتماعية للظواهر الاقتصادية ، « فرانسوا سيمياند » *Simiand* ، وقد وضع فى كتابه « المنهج الوضعى فى علم الاقتصاد » (٢) كيف تقوم النظريات الاقتصادية الكلاسيكية على أسس مصطنعة لا تمت للواقع بصلة . فهذه النظريات تبدأ بفروض تعسفية . إذ أن واقع « المصلحة الشخصية » ليس وحده الدافع الذى يتحكم فى الحياة الاقتصادية ، فهناك دوافع تتدخل « كالحاجة للنشاط

(١) Keynes, J. M., *Essays in Persuasion*, New York, 1932.

(٢) F. Simiand, *La méthode Positive en Science économique*, 1912.

في ذاته » ، والعمل على « إرضاء الضمير » ، والحرص على « الكرامة والشرف » ، وكل هذه دوافع أخلاقية تؤثر في مجريات الأمور الاقتصادية عند الأفراد والجماعات . كما أن قانون العرض والطلب ، وهو أحد الدعائم التي تقوم عليها النظريات الاقتصادية الكلاسيكية ، يتطلب لسيارته وفعاليتها وجود نظام الملكية الفردية ، والحرية المطلقة في تنازل المالك عما يملك ، ونظام التعاقد الحر وخصوصاً فيما يتصل بالتبادل . فإذا وجد نظام اجتماعي آخر يسمح بتدخل الدولة ، وبالحد من الملكية الفردية ، وتوجيه الاقتصاد وجهة خاصة ، استحال سريان هذا القانون ، وأصبح دوره في الاقتصاد ضئيلاً لا يعول عليه .

وإذا نظرنا إلى قيم الأشياء نجد أنها لا تقوم على صفاتها وخواصها المادية فحسب ، بل على الرأي السائد بخصوصها بين أفراد المجتمع ، ويخضع هذا الرأي غالباً إلى عوامل أخرى غير العوامل المادية البحتة . فمثلاً في بلد إسلامي يحرم الخمر ولحم الخنزير ، نجد أن مثل هذه السلع ، مهما بلغت جودتها ، لا قيمة لها في نظر المسلم . كما أن حركة الرأي العام واختلاف اللوق بين حين وآخر هي التي تعلى لنوع من القماش أو الحلوى أو الأثاث قيمة تزيد على قيمة أنواع أخرى لم تنفذ مألوفة .

ويظهر أيضاً تأثير الرأي العام والشعور الجمعي في نوع آخر من العلاقات الاقتصادية وهو تحديد الأجور . فالأجر يتبع دائماً قاعدة أساسية تتعلق بالحد الأدنى للموارد الأساسية التي تلزم الإنسان في معيشته ، ولكن هذا الحد الأدنى ليس ثابتاً بل يختلف باختلاف البيئة ، ودرجة الحضارة ، ودرجة ثقافة الشعب ورفاهه .

وليس مهمتنا الآن أن نبحث في الوسائل التي تؤدي إلى تسوية الخلافات الموجودة بين المدارس الاقتصادية ، ولكن كل ما نحاول توضيحه هنا هو العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين العلوم الاجتماعية المختلفة ، وما يمكن أن يظهر من مشكلات علمية ومنهجية إذا ما أعقلنا أو تناسينا هذه العلاقات .

أما إذا وضعنا أماننا مبدأ أن العلوم الاجتماعية متداخلة في علاقاتها ، فإن هذا المبدأ يساعدنا على حل مشكلات كثيرة ، ويؤدي إلى المزيد من الكشف والتقدم العلمي .

وعلم الاجتماع بالذات « حين يتدخل في دراسة الظواهر الاقتصادية ، فإنه يهتم بالتأثير والتفاعل المتبادل بينها وبين البيئة الاجتماعية ككل .

علم الاجتماع وعلم النفس

هناك علوم ثلاثة تهتم بدراسة السلوك الإنساني « وهي : علم النفس الفردي « وعلم النفس الاجتماعي « وعلم الاجتماع . وتتميز هذه العلوم الثلاثة بعضها عن بعض بأن الأول يركز على الفرد ، والثاني يركز على علاقة الفرد بالآخرين ، والثالث على حياة الجماعات والعلاقات الاجتماعية .

ومع أن هذه التفرقة تستخدم الأغراض التخصصية إلا أنها تثير كثيراً من الصعوبات عن تناول مشكلات السلوك الإنساني . فمن الأمور المتفق عليها الآن ، أن ظاهرتي الإدراك أو الذاكرة ، مثلاً ، اللتين يفترض فيهما أن تكونا فرديتين ، تتأثران بالظروف الاجتماعية بل إن هذه الظروف تضع لها الحدود والأطر التي تعمل في نطاقها (١) . كما أن الطريقة التي يرتبط

(١) أنظر في هذا الموضوع الدراسة الأصلية التي كتبها عالم الاجتماع الفرنسي موريس هالفكس عن « الأطر الاجتماعية للذاكرة »

بها الأفراد بعضهم ببعض تتشكل وفقاً للعادات الاجتماعية والأعراف والتراث الاجتماعي عامة . ومن ناحية أخرى لا تتضح الحياة الجماعية والعلاقات الاجتماعية في صورة متكاملة دون ربطها بالمؤثرات النفسية للأفراد . لذلك لا يسعنا إلا أن نقرر التداخل والاعتماد المتبادل بين هذه العلوم الثلاثة فيما يتعلق بدراسة الطبيعة البشرية وفهمها من جميع جوانبها المتشابكة .

على أن علم النفس الفردي يستطيع أن يستقل بدراسة الظواهر النفسية ذات الأساس الفسيولوجي ، وكذلك دراسة الظواهر النفسية الباثولوجية (أو المرضية) ، وإن يكن حتى في هذا المجال الأخير قد ثبت أن عدداً من الأمراض النفسية ترجع إلى ظروف البيئة ونوع الحضارة التي يعيش فيها الإنسان .

أما علم النفس الاجتماعي فيه يمكن القول إنه نشأ عن الضرورة التي واجهت علماء الاجتماع الأوائل لتفسير تفاعل الأفراد في الجماعات والمجتمعات . وقد أسهم كل من العالمين الفرنسيين « جبريل تارد » و « إميل دوركيم » في تكوينه كل حسب طريقته ومنهجه . فاهتم تارد بإثبات أن المحاكاة هي العملية الاجتماعية الأساسية . واهتم دوركيم بصياغة نظرية « الضمير الجمعي *La conscience collective* » وهو ، في نظره ، حقيقة تنتج عن اتحاد الضمائر الفردية ولكنها تمتاز بصفات لا توجد في العناصر المكونة لها .

ولذا كانت بعض الخلافات قد نشأت بين مدارس علم النفس الاجتماعي في البداية ، إلا أنه بمرور الوقت ثم الاتفاق على كثير من الموضوعات التي يتناولها هذا العلم . فمثلاً ، تقيم كل المدارس وزناً كبيراً لأثر العوامل الاجتماعية في تكوين الشخصية ، كما تعطي اهتماماً للدراسات المقارنة لتكوين الشخصية وبناءها في المجتمعات المختلفة . وفي هذه الدراسات التي تدور حول أثر

الثقافة في الشخصية ، يحاول علماء النفس الاجتماعي اكتشاف أثر التربية ، والبيئة العائلية في تشكيل الاتجاهات والدوافع .

وبالإضافة إلى ما يقوم به علم النفس الاجتماعي من تحليل لبناء الشخصية وأنماطها ، يدرس العلم - علاوة على ذلك - عملية سلوك الأفراد في المجتمع وطريقة نمو الذات وتفاعلها مع الذاتيات الأخرى .

ويهتم علماء النفس الاجتماعي أيضاً بأساليب الاتصال اهتماماً خاصاً كوسائل لتنمية السلوك الاجتماعي ، بل إن بعضهم يعتبر أساليب الاتصال هذه هي حجر الأساس في بناء علم النفس الاجتماعي كله . ويركز هؤلاء تركيزاً كبيراً على أثر وسائل الاتصال الجماهيرية المعروفة في ثقافتنا على الاتجاهات والقيم ، فاهتموا بدراسة الصحافة والسينما والإذاعة والتلفزيون على أنها أجهزة تؤثر في سلوك الجماهير فتجعله متشابهاً في مجتمع يعتز بالمليدي من قيم فردية .

وفي دراسة الرأي العام والدعاية تصافر علماء النفس الاجتماعي ، والاجتماع ، والسياسة على دراسة الأساليب العلمية لاستخدام الدعاية لا كأداة سياسية تقوم بتشكيل وتوجيه الرأي العام في المشكلات الداخلية والسياسة الخارجية فحسب ، بل وأيضاً للتوجيه الاجتماعي والاقتصادي .

من ذلك نرى أن هذه العلوم الاجتماعية في دراساتها لديناميكية ومحركات الطبيعة البشرية والشخصية لا تلجأ إلى طريقة التأمل مثلما كان يفعل أرسطو وهوبز ولوك وبنجامين وغيرهم ، بل إنها تعتمد على الطرق التحليلية والتجريبية أحياناً بغرض التوصل إلى نتائج علمية يمكن تطبيقها في مجالات السياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية .

إن الإنسان هو هدف الدراسة في علم النفس وعلم النفس الاجتماعي ، كما أنه هو أيضاً الذى يقوم بالدراسة . وكلما ازدادت معرفته للآخرين ازدادت معرفته لنفسه ، وكلما ازدادت معرفته لنفسه اكتملت علمته واستطاع تفهم سلوك الآخرين . ولعلم النفس الاجتماعي بالذات مدى أخلاق ، فهو يولد التألف ، والفهم ، والتسامح ، ويبعد التعصب والانحياز ، ويمهد للإسهام في الحياة الجماعية الناضجة . ولكن نجاحه في هذا المجال سوف يظل محدوداً وجزئياً إذا لم يستعن بنتائج علم الاجتماع .

ومما يبعث على الاطمئنان أن علماء النفس المحدثين قد اقتصروا بوجوب الاستعانة بالمنهج الاجتماعي ، وذلك حين لاحظوا نقص نتائجهم بسبب اقتصارها على دراسة « الرجل الأبيض » . فهذا النموذج الوحيد الذى اقتصروا على دراسته متأثر بحضارة معينة . ومما لاشك فيه أن هناك نماذج مختلفة من العقلية تختلف باختلاف البيئات الاجتماعية واختلاف الثقافات . كما أنهم اعترفوا بأن الأشكال العليا للحياة النفسية لا يمكن تفسيرها إلا بالرجوع إلى أثر المجتمع . فالمجتمع هو الذى يعطى للتعبيرات والانفعالات النفسية معانيها المختلفة ، فيفسر الدموع أحياناً بأنها دموع الفرح ، ويفسر الانتماء في المهنة بأنها دليل التماسك وتحمل الآلام .

علم الاجتماع والعلوم السياسية

استخدم تعبير « علم السياسة » في المصهور القديمة وبخاصة عند أرسطو ، وقصد به أحياناً بعض المحاولات الذاتية والفلسفية في التفكير الاجتماعي ، على نحو ما قلنا في الفصل الأول .

ويتناول هذا العلم اليوم مسائل التنظيم الحكوى على المستوى القومى

والإقليمى والمحلى، ومقارنة النظم الحكومية القومية المختلفة ، والقانون
الاستورى ، والعمليات التشريعية ، ودور السلطة التنفيذية ، والعلاقات
الدولية والسياسية ، وأخيراً تاريخ النظرية السياسية .

ونتيجة لتأثير علم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعى - كما وضعنا فى
الفقرة السابقة - أدخلت على هذا العلم موضوعات جديدة مثل رأى العام ،
والدعاية ، والبروقراطية ، ودور الصفوة فى الدولة .

وقبل أن يصبح التفكير السيامى « علماً » كان عليه أن يتخلص من
« الغائية » ، ويعتمد عما فهم من أن غايته ارشاد حكام الدولة المتظرين إلى
كيفية الوصول إلى الحكم ، وإرشاد الحكام الحاليين إلى كيفية الاحتفاظ
به . وفى سبيل ذلك قام مفكرون من أمثال « جورج كاتلين » ، « وراترهوفر »
و « أليون سمول » بمحاولات بارزة لإرساء قواعد علم السياسة . واتضح
من دراساتهم أن قوانين السلوك السيامي - التى يتضمنها علم السياسة -
تمثل القوانين التى اكتشفها علم الاجتماع .

ومن المفيد هنا أن نلاحظ أن كلا من أصحاب النظريات السياسية التاريخية
الهامة ، ابتداء من اليونانيين القدامى ، قد بنى رأيه فى السلوك السيامى على
أساس فهمه الخاص للدوافع والاتجاهات النفسية ، والميول الإنسانية التى
يختلف عن فهم الآخرين لها . فاعتبر أرسطو مثلاً أن السياسة جزء من
الأخلاق ، وأن هدفها هو تحديد مميزات المجتمع الفاضل . ولكن نظرتة إلى
الطبيعة البشرية كانت محدودة إلى درجة كبيرة ، فلم تكن هذه الطبيعة ،
فى نظره ، تنطبق على العبيد . وكتابه « السياسة » دفاع عن الارستقراطية ،
كما أنه مرجع لمساعدة الحكام للإبقاء على علاقات السلطة القائمة فى ذلك
الوقت .

وفي القرن السادس عشر كان «مكيافيلي» أيضاً يرى أن السياسة تبحث في الوسائل التي يتمكن بها الحاكم من الاستمرار في الحكم ، أى أن حماية سلطة الدولة كانت هي هدف تفكيره الأساسى . ويتضح هذا من كتابه المشهور « الأمير » وأصبحت « المكيافيلية » تطلق على أساليب الخداع ، والوعود الكاذبة ، وتطبيق مبدأ أن « الغاية تبرر الوسيلة » .

وفي القرن السابع عشر قامت محاولة أخرى شاملة تهدف إلى بناء السياسة على قواعد علمية عن طريق تحايل الطبيعة البشرية ، ونعني بها محاولة الفلاسوف الانجليزى « توماس هوبز » ، الذى كان يرى أن الناس غير اجتماعيين بالطبيعة ، وأن كلا منهم يحاول الاعتداء على غيره إن بالحيلة أو بالقوة . ولهذا نشأت الدولة لحماية الناس من الناس (١) .

وفي نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ظهر « بنتام » ، صاحب مذهب « المنفعة » . وقد اعتمد في نظريته على المبدأ النفسى الذى يقول بأن الناس يعملون دائماً على المزيد من اللذة والتقليل من الألم . فكل تصرفاتهم . وكان ينظر إلى الطبيعة البشرية على أنها فردية للغاية وفي بحث مستمر عن المتعة . ولذلك اعتبر القوانين والتشريعات بمثابة مرآة تعكس سعى الإنسان وراء السعادة الفردية : وعلى هذا الأساس أصبح بنظام مصلحاً سياسياً عظيماً « ومؤسماً لاتباعه فكرى أدى إلى تقدم الديمقراطية طوال القرن التاسع عشر .

وينظر علم الاجتماع إلى « السلطة » على أنها المحور الأساسى للعلوم السياسية في العصر الحديث . فالسلطة القانونية المكتسبة عن طريق الإلزام

(١) أنظر الفصل الخامس من هذا الكتاب .

القانونى هي المثال للمعادى فى المجتمع الذى نطلق عليه اسم الدولة . هذا الإلزام هو الوظيفة الأصلية للدولة فى المجتمع ، ويهدف إلى حماية حقوق الأفراد وإلزامهم بتنفيذ الواجبات أيضا . ولا يعترف علماء الاجتماع بأى نظام من السلطة كنظام نهائى . فالسلطة فى رأيهم تؤدي وظيفتها فى نطاق بناء المجتمع الذى ترى إلى حمايته ، ولا تهدف الدولة الديمقراطية إلى حماية سلطتها من تدخل الشعب ، ولكنها تتجاوب مع إرادته .

وفى ميادين مثل ميدان تحليل الرأى العام ، يظهر بوضوح التعاون المتبادل بين علم الاجتماع والسياسة . فعلماء السياسة يهتمون بمفهوم الرأى العام كوسيلة لحل القضايا العامة فى المجتمع الديمقراطى ، والاستعانة بمناهج الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى يبحثون الطريقة التى يتم بها تكوين الرأى العام بوسائل الإعلام المختلفة ، كالصحافة والمجلات ، والإذاعة ، والتلفزيون . ويعتبر الرأى العام ، فى مظاهره المختلفة ، المركز الفكرى للمجتمع الحديث .

علم الاجتماع والتاريخ

يعرف بعضهم التاريخ باختصار بأنه سجل الماضى الانسانى . ولكن هذا التعريف أثار أسئلة محيرة : هل هذا السجل متماثل عند كل الباحثين ؟ هل يمكن أن يكون هذا السجل كاملا مهما نحاول ؟ وهل من الضرورى تسجيل كل الحقائق مهما كانت نافية ؟ وإذا كان على المؤرخ أن يختار الحقائق التى يعتقد أنها ذات أهمية خاصة ، فعلى أى أساس يكون هذا الاختيار ؟ هذه الأسئلة تخص طريقة البحث فى التاريخ ، وما زالت هناك أسئلة أخرى يمكن أثارها حول المادة التاريخية نفسها

ويدعو بعض الباحثين فى التاريخ أنه من الاستحالة جعل التاريخ علما ،

لأن كل حدث تاريخي فريد في نوعه ، لا يتكرر ولا يمكن تعميمه أو تصنيفه . ومعنى ذلك أن الحقائق التاريخية طفرات لا اطراد فيها ولا انتظام : ومع ذلك فقد تتحقق الدقة العلمية في وصف حدث معين بأنه فريد في نوعه ، بشرط أن يستطيع المؤرخ بيان الطريقة التي ينحرف بها عن المعتاد أو المتوسط أو المتوقع . وقد اعتقد عالم الاجتماع والاقتصاد الألماني الكبير « ماكس فيبر » أن هذا القصور في التاريخ يمكن التغلب عليه « بالتحليل الاجتماعي » الذي يمكنه التوصل إلى قوانين حتمية للسلوك عن طريق استخدام نظرية محكمة وفعالة للوصول إلى التعميمات التي يمكن استخلاصها من المادة التاريخية الضخمة (١) . وبهذا يمكن مثلاً دراسة البيروقراطية في زمن روما القديمة ، وفي العصور الوسطى ، وفي نظام الحكم القديم في فرنسا ، وبين موظفي الحكومة في بريطانيا . وفي المنظمات الصناعية الحديثة ، ثم الكشف عن أوجه الشبه والانتظام التي تظهر في كل البيروقراطيات . وبهذا المعنى يصبح كل مفهوم اجتماعي مبنياً على مقارنات تاريخية ، وكذلك يمكن وضع كل المادة التاريخية في إطار علمي بواسطة نظام مستفيض من المفاهيم القابلة للتطبيق .

كما أن الطريقة العلمية يمكن استخدامها في التاريخ لتحخيص الوقائع والوثائق لإثبات أصولها ومصادرها أولاً ، ثم لتحديد معناها الحقيقي ثانياً . وهذه ليست بالمهمة السهلة في التاريخ ، إذ كثيراً ما يحدث أن المادة التاريخية الخام لا تفهم على وجهها الصحيح . وقد يواجه المؤرخون أيضاً تفسيرات

متباينة للأحداث ، ولذا يجب التحقق من صحة أحدهما عن طريق سؤال الشهود الموثوق فيهم ، أو بواسطة المعلومات القائمة حالياً . غير أن هناك صعوبات من نوع آخر تظهر عند محاولة تفسير بعض النصوص ، ومن أسباب هذه الصعوبات أن الشهود - في هذه الحالة - لا يمكن سؤا لم .

ويرجع الفضل في التعميم في التاريخ ، في الغالب - حسب قول « موار » - إلى « أننا لا نستطيع أن نزل أو نقيس القوى المتعددة التي تحددها فالسلالة ، والبيئة الطبيعية ، وضغط الثقافات المحيطة ، والمحترقات والاكتشافات ، والذووع والزراعة ، والنظم الاقتصادية والسياسية والدينية - كل هذه العوامل المركبة والمتفاعلة على الدوام ، وغيرها من العوامل الأخرى ، تجعل من المجال الوصول إلى معادلات أو إجراءات تجارب مضبوطة كما هو الحال في العلوم الأخرى » (١) : ولكن إذا كان هدف الوصول إلى القوانين العلمية بعيداً بالنسبة للتاريخ ، فمن الممكن ، بالرغم من ذلك ، بحث كل متغير من هذه المتغيرات التي تكلم عنها « مولر » ومعرفة قيمته في بيان وتوضيح أسباب بعض الوقائع ، وتتابع الأحداث بطريقة معينة ونتائجها .

وإذا كانت العلوم الاجتماعية تبحث دائماً عن أنماط السلوك والقوانين التي تحدد هذه الأنماط ، فمما لا شك فيه أنه ليست هناك أنماط متطابقة في التاريخ ، ولكن هناك أوجه التشابه تسمح بوضع تعميمات نرفق بها بياناً بالظروف المتغيرة التي تجعل تلك الأنماط متشابهة وليست متطابقة . فالثورة الفرنسية مثلاً ليست مطابقة للثورة الروسية . ومع ذلك فهناك نمط سلوكي مشترك بين الثورتين يجعل من الممكن علمياً الكلام عن « الطبيعة الاجتماعية للثورات » .

ولا شك أن المؤرخين يقومون بعمل علمي جليل حين يسعون إلى

١) Muller Herbert, The Uses of the Past, New York, 1952.

توضيح الأحداث ، وإنشاء مجموعات من الحقائق التي تستغلها العلوم الاجتماعية الأخرى لوضع فروض متنوعة من أجل توضيح أكثر للماضى والحاضر . وإذا كان التاريخ لا يستطيع أن يصبح علماً إلا فيما يختص بالتحقق من الأحداث ، فإنه ، ولأشك ، يقدم معلومات هامة عن الماضى لكل من علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعى .

. . .

والآن لعل من الواضح أن العلوم الاجتماعية ليست معزولة بعضها عن بعض . فعندما يقوم العالم الاجتماعى ببحرته فإنه لا يتقيد بالحدود والتواصل الفكرية التي قد يفرضها مجال تخصصه . وإنما يجب أن يسير وراء المشكلة حيثما تقوده ، وإذا كان يبدأ عادة بإطار مرجعى خاص بالعلم الذى تخصص فيه ، فإنه مع ذلك ، لا يسمح لهذا الإطار بأن يقيد حركته . فإذا تبين على أحد علماء الاجتماع أو الأنثروبولوجيا القيام بدراسة عن أحد المجتمعات الغربية التي لا يعرفها ، فإن معرفته بالتاريخ ، والنظام الاقتصادى ، والتنظيم السياسى ، والمشكلات العنصرية والثقافية لهذا المجتمع ، تسهل عليه قيامه بمهمته . إن العالم الاجتماعى لا يتقبل تداخل العلوم الاجتماعية فحسب ، بل إن هذا التداخل أمر حتمى تفرضه عليه طبيعة البحث الذى يقوم به أو المشكلة التى يسعى إلى حلها . وإذا كان هناك ما يشبه « تقسيم العمل » بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، فإن هذا التقسيم يجب ألا يفهم على أنه استقلال لكل علم اجتماعى . إذ أن هذا الفهم الخاطئ ، يؤدى إلى ضيق الأفق والنظر إلى المشكلات من زاوية العلم الواحد المحدود ، فى حين أن الاتجاه الحقيقى هو فى تأكيد الوحدة بين كل العلوم الاجتماعية التى هى المتأسس فى فهم المشكلات الواقعية المعقدة والوصول إلى حلول علمية لها .

الباب الثاني

مراحل الانتقال من الفلسفة الاجتماعية

إلى علم الاجتماع

الفصل الثالث

التفكير الاجتماعي عند الفلاسفة

تمهيد

بالرغم من أن التفكير العلمي بالنسبة للظواهر الاجتماعية لا يرجع إلى عهد بعيد فإن المسائل التي تتعلق بحياة المجتمع ظلت تشغل عقول المفكرين منذ أزمنة بعيدة ، أى منذ أن بدأ الإنسان يعيش بين أقرانه في صعيد واحد ، ويتبادل وإياهم المعونة في مختلف شؤون الحياة : ولكن هذا التفكير الذي ينبعث عن حاجة الحياة الملحة لا يصبح أن يسمى تفكيراً علمياً : إذ أنه لا ينبع منهجاً للبحث ، ولا يبحث عن الحقيقة في ذاتها : بل كان الغرض منه تدليل بعض المصاعب التي تعترض سبيل الإنسان أو الجماعة ، وتوفير حظ أكبر وقسط أوفر من السعادة . أو بمعنى آخر لم يكن هذا التفكير موضوعياً Objective يبحث في الظواهر الكائنة بالفعل ، بل كان تفكيراً ذاتياً Subjective يعبر عن المثال الأعلى الذي يتخيله المفكر أو الفيلسوف : ويصبح كذلك تسميته تفكيراً معيارياً Normative (لأنه يضع معايير معينة يجب التزامها لتحقيق العدالة والرفاهية) أو تفكيراً غالياً Finaliste لأنه يضع نصب عينيه الوصول إلى غاية أو إلى هدف معين :

وبدسى أن الفلاسفة الذين شغوا بالمسائل الاجتماعية لم يتجهوا الاتجاه العلمى الصحيح ، ولم يعنوا بالبحث في الظواهر الاجتماعية لذاتها ، فإن ذلك كان يقتضى وجود موضوع ومنه لعلم الأتجام مصطلح عليها : ولم يتوفر

ذلك إلا في أوائل القرن التاسع عشر .

على أن ذلك لم يمنع الفلاسفة منذ أقدم العصور من تلمس وجوه الإصلاح للمجتمع حسب معتقداتهم ومبادئهم الفلسفية : وإذا كانت هناك أبحاث ذات قيمة في نظر الفلاسفة ، فلاشك أن أعظمها قيمة تلك التي تمت إلى الإنسان بصلة وتقرر مصيره . ولقد أدلى كل فيلسوف بدلوه في هذا الميدان ، وتجمع لدينا تراث عظيم من المبادئ الإصلاحية والمثل العليا يختلف كل منها عن الآخر من حيث الوسائل ، ولكن الغاية التي يقصدها الجميع هي الوصول أو محاولة الوصول إلى الكمال :-

فالتفكير في شؤون الجماعة الإنسانية يرجع إلى عهد بعيد ، ولكن هذا التفكير لم يمتحن حسبنا على المسائل التاريخية كالبحث عن أصل الجماعة ، وكيفية تكوينها ، ولم يكن منصبا على دراسة نظمها التشريعية والدينية والاقتصادية إلى غير ذلك من الأبحاث التي يعنى بها رجال الاجتماع بالمعنى العلمي لهذه الكلمة . ولكنه اتجه إلى الناحية العلمية أى إلى البحث عن أحسن وسيلة تحقق سعادة الإنسان . وعلى هذا فالصفة التي تنطبق على من قاموا بهذه المحاولة من الفلاسفة هي صفة الفيلسوف الاجتماعي لا العالم الاجتماعي : فكل منهم كان يبحث عن الطريقة المثلى لتحقيق حكومة مثالية . وقد اتبعوا في الوصول لهذا الغرض ثلاث شتى : فممنذ ذوو النزعة التجريبية Les Empiriques إلى مشاهدة النظم المختلفة أثناء رحلات قاموا بها في بلاد عديدة ثم قارنوا بين هذه النظم ، واختاروا منها ما يحيل لهم أنه الأصلح ، وأرادوا تطبيقه في بلادهم : وقد فات هؤلاء أن ما يصلح لمجتمع معين من نظام اقتصادى أو سياسى قد يكون مصيره الفشل التام في مجتمع آخر . ذلك أن كل مجتمع يعيش في بيئة خاصة ومناخ خاص وتكوين طبيعة أفراد ومزاجهم حسب

تلك البيئة ، فيجب أن يكون نظامه التشريعي والسياسي ملائماً لظروفه الخاصة . وقد أصبحت هذه النظرية ، وتسمى في علم الاجتماع « نظرية النسبية » Relativité ، محورا ، أساسيا للأبحاث الاجتماعية ، ونتج عن الاعتراف بها تغير شامل في النظريات السياسية والاقتصادية والأخلاقية ، كما سنبينه فيما بعد .

وهناك فريق آخر حاول أن يصل إلى المثال الأعلى للمدينة الفاضلة باتباع طريقة عقلية Rationnelle : فأتخذ مثله الأعلى « مدينة الآلة » ، وحاول أفراد هذا الفريق أن يتملوا إلى معرفة كنه الانسجام الأبدى لتكون كي ينقلوا أسرارها إلى عالمنا هذا ، فيحققوا بذلك السعادة لبني الإنسان : وكانت هذه أول محاولة فيما نسميه الآن « الآلية الاجتماعية La Mécanique Sociale » ويقوم أساسها على فكرة التلرج ، وعلى الاعتقاد بالقوة المنظمة لبعض الأعداد ، وخاصة العدد ١٢ . وكان شعارهم هذه الجملة « يحكم العالم نظام عددي » . وقد ظل هذا المبدأ الذي يستمد من قيمة دينية ضمن مبادئ المدارس الفيثاغورية (نسبة إلى فيثاغورس) ، وموداه أن المدينة يجب أن يحكمها نظام عددي ذو قيمة دينية .

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، بل ظهرت مشكلة النظام المثالي في شكل آخرس وأخذ المفكرون يتساءلون ما هو النظام المثالي الذي إذا طبق يكون أكثر صلاحية وأكثر تحقيقاً لسعادة الفرد ؟ هل هو النظام الملكي ؟ أم حكومة الأغنياء ؟ أم النظام الدكتاتوري ؟ أم النظام الشعبي ؟ وقد قلنا إن التجربة وحدها هي الكفيلة بإثبات أصلها وذلك لأن الشعوب تختلف في طبيعتها .

التفكير الاجتماعي عند أفلاطون :

وقد أدلى أفلاطون برأيه في هذا الموضوع ، فترك لنا في كتابه « الجمهورية » نظريته في المدينة المثالية .

كيف يجب أن تكون هذه المدينة المثالية ؟ لم يفكر أفلاطون في أن تكون مدينته كالآلة يجب لتسييرها ضبط أجزائها والتأكد من علم وبصود خلل في محرركاتها ، ولكنه جعلها على مثال إنسان يجب لكي يصل إلى الكمال أن يعرف كيف يحقق الانسجام بين قواه المختلفة . وهكذا نرى أن مشكلة النظام الاجتماعي قد انتقلت من اختصاص الميكانيكا والصفات العددية إلى اختصاص علم النفس .

يقول أفلاطون أن النفس الإنسانية تتألف من ثلاث قوى يجب تحقيق التوازن والانسجام بينها كي تتحقق السعادة الكاملة . هذه القوى الثلاث هي : الشهوة *le desir* ، والقلب *le coeur* ، والعقل *La raison* وهذه القوى تتصل بفضائل ثلاث يجب تحقيق التوازن بينها أيضا وهي : العفة *Temperance* والشجاعة *Le courage* ، والحكمة *La Sagesse* .

ولقد أراد أفلاطون أن يحقق هذا الانسجام في مدينته المثالية . فرأى أن يقوم الفلاسفة في مقام الرأس من جسم الإنسان . إذ أن الصفة الأساسية التي تنسب إليهم هي الحكمة . ويقوم الحاربون مقام القلب وصفهم الأساسية الشجاعة . أما الشهوات أو الرغبات المادية فيتوافر على إرضائها طبقة الزراع والصناع والتجار . وما لاشك فيه أن هذه الطبقات يقوم بعضها فوق بعض ولكن كل واحدة منها تركز نفسها لخدمة الطبقتين الآخرين . وقد عنى أفلاطون باستئصال أسباب التزاع والمنافسة بينها ، فاقترح

« الشيوعية » بالنسبة للملكية والنساء عند طبقتي الفلاسفة والمحاربين : فكان هذا أول نظام شيوعي في صالح الدولة .

ويذهب بعض شراح أفلاطون إلى تأكيد أسبقية العامل الأخلاقي الفردي على الأمل السياسي في تفكير أفلاطون . ويرى أن الهدف الرئيسي لأفلاطون هو وضع فن رفيع لتدبير شئون النفس ، يتسع بحيث يشمل تدبير شئون الدولة بحدودها : وبعبارة أخرى ، فالبحث في الدولة ، عند أفلاطون ، ليس مقسوداً لذاته على الإطلاق ، وإنما المقصود هو الكمال الأخلاقي الذي لا يتحقق إلا بالتربية السليمة . وقد عرض أفلاطون ، بالفعل ، في « الجمهورية » نظاماً مفصلاً للتربية ، وربطه بالأخلاق ربطاً محكما . ولعل ذلك هو ما أدى بهؤلاء الشراح إلى القول بأن التربية على النحو يصح هي الهدف الرئيسي للمحاورة . فكل الأبحاث السياسية التي تضمنتها المحاورة ، ومنها مناقشة الأنواع المختلفة للديكتاتور ، وأسباب انحلالها ، تستهدف آخر الأمر غاية تربية ، وما هي إلا مراحل في الطريق الطويل الذي يؤدي إلى إتاحة إقامة « الدولة الموجودة في داخلنا » ، وإلى تحقيق أرفع أنواع الشخصية الإنسانية ، وهو الفيلسوف . (١)

ومع ذلك ، فقد وجد شراح آخرون أدلة قاطعة على أن السياسة كانت الموضوع الرئيسي لاهتمام أفلاطون . وهذه الأدلة مستمدة من حياته ، ومن طبيعة الفترة التاريخية التي عاش فيها ، ومن مقارنة تعاليمه النظرية بتصرفاته العملية . وبالحوادث التي شهدتها عصره . فن أثينا استمد معلوماته عن « الديمقراطية » ، ومن أسبرطة وكريت استمد معرفته « بالليبرالية »

(١) أنظر : الدكتور فؤاد زكريا : دراسة لجمهورية أفلاطون . دار الكتاب العربي

ومن سراقوزة استمدت تجربته عن الطغيان . ويؤكد هؤلاء على نحو قاطع أن « أفلاطون لم يصل إلى الفلسفة إلا عن طريق السياسة ومن أجل السياسة » : فالجمهورية والقوانين ، وهما أكبر محاورتين لأفلاطون ، تعالجان موضوعات سياسية : كما أن الجمهورية بالذات تتضمن برنامجا سياسيا أريد تحقيقه ، وترسم طريق الإصلاح الذي كان الفيلسوف يؤمن به ويكر من حياته للدعوة إليه :

وعلى ذلك فإذا كان الفريق الأول من الشراح يرى أن التقسيم الثلاثي للنفس الإنسانية هو الأصل ، وهو الذي تولد عنه التقسيم الثلاثي للدولة عندما طبق على مجال السياسة ، فإن الفريق الثاني — الذي أكد الهدف السيامي للجمهورية — يرى ، على العكس ، أن التقسيم الثلاثي للطبقات هو الأصل وهو الذي أثر في نظره إلى النفس البشرية وأقسامها :

ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف ، فقد أجمع مؤرخو الفلسفة تقريبا على أن أفلاطون كان صاحب أول نظرية اجتماعية وتاريخية واضحة المعالم في تاريخ الفكر الغربي : ومع ذلك ، فهناك حقيقة هامة ينبغي أن ننتبه إليها ونحن ننسب إلى أفلاطون كل هذا الفضل : فلم يكن أفلاطون ، حين وصف التغيير وأسبابه ، يميل إلى تحقيقه ، وإنما كان يهدفه تثبيت الأوضاع ، وتحقيق ما يسميه « بالاستقرار » . فأفضل حالات المجتمع ، في نظره ، ليست تلك الحالة التي يكون المجتمع فيها متصفا بالفاعلية والنشاط والروية في التجديد المستمر ، وإنما هي تلك الحالة التي يكون فيها ثابتا مستقرا : ويمكن القول إن فلسفته بأسرها — سواء في جوانبها العملية أو النظرية — كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الثبات والاستقرار هذه ، وكانت كلها تبريرا عقليا لها : فطريقة التعليم في الدولة المثلى ، وطريقة الحكم ،

ووضع طبقة الحراس فيها ، والنظم الاجتماعية والسياسية التي تطبق على الحكماء - كل هذه وسائل لتحقيق الثبات والاستقرار في المجتمع : وفي مجال الميتافيزيقا ، نجد أن الصفات التي نسبها إلى « المثل » هي صفات الثبات والوحدة والسكون ، على حين أن الأشياء المتغيرة لا تمثل إلا الوجه الخلداع للعالم : ولا توصل إلى أية معرفة حقيقية : (١)

وتمشيا مع فكرة الثبات أو الاستقرار هذه ، نجد أن « العدالة » عند أفلاطون هي أن يلتزم كل فرد حدود الطبقة التي ينتمي إليها تبعاً لطبيعته وتكوينه ، ولا يحاول أن يتعدى نطاقها الخاص ، أو يتطلع إلى غيرها من الطبقات ، ولا جدال في أن مثل هذا التحديد لمفهوم العدالة يصطدم مع معظم التعريفات الحديثة لفكرة العدالة . ذلك لأن الإنسان الحديث يتجه إلى الربط بقوة بين العدالة والمساواة .

أرسطو

وجاء بعد أفلاطون أرسطو ، وكان مسلكه أرسطراطياً صرفاً . فكل المدينة ومجهوراتها يجب أن تنبأ لتكفل الراحة والطمأنينة للمفكرين : وقد كان من نتائج هذا المبدأ إياحة الرقيق ، إذ أن وجود العبيد وقيامهم بجميع الأعمال المادية يسمح للحكام والمفكرين بالاستمتاع بأوقات فراغهم والتفرغ لشئون العقل . وقد كان أرسطو يرى فوق ذلك أن العبد والمرأة من طبقة دنيا ولذا يجب أن يأتبرا بأمر غيرهما .

على أنه فيما هنا ذلك ، فقد كانت آراء أرسطو الاجتماعية تبتل على تقديره للاعتبارات الواقعية . وقد جمع وثائق عدة ذات صلة بالنظم السياسية

(١) المرجع السابق : ص ٧٦ ، ٧٨ .

المختلفة ، وكتب: عباراته المشهورة أن « الإنسان حي - سوان الاجتماعي Zoon Politikon » . وثمة لمحة هذه العبارة: لأن تكون عنوانا لعلم الاجتماع الحديث : وسوف نرى - فيما بعد - أن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها نظرية دوركيم زعيم المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع تقوم على أن الفرد لا يمكن له صفة الإنسانية إلا بفضل المجتمع الذي يعيش فيه . وأنه لولا وجوده في المجتمع لما كان ذلك ما يميزه عن الحيوان . فهو لا يتميز عن الحيوان إلا بالتفكير والنطق ، وهو لم يكتسب مبادئ التفكير Concepts وقدرة التعبير عنها باللغة إلا باختلاطه بغيره وتمتعه بحياة الجماعة .

فالفرد بوجوده في المجتمع يكتسب ما يمكن أن نطلق عليه اسم « الشخصية الاجتماعية » ، ونفهم بذلك « الوضع الذي يحتله كائن ما في المجتمع ، وعلاقاته الاجتماعية المختلفة بالآخرين : فكل كائن حي يعيش في المجتمع يتكون من عنصرين : فرد - Individu وشخص - Personne ونفهم بالفرد تكوينه كوحدة بيولوجية ، أي مجموعة الخلايا والأنسجة التي ينتج عنها أفعال واستجابات حسية وبيولوجية . وهذه الناحية الفردية من الإنسان تدخل في دراسة علم الحياة وعلم النفس . أما دراسة الكائن الحي كشخص فهي دراسته في علاقاته الاجتماعية المختلفة ، فهو مثلا مواطن ينتمي إلى دولة كذا ، زوج ووالد ، موظف في إحدى الإدارات ، عضو في جمعية كذا ، ناخب في دائرة كذا ، ينتمي إلى حزب كذا ، الخ . . . فكل من هذه الصفات تمثل وجها خاص من أوجه علاقاته بالمجتمع الذي يعيش فيه :

وقد يعترض البعض فيقول إن التفرقة بين « الفرد » و « الشخص » تفرقة غير جوهرية ، وأن الكلمتين تعنيان شيئا واحدا . ولإظهار هذا

الفرق بوضوح نسوق كثال العريضة المسيحية الكاثوليكية التي تقوم على التثليث : يمكن أن نقول دون أن نخشى الخطأ إن الله عند المسيحيين يشمل ثلاثة أشخاص (وكلمة شخص هنا يقصد بها مجموعة صفات معنوية لا علاقة لها بالأشياء المحسوسة) وامكنا إذا قلنا إنه يشمل ثلاثة أفراد ، فإن ذلك يكون معناه الشريك بالله بالنسبة لذيانية تقوم على التوحيد .

فالمجتمع إذن هو الذي يكسب الإنسان صفة الإنسانية . وقد ردد «سنيكا» *« Sénèque »* المؤرخ الروماني المشهور هذه الحقيقة في صفحة خالدة يخيل إلينا أنها كتبت بقلم علم اجتماعي حديث . إذ يقول : « إن الطبيعة منحت الإنسان شيئين جعلاهما سيدها الحوافات كلها بعد أن كان أكثرها تعرضاً لتلك الحيوانات الأخرى : هذان الشيئان هما العقل والمجتمع . فالإنسان بمفرده لا حول له ولا قوة ، ولكنه بفضل حياة المجتمع يصبح سيد العالم : فوجوده في المجتمع إمتدنى إلى الوسيلة التي مكنته من السيطرة على عنصر غريب ، فأخضع البحر لسلطانه : كما أن المجتمع هو الذي يدفع عنا شر الأوبئة والأمراض الفتاكة . ويهيئ لنا المعونة عند الشيوخوخة ويقدم لنا العزاء والمواساة عند وقوع الكوارث : وحياة المجتمع تبعث فينا أيضاً روح المغامرة وتجعلنا نجابه الشدائد ، ونتغلب على الصعاب التي تعترضنا . فالقضاء على المجتمع معناه القضاء على السند الوحيد لحياة الفرد وعلى وحدة النوع الإنساني » .

وبالإضافة إلى تلك الفكرة الأساسية التي تربط أرسطو بعلم الاجتماع الحديث ، نجد أن هذا الفيلسوف يقارن المجتمع بالكائن الحي ، وبين أن « التغير » شرط أساسي في حياة المجتمعات : وهو لذلك يدفع بقوة محاولة أفلاطون لإنشاء نظام ثابت لا يتغير . ونستطيع أن نقرأ في كتابه « السياسة

هذه العبارة التي تعبر بوضوح عن وجهة النظر الحديثة في دراسة المجتمعات
وتختلف المجتمعات حسب الزمان والمكان ولا يصلح دستور بعينه لأن يطبق
على جميع الشعوب دون استثناء :

كما بين أرسطو أن المجتمع يتكون من عناصر مختلفة أو غير متجانسة :
وهذا الاختلاف - في نظره - هو الشرط الأساسي لتعاونها ، كما أنه
الشرط الذي ينظم علاقات التبعية والسلطة . فالتلرج *La hiérarchie*
ونظام الحكم وتقسيم العمل كلها تنبع من هذا الاختلاف أو عدم التجانس
بين الأجزاء المكونة للمجتمع : وينشأ عن مجموع هذه العناصر المختلفة
نوع من التوازن *equilibre* الذي يضمن مصالح الجميع .

إكل هذه الأسباب وغيرها : يمكن أن نعد أرسطو أول الحلقات
العلمية التي ظهرت في ميدان التفكير الاجتماعي : وغرضنا الأساسي هو أن
نتتبع هذه الحلقات لنستخلص منها الحقائق العلمية التي اكتسبها علم الاجتماع
على مر العصور :

ويمكن القول إن البحوث الاجتماعية لم تظهر بالنشاط العلمي الحديث
مغتائبها بعد أرسطو إلا على يد الفيلسوف والمؤرخ الإسلامي ابن خلدون :

الفصل الرابع

ابن خلدون وآراؤه الاجتماعية (١٣٣٢-١٤٠٦)

لم نجد الخطوة التي خطاها أرسطو في سبيل البحث الاجتماعي النشاط الفكري الجدير بتابعها في العصر الروماني والعصر المسيحي الأول . إذ قصر الفكر الروماني جهوده على وضع الأنظمة العملية الكفيلة بتدعيم السلطان السياسي في الامبراطورية الرومانية المترامية الأطراف . كما شغلت المسيحية في بدء ظهورها بالكفاح ضد الاضطهاد الروماني ، ولم تظفر الأحداث الاجتماعية - حين توطدت دعائم المسيحية - بتصويب يذكر من العناية ، ولتقتصر رجال الدين المسيحيون على تخيل عالم مثالي قائم على أسس دينية . مثال ذلك ما قام به « القديس أوغسطين » *Saint Augustin* من مقارنة بين المجتمع الإنساني الذي يقسده تحكم المادة ، وسيطرة الشهوات ، وعنف القوة العاشمة ، وسلطان الأتانية ، وبين « مدينة الله » *La cité de dieu* التي تصور المثال الأعلى لمجتمع « تسود فيه العدالة والروحانية والبر » . ومن الطبيعي أن تكون العقيدة الدينية المسيحية في نظر آباء الكنيسة ، هي الطريق الوحيد للخلاص من شرور المجتمع الأرضي ، والوصول إلى تحقيق مجتمع مثالي . ولكن هذه الآراء كانت أقرب إلى الأخلاق الاجتماعية منها إلى علم الاجتماع :

وقد ظلت هذه الآراء المثالية ملتهمة خلال العصور الوسطى حتى ظهر الإسلام . وتناول بحالهما الحياة الاجتماعية ونظمهما فأوسع المجال أمام المفكرين المسلمين للاجتهاد الفكري ، وظفرت النشائج الاجتماعية حينئذ بكثير من

العناية والالتفات : وما ساعد على ذلك قوة الصلة الروحية التي ربطت بين المهتمات الإسلامية بالرغم من اختلاف عاداتها ولغاتها . وقد تنقل كثير من مفكرى الإسلام بين إقليم وآخر في أنحاء العالم الإسلامى المترامى الأطراف . فاكثبوا من التجارب والخبرة ما عاونهم على تفسير ما شاهدوا من ظواهر اجتماعية وطبائع إنسانية تفسيراً يتجلى فيه أثر الجهد الشخصى أكثر من التقيد بالقواعد والنظريات :

وقد انتهى البحث بأحد هؤلاء المفكرين المسلمين وهو العلامة عبد الرحمن ابن خلدون إلى وضع الأئسن العلمية لعلم مستقل نادى به فى القرن الرابع عشر الميلادى (الثامن الهجرى) ، وسماه « علم العمران » . وإذا كان الغربيون قد لقبوا أوجست كونت فى القرن التاسع عشر بمؤسس علم الاجتماع فذلك لأنهم أغفلوا مجهودات ابن خلدون ، وما وصل إليه من أبحاث قيمة قبل ذلك بمئسة قرون تقريباً : وقد جعل ابن خلدون لهذا العلم موضوعاً مستقلاً هو العمران البشرى والاجتماع الانسانى ، وأظهر العلاقة بينه وبين علم التاريخ من حيث أنه يفيد فى إيضاح الوقائع التاريخية وتحقيقها .

والواجب العلمى يقضى علينا حقاً أن نظهر فضل ابن خلدون على علم الاجتماع وأن نكشف للبلاء عن النواحي العلمية التى خاضها علماء العرب حتى يعترف الغربيون بمجهوداتهم . ففى كثير من العلوم والفنون نجد أن العرب قد ضربوا بهم وأفر ، بل لا نقالى إذا قلنا إن كثيراً من الآراء والنظريات الحديثة يوجد ما يماثلها فى كتب العرب . فإذا كان مفكرو الغرب فى العصر الحديث يرجعون دائماً إلى أسلافهم اليونان والرومان ، فالواجب يقضى علينا أن نوجه بعض عنايتنا - ولا نقول كلها - إلى الكتوز العلمية المدفونة التى خلفها لنا أجدادنا العرب « فننتفض عنها التراب ونبعثها فى ثوب قشيب .

الاجتماع أساس لدراسة التاريخ :

كان ابن خلدون من طائفة العلماء الذين فهموا علم الاجتماع بأوسع معانيه فأدخل فيه بحث العمران البشرى بجميع أنواعه ، ما يتعلق منه بالبادية ويدخل فيه بحث القبائل والأمم البدائية ، وما يتعلق بالعمران الحضري ، وما يدخل فيه من بحث البلدان والأمصار ، وبحث الدول والخلافة والملك ، وبحث الصنائع ووسائل الكسب ، وبحث الحياة العقلية وما تستلزمه من اكتساب العلوم — أى أن ابن خلدون قد أدخل في علم الاجتماع أمثالا تتعلق بعلوم متعددة كالتاريخ الطبيعى والسياسة والاقتصاد بل والجغرافيا أيضا .

وقد اكتسبت كتاباته تلك القيمة العظيمة لأنها لم تكن صادرة عن وحى الخيال بل كانت نتيجة لمشاهداته وتجاربه الخاصة : فقد عاصر ابن خلدون أحداثا جساما واشترك فيها بالفعل : عاصر الحوادث التى أدت إلى اضطرابات وسقوط الولايات الإسلامية فى الأندلس ، واشترك فى الثورات التى كانت تسود شمال أفريقيا وبلاد البربر فى ذلك الوقت : كما عاصر كذلك غزوات التتار والمغول التى أدخلت تشكيل الضربات القاصمة للدولة الإسلامية من ناحية الشرق : ولذلك اتجه تفكيره إلى دراسة العوامل والظروف التى تصاحب الانحلال السياسى ، وتدهور الامبراطوريات وأقول نجم الدول : وأراد أن يكتب تاريخ الدولة الإسلامية كتابة تعتمد على الوثائق وعلى الدراسة الموضوعية :

فلم يكن ابن خلدون يطمع إذن أن يكون عالما اجتماعيا وإنما أراد أن يكون مؤرخا وقد وثق بنقائب ينظره أن كتابة التاريخ لا تستقيم إلا إذا سبق ذلك دراسة للبيئة والحضارة والظروف الاجتماعية التى انبعثت منها حوادث

التاريخ : ونحن اقتنع بذلك شرع في كتابته مقلبة « لمؤلفه الكبير (١) »
وأصبحت هذه المقدمة فيما بعد من أشهر ما كتب ابن خلدون لأنها وضعت
أسس « علم العمران » أو علم الاجتماع كما نسميه اليوم . ولم يشتهر ابن خلدون
بكتبه التاريخية بقدر ما اشتهر بهذه المقدمة التي كتبها - كما قلنا - تمهيدا
لدراسة التاريخ ، فإن هذه المقدمة قد وضعت على رأس الفكرين الذين مهدوا
لعلم الاجتماع الحديث .

استمرض ابن خلدون التاريخ ساعة وراء تحديد الغاية التي يحققها كعلم
من العلوم أو فن من الفنون : فخلص إلى أنه لا سبيل إلى إمكان جعل التاريخ
علما بالمعنى المفهوم له قواعده ومنهجه إلا إذا قام إلى جانبه علم مستقل يصف
طبيعة الحياة ثابتا ويكشف قوانين العمران ليقس للمورخ أن يهتدى به ويستعين
بمضائعه ، وقد نهام كما قلنا العمران البشرى :

ومن قوله في هذه المقدمة « فالتأقن في تمييز الحق من الباطل في الإخبار
بالإمكان والاستحالة أن فنظر في الاجتماع البشرى الذي هو العمران ، ونميز
ما يلحقه من الأحوال لذاته ويمقتضى طبعه ، وما يكون عارضا لا يعتمد به ،
وما لا يمكن أن يعرض له » :

هذه العبارة تتضمن المنهج الذي اتبعه ابن خلدون لدراسة المجتمع حيث
أراد أن يعرف :

(١) كان غرض ابن خلدون تأليف مؤلف فيعلم من « تاريخ العالم » ولكنه
لم يتمه وظهرت منه أجزاء متفرقة عن تاريخ المغرب وشمال أفريقيا والأسر الحاكمة
من البربر . وهذه الأجزاء تفيض بدقة الوصف الذي يصل إلى حد الاطالة المملة .

- ١ - القوانين الثابتة للمجتمع .
- ٢ - العوارض الطارئة على المجتمع :
- ٣ - الظروف التي يستحيل مرياتها على المجتمع :

وإذا استطاع الباحث في علم الاجتماع أن يبت في هذه المسائل الثلاثة أمكن للمؤرخ أن يسترشد به في أبحاثه فيعرض التاريخ عرضاً صحيحاً قائماً على قوانين علمية دقيقة : وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقول إن ابن خلدون كان يرمى من وراء أبحاثه الاجتماعية إلى إقامة التاريخ على دعائم علمية صحيحة :

ولكن ذلك لم يمنع ابن خلدون من النظر إلى « علم العمران » على أنه مستقل بنفسه ، فإنه « ذو موضوع » وهو العمران البشرى أو الاجتماع الإنساني ، و« ذو مسائل » وهى بيان ما يلحقه من الأحوال للماه وأخذه بعد أخرى .

مسائل علم الاجتماع كما عرضها ابن خلدون :

إذا كان ابن خلدون قد بين أن الغرض الحقيقي للتاريخ هو أن يعرفنا بالحالة الاجتماعية للإنسان ، فإن فهم التاريخ على هذا النحو يتفق مع وجهة النظر الحديثة :

فدراسة الحالة الاجتماعية للإنسان معناها دراسة الحضارة . وتشتمل هذه الدراسة عند ابن خلدون على معرفة الظواهر التي تتصل بالبيئة سواء أكانت بلوية أم حضرية ، وأثر حياة البداوة أو الحضارة في طبائع الناس وفي عقلياتهم ، ثم دراسة نظام الأسرة والقبيلة ، ودراسة العوامل التي تسمح لبعض الشعوب بالتفوق على غيرها وتؤدي إلى تكوين الأمم والاطوريات وقيام الأسر الحاكمة ، ودراسة الاختلافات في الطبقات وفي الظروف ، وتقسيم

ملء الأخيرة إلى حرف تدريس الريح ، وحرف تكفل العيش لأصحابها ،
وأخيرا دراسة العلوم والفنون وجميع التغيرات التي تنتج عن طبيعة
الظروف المحيطة بالمجتمع ، والتي تميز المجتمع بطابع خاص .

هنا البرامج الكامل الذي يضم جميع المسائل التي تتصل بمجأة المجتمع يدل
على مقدار فهم ابن خلدون لحقيقة الدراسة الاجتماعية وموضوع علم الاجتماع .

١ - دراسته للعمارة البشرية يوجه عام تتناول تأثير البيئة ، وتتصل بما
نعرفه اليوم باسم « المورفولوجيا الاجتماعية Morphologie Sociale » أو
« الايكولوجيا الإنسانية Human Ecology » :

٢ - ودراسته للعمارة البدوية والعمارة الحضرية تتناول نشأة الظواهر
الاجتماعية وتطور المجتمعات من الحالة القطرية الى الحالة المدنية : وهذه الدراسة
تقرب مما نعرفه اليوم باسم علم الاجتماع الريفي Rural Sociology وعلم
الاجتماع الحضري Urban Sociology :

٣ - ودراسته « للدول والاملافة والملوك » تتناول التنظيم السياسية
للمجتمعات ، وتتصل بما نعرفه اليوم باسم علم الاجتماع السياسي
Sociologie Politique :

٤ - ودراسته « لاصناف المعاش والحرف » تتناول التنظيم الاقتصادية
وتتصل بفرع هام من علم الاجتماع الحديث هو علم الاجتماع الاقتصادي
Sociologie économique :

٥ - ودراسته للعلوم والفنون تتناول النواحي الفكرية والثقافية ، وتدخل
فيما يعرف اليوم باسم علم الاجتماع الثقافي Sociologie culturelle :

ملاحظة الواقع وتحليله :

وما زاد في قيمة آراء ابن خلدون أن دراسته للمجتمعات لم تتجه وجهة مثالية بل كانت دراسة واقعية تنظر إلى الظواهر نظرة فاحصة بقصد تحليلها واستخلاص أسباب حدوثها وتحليلها : ولم تكن مسألة قيام سلطة شرعية أو البحث عن نظام اجتماعي يكفل العدل والطمأنينة من المسائل التي تشغل باله : فلم يبد رأيا معيناً في طريقة الحكم ، ولم يفضل نظاماً على آخر ، وذلك لأن هذا التفضيل - على حد قوله - لا يغير من الواقع شيئاً : وربما كانت هذه النظرة راجعة كذلك إلى إعانة بالقضاء والقدر شأنه في ذلك شأن معظم أهل زمانه :

ونحن نسجل لابن خلدون تمييزه لبعض الظواهر الأساسية في كيان المجتمعات ومنها الحياة السياسية التي سماها (الدول والخلافة والملك) : وفيما يتصل بدراسة الحكم السياسي اهتم ابن خلدون اهتماماً خاصاً بدراسة ظاهرة التعاقب الدائري للهيئات الحاكمة ، وقد اعتبر هذا التعاقب خارجاً عن نطاق الإرادة الإنسانية فأراد أن يعرف أسباب حدوثه بطريقة منتظمة : فالحكم السياسي - كما لاحظته - تتعاقب فيه أجيال تكون « نماذج » سيكولوجية ، فيأتي أولاً حكم العادلين ثم الطموحين ، ثم أنصار طبقة الأغنياء ، ثم المستهترين ، ثم الطغاة : وهذه الفوارق النفسية هي التي تفسر في نظر ابن خلدون زوال الأسر الحاكمة وإحلال غيرها محلها : واعتقد ابن خلدون أن هذا « التعاقب الدائري » يحدث في خلال قرن من الزمان : وذلك لأن ممارسة الحكم تجعل الحكام يميلون إلى حياة اللهو والدعة : فتأتي بعد الأجيال القوية الأولى فئات تعتقد أن السلطان ليس ثمرة الجهود ، ولكنه حق مكتسب بالوراثة ، وإذا تغلغلت هذه الفكرة في نفوس الحكام كان ذلك إيذاناً بالاضمحلال والزوال

ومن الظواهر الأساسية التي درسها ابن خلدون قيامها بعد المسائل السياسية، الظواهر الاقتصادية : إذ لاحظ أن الاضطرابات السياسية يصاحبها ازدياد للديون واختلال حركة التجارة وارتفاع أثمان الحاجيات. ومما لاحظته كذلك ازدياد عدد السكان زيادة فاحشة في عصور الانحلال السياسي ، وتلك ملاحظة لو صدقت في حالة المجتمعات الحاضرة ، وأكسبها الدراسة العلمية ، لدلت على ما لابن خلدون من نظر ثاقب : ومن الطبيعي أن تؤدي زيادة السكان إلى زيادة المصاعب الاقتصادية .

ضرورة الحياة الاجتماعية للإنسان :

وأكد ابن خلدون كذلك أن الحياة الاجتماعية ظاهرة طبيعية ، أي أن الإنسان لا يمكنه العيش جنون مجتمع ، كما بين أن الحياة الاجتماعية تتأثر بظروفها الوسط الجغرافي والمناخ : والإنسان في نظرهم هو الكائن الوحيد الذي لا يستطيع أن يعيش بدون سلطة تعظم حياته : فبدون السلطة يعم الاضطراب والفوضى ، لأن الفرائد الخبيثة تتفوق على النزجات الطيبة عند الإنسان : والسلطة في المجتمع تتبع في الأصل عن القوة ، وهذه القوة تكون لدى الجماعات التي تنصف بالشجاعة والترابط والوحدة والصبر على الشدائد : ويحقق هذه الصفات عند الجماعات التي تعيش على البداوة والتشرف : وقد استشهد ابن خلدون على صديق رأيه هذا بأن الفزوات الكبرى في التاريخ قد حدثت على يد جماعات تعيش على البلوة أو شبه البلوة كالجرحان والمون والعرب والمغول والتتار والنورمانديين الخ : ولكننا نستطيع مألوم أن نقول إن هذه الظاهرة ليست قاعدة ثابتة ، بل إن الأمر قد تغير بعد زمن. فبين خلدون مباشرة ، فبمجرد أن ظهر اختراع البارود والأسلحة النارية لم يمتنع الخلق عن القوة والشجاعة ، بل أصبح في جانب القوة ثمانية والتفوق الآتي :

القوانين الاجتماعية :

إذا كنا نأخذ على ابن خلدون أنه لم يتبع في بحث موضوعاته منهجا علميا خالها من يتلام مع طبيعة الظواهر الاجتماعية ، وإذا كنا نرى أنه بعد أن أوضح ذكرته عن علم العمران ، وحدد أقسامه ، أخذ يعالج هذه الأقسام بأسلوب خلط فيه بين مهمته كعلم اجتماع ، ومهمته كمؤرخ - إذ كنا نرى اليوم كل ذلك ، فردّه إلى تقدم وسائل البحث العلمي ، ويجب أن نلتزم العذر لابن خلدون فقد شرع في كتابة مؤلفاته في وقت لم تكن تعرف فيه مناهج العلوم الحديثة :

ولكن بالرغم من بعض العيوب والمآخذ التي تؤخذ على ابن خلدون ، نرى من الواجب أن نسجل له توفيقه في إظهار بعض القوانين الاجتماعية التي كان لها أثر كبير في تقدم علم الاجتماع ومنها :

أولا : مبدأ جبرية الظواهر الاجتماعية *La Contrainte des faits Sociaux*
أي أن الحوادث الاجتماعية ليست نتيجة الصدفة البحتة أو خاضعة لأهواء الأفراد ولكنها نتيجة بواحد وقوانين ثابتة يتبع على عالم الاجتماع أن يكشف عنها : وهذا هو المبدأ الذي قام عليه علم الاجتماع الحديث .

ثانيا : مبدأ الترابط بين الظواهر الاجتماعية : أي أن المجتمع وحدة متكاملة تؤثر ظواهره المختلفة بعضها في بعض : فيجب أن نحلل الحوادث الاجتماعية تحليلًا شاملاً بالرجوع إلى المؤثرات المختلفة من بيئة ودينية وسياسية الخ ... وقد وضع دوركيم زعيم المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع هذا المبدأ حين قال : « إن الظاهرة الاجتماعية لا تفسرها إلا ظاهرة اجتماعية

أخرى (١) . وقد قضى دوركيم بذلك على الطريقة التحليلية التي كانت سائدة قبله ، وكانت تعتمد في تفسير الظواهر الاجتماعية على تحليل الضائرات الفردية .

ويصبح أن نسجل أيضا لابن خلدون توفيقه في اختيار كلمة « العمران » فإنها تكاد تكون أصلح تسمية لهذا العلم الذي يبحث في طبيعة الحياة الاجتماعية : فنحن نستخدم اليوم كلمة « علم الاجتماع » وهي ترجمة Sociologie » : ويظهر قصور هذه الترجمة عند محاولة تعريب الصفتين « Social » : « Sociologique » فكل منهما نترجمه (اجتماعي) مع أن الصفة الأولى خاصة بالحياة الاجتماعية والثانية خاصة بالعلم ذاته . ولتمييز بينهما يمكن أن نعرب الأولى بلفظ (اجتماعي) والثانية بلفظ (عمراني) : وعلى ذلك يكون أنسب تعريب لكلمة Sociologie هو (علم العمران) :

هذا الفصل الذي سجلناه لابن خلدون يتضاعف إذ لاحظنا ما حدث بعده من فراغ في محيط علم الاجتماع : وقد ظل هذا الفراغ قائما مدة أربعة قرون لم يتقدم أثناءها مفكر لا في الشرق ولا في الغرب برأى أو نظرية لتدعيم اللبنة العلمية للظواهر الاجتماعية : وأقتصر الأمر على بعض آراء مثالية ومحاولات إصلاحية من جانب الفلاسفة منذ كرها إتماما للبحث : وظل الحال كذلك حتى ظهر « منتسكيو » في القرن الثامن عشر ، فواصل بمؤلفه « روح القوانين » البحث في طبيعة الظواهر الاجتماعية :

وما هو جدير بالذكر أن ما وصل إليه ابن خلدون من حقائق ونظريات

(١) راجع كتابه : قوايد النهج في علم الاجتماع الفصل الخامس (ترجمة الدكتور محمود قاسم وبراجة الدكتور السيد محمد بلوى) .

اجتماعية ، لم يدفعه إلى الترهو والافتخار ، بل على العكس نراه يقول في تواضع علمي جم بعد دعوته إلى تكوين علم العمران :

« ونحن ألهمنا الله إلى ذلك إلهاما ..: فإن كنت قد استوفيت مسائله (أى علم الاجتماع) ، وميزت عن سائر الصنائع أنظاره وأشباهه فتوفيق من الله وهداية . وإن فاتني شيء في إحصائه ، وأشبهت بغيره مسائله فللناظر المحقق لإصلاحه . ولي بعض الفضل لأنني نهجت له السبيل وأوضحته له الطريق » .

الفصل الخامس

التفكير الاجتماعي في القرنين

السابع عشر والثامن عشر

اقتصرت التفكير في المسائل الاجتماعية بعد ابن خلدون على تقديم بعض الآراء المثالية للمدينة الفاضلة . ومن أمثلة هذا التفكير كتاب « اليوتوبيا Utopia » لتوماس مور ، (وكلمة يوتوبيا معناها البلد الذي لا وجود له إلا في الخيال) : وقد قصد به نقد الحياة الاجتماعية في عصره والدعوة من طريق خفي إلى الإصلاح ، كما بين فيه الفساد الأخلاقي في المجتمع الذي عاش فيه (أي المجتمع الإنجليزي في القرن السادس عشر) ، وذلك عن طريق المقارنة بين هذه الأخلاق والأخلاق السائدة في مدينة أحلامه : ومما قاله في هذا الكتاب « إن أهل اليوتوبيا يسخرون من الثروة ولا يعتقدون أنها تحقق السعادة : والسعي وراء الثروة هو الذي يلقي الناس إلى التمسائل وإلى الحروب ، ويجعل الملوكة والحكام يبذلون من الجهود في محاولة توسيع ملكهم أكثر مما ينفقونه في محاولة حكم بلادهم حكما صالحا » : وجاء فيه كذلك : « ويهيج أهل اليوتوبيا أن يكون عقاب السارق في بعض المجتمعات الإعدام : فإمن عقوبة ترجع في منع السرقة ما دام السارقون لا يجدون أمامهم فرصة العمل الشريف : والحاكم الذي يقتل السارق دون أن يهيب له العمل يشبه المدرس الأحمق الذي يضرب تلميذه دون أن يعلمه شيئا » :

ولم يستطع التفكير الاجتماعي في القرن السابع عشر أن يتحرر من وجهة النظر الغائية finaliste : وقصد الفلاسفة من وراء مجسم في المسائل (٥)

الاجتماعية إلى وضع نظريات في السياسة وأصول الحكم : وبرزت في هذا المجال مسألة هامة تلور حول البحث عما إذا كان الإنسان يميل بطبيعته إلى حياة المجتمع أم ان حياة المجتمع على العكس ليست إلا نظاما مصطنعا : أو بمعنى آخر هل الميل إلى حياة المجتمع فطري أو مكتسب :

ومن أشهر النظريات في هذا الموضوع نظرية الفيلسوف الإنجليزي « هوبز Hobbes » : فقد قدم لنا نظريته عن نشأة المجتمع في كتابين يعدان من أشهر ما كتب وهما « البحث في نظام المدينة De cive » وكتاب « التنين Leviathan » : وكلمة « التنين » اسم لوحش بحسرى جاء ذكره في الكتاب المقدس في « سفر أيوب » ، وقد وصف هذا الوحش الطاغى بأن الرعب يمشى في ركابه ، ولكنه مع ذلك - كما جاء في الأسطورة - كان يخاف من دودة صغيرة تتعلق بزحائف نوع من الأسماك الكبيرة : وجاء ذكر هذا الوحش أيضا في أساطير أخرى في الكتب المقدسة العبرية على أنه رمز للشر :

ويقول هوبز في مقدمة هذا الكتاب « إن دهاء الإنسان وتحايله هو الذى خلق هذا الوحش الطاغى الذى نسميه الدولة » . فالدولة في نظره تتمثل في الحكم المطلق الذى يتمتع به الحاكم مما يجعل الأفراد يرهبونه كذلك الوحش الطاغى الذى سمي الكتاب باسمه : ويكشف لنا هذا الكتاب عن آراء هوبز في علم النفس والأخلاق والسياسة : أما فيما يتعلق بعلم النفس فهو من أنصار المذهب الحسى sensualisme أى أنه لا يترف كثيرا بوظيفة العقل في اكتساب المعرفة بل يقول بأن كل المعرفة تأتي عن طريق الحس : أما في الأخلاق فهو من أنصار المادية أو النفعية Utilitarisme . ومن حيث السياسة من أنصار الحكم المطلق Despotisme ، وقد أشاد به في كتابه المذكور :

وقد بنى هوبز نظريته في نشأة المجتمع على أن الإنسان أناني بطبعه .
وأن هذه الأنانية تجعله لا يذكر إلا في نفسه ، وفي سعادته الفردية : إذ يقول .
« إن أول خطأ يجب أن نتحرز منه هو الاعتقاد الذي كان سائدا منذ عهد
أرسطو بأن الإنسان « اجتماعي بطبعه » وأنه يحمل معه منذ ولادته غريزة
العيش في المجتمع » : وهذا الاعتقاد في نظر هوبز منشؤه الجهل بطبيعة
الإنسان « فلننا إذا اخترنا الأسباب التي تدفع الناس إلى الاجتماع وجدنا
أن المجتمع نظام خلقته الإرادة الإنسانية » :

ويدلل هوبز على رأيه هذا بقوله : « إذا كان الناس بطبيعتهم يحون
بعضهم بعضا ويميل بعضهم إلى بعض ، فلماذا يتشكك المرء ويتوجس خيفة
حين يقابل إنسانا لا يعرفه ؟ إننا لا نقبل من تلقاء أنفسنا على هذا الشخص
الغريب » بل إننا نرهبه : وعندما يأتي الليل نغلق نوافذنا ونوصد أبوابنا .
فالإنسان — من حيث هو إنسان — ليس هو المهدف الذي نسعى إليه ، ونحن
لا نرغب في الاجتماع بأمثالنا إلا لبواعث مفرضة : وإذا كان أعضاء المهنة
الواحدة يتعاونون فما ذلك إلا لينمي كل منهم ثروته .

المجتمع إذن في رأى هوبز ظاهرة مصطنعة : ولكن ما الغرض الذي دفع
الإنسان إلى اصطناع حياة المجتمع ؟ يقول هوبز « للإجابة على هذا السؤال
يجب أن نحدد الحالة الطبيعية التي كان عليها الإنسان في بدء نشأته : فإذا
حددنا « قانون الطبيعة » سهل علينا بعد ذلك أن نعرف على أى الأسس يجب
أن يقوم القانون السياسي » :

وقانون الطبيعة — كما وصفه هوبز — هو قانون الغاية : وحياة الطبيعة
كانت تنطوي على الغدو والترقب ، وقبل نشأة المجتمع كان « الإنسان ذئبا لأخيه

الإنسان *Homo homini lupus* ، وكانت أسنانه وأظافره تحمل دائماً آثار احتدائه على الآخرين :

وعلى ذلك فن الخطأ في رأى هوبز ، أن نعتقد أن غريزة المجتمع متأصلة في نفس الإنسان لأن هذه الغريزة تتعارض مع أنانيته الشخصية : فالحياة في الأصل كانت تخضع للقوة الغاشمة : والقانون الذى كان يسود حياة الطبيعة هو « حرب الجميع ضد الجميع » *Bellum omnium contra omnes* .

ولم يكن نداء الطبيعة يردد في الأذهان إلا عبارة واحدة . الاحتفاظ بالحياة بجميع الوسائل الممكنة . وكان الفرد هو المرجع الوحيد في تقدير هذه الوسائل مادامت تتعلق بشخصه : وعلى ذلك « فالمنفعة كانت القاعدة الأولى للقانون » *L'Utilité est la règle du-Droit* .

ولما كان لكل إنسان الحق في أن يهاجم غيره متلذذاً بأن ذلك سبيل الدفاع عن حقه والاحتفاظ به ، فقد نتج عن ذلك أن استبعد القوى الضعيف . كما أن حالة الحرب المستمرة هذه لم تكن تسمح بالانتفاع بشمرة العمل ، ولا بتقديم العلوم والفنون فغاش الإنسان في الكهوف والمغارات خائفاً وحيداً مهدداً بالموت في كل لحظة .

فكاه الإنسان هو الذى هداه الى تكوين المجتمع

على أن العقل وغريزة الأنانية اللذين يلهمان المرء للاحتفاظ بكيانه ما لبثا أن وجدا تناقضا بين حالة الحرب المستمرة هذه وبين رغبة المرء في الاحتفاظ بسلامته وأمنه . لذلك فكر الناس في إيجاد طريقة لتفادى تلك الحروب المستمرة واتفقوا فيما بينهم على وضع حد لتنازعهم الأبدى . ومن هنا نشأت فكرة المجتمع :

وهكذا انتهى هوبز إلى أن المجتمع فكرة اصطنعها عقل الإنسان ليضمن لنفسه الحظ الأوفر من العثمانيّة، وهذه الفكرة قائمة على الحساب المفروض : فلنكنّ يضمن الفرد الاحتفاظ لنفسه بتسعة أعشار ما يملك رأى أن يضع العشر الأخير بين يدي حاكم قوى تكون مهمته السهر على مصالح الأفراد « والتدخل بالقوة لمنع أى اعتداء يقع من أحد الأفسراد على ملك جاره ».

ويستدعي ذلك أن يتمتع الحاكم بسلطان مطلق يجعل الناس يرهّبونه كذلك الوحش الذى تخلفه « هوبز » عنوانا لكتابه ، وأن يمارس هذا السلطان على الأفراد بواسطة القوة العسكرية ، وعلى الأرواح بواسطة السلطة الدينية : ويجب ألا يدع مجالاً للمناقشة بين الأفراد بل يعين لهم حدود العدل والظلم ، وحدود الحق والباطل ، أى أنه يجب أن يملك ناصية السلطات جميعا من تشريعية وتنفيذية وقضائية وروحية .

هذا التنازل من جانب الأفراد عن بعض الحقوق ووضعها فى يد شخص واحد إذا تم عن طيب خاطر بين الأفراد جميعا نتج عنه ما يسمى « بالاتفاقية » : وهذه الاتفاقية لتوطيد السلم بين الأفراد لا تحتمل إلا ابتداء واحدا وهو التنازل عن استخدام الحق المطلق الذى يمتلكه كل شخص ، ووضع هذا الحق فى يد شخص قوى يستطيع عن طريق استخدام حقه المطلق فرض إرادته على الجميع وتوطيد أسباب العدالة والسلام بينهم : وإذا تم هذا التنازل فإن الأفراد لا يستطيعون سحبه لأن محاولة تقييد سلطة الحاكم معناها — فى نظر هوبز — القضاء على السلطة والنفوذ فى المجتمع .

وهكذا نرى أن هذه النظرية تقوم فى النهاية إلى إلغاء الحقوق الفردية :

فليس للفرد أى حق فى مناقشة الأوامر : والرؤساء يقرءون خطأ كبيراً إذا حاولوا تبرير ما يصطلون من قوانين : فالأمر يفرض ولا يبرر *un ordre s'impose et ne se justifie pas* فالدولة تأمر ويجب أن تطاع : ومعنى ذلك تأليه السلطة على نمط ما شاهدناه منذ وقت ليس ببعيد فى النظم الفاشية . ولكن هوبز على خلاف النظم الفاشية يستثنى لحسن الحظ من وجوب الطاعة حالة واحدة وهى حين تسوق الدولة الفرد إلى الموت لإرضاء مطالب الحاكم الظالمة . فالأصل أن اتفاقية الأفراد قامت على ضمان السلام لهم ، وهم ما اختاروا الحاكم المطلق إلا ليحفظ عليهم حياتهم .

رأى روسو فى حياة المجتمع

وقد ردّد جان جاك روسو فى القرن الثامن عشر رأى هوبز عن أن حياة المجتمع ليست من فطرة الإنسان ، وإنما اضطّر إليها بحكم حاجته إلى الاستقرار وإلى تبادل المنافع . وردّد كذلك ما ذهب إليه هوبز من أن الأفراد نظموا حياة المجتمع عن طريق اتفاقية تنازلوا فيها عن بعض حقوقهم ، وهو ما أطلق عليه روسو « العقد الاجتماعى *Le contrat social* » :

غير أن روسو يختلف عن هوبز فى نقطة هامة ، وهى أن هذا الأخير قد صوّر حالة الإنسانية الأولى على أنها حالة شقاء للإنسان كان يسود فيها النزاع والصراع وعدم الاستقرار . أما روسو فقد كان يعتقد أن الإنسان طيب بفطرته ، وأن حياة المجتمع قد غيرت فطرته وجعلته يميل من الخير إلى الشر ومن التلقائية والصراحة إلى الزيف والرياء والتفانى :

وهو يتصور الإنسان فى عهده الأول وحيداً يعيش بمفرده ، ولا يعرف اللغة ولا الكلام ولا يمتلك شيئاً ، ولا يخضع للحكومة معينة ولا يفهم معنى

الدين وليست له مثل عليا معينة يسعى وراءها : ولكنه رغم هذا الجهل بالنظم الاجتماعية كان سعيداً هائناً لأن « كل ما هو طبيعي حسن وكل ما هو من صنع الإنسان فاسد قبيح » :

وقد عارض روسو بهذه النظرية الاتجاه العام الذي ساد بين فلاسفة القرن الثامن عشر « فبينما كان يمتدح حالة الفطرة كان غيره من الفلاسفة (أمثال فولتير وكوندورسيه ورجال الانسكلوبيديا) يعتبرونها حالة بربرية لا تائق بما ارتفع إليه الإنسان في العلم والذكاء : وقد سخر فولتير من تلك الحالة في خطاب أرسله إلى روسو وقال فيه : « لو عاد الناس إلى تلك الحالة التي تمتعناها لساروا على أربع » :

ومما جعل روسو يمتدح حالة الفطرة ما شاهده في مجتمعه من روح الأنانية والرياء من الناحية الأخلاقية ، وعدم المساواة من الناحية الاجتماعية مما جعل الأقلية تتحكم في الأغلبية : وقد بحث أسباب عدم المساواة هذه في مقاله المشهور عن « أصل عدم المساواة بين الناس » : ووجد أن السبب الجوهري هو نظام الملكية الفاسد : فعلم المساواة في الثروة يجعل أغلبية الشعب في ذل لأن القلة التي تتحكم في الثروة تتحكم أيضاً في أرزاق الأغلبية . وتكون نتيجة ذلك أن تعلم الحريات الأساسية لهذه الأغلبية . وليس عدم المساواة في نظر روسو إلا مظهر من المظاهر التي خلفتها المدنية ، ولذا فإنه ينادى بالرجوع إلى عهد الفطرة الذي عاشت فيه الإنسانية في رخاء وسعادة لأنه عهد تساوى فيه الناس ، ولم يمش فيه بعضهم حالة على بعض ، ولم يكن فيه بعضهم المأل والثروات على حساب الآخرين ، فعاش الناس جميعاً في أحضان الطبيعة ، وتمتعوا بغيراتها على قدم المساواة :

ويقول روسو في عبارة مشهورة « إن أول إنسان وضع يده على أرض

معنة وقال إنها ملكي ، ووجد من حوله قوماً بسطاء يصدقون ادعاءه ، كان هذا أول فرد أنشأ المجتمع المدني ، وهو هذا أول من خلق الجرائم والحروب والقتل والبؤس والفطائع بين أفراد الجنس البشري». ويقول أيضاً : « إنه بمجرد أن عرف الأغنياء لغة السيطرة لم يتوانوا بعد ذلك في احتقار كل من يقع عليه نظرهم ، واستخدموا ما عندهم من الأرقاء وسيلة لإخضاع غيرهم . وهكذا أدى عدم المساواة في الملكية إلى عدم الاطمئنان وعدم الاستقرار الرهيب ، لأن الغني يريد أن يمتصب الفقير ، والفقير يريد أن يسطو على الغني » :

وعندما رأى الأفراد ما تؤدي إليه الملكية المطلقة من أضرار ، فكروا في إنشاء النظم التي تخفف من مساوئها . وبذلك أنشأت الدولة القوانين لتصلح من الآثار المؤلمة لحق الملكية المطلق . وأطلق روسو على عهد التنظيم هذا عهد « التعاقد الاجتماعي » ، وقد صاغ بنوده على الشكل الآتي :

« يجب أن تكون الفكرة العامة في مبدأ التعاقد الاجتماعي هي أن يأمن الضعيف جانب القوى ، وأن يكبح القوى أطماعه حتى يطمئن كل فرد إلى ما في يده . ويجب بعد ذلك أن نضع نظاماً للمدانة والوفاء يجتنب لها جميع الناس بدون استثناء ، ويلتزم باتباعها كل من الغني والفقير على السواء . أو بمعنى آخر بدلا من أن نوزع قوانيننا ضد أنفسنا فلنركزها في هيئة تحكم حسب قوانين محكمة ، ونحمي أفراد المجتمع وتدفع عنهم اعتداءات العدو المشترك »

فقد رأى هوبز وروسو من حياة الطبيعة

حياة الجماعة ظاهرة طبيعية وعامة

نستطيع أن نتخذ آراء كل من هوبز وروسو من وجوه عدة ، ولكننا

ستقتصر في هذا المجال على نقد ما ذهبوا إليه من أن حياة المجتمع ليست من فطرة الإنسان :

فلقد حارب علماء الاجتماع في العصر الحديث هذه الفكرة وبينوا أن التجمع هو القاعدة التي تسير عليها الكائنات جميعاً سواء منها الحيوانية أو الإنسانية وهذا التجمع هو العامل الهام الذي يعين الكائنات على التغلب على مصاعب الطبيعة ، وعلى التكيف بالبيئة والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن :

وبين « جينجيز Giddings » في كتابه « مبادئ علم الاجتماع Principles of Sociology » هذه الحقيقة فيقول إن درجة معينة من تجمع الكائنات وتجاورها شرط ضروري لتطور الحياة الاجتماعية : فلاكي يتم الاتصال والتعاون المتبادل وتنشأ الروابط المختلفة يجب أن يكون هناك أولاً تقلرب وتجاور :

ولا شك أن هوبز وروسو لم يعرفا الطبيعة على حقيقتها بل إن أراهما ليست إلا من وحي الخيال : إذ لم يقرر قط عن طريق الملاحظة أن الكائنات التي من جنس واحد يكره بعضها بعضاً ، أو يخاف بعضها من بعض ، أو يتحين بعضها الفرص للإيقاع ببعض الآخر .

ففي عالم الحقيقة نجد أن الحيوانات تعيش في قطعان « وفي جماعات : وقليل منها ما يعيش في عزلة : ولا زلنا نرى حتى اليوم في الغابات والسهول قطعاناً من الفيلة أو الخيل أو الأبقار . كما الإنسان سواء أكان في جالة البداوة أو الحضارة لا يعيش في عزلة ، ونحن لا نعرف شيئاً تقريباً عن الإنسان الذي كان يهيم على وجهه وحيداً » وليس لدينا وثائق تدل على أن الإنسان قد عاش في وقت ما في حالة عزلة تامة بعيداً عن الاختلاط بأقرانه : وهناك جماعات من السكان الأصليين في استراليا ، وجماعات من « البوشيان » في أفريقيا ، ومن « الفوجيين » في طرف أمريكا الجنوبية : وهؤلاء جميعاً في أسوأ حالات

البداية ، وهم في ترحال دائم ، ولكنهم مع ذلك يحيون حياة حامية ، وتتكون جماعاتهم الصغيرة من أسر وعشائر :

وحياة العزلة في الواقع ليست ممكنة إلا بعد بلوغ درجة معينة من الحضارة إذ يستطيع الإنسان أن يستفيد في عزله من الخبرة ، ومن التجارب التي أحرزها الإنسانية . وهذه العزلة على كل حال ليست إلا نسبية لأن الإنسان يحتاج من وقت إلى آخر إلى الاتصال بغيره حتى ولو كان من أشد الناس ميلا إلى الانزواء والانطواء على نفسه .

وتجتمع الأفراد بطريق طبيعي ينشأ عنه تبادل المنفعة ووجود علاقات بينهم : فمجرد التجاور إذن لا يصبح أن نطلق عليه اسم « مجتمع » إلا إذا نتج هذا التجاور المعيشة المشتركة ووجود صلات بين الأفراد وعلاقات متبادلة :

ونستطيع حينئذ أن نعرف المجتمع بأنه « مجموعة من الأفراد يعيشون معا وتنشأ بينهم علاقات وصلات ويتبادلون المنفعة » : كما أنهم يتحدون وينظمون أنفسهم لتحقيق غرض أو أغراض مشتركة . وإذا تركنا جانباً تحقيق المصالح والمنافع المادية أمكننا أن نقول إن فكرة المجتمع المعنوية تنحصر في معنى « الاتحاد وتنظيم العلاقات التي تربط بين الأفراد » .

فحياة الجماعة إذن صفة جوهرية من صفات الإنسان ، والفرد لا يتمتع بصفاته الإنسانية إلا تحت تأثير حياة المجتمع . ولا يتسنى ذلك بطبيعة الحال إلا إذا كان المجتمع وحدة حقيقية طبيعية لا تقتصر على اجتماع الأفراد اجتماعاً عديداً بل تعبر عن تألفهم وانلماجم بحيث ينتج عن هذا التألف والاندماج قوة ذاتية .

وقد اهتم بعضهم بالتمييز بين المجتمع « الطبيعي » والمجتمع « السياسي » .
ولتوضيح الفرق بينهما نورد ما قاله « Bentham » في هذا الشأن : فهو
يقول « عندما تتكون عند عدد من الأفراد الذين يمكن أن نطلق عليهم اسم
« الرعايا Subjects » عادة الطاعة لشخص أو هيئة معينة نسميها الحكام ، فإن
هؤلاء مجتمعين — أى الرعايا والحكام — يكونون مجتمعاً سياسياً . أما إذا
اعتاد عدد من الناس أن يتصلوا بعضهم ببعض ، وأن يتبادلوا شئاً وسائل
المنفعة دون أن تنشأ بينهم فكرة الطاعة التى حددناها فيما سبق ، فإن هؤلاء
الناس يكونون في حالة مجتمع طبيعى : ومن البديهي أن المجتمع الطبيعى سابق
على المجتمع السياسى » :

وهذا التمييز بين المجتمعين السياسى والطبيعى ليس إلا تمييزاً في الدرجة :
فكلا المجتمعين لا يتعارض مع الآخر ولا ينفي أحدهما وجود الآخر ، بل إن
فكرة الواحد منهما توسى بفكرة الآخر ، وليس هناك حد فاصل بينهما . فتجتمع
الأفراد تجمعا طبيعيا واشتراكهم في شئون الحياة المختلفة ينشأ عنه إن عاجلا
أو آجلا وجود هيئات للحكم وأنواع من الخضوع للسلطة ، ويسر التجمع
التلقائى (أو الطبيعى) بخطوات لا نشعر بها نحو المجتمع السياسى أى نحو العلاقات
المحددة والتنظيم الصارم . ولهذا التنظيم من شأنه أن يجعل حياة المجتمع في
استقرار كما أنه يحقق له التقدم والازدهار :

وخلاصة القول إن المجتمع ظاهرة طبيعية نشأت عن حاجة الأفراد
الغريزية للتجمع : وإذا كانت صلات الأفراد في بادىء أمرها تلقائية ، فلأنها لا
تلبث أن تصبح علاقات محددة وتتحول إلى مجموعة من النظم الثابتة institutions :

الفصل السادس

التفكير الاجتماعي عند منتسكيو

علاقة النظم والقوانين بالبيئة الطبيعية والحلقية

ظهرت نواة الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع خلال القرن الثامن عشر وذلك حين طبق المنهج العلمي على مجموعة من العلوم ذات الصلة الوثيقة بعلم الاجتماع ، كالتاريخ والإقتصاد والإحصاء والعلوم السياسية (١) . فهدت هذه الدراسات لبحث الظواهر الاجتماعية بطريقة علمية تقوم على الوصف والمقارنة والتفسير :

فكرة القوانين الاجتماعية في القرن الثامن عشر

كانت النظريات الاجتماعية حتى القرن الثامن عشر تنصف بوجهة النظر الغالية والمعيارية : ومعنى « غالية » أن الاهتمام الوحيد كان يتمثل في الوصول إلى المثل الأعلى الذي ينبغي تحقيقه ، والبحث فقط عما ينبغي أن يكون عليه التنظيم الاجتماعي والسياسي الأفضل ، ومعنى « معيارية » أنها كانت تتم اهتماماً مباشراً بوضع « معايير » أى قواعد للعمل بمقتضاها في الحياة الجماعية : هذا الاهتمام بما يجب أن يكون بدلاً من أن يقيم وزناً للحقائق الاجتماعية ، كان يقوم في أغلب الأحيان على آراء قبلية Apriori ، وعلى تحليل يهدف إلى المثالية :

(١) أنظر كتاب (مقدمة في علم الاجتماع) ترجمة الدكتور السيد محمد بنوى وعباس الشرييني . دار المعارف (ص ٨ إلى ١٨) .

غير أن المسألة الأساسية ، التي ترتب على الاهتمام بها تقدم النظرية الاجتماعية ، هي أن الظواهر الاجتماعية تكون حقيقة يجب أن نبهجها لأجل معرفتها وفهمها قبل أن نحاول تعديلها أو إصلاحها . وقد كتب دوركيم ، في ذلك يقول : « لأجل أن نتوصل إلى دراسة الظواهر ، ولأجل أن نعرف ماهيتها ، يجب أن نصل إلى إدراك أن هذه الظواهر من نوع محدد وليست من نوع آخر ، أى أن لها طريقة لوجودها الدائم وطبيعة تتصلب عنها روابط ضرورية ، وبعبارة أخرى . يجب أن نصل إلى فكرة القوانين ، **لأن الشعور بوجود قوانين هو العامل الحاسم في التفكير العلمي** . »

كان من الضروري إذن ، لكي تقوم النظرية الاجتماعية على أسس علمية ، ولكي ينظم علم الاجتماع في حالة علم وضعي « أن تبرز تلك الفكرة القائلة : بأن الظواهر الاجتماعية تخضع لقوانين بالرغم من أن العنصر الفعال فيها هو الإنسان :

وقد برزت هذه الفكرة ، خلال القرن الثامن عشر ، في عدة دراسات ذات صلة وثيقة بعلم الاجتماع ، وتذكر منها :

١ - فلسفة القانون

إذ يعتبر كتاب « روح القوانين » (١٧٤٨) . الذي كتبه مونتسكيو فتحاً جديداً في دراسة الظواهر التشريعية ومعرفة أصولها التاريخية ومحاولة ربطها بعناصر البيئة التي تنشأ فيها : ويشير دوركيم إلى ذلك بقوله : « عندما أعلن مونتسكيو أن القوانين هي العلاقات الضرورية التي تتصلب عن طبيعة الأشياء ، فإنه كان يدرك إدراكاً تاماً أن هذا التعريف يطبق في المسائل الاجتماعية كما في المسائل الأخرى . »

وموضوع كتاب « روح القوانين » هو بالتخديد بيان كيف أن النظم

التشريعية تستمد أساسها من طبيعة الناس ومن بيئاتهم .

وكان منتسكيو يدرك تماماً الصفة المركبة للظواهر الاجتماعية ، وأنها نتيجة تفاعل عناصر مختلفة . غير أن ما يؤخذ عليه هو مغالاته في تأثير المناخ . وسوف نعود « بعد قليل ، إلى دراسة آراء منتسكيو بشيء من التفصيل .

ب - فلسفة التاريخ

كان المؤرخون يمزجون بأبحاثهم بنظرات عامة عن سير الأحداث البشرية ولكن في القرن الثامن عشر قطع هذا الاتجاه شوطاً أبعد من ذلك كثيراً . فقد فكر المؤرخون أنه يمكن أن يستخلص من مجموع الوقائع التاريخية قانون عام للنمو البشري ، وكانت هذه هي فلسفة التاريخ :

فحاول « فولتير » في كتابه « محاولة في دراسة العادات » (١) أن يثبت أن التاريخ يصدر عن أسباب إنسانية خالصة ، وأوضح الفكرة الرئيسية التي أشار إليها منتسكيو من قبل والتي تلخص في أن كل مظاهر النشاط البشري من سياسية ودينية وعقلية وفنية يرتبط بعضها ببعض ويؤثر بعضها في بعض .

على أن حركة فلسفة التاريخ ترتبط باسم العالم الإيطالي « فيكو Vico » ، حيث شرح نظريته في كتابه « مبادئ علم جديد » (٢) . واستند إلى نتائج دراسات فقه اللغة لكي يثبت وحدة النمو البشري ، ووحدة القانون الذي يسير بمقتضاه هذا النمو عند مختلف الشعوب التي يتحتم عليها أن تمر بنفس الأطوار المتعاقبة في تطورها .

(١) Voltaire, Essai Sur Les Moeurs 1756.

(٢) Vico, Principes d'une Science Nouvelle

ثم جاء من بعده (هردير Herder) الألماني الذي أكد في كتابه « آراء في فلسفة تاريخ الإنسانية » (١) ، العلاقة الوثيقة التي تربط الإنسانية بالطبيعة كما تربط أيضاً الأجيال والأفراد . وفي رأيه أن التقدم البشري عبارة عن عملية طبيعية يسير فيها كل شيء ويتم طبقاً لقوانين ثابتة مثل نمو الكائنات الطبيعية :

كما أن قوانين التقدم هذه هي التي شغلت ذهن « كوندوسيه Condorcet » الفيلسوف الفرنسي ، فحاول أن يرسم خطوطها في كتابه « لوحة تاريخية » (٢)

وإذا كنا نرى أن ادعاء اكتشاف قانون عام للتقدم الاجتماعي لا يتفق مع المنهج الاجتماعي السليم ، ويناقض ما أخذ به هذا المنهج من الحذر في التعميم فلأن الأمر الجوهري في هذه المحاولات أنها مهدت لإثبات فكرة التحول والصبرورة في حياة المجتمعات وخطوعها لقوانين .

ج - الاقتصاد السياسي

وفي القرن الثامن عشر أيضاً اتخذ الاقتصاد السياسي مظهراً علمياً وبصفة خاصة عند أصحاب المذهب الطبيعي الذين عرفوا باسم « الفيزيوقراطيين » ومن أشهرهم كيزنيه ، ودييون دي غور ، ومرسييه دلا ريفيير .

ويقدم لنا كيزنيه في كتابه « لوحة اقتصادية » (٣) فكرة نظام طبيعي قائم على تفوق الزراعة . وجمع دييون دي غور مقالات كيزنيه تحت عنوان

(١) Herder, Idées sur la philosophie de l'histoire de L'Humanité (1791).

(٢) Condorcet, Tableau Historique (1794).

الطرق تحليل هذا الكتاب الفصل الثاني من كتابنا « نظريات ومذاهب اجتماعية » دار المعارف ١٩٩٩ .

(٣) Quesnay, Tableau économique, (1758).

« المذهب الطبيعي » (١)، ليعبر تعبيراً دقيقة عن فكرة القوانين الطبيعية ومدى تحكمها في الظواهر . وهي تتمددى نطاق تلك الفكرة التي اذهب اليها عامة الناس من أن هذه المدرسة قد اهتمت فقط بإظهار تفوق الإنتاج الطبيعي أى الزراعة . فقبله تحدث هذا المفكر عن القوانين الخاصة بالمجتمع وأعلن أن القوانين الطبيعية هى الشروط الجوهرية التي يتم كل شئ بمقتضاها في نطاق النظام الذى أنشأه خالق الطبيعة .

أما مرسيه دى لاريفير فإنه في كتابه « النظام الطبيعي والجوهرى للمجتمعات السياسية » (٢) يرى أن تعبير « وضع القوانين » تعبير خاطئ . كل الخطأ ويذهبى ألا يفهم من هذا التعبير أن يكون للإنسان الحق والقدرة على أن يتخيل وأن يكتشف وأن يسن قوانين وضعية لم تكن موجودة من قبل ، فكل ما يفعله المشرع هو استنباط هذه القوانين من البيئة على اعتبار أنها نتائج طبيعية للنظام الأساسى للمجتمع .

وهكذا نجد أن « الفيزوقراطيين » أو أصحاب المذهب الطبيعي قد أسهموا في وضع الخطوط الأساسية لفكرة القوانين الطبيعية ، تلك الفكرة التي أصبح لها شأن عظيم لدى رجال الاقتصاد .

٥ - علم الصياغة

وانتقلت فكرة « القوانين الطبيعية » من الميدان الاقتصادى إلى الميدان السياسى : فنجد هذه الفكرة عند الفيلسوف دى بونالد الذى كتب في مقدمة

Dupont de Nemours, Physiocratie. (١)

Mercier De La Rivière, L'Ordre Naturel et Essentiel Des Sociétés Politiques (1767). (٢)

(٣)

كتابه « نظرية السلطة (١) » يقول « إن دستور المجتمع السياسي ودستور المجتمع الديني هما النتيجة الضرورية لطبيعة الكائنات التي تولد كلاً من هذين المجتمعين ، وذلك مثلما أن الثقل هو النتيجة الحتمية لطبيعة الأجسام . » فالمرشح إذن لا يقوم « بوضع القوانين » بل إن عمله لا يتعدى استخلاصها من البيئة ثم صياغتها: ويقول بونالد أيضاً: « إن الأمة التي تطلب إلى المشرعين خلق دستور من العدم تشبه المريض الذي يطلب من الطبيب أن يخلق له صحة جيدة » .

٥ - علم الإحصاء

في القرن الثامن عشر لم يعد علم الإحصاء وصفاً خالصاً بل صار دراسة عديدة للظواهر الاجتماعية: وبذلك هيأ بنوره لقيام فكرة القوانين الاجتماعية.

وأول من أطلق على هذه الدراسة اسم « إحصاء STATISTIQUE » هو العالم الألماني « جوتفرد إخنفال » (١٧٥٩) . ولم يكن هذا العلم في مبدأ أمره إلا عرضاً لمجموع المعطيات الهامة عن جميع النظم التي تتميز ببلد أو دولة سياسية : السكان ، التنظيمات والتقسيمات السياسية « الانتاج ، الثروة الخ ... دون أن يكون لهذه المعطيات في معظمها صورة عديدة .

وأعطى العالمان الإنجليزيان « جرونت » و « وليم بتي » أول نموذج للإحصاء العددي بدراستهما عن « الوفيات » (١٦٦٢): والنموذج الثاني في دراستهما « للحساب السياسي » (١٦٨٢) ، وهو عبارة عن لمحات مختصرة عن الثروة المقارنة في فرنسا وإنجلترا :

وفي عام ١٧٤١ أصدر الألماني « سوسملش » الذي كان يقوم بالمراسم

الدينية في جيوش فردريك الأكبر أول كتاب قيم في إحصاء السكان. ثم اقتضى أثره في فرنسا « ديارسيو » و « موهر » اللذان قاما بأبحاث مماثلة . وكان لكتابهما « أبحاث ونظرات عن سكان فرنسا » (١) (١٧٧٨) أهمية كبرى : واستمر هذا التيار الإحصائي في النمو حتى انتهى إلى ظهور « الإحصاء الأخلاقي » للعالم الرياضى الباجيكي « كيتيليه » :

وقد كتب هذا العالم مؤلفاً بعنوان « عن الإنسان » (٢) (١٨٣٥) وأعيد طبعه في عام ١٨٦٩ تحت عنوان « التمييز الاجتماعى » (٣) . ولم يقتصر فيه على دراسة ظواهر المواليد والوفيات بل تناول أيضاً ظواهر الزواج والإجرام والانتحار ، ثم خلص من هذه الدراسة إلى النتيجة التالية : « إن معظم الظواهر الاجتماعية التى تقوم على الإرادة البشرية تسير بنفس النظام وأحياناً بنظام أكثر دقة من النظام الذى يتحكم فى الظواهر الطبيعية الخالصة » :

ولقد عقب هالفاكس على هذه الملاحظة بقوله : لأول مرة بلاشك يوجد لدى كيتيليه ومعه جماعة من العلماء الذين كانوا يهتمون بملاحظة الظواهر الاجتماعية ، إحساس عميق بأن هذه الظواهر تخضع لقوانين دقيقة مثل الظواهر الأخرى .

وهكذا نرى أنه بالنسبة لجميع فروع الدراسات الاجتماعية مثل فلسفة القانون ، وفلسفة التاريخ « والاقتصاد السياسى ، والسياسة ، والإحصاء ظهرت شيئاً فشيئاً خلال القرن الثامن عشر تلك الفكرة القائلة : بأن الظواهر الاجتماعية تكون نظاماً طبيعياً ، وأن هناك طبيعة اجتماعية خاضعة لقوانين :

(١) Deparcieux et Moheau, Recherches et Considérations sur la Population de la France.

(٢) (٣) Quetelet : "sur l'homme" et "Physique Sociale".

وكان منتسكيو أول من شرح فكرة ارتباط القوانين والنظم بالبيئة وذلك في كتابه المشهور « روح القوانين » *L'Esprit des Loix* الذي ظهر في عام (١٧٤٨) في جنيف دون أن يحمل اسم المؤلف . والعنوان الكامل للكتاب يعطينا فكرة مبدئية عما يحتويه من أبحاث وهو : « بحث في روح القوانين أو العلاقة بين القوانين ودستور كل دولة وعاداتها ومناخها ودينها وتجارتها . ويضاف إلى ذلك أبحاث جديدة في القوانين الرومانية فيما يتعلق بنظام الوراثة وفي القوانين الفرنسية والقوانين الاقطاعية » .

وستتكمّل فيما يلي عن أهم الأبحاث في هذا الكتاب وخصوصاً ما يتعلق منها بالدراسات الاجتماعية . وقد أثار ظهور هذا الكتاب عاصفة من الإعجاب وتلافقته الأيدي حتى نفدت منه اثنتان وعشرون طبعة متتالية . ولكنه مع ذلك لم يسلم - ككل كتاب يعبر عن اتجاه جديد - من نقد التناقدين . وحقد الحاقدين : وأول هؤلاء طبقة رجال الدين . فقد عرف منتسكيو القوانين بأنها « العلاقات الضرورية التي تصدر عن طبيعة الأشياء *Les Lois sont les rapports nécessaires qui dérivent de la nature des choses* .

وقال أيضاً إن الخلق ذاته لا يكون إلا حسب قواعد فُعال عليه رجال الدين هذه الجبرية كما انتقدوا نظرتهم إلى الدين باعتباره ذا صلة وثيقة بنظم الدولة وعاداتها ومناخها . ووجدوا أن ذلك يتناقض مع الاعتراف بالدين كحقيقة علوية جامعة تتلاءم مع ظروف كل زمان ومكان . وعابوا عليه كذلك طريقته التحليلية التي أراد بها شرح الأديان الوثنية والمسيحية على السواء ، وكانوا ينتظرون منه أن يرفع من شأن المسيحية ويظهر سموها على الأديان الأخرى . وقد أدت هذه الحملة إلى تطبيق قرار الحرمان على منتسكيو ومصادرة كتابه :

ولم تكن مقاومة منتسكيو لهذه الحملة جديدة : فقد استنفذ منه هذا المؤلف

الضخم كل قواه فضلاً عن ضعف بصره الذى انهكته القراءة المتواصلة :
فاكتفى بالصمت وتلجج بالصبر انتظاراً لتقدير الأيام . وفعلًا جاءه المجد
يسعى قبل أن يموت فنعم بلذته عدة سنوات وتوفى فى باريس عام ١٧٥٥
وعمره ٦٦ سنة :

آراء منتسكيو السياسية والاجتماعية

استرعى انتباه منتسكيو ما شاهده فى أسفاره وحلاته من اختلاف الأنظمة
والقوانين فى البلاد المختلفة : فأراد أن يعرف أسباب ذلك وهو ما عبر عنه
بفهم روح القوانين ، وأدرك لأول وهلة أنه لا يستطيع أن يصل إلى ذلك إلا
باتباع طريقة البحث المنظم والتخلص من النظريات والأفكار السائدة فى عصره .
فقد كان الاعتقاد سائداً بأن الملك هو ظل الإله على الأرض وأنه يستمد سلطته
من السلطان الأعلى فلاسييل إلى التشكك فيما تفرضه إرادته أو محاولة تغييره ،
لأن القوانين التى يفرضها على الدولة مستمدة من القوانين السماوية وهو
يفرضها لأنه يرى أنها تحقق السعادة لشعبه وهو وحده المسئول عن ذلك
أمام الله .

كانت هذه هى الطريقة السائدة فى فهم القوانين : وهى طريقة لاهوتية
theologique أو ميتافيزيقية تقتصر فى شرح القوانين والنظم الاجتماعية على معرفة
الصلة بينها وبين فكرة العدالة السماوية : ولكنها لا تمت بأى صلة إلى طريقة
البحث العلمى التى كان منتسكيو يتوق إلى تطبيقها :

وقد وقع منتسكيو حيناً من الزمان تحت تأثير هذه النظريات : وهذه تفكيره
إلى أنها لا توصل إلى شيء : فأنجم نحو آراء هوبز يلزمها ويبحثها لما توهمه
فيها من الميل إلى الطريقة التجريبية . وقد رأينا أن هوبز ينفى فكرة العدالة الأبدية

والحق الطبيعي ولا يعترف إلا بقانون النفعية والقوة الغالبة التي يفرضها الحاكم لما يتمتع به من سلطان مطلق : فكأن القانون إذن في نظر هوبز مظهر للقوة الغاشمة . ففكر منتسكيو في هذا المبدأ طويلاً ولم يزد تفكيره إلا اقتناعاً بفساده . لأن قبوله معناه قبول الظلم والطغيان والاعتراف بشرعية الحكم المطلق . وما صرف منتسكيو عن هوبز أيضاً ما وجبده من عجز هذا الفيلسوف عن الوصول إلى اكتشاف الأصول المعقدة للقوانين ومعرفة أسباب اختلافها ومصدر تناقضها . وكان منتسكيو ، على العكس من ذلك ، شديد الاقتناع بأن هذا الاختلاف يرجع إلى أسباب طبيعية يستطيع العقل أن يصل إليها ويفهمها . أما تفسير القوانين بالرجوع إلى عامل القوة وحده فإنه يتناقض مع العقل . وعلى ذلك لا يمكن الأخذ بنظرية هوبز لأن خطأها واضح .

نوعية القوانين والنظم الاجتماعية

عدل إذن منتسكيو عن النظريات اللاهوتية والفلسفية التي كانت سائدة في عصره ووجه اهتمامه إلى تحقيق طريقة علمية لشرح النظم الاجتماعية تطابق النظرية التي اتبعها سنوات عديدة في دراسة العلوم الطبيعية (١) : وكان أول ما كتب في هذا الشأن « أن القوانين يجب أن تكون مطابقة لروح العصر الذي تنشأ فيه ، إذ كيف ييسر لنا تطبيق قانون ما إذا لم نتوصل إلى معرفة حقيقة المجتمع الذي شرع له هذا القانون والظروف التي استدعت ذلك التشريع يجب أن تكشف عن روح القوانين وسط هذا التعقيد الشامل للحياة السياسية

(١) تأثر منتسكيو في شياحه باراه ليونتي الذي كان يمد إماماً للعلم في ذلك العصر ويبحث على دراسة الطبيعة والتاريخ الطبيعي ، وله في هذه الناحية دراسات وكتابات مختلفة .

والاجتماعية » ولا يكون ذلك إلا بالبحث عن العلاقة التي تربط بينها وبين الوسط الطبيعي والمناخ وحياة السكان ومزاجهم الخاص . ومعنى ذلك أنه الوصول إلى نتيجة علمية صحيحة يجب أولاً وقبل كل شيء الاعتراف بمبدأ النسبية وتطبيقه : وقد كانت هذه فكرة جريئة إذ ترتب عليها عاربة الروح المطلقة والقضاء عليها ، وكانت هذه الروح - كما قلنا - متسلطة على العقول إلى حد كبير . ولذلك اعتبر منتسكيو على رأس المفكرين الذين مهدوا لقيام الثورة الفرنسية :

تطبيق طريقة الملاحظة والتجربة على دواسة القوانين

أراد منتسكيو أن يطبق طريقة الملاحظة على الأنظمة والقوانين الاجتماعية وأن يدرسها بروح العالم لا بروح الفيلسوف المتعصب لفكرة سابقة *idée préconçue* . على أنه كان يرى أن الفلسفة في ذاتها لا تتعارض مع تلك الرغبة ، أى مع روح البحث عن علاقات ثابتة توصلنا إلى فهم حقيقة ما . وقد لاحظ منتسكيو أن الكائنات كلها تسير وفق قوانين ثابتة حتى المادة نفسها لها قوانينها (كقوانين الحركة والحاذية مثلاً) ولكن القوانين التي تنظم حياة الإنسان تتميز باختلافها وشدة تعقدها : فالإنسان ككائن مادي أو حيواني يخضع لقوانين المادة وقوانين الحياة الطبيعية . ولكن بجانب هذه القوانين توجد أخرى ذات أهمية أعظم وهي التي تصدر عن شخصيتنا كمخلوقات عاقلة مفكرة . ويمكننا إدراك أهمية هذه القوانين إذا نظرنا إلى الإنسان مجرد أبقيل نشأة المجتمع :

فلم يكن الإنسان الأول كما تصوره هوبز « ذئباً لأخيه الإنسان » ، بل إنه كان على العكس إنساناً مسالماً وديماً يشعر بضعفه وقصوره : فلم يكن

يحاول مهاجمة غيره وفرض سلطانة عليه بل كان يؤثر على ذلك الانزواء والمهروب : ويقول منتسكيو إن الملاحظة والتجربة أثبتت ذلك : فكثيراً ما عثر في الغابات على أفراد في حالة الوحشية يتملكهم الرعب ويحاولون الحرب لأى محاولة للاقتراب منهم . ولا نستطيع أن نقول مع هوبز إن المجتمع قد وجد لتحقيق رغبات الفرد وضمان سلامته ، إذ أنه أى المجتمع ، ظاهرة طبيعية نشأت بوجود الأفراد ، وليس هناك مجال للسؤال عن السبب الذى دفع الأفراد لتكوينه لأن سؤالاً مثل هذا في نظر منتسكيولا معنى له . ونشأة المجتمع نشأت القوانين الوضعية لتنظيم حياة الأفراد داخل نطاق الحياة الاجتماعية : إذ أن حالة الحرب الدائمة التى قال هوبز إنها كانت توجد بين الأفراد متفصلين لم توجد في الحقيقة إلا بعد تكوين المجتمعات . فالإنسان - كما دلى على ذلك منتسكيو - كان ضعيفاً في حالة الفردية ، ولم يفقد هذا الشعور بالضعف إلا بالاتحاد مع غيره في مجتمع واحد . وعندما شعر كل مجتمع خاص بقوته أخذ يفكر في السطو والإغارة على المجتمعات المجاورة . كما أن الأفراد داخل نطاق مجتمع واحد أخذوا يتنازعون على المصالح فيما بينهم . وقد نشأ عن هذين النوعين من النزاع الخارجى والداخلى نوعان من القوانين : الأول يرتب علاقة الإنسان بغيره والثاني يرتب علاقته بالدولة :

حاول منتسكيو أن يفهم روح هذه القوانين أى أصلها ونشأتها وتطورها في الدولة : ولكى يصل إلى ذلك أراد أن يطبق على دراسة القوانين الطريقة التى تتبع في دراسة الكائنات الحية . إذ يقول « إن الشعوب كالأفراد كل له طابعه الخاص وطريقته الخاصة في التفكير : ولكل شعب بداية ووسط ونهاية . ولما كان العالم الطبيعى يلاحظ تطورات الكائن الحى في هذه الأطوار الثلاثة ، فكذلك المشرع يجب أن يسير مع القوانين في تطورها ليشرح لنا العوامل المختلفة التى تحدث هذا التطور » .

وقد توصل منتسكيو بعد دراسة طويلة إلى أن النظم الاجتماعية والقوانين تنشأ وتتطور تحت تأثير قوى طبيعية : هذه القوى تنقسم إلى نوعين كبيرين فهي إما مادية *physiques* وإما معنوية أو خلقية *morales* : وهذه الفقرة التي نقتبسها من « روح القوانين » تفصل لنا هذه المؤثرات المختلفة : « يجب أن تتناسب القوانين مع نوع الحكومة التي تشرع من أجلها ، كما أنها يجب أن تتناسب مع طبيعة البلد : أي مع مناخها سواء أكان حاراً أم معتدلاً أم بارداً ، ومع طبيعة الأرض وموقع البلد ومساحته » ومع نوع الحياة التي يحياها السكان (مزارعين أو صيادين أو رعاة : . الخ) ، ويجب أن تتناسب أيضاً مع مقدار الحرية التي يحولها الدستور ، ومع ديانة السكان وميولهم ودرجة ثرائهم وعددهم وتجارتهم وعاداتهم المكتسبة والموروثة : : يجب دراسة القوانين والنظم من جميع هذه النواحي . وهذا ما سأحاوله في هذا المؤلف فستختبر جميع هذه العلاقات ، وهي تكون في مجموعها ما نسميه بروح القوانين : (روح القوانين الكتاب الأول ص ٣) :

وسنرى الآن أولاً : كيف يحدد منتسكيو العلاقات بين القوانين وأنواع الحكومات : وثانياً : العوامل الطبيعية التي تؤثر في اختلاف القوانين ويدخل في ذلك المناخ وطبيعة الأرض وأخيراً العوامل المعنوية من خلقية وعقيدية .

العلاقات بين القوانين وأنواع الحكومات

تأثر منتسكيو عند تقسيمه لأنواع الحكومات بتصنيف أرسطو ، ولكنه أدخل عليه كثيراً من التعديلات . فقد ميز أرسطو ثلاثة أنواع من الحكومات : الملكية ، وتخصص لحكم الفرد و « الأرستقراطية » وتخصص لحكم الأقلية و « الجمهورية » وهي حكومة الأغلبية . وواجب هذه الحكومات على اختلاف أشكالها أن تعمل للصالح العام ، فإذا انصرفت عن هذا الغرض تطرق إليها الفساد فتحول الملكية إلى حكمة الطغيان *La tyrannie* حين

تصرف. عن الصالح العام إلى تحقيق مطامع الملك الشخصية : وتتحول
الارستقراطية إلى حكومة الأغنياء L'Oligarchie حين يصبح همها الوحيد
خدمة مصالح الأغنياء. كما أن الجمهورية بانصرافها عن الصالح العام تصبح
ديمماجوجية La démagogie أو حكومة الفوضى : وقد صادف تقسيم أرسطو
هذا نجاحا عظيما واقتبس كثير من الفلاسفة ومنهم جان جاك روسو .

أما منتسكيو فإنه بالرغم من تأثيره بهذا التقسيم فقد اهتم بالتمييز بين
الملكية وحكم الطغيان : ولاشك أنه كان يرمى من وراء هذا التمييز إلى
التحرر من كل قيد في مهاجمة النظام المطلق . وعلى هذا نلاحظ أن تقسيمه
ليس مبنيا على الاختلاف العددي للهيئة الحاكمة كما هو الحال عند أرسطو .
فالملكية نظام يقوم على حكم فرد واحد كما أن حكومة الطغيان يحكمها فرد
واحد . ولكن الفرق بين الحكومتين أن الأولى تخضع لقوانين ثابتة ونظم
مرعية أما الثانية فإن الحكم فيها لا يقوم على قانون أو قاعدة ، ولكنه يسير
حسب إرادة الحاكم المطلقة وأهوائه المتقلبة :

وعلى ذلك فأنواع الحكومات الثلاثة عند منتسكيو هي :

الجمهورية	و تقوم على مبدأ	الفضيلة	La vertu
الملكية	وتقوم على مبدأ	الشرف	L'honneur
والحكم المطلق	ويقوم على مبدأ	الخوف	La peur

والنظام الجمهوري يغلب أن يكون ديموقراطيا . ومن أهم صفات الحكم
الديموقراطي أن الشعب فيه حاكم ومحكوم في آن واحد : فهو حاكم بما
ينفذه من رغبة في اختيار ممليه الذين يضع ثقته فيهم . وهو محكوم لأنه يخضع
لا تشريعه الهيئة التي اختارها بنفسه : ولا يحتاج النظام الملكي أو الحكم المطلق

إلى بقطة الضمير أو متانة الخلق ، إذ تسير الأمور في الأول بقوة القانون وفي الثاني بقوة شكيمة الحاكم وتهديده . أما الجمهورية وهي حكومة الشعب فيجب أن يتوافر لقيامها عنصر آخر وهو القضية : فإذا انعدمت القضية دخل الطمع والغرور في النفوس ، وتحولت الرغبات عن تحقيق غرضها الأساسي وهو رفاهية الشعب : ويتغير معنى الحرية : فبدلاً من أن تسير جنباً إلى جنب مع احترام القوانين يفهمها الناس على أنها التحرر من كل قيد .

والقضية اللازمة للحكم الجمهوري تنحصر في نظر منشكبي في أمر واحد هو حب الجمهورية : وهذه العاطفة يجب أن يشعر بها كل إنسان في البولة من أعظم عظيم إلى أخقر حقير : والواقع أن حب الوطن شرط لازم لتوافر الخلق القويم ، فمن أحب وطنه ترفع دائماً عن الخسيس من الأمور : وكلما ابتعدنا عن إرضاء أهوائنا ومطامنا الشخصية كلما زادنا ذلك إيماناً بالصالح العام ورغبة في تحقيق العدالة بين الجميع :

وينشأ عن عاطفة حب الجمهورية المساواة والتعانة : والمساواة ليس معناها اشتراك الجميع في كل شيء بحيث يناقش الشعب القوانين بدلاً من ممثليه ، وينفذها بدلاً من الحكومة ويراقب تطبيقها بدلاً من القضاة : ولكن المساواة هي أن يكون الجميع سواء كمواطنين في الحقوق والواجبات . وحب المساواة في بلد ديمقراطي يوجه طموح الإنسان إلى ناحية سامية ، وهي التناقص في أداء الخدمات للوطن : ولا نقول إن جميع المواطنين يجب أن يؤدوا للوطن خدمات تساوى في قيمتها ولكن يجب أن تتاح لهم فرص متكافئة لأداء هذه الخدمات . ولا تتحقق المساواة إذا كانت هناك فروق كبيرة في توزيع الثروة لأن الفقر يورث الخضوع والمذلة : كما أن المساواة لا تتحقق إذا أعطى

القانون لكل إنسان الحق في أن ينمي ثروته إلى أقصى ما يستطيع .

ومن هنا تأتي أهمية القناعة : فلكل إنسان الحق في أن يتمتع بمقد أدنى للسعادة ، وأن يتلوق الملذات المشروعة ، وأن يكون له أمل في الحياة يستطيع تحقيقه . ولا يتيسر ذلك إلا إذا سار الجميع على مبدأ القناعة والبساطة . والإنسان الذي يوطن نفسه على الاكتفاء بالضروري من الحاجات المادية يوجه ضميره عزيمته ويشجدهمته لاكتساب المجد لوطنه ولنفسه . أما للنفس التي تنقاد للملذات فلأنها لا تعرف معنى المجد ومصرعان ما تنحرف عن القانون لأنه يقيدها ويحصد من رغباتها :

وخلاصة القول إن الفضيلة في نظر منتسكيو تتلخص في انصراف المرء عن الاهتمام بنفسه وتوجيه اهتمامه الدائم إلى الصالح العام : وإذا كانت الفضيلة هي المبدأ الذي يقدم عليه النظام الجمهوري الديمقراطي فلا شك أن الجمهورية في نظر منتسكيو ترفع من القيم الأخلاقية : ولذلك فهو يرى أن الحكم الجمهوري لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أصبح الشعب أهلاً له .

الحكومة الملكية

هناك صفة مشتركة بين الملكية والحكم المطلق وهي أن الحاكم في كل من الحكومتين شخص واحد . وقد كان ذلك مدعاة في كثير من الأحيان وعند كثير من المفكرين إلى عدم التمييز بين النظامين مما دعا فولتير إلى القول لئنهما كانوا بينهما كثير من الشبه حتى ليختلط الأمر على من يريد التفرقة بينهما . ولكن منتسكيو يقول إننا إذا أنعمنا النظر وجدنا أن بين الحكومتين فرقاً أساسياً واضحاً : ففي الملكية يحكم الملك بواسطة قوانين ولوائح ثابتة : أما الحكم المطلق فلا يتبع قانوناً ، ولا قاعدة ، بل يسير حسب رغبة الحاكم المطلقة

وزعاته المتقلبة . وعلى ذلك يمكن أن تكون الملكية إذا صلحت مبعداً للحرية ، على حين أن الحكم المطلق والمستبد لا يكون إلا مسرحاً للاستعباد والظلم .

ولضمان الحرية في الملكية يجب توافر شروط : أولها وجود سلطات وسيطة بين الملك والشعب تتمتع باستقلال خاص فتكون بمثابة القنوات التي تندفع فيها سلطة الملك فتتكسر حدتها وتهدب : هذه الهيئات الوسيطة بين الملك والشعب وأهمها البرلمان ، هي أهم عامل في ضمان الحرية . فقد أثبت التجارب أن الإنسان يميل بطبعه إلى إساءة استعمال السلطة المخولة له ، ويظل يتمادى في استغلال سلطته حتى يصطدم بقيود توقفه عند حده . ولتفادي ذلك يجب أن يكون للسلطات الوسيطة من القوة ما تستطيع أن توفيه الطغيان على أن يكون لكل منها نوع من الاستقلال يكل في دائرة اختصاصه . وهكذا نجد منسكبوي يصل شيئاً فشيئاً إلى إعلان مبدئه المشهور مبدأ « فصل السلطات » .
فراه يقول للتدليل على ضرورة هذا المبدأ .

« عندما تجتمع في شخص ما أو في هيئة ما السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية كان ذلك لإبداننا بزوال الحرية . إذ ليس هناك في هذه الحالة ما يمنع الملك ، أو الهيئة الحاكمة من تشريع قوانين ظالمة إذا كانوا يرسلون تنفيذ أحكام ظالمة . وتتعلم الحرية أيضاً إذا لم تنفصل سلطة القضاء عن السلطتين التنفيذية والتشريعية . وإذا ما باشر شخص واحد أو هيئة واحدة هذه السلطات الثلاث معاً أدى ذلك حتماً إلى ضياع كل حق ، وإلى حدوث القوضى الشاملة » .

والمبدأ الذي تقوم عليه الملكية — كما قلنا — هو الشرف . والشرف معناه الاعتراف لكل شخص بمركز خاص في الدولة ، ومكانة خاصة : فإذا تقرر

عرف ما أصبح لازماً على الجميع أن يعترفوا به ويرتضوه عن طيب خاطر :
وهناك الشرف الملكي « وشرف الأمراء والنبلاء ، والشرف العسكري ،
وشرف القضاء ، الخ . وتعزز كل طبقة بمكانتها ومركزها وكرامتها وتدابيع
عن حقوقها بكل قوة .

وقد ينظر إلى هذا النوع من الكبرياء والطموح على أنه ضعف ، ولكنه
في الواقع العامل الوحيد الذي يضمن النظام والحياة للحكم الملكي « إذ نشأ
وحدة الدولة عن التوازن بين هذه النزعات المتضاربة كما يعم الرخاء من
تضافر هذه الجهود المختلفة : وعندما تعمل كل طبقة لتحقيق مصالحها الخاصة
تعمل في الوقت نفسه لتحقيق المصلحة العامة . وبما يجعل الطموح ضاراً في البلاد
ذات النظام الجمهوري أنه لا يجد أمامه قوة تحده : أما هنا ، أي في النظام
الملكي « فبالعكس توجد دائماً قوى وتيارات مختلفة ، فيحد من طموح
طبقة ما طموح طبقة أخرى وهكذا :

وتحل القوانين في الملكية محل الفضيحة ، إذ يوكل الناس أمرهم إلى الدولة
في كل شيء . وليس معنى ذلك انعدام المبادئ الفاضلة في نظام ملكي ولكن
كثيراً ما يحدث أن ينصرف الشعب عن هذه المبادئ في نوع من التواكل
والاعتماد على ما للقانون من سلطان : وهنا يدكرنا منتسكيو على سبيل المثال
بما حدث في البلاطات الملكية من مخازي وفضائح ، وبما يكون عليه رجال
البلاط من فساد خلقي وتحرر من كل فضيلة :

وقد رأى منتسكيو في نظام إنجلترا النظام المثالي للملكية ، وهو يدين
لدراسته لهذا النظام بما وصل إليه من تقرير مبدأ فصل السلطات : وقد وصف
في فصلين طويلين من كتابه (١١ ، ١٩) هذا النظام وطريقة سير الأداة

السياسية ومراعاتها لروح الدستور وأثر ذلك في الحياة العامة . وبالرغم من اعترافه بأن هذا النظام يحقق أعظم مقدار من الحرية فإنه لم يفكر مطلقاً في فرضه على الشعوب الأخرى ولا على فرنسا بالذات . فقد كان شديد الاقتناع بنسبية الحقائق الاجتماعية ، وبأن النظام الذى يحقق الرخاء لدولة ما لا يتحتم صلاحيته لدولة أخرى .

حكومة الطغيان

عندما نقرأ ما كتبه منتسكيو عن هذا النظام لا نلبث أن نلاحظ ما كان يشعر به من ألم ومرارة لما كانت ترزح تحته فرنسا من نير هذا الحكم على يد لويس الرابع عشر الطاغية . فبعد أن يصف لنا هذا النظام نزاه يقول معبراً عن شعوره الدافئ : « يلوح لنا بعد ما قلناه أن الطبيعة الإنسانية لا بد لها أن تتور باستمرار ضد حكومة الطغيان » . ويقول فى مكان آخر « لا نستطيع أن نتكلم عن هذا النوع من الحكم الوحشى دون أن تسرى الرعدة فى أجسامنا » .

ويحق لنا أن نسأل : هل هذا هو موقف العالم الذى يريد أن يلاحظ الأشياء من وجهة النظر الموضوعية ؟ كلا بلا شك . ولكننا نلتبس لمنتسكيو عنراً حين نعلم ما كان يقلقه من انتشار هذا النظام فى أوروبا مما جعله يبحث بكل الوسائل لتغيير معاصريه منه : وقد انتقد لويس الرابع عشر مراراً فى « خطباته الفارسية » ولكنه لم يذكر اسم الملك مرة واحدة فى روح القوانين . ومع ذلك إذا دققنا النظر نجد أن المؤلف يفكر دائماً فيه حين يكتب ويحاول إخفاء نقده له بالتحدث عن الطغيان فى بلاد الشرق .

ويستهل منتسكيو وصفه لنظام الطغيان بهذا التشبيه الساخر اللاذع . « لكى يحصل متوحشو لويزيانا على ما يشتهونه من الثمار يجثون الشجرة من

جلورها ويجمعون الفاكهة التى عليها ، هذه هى حكومة الطغيان : ويتصف هذا النظام بعدم وجود الطبقات ، فالجميع فيه سواء ولكنهم سواء فى العبودية : وإذا كان الشعب فى النظام الجمهورى هو كل شىء ، فهو فى نظام الطغيان لا شىء . إذ يقبض الحاكم بيد من حديد على مقاليد الأمور ، ويدبر شئون الدولة حسب ما تمليه عليه شهواته ونزغاته ، فلا يقام وزن لعرف أو لقانون : ولا يقوم كل إنسان بواجبه إلا تحت تأثير الرعب والخوف من غضب الحاكم ونقمته ، فترى الكل يطيعون طاعة عمياء ويصبح الإنسان مخلوقاً يطيع المخلوق يريد (١) .

ولا يتم الحاكم الطاغية بإصلاح أو تحسين لحالة رعيته . وتجرد الأرض من كل خيراتها دون أن يتم أحد بإصلاحها أو إعادة الخصوبة إليها . ويستدعى الخوض المطلق الذى يريد الحاكم أن يحققه أن يعم الجهل بين الشعب لأن الشعب إذا تعلم أحس بالظلم الواقع عليه ويفتح ذهنه للنقاش والجدل فيستحيل بعد ذلك الحصول منه على الطاعة العمياء . وإذا كان هناك تعلم فإنه يقتصر على تربية الخوف فى النفوس وعلى تلقين بعض المبادئ الدينية لاستخدامها فى إرهاب الناس وإخضاعهم .

بيننا فى هذا العرض العلاقات بين القوانين وبين أنواع الحكومات عند متسكيو . ووضحنا كيف تتحدد هذه العلاقات حسب المبادئ التى يسير عليها كل نظام . فكل من الحكومات الجمهورية أو الملكية أو المستبدة لها طريقها الخاصة فى إدارة شئونها والعمل على استتباب الأمن والطمأنينة واستقرار النظام : والمرع فى كل من هذه النظم الثلاثة يضع نصب عينيه مطابقة

(١) Une créature qui obéit à une créature qui veut.

القوانين لروح المبدأ الذى تقوم عليه الحكومة (الفضيلة أو الشرف أو الخوف) . ويقوم جزء من هذه القوانين على تنظيم العلاقات المدنية ، أما الجزء الآخر فيكون الغرض منه تربية الشباب على حب المبدأ المسيطر على الدولة . ونلاحظ من ناحية القوانين الجنائية أن النظم التى تقوم على حب الفضيلة أو الشرف لا تحتاج إلى الصرامة المتناهية فى الأحكام وتسود العقوبات روح التخفيف والرحمة . أما فى النظام الذى يقوم على الخوف والإرهاب فإن أى هفوة بسيطة تجر على مقترها أشد وأقسى أنواع القصاص : وكذلك نرى عند تشريع قوانين الآداب العامة والتشريعات الخاصة بالمرأة أن النظام الجمهورى حرص على الفضيلة ، وأن النظام الملكى يتساهل فيما يتعلق بالترف والملاذات ، على حين أن النظام المستبد يقسو كثيراً على المرأة ويعاملها معاملة الرقيق :

ولا يسمنا إلا أن نقرر فى النهاية أن الثلاثة حشر جزءا الأول من كتاب روح القوانين التى شرح فيها منتسكيو العلاقات بين القوانين ونوع الحكومات تعتبر حدثاً جديداً فى دراسة النظم الاجتماعية دراسة علمية ، وهى انتصار لطريقة الاستنتاج الديكارتية مدعمة بأساليب الملاحظة التجريبية .

علاقة القوانين بالبيئة الطبيعية والثقافية :

لا شك أن أهم ما يكسب دراسات منتسكيو صفة الجدة ويزيد من قيمتها فى نظرنا هو عنايته بتوضيح أثر النشاط الاجتماعى فى حياة الإنسان : فالإنسان لا يفعل ما يريد حسب ما يريد ، والقوانين والنظم التى يخضع لها لا يجب أن تحقق الانسجام فيها بينها فحسب ، بل يجب أيضاً أن تتفق مع البيئة الطبيعية والخلقية التى يعيش فيها الإنسان : وقد قرأ معظم الناس الأجزاء التى تشرح هذه الفكرة وربما كانت هذه الأجزاء هى أكثر ما فى كتاب روح القوانين (v)

شهرة وذيوها : فلنحاول إذن أن نفهمها ونوضح مرماها الحقيقي.

حين عرف منتسكيو القوانين بأنها « العلاقات الضرورية التي تصدر عن طبيعة الأشياء » ، أراد أن يثبت أن هناك عدداً من العلاقات بين النظم السياسية والتشريعية للشعوب المختلفة وبين ظروف البيئة التي تعيش فيها هذه الشعوب ، واهتم على وجه الخصوص بتأثير المناخ .

١ - المناخ

خص منتسكيو لدراسة تأثير المناخ أربعة أجزاء من كتابه (من ١٧٠١٤) وهو يقول إن كثيراً من الصفات الخلقية كالاعتقاد على النفس والشجاعة والاعتدال والصراحة تتعلق بالمزاج الشخصي ، وهذا المزاج يتأثر بدوره بالمناخ . وكذلك فإن المناخ يفرض على الناس تصرفات خاصة ويؤثر في القيم الأخلاقية التي يخضعون لها . ويرى منتسكيو أن سكان المناطق الحارة يميلون بفعل الهواء الساخن إلى حياة التراخي والخمول ، ولهذا سهل على غيرهم استعمارهم ؛ وأن سكان المناطق الباردة يتأثر الهواء البارد المنشط يميلون إلى الحركة والعمل ، فيزداد بذلك إنتاجهم وتقدمهم المادى .

ويرى منتسكيو كذلك أن الجو الحار هو الذى أوجد في المجتمعات الشرقية نظام تعدد الزوجات والحجر على النساء وفرض الحجاب عليهن ونجسهن داخل المنازل . ويفسر ذلك بأن سكان المناطق الحارة أشد حساسية من غيرهم فتكفى رؤية المرأة لإثارة غرائزهم الجنسية : وهم لذلك يحاولون إبعادها من طريقهم حتى لا يقعوا دائماً في المعصية . ولكنهم من جهة أخرى يميلون إلى اقتناء كثير من النساء لإشباع هذه الغريزة . كما تأثر نظام تعدد الزوجات في نظره بعامل آخر يمكن رده أيضاً إلى تأثير المناخ وهو ازدياد

عدد المواليد من الإناث عن عدد الذكور في البلاد الحارة فاستدعى ذلك أن يتزوج الرجل بعدة نساء حتى يحدث التكافؤ من الناحية العددية .

ونحن نبادر إلى القول بأن الإحصاءات الحديثة قد أثبتت خطأ هذه الملاحظة التي أوردناها متسكيو كعامل أساسي من عوامل تعدد الزوجات في بعض المجتمعات الشرقية . إذ ثبت بطريقة قاطعة أن عدد المواليد من الذكور يفوق دائماً عدد المواليد من الإناث ، وذلك في جميع النيات وفي جميع الأجسواء :

ومن طريق ما لاحظته متسكيو أن الأفكار والمبادئ الفلسفية تتأثر هي الأخرى بطبيعة المناخ . فيعتقد الهندو أن الحمود هو أساس كل شيء وأن عدم الحركة هي أتم حالات السعادة ويطلقون على الإله اسم الساكن *immobile* . وهو يقول إن ظهور المبادئ الفلسفية مصطبغة بهذه الصبغة أمر طبيعي ، لأن الحرارة الشديدة تسبب الهبوط والاعياء وتجعل المرء يبحث في الراحة لذة وفي الحركة عناء .

طبيعة الأرض :

إذا كانت الأرض قليلة الخصوبة ضئيلة الخيرات أدى ذلك إلى ازدياد النشاط بين السكان وإلى الاكتفاء بالقليل وجب العمل والمثابرة عليه كما أنه يولد فيهم الروح الحربية إذ قد يحتاجون في يوم من الأيام لغزو الأراضي المجاورة للبحث عن القوت . أما إذا كانت الأرض خصبة كثيرة الخيرات فإن السكان يركنون إلى الكسل والتمول ويميلون إلى السلم وتجنب الحروب فيسهل على غيرهم إخضاعهم .

ومن جهة أخرى نجد أن النظام المطلق أو المستبد غالباً ما يقوم في البلاد السهلة المنبسطة أكثر من البلاد الجبلية . وذلك لأن السهول يسهل إخضاعها والسيطرة عليها على حين أن الجبال تكون معازل طبيعية للمقاومة يحتسى فيها الثوار وأنصار الحرية ويسبون القلق الدائم للحاكم .

٣ - طرق معيشة السكان :

وقد رأى منتسكيو أن هناك فروقاً عميقة من ناحية الوضع السياسي ، ومن ناحية العادات والتقاليد بين الشعوب التي تزرع الأرض والشعوب التي تعيش على التجارة أو الصناعة أو الصيد . وهو يقدم لذلك مثالا : فيقول إن سكان المناطق المكسوة بالغابات يبلغ من احترامهم للزراعة أن الفرد منهم يمتنى لعدوه أن يساق يوماً لحرق الأرض حتى يكون ذلك تحقيراً له وامتناً لكرامته . وذلك لأنهم يعتبرون أن المهنة النبيلة التي تليق برجل شريف هي الصيد والقتل :

كما أن البيئة إذا كانت قليلة الموارد تجبئ يضطر السكان إلى الارتحال للبحث عن العيش ، كان ذلك سبباً في وجود نظام التبادل المتفرقة وتأخير الاندماج تحت لواء دولة موحدة . أما إذا عم الرخاء في بيئة ما وصاحب ذلك استتباب الأمن وقيام الحرية ، فإن تلك الحالة من شأنها أن تسرع بالدولة نحو الوحدة والتقدم :

أثر الموامل العقلية والروحية :

١ - المادات والتقاليد :

لكل شعب روح خاص يميزه عن غيره ، ويطبع عاداته وتقاليده بظايع خاص ، ويظهر أثر هذه العادات والتقاليد واضحاً في نظام الدولة وقوانينها

ولا تخرج العادات عن كونها طرقاً خاصة للسلوك اصطلاح عليها الناس دون.
أن يفرضها عليهم قانون خاص . والفرق بين القوانين *les lois* والعادات
les moeurs هو أن الأولى تنظم سلوك الشخص ك مواطن أى من حيث
علاقته بالدولة والنظام العام « أما الثانية فتتنظم سلوكه كإنسان أى من حيث
علاقته الشخصية مع غيره .

ويجب أن تراعى القوانين ما يختلج في نفوس أفراد الشعب من آمال وأن
تمشى مع مقتضيات عاداتهم وتقاليدهم: وإذا كان الاستبداد الحقيقي يتمثل
في حكومة الطغيان فإن هناك نوعاً آخر هو الاستبداد بالرأى العام ، وذلك
بأن يقوم المشرع بعمل قوانين تجرح شعور الرأى العام وتعارض مع طرق
تفكيره. فلو فرضنا أن هناك شعباً يتصف بطيبة القلب وصفاء الضمير والبعد
عن المراوغة والمداينة ويستقبل الحياة بنوع من التفاؤل والثقة، ويجب المرح،
وجب على المشرع أن يراعى كل ذلك ولا يحاول أن يفرض عليه من القوانين
ما يقيد تلك الطبيعة المرحية ، والروح الطيبة بدعوى أن ذلك قد يجر إلى بعض
المساوئ. فإذا كان المظهر العام في مجموعه طيباً ولا يتعارض مع المبدأ الذى
يسير عليه نظام الحكم ، فلا بأس من أن تتفاضى عن بعض المساوئ :

٢ - الدين :

اهتم منتسكيو ببحث تأثير العقيدة الدينية على حياة الناس ونظمهم وطرق
تفكيرهم : فما لا شك فيه أن الدين عنصر أساسى فى حياة المجتمعات ، وكان
له فى مرحلة من مراحل تطورها وظيفة أساسية فى تنظيم الحياة الأخلاقية
والتشريعية :

وقد ذكر منتسكيو أن من أسباب تدهور النظام الاجتماعى والتأخر المادى
فى البلاد الإسلامية « الفكرة التى تولدها التعاليم الإسلامية . وهى - وإن

كانت فكرة فيما كثير من التجرد والروحانية - إلا أنها ترك أثراً ضاراً في نفوس العامة . هذه الفكرة هي أن الناس يشعرون أنفسهم عابري سبيل في هذا العالم ، ولذلك يجب أن يولوا وجههم شطر العالم الآخر : فلا داعي إذن لبذل الجهد والكفاح المتصل من أجل الحياة المادية ، ولا داعي لتوطيد أسباب الرخاء للأبناء وللأجيال المقبلة فإن الحياة قصيرة وعابرة ، ولا قيمة لأعمالنا إلا فيما يعود علينا بالنفع في الدار الآخرة : وهكذا يصل الأمر بالشعوب الإسلامية - حسب رأى منتسكيو - إلى عدم الاهتمام بالحاضر وعدم القلق للمستقبل ، وإلى ترك كل شيء للعناية الإلهية تدبره كيف تشاء :

ولا شك أن اتهام الإسلام بإحداث هذا الأثر في النفوس فيه تحيز واضح من منتسكيو أو على الأقل عدم فهم لروح التعاليم الإسلامية الحقيقية : فليس في الإسلام ما يوحى بترك أمور الدنيا والاهتمام فقط بشئون الآخرة ، بل نرى فيه على العكس :

« إعمل للنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً » :
ويقول الله تعالى : « ولا تنس نصيبك من الدنيا » . ولم يعرف الإسلام نظام الرهبنة وامتداح تعذيب الجسد لإحياء الروح كما عرفته المسيحية :

ولذا كانت الشعوب الإسلامية قد أصابها بعض التأخر المادى والاجتماعى . فليس ذلك راجعاً إلى الدين بل إلى الفهم الخاطيء لتعاليم الدين ، وإلى الطريقة التي استغل بها رجال السياسة والمستغلون من الحكام والمستعمرين تعاليم الدين للسيطرة على جموع الشعب وإخضاعهم وتسخيرهم لمصالحهم : فقد كشف هؤلاء عن جانب واحد من جوانب الدين ، وهو الجانب الذى يضمن لهم النفوذ والسيطرة وأخذوا يضربون على هذا الوتر الواحد ، حتى فهم العامة

أن الدين هو أن يرضى الإنسان بما قسم له ، وأن يقنع بما يصيبه من حظ ؛ ولا يحاول أن يعترض على النظم الفاسدة لأن في ذلك اعتراضاً على قضاء الله ، وما قدر لكل مخلوق لا بد أن يكون . يمثل هذه التفسيرات الخاطئة لروح الدين ، بث المتجرون بالدين روح الخضوع والتواكل والخنوع في نفوس الناس حتى أقعدوهم عن المطالبة بحقوقهم :

ولكن الدين إذا فهم على حقيقته ، فإنه لا يمكن أن يتعارض بتاتا مع السعي المتواصل : وهو لا يرضى عن التواكل والكسل فضلا عن أن يحمله : وهو يحث الإنسان على الاعتماد على نفسه ، وعلى إرادته الذاتية في تحسين حاله وحال قومه .

وقد حان الوقت لتثبت الشعوب الإسلامية خطأ رأى منتسكيو بطريقة عملية . حان الوقت اكى يظهروا للملأ أن الدين لا يمكن أن يتخذ وسيلة لإقعادهم عن المطالبة بحقوقهم ومحاولة رفع مستواهم المادى ، وأن التدين — وهو صلة روحية بين الإنسان وخالقه — لا يمكن أن يستغل في تحجيد النظم الاجتماعية الفاسدة . ولا يمكن أن يتخذ سلاحا لتثبيت أقدام الرجعية والوقوف بالبلاد الإسلامية عن متابعة السير نحو العدالة الاجتماعية والمساواة الحقة بين الأفراد ، ورفع مستوى المعيشة للطبقات العاملة :

• • •

بعد أن شرحنا بالتفصيل فلسفة منتسكيو وآراءه الاجتماعية يظهر لنا بوضوح أن دراساته تعتبر خطوة موفقة في سبيل تقدم البحث العلمى ، ودراسة الظواهر الاجتماعية دراسة تحقيقية تعتمد على الملاحظة والمقارنة دون أن تتأثر بفكرة سابقة : وقد أدى البحث بمنتسكيو إلى تحديد عوامل مختلفة

تؤثر في النظم والقوانين : عوامل طبيعية وخلقية وروحية ، هـذا إلى جانب العوامل المتصلة بالبيئة وتأثير المناخ . وقد أفرد الكل من هذه العوامل مكانا في تفسيراته المختلفة لأصول القوانين دون أن يحاول إدماجها تحت لواء مبدأ واحد كما فعل من سبقه من الفلاسفة . فقد كان يدرك تماما تعقد الظواهر الاجتماعية وأنها نتيجة تفاعل عناصر مختلفة .

غير أنه يؤخذ عليه مغالته في تأثير المناخ ومحاولة تفسير بعض النظم الاجتماعية - كنظام تعدد الزوجات - بالرجوع إلى تأثير عامل المناخ ، كما يؤخذ عليه تعامله في بعض المواضع على الشعوب الإسلامية واتخاذها نموذجا للحكم الاستبدادي والتأخر الاجتماعي ، ويبدو أن ذهنه كان يتجه دائما إلى حكم التتار وإلى البلاد التي اجتليت بالحكم العثماني .

ولم تحل دراسات منتسكيو من التزعة المثالية . والرغبة في الإصلاح : مثال ذلك ما نراه في كتاباته من ثورة على نظام الرق ، فقد كان أول من احتج علنا احتجاجا صريحا ضد نظام الرقيق وذلك بالرغم من اعتراف الجميع به في القرن الثامن عشر ، كما أنه استهجن الحروب التي يقصد منها إخضاع الغير واستعباده واستغلال الشعوب الضعيفة : وتظهر نزعة الاشتراكية في هذه العبارة التي يحدد فيها واجب الدولة نحو الأفراد : « إن الإحسان الذي نتكبرم به على رجل مار في الطريق العام لا يخل الدولة من تبعاتها ومسئولياتها : فواجب الدولة أن تضمن لجميع المواطنين ما يكفل لهم الحياة من غذاء وملبس ملائم ، وأن تضمن لهم نوعا من الحياة يتفق ومبادئ الصحة العامة » :

يمثل هذه الأفكار والآراء السامية أضاف منتسكيو إلى مجده كعالم ومفكر عبقرى مجددا آخر باعتباره مصلحا سياسيا واجتماعيا : والحقيقة أن مؤلفاته تعطينا صورة واضحة عن ترابط هذين العنصرين : البحث العلمي والرغبة في

الإصلاح : فما قام به منتسكيو من تحديد العلاقات الضرورية بين العناصر التي تتكون منها الحقيقة الاجتماعية يجعله بحق في مقدمة المؤسسين لعلم الاجتماع الحديث: وما عرضه من أفكار سامية ضد الطغيان والاستعباد والرق والحروب الفاشمة يجعله في مقدمة المصلحين الاجتماعيين والماملين لبناء عالم جديد يقوم على احترام الإنسانية .

ويكفي في تقدير منتسكيو شهادة قطبين من أقطاب علم الاجتماع هما أوجست كونت ، ودوركيم : فقد أشاد أوجست كونت بأهمية ما قام به منتسكيو من تحديد العلاقات بين النظم والبيئة . أما دوركيم فيرى أن علم الاجتماع الحقيقي يبدأ من منتسكيو ، فهو الذي حدد موضوعه الحقيقي ، وفصل بين مبدئين أساسيين ، نوع الدراسات الاجتماعية والغاية التي نتوخاها من تلك الدراسات :

الفصل السابع

أوجست كونت ونظرياته الاجتماعية

من الفلاسفة من نستطيع أن ندرس آرائهم ومبادئهم دون حاجة إلى دراسة تاريخ حياتهم بالتفصيل : ولكن كونت ليس من هؤلاء فإن تاريخ حياته يلقي ضوءاً كبيراً على فلسفته : وما المذهب الوضعي الذي يدل على شغفه بالدراسة العلمية وكراهيته للجدل الميتافيزيقي إلا نتيجة لدراساته الرياضية في مدرسة الهندسة الحربية : فقد أكسبته تلك الدراسات عقلية علمية لا تخضع إلا لما تثبته الملاحظة والتجربة : كما أن ولعه بالسياسة واندماجه حيناً من الزمن تحت لواء سان سيمون أكسب كتاباته ذلك الحماس وذلك الطابع الإصلاحى . فقد كان كونت يبغى في الواقع إصلاح ما خلفته الثورة ورواءها من فساد وفوضى . أما علاقته « بكلوتيلد دوغو Clotilde de vau » فقد كان لها تأثير كبير على مبادئه الإنسانية حتى أن فلسفته اصطفت بذلك الطابع الدينى الذى يقوم على التضحية والإيثار : *vivre pour autrui* :

وهناك ظاهرة كبرى سيطرت على العصر الذى ظهرت فيه آراء أوجست كونت ونعنى بها الثورة الفرنسية : وقد نص كونت على ذلك بعبارات صريحة فقال « لولاها لما أمكن أن توجد نظرية التقدم ، ولما أمكن تبعاً لذلك أن يوجد العلم الاجتماعى » :

وقد اتفق كونت مع جميع المفكرين الذين عاشوا في السنوات التى تلت الثورة على وجوب « وضع أسس ثابتة لمجتمع جديد » ، وأن يعقب عصر

الاضطراب المنصرم عصر استقرار : وثار على جميع الألسن هذا السؤال « كيف يمكن تنظيم المجتمع من جديد على أساس أن النظام القديم قد انهار ؟ »

التنظيم الاجتماعي يقوم على التنظيم العقلي :

كان المفكرون الذين عاصروهم أوجست كونت (ومنهم سان سيمون) يتجهون رأساً إلى الاهتمام بإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية : ولكن كونت اقتنع بأن هذه الطريقة عقيمة إذ أن طبيعة المشكلات الاجتماعية وتعميقها تحول دون حلها بهذه السهولة . فيجب إذن الانصراف إلى البحث قبل الشروع في وضع الاقتراحات العملية ، وإذا أغفلنا هذا المبدأ فلنأخذنا لا نفعل سوى زيادة ما لدينا من الأحلام السياسية أو « اليوتوبيا » .

وقد لاحظ كونت أن « النظم الاجتماعية تتوقف على العادات والعرف ، كما تتوقف العادات الخلقية بلورها على المعتقدات » فيجب إذن قبل الشروع في وضع النظم الجديدة أن تنظم طريقة التفكير : وذلك لا يمكن تحقيقه إلا بإيجاد مجموعة من الآراء التي تقبلها العقول . فالتنظيم الاجتماعي يتوقف إذن في النهاية في نظر كونت ، على التنظيم العقلي .

ولكن مما يؤسف له أن كونت لم يخلص لطريقة البحث العلمي الصحيح إلا في المرحلة الأولى من حياته « أما في المرحلة الثانية وهي المرحلة التي بدأت بعلاقته بكلوتيلد دوغو ، فإنه جعل من نفسه رسول الإنسانية ، وكرس جهوده لوضع أسس «ديانة الإنسانية» . ورفض كثير من أتباعه أن يتبعوه في أوهامه وأحلامه ، لأن آراءه الذاتية كانت في نظرهم معلى الهدم للنتائج الثمينة التي حصل عليها حين استخدم المنهج الموضوعي في النصف الأول من حياته :

وقد نخلص كونت آراء العامية ومذهبه الفلسفي في كتابه «دروس في الفلسفة

الوضعية Cours de philosophie positive « أما نظراته اللاحقة ومذهبه الإصلاحى فقد لخصها في كتابه « السياسة الوضعية Systeme de Politique

positive ». ولا ريب أن هذا الكتاب الذى ألفه « كونت » فى المرحلة الثانية من حياته يحتوى على عدد كبير من وجهات النظر الصادقة ، ومع ذلك فإننا نرى أن هذا الجزء من إنتاجه - الذى كان يبدو فى نظر كونت الجزء الرئيسى - لم تهمل له نفس القيمة العلمية التى احتفظ بها إنتاجه الأول . فقد كان مذهب « كونت » فى الفلسفة الوضعية ذا أثر قوى لدى كثير من المفكرين ، وتأثر به بعض فلاسفة إنجلترا « من أمثال « جون ستيوارت مل » و « هربرت سبنسر » وما زال ينافع عنه كثير من الكتاب الانجليز حتى الآن .

ويجب ألا ننسى أن علم الاجتماع فى عصرنا الحاضر من إنتاج « كونت » وأن طريقة التفكير الوضعى التى وضع « كونت » أسسها قد تغلغلت فى دراسة التاريخ والأخلاق وعلم النفس ، وهى لذلك تعبر عن الاتجاهات التى يتميز بها التفكير العلمى فى القرن الحالى .

بحث كونت عما يؤدى إلى اختلاف وسائل العمل بين الأحزاب والميئات المختلفة ، وتوصل إلى أن ذلك يرجع إلى اختلاف العواطف والشعور ، كما أن اختلاف العواطف وتنازعها يرجع إلى تضارب الأفكار .

Divergence d'action - divergence des sentiments - divergence d'idées

فيجب إذن لكى نوحّد وسائل العمل أن نحقق الانسجام بين العواطف وهذا لا يكون إلا عن طريق توافق الأفكار والمبادئ العقائدية

Convergence d'action - harmonie des sentiments - accord d'idées

فإذا كانت الآراء والمبادئ والأفكار التى تربط الانسان بالمجتمع فى حالة

فوضى ، فإن هذه الفوضى لا ترجع في نظر كونت إلى مجرد أسباب سياسية بل إلى نوع من الاضطراب في المبادئ العقلية ، أى إلى عدم وجود مبادئ مشتركة بين جميع العقول .

ولذلك يتعين أن ننظر إذا كان من الممكن أن نجد مجموعة من المبادئ والأفكار تتفق بصدها جميع العقول : يقول كونت إن هناك طائفة من العلوم لا يمكن أن تختلف العقول السليمة على مبادئها : هذه العلوم هي الرياضيات وعلوم الطبيعة : فإن نوع المسائل التي تبحثها وطريقة البحث والقوانين الثابتة التي تصل إليها ، كل ذلك لا يستطيع أن يختلف فيه اثنان : يجب إذن أن تكون طريقتنا للوصول إلى تحقيق الوحدة بين الأفكار على نمط هذه العلوم . وللأسف فإن كل ما يتعلق بالمجتمع من حيث نظامه الخلقى والسياسى يحتاج إلى تنظيم جديد ، وليس هناك ما يمنع من التفكير في هذا التنظيم فإن عليه تتوقف سعادة الإنسانية .

نستطيع إذن أن نقول إن فاسقة كونت ترمى إلى غرضين أساسيين : الأول اكتشاف الحقائق الأساسية لتحقيق الوحدة بين العقول ، والثاني وضع القواعد العلمية الصحيحة لعلم الاجتماع على ضوء هذه الحقائق على أن يكون الغرض من هذا العلم الوصول إلى قواعد خلقية وسياسية ثابتة ونهائية تحقق سعادة الإنسانية .

قانون الحالات الثلاث La loi des trois Etats

عندما اقتنع كونت بأن « التنظيم العقلى » هو أساس تنظيم المجتمع أخذ يبحث عن مجموعة من المبادئ التي تتفق بصدها جميع العقول . وتوصل في تبعه لتطور منهج التفكير الإنسانى إلى قانونه المشهور باسم « قانون الحالات

الثلاث». وقد حدد كونت صيغة هذا القانون في هذه العبارة: « بناء على طبيعة العقل الإنساني نفسها لا بد لكل فرع من فروع معرفتنا من المرور في تطوره بثلاث حالات متعاقبة : الحالة اللاهوتية (أو الخرافية) والحالة الميتافيزيقية (أو التجريدية) ، والحالة الوضعية (أو العامية) .

وطريقة التفكير الأولى (أى اللاهوتية) هى نقطة البدء للدكاء الإنسانى ، والثالثة (أى الوضعية) ، هى حالته النهائية الثابتة . أما الثانية (أى الميتافيزيقية) فلها فقط مرحلة انتقال بينها .

١ - الحالة اللاهوتية (ou fictif) L'Etat théologique

قصد كونت بالحالة اللاهوتية الطريقة التى تفسر الظواهر بالرجوع إلى إرادة الآلهة أو الأسباب الخارقة للطبيعة أو القوى الخفية : فكلية (لاهوتى) لا يقصد بها إذن التعرض للإلهيات أو العقائد ، وإنما هى مرادفة لنوع من التفكير وتفسير الظواهر بالرجوع إلى أسباب « خرافية » أو « خيالية » أو « أسطورية » . وهذه الطريقة هى التى كانت سائدة فى مرحلة الطفولة عند الإنسانية .

ويجب أن نلاحظ كذلك أن كونت حين بين أن التفكير اللاهوتى قد أفسح المجال أمام التفكير الوضعى أو العلمى لم يقار بتاتا أن تختفى العقيدة الدينية بتطور التفكير من الحالة اللاهوتية إلى الحالة العلمية بل إنه كان على العكس شديد الاقتناع بوظيفة الدين فى المجتمع . وكان يرجو أن تتطور العقيدة حتى تنتهى إلى الديانة الوضعية (أوديانة الإنسانية) . وعلى ذلك فقانون الأحوال الثلاث لا يجب إلا عن تطور التفكير وتقدم الدكاء الإنسانى ولا شأن له بالتطور الدينى للإنسانية .

وقف الإنسان في طوره البدائي حائراً أمام الظواهر الطبيعية وتعامل عن مصطلحها ولكن عقله ظل قاصراً عن إدراك أسبابها الحقيقية ، فأخذ يعزوها إلى إرادة الآلهة أو إلى نوع من القوى الخفية التي تسيطر على العالم . وفي هذه المرحلة اللاهوتية أضفى الإنسان على الآلهة عواطف وتصرفات إنسانية Anthropomorphisme : فهي تغضب وتثسور وتتنازع ويحارب بعضها بعضاً . فإذا هبت العاصفة أو نزلت الصاعقة فإن ذلك سببه ما يدور في محيط الآلهة من أنواع الصراع أو هو تعبير عن غضبهم ونقمهم .

هذه الطريقة في تفسير الظواهر الطبيعية بالرجوع إلى تقلبات أهواء الآلهة بين الخير أحياناً والشر أحياناً ليست في الواقع تفسيراً ولكنها كانت ترضى عقلية الإنسان الأول في الوصول إلى تعاليل الظواهر .

وقد لاحظ كونت أن مرحلة التفكير اللاهوتي قد مرت بثلاثة أطوار :
طور الرمز والطواطم (Fétichisme) أو Totémisme وطور تعدد الآلهة Polythéisme وطور وحدة الإله Monothéisme .

٢ - الحالة الميثافيزيقية :

تعد مرحلة للتفكير الميثافيزيقي مرحلة انتقال بين الحالة الدينية والحالة الوضعية . والواقع أن العقل البشري لم يغير فيها كثيراً من طرق تفكيره ولا من الوسائل التي يبحث بها عن ماهية الأشياء . فكل ما كان يشغله هو معرفة السبب أو العلة الأولى للظواهر التي تقع تحت حسه . ولكن انتظام هذه الظواهر جماعته يتقدم خطوة في سبيل المعرفة ، فبعد أن كان في المرحلة اللاهوتية يرجع كل شيء إلى قوة خارجية تتمثل في الآلهة والأرواح الخفية ، أصبح في المرحلة الميثافيزيقية يتخيل قوى وخواص أولية كامنة داخل الأشياء

نفسها وجعل منها المحرك الأول أو السبب الأول للظواهر المختلفة ، فالأجسام تتحد لأن بينها نوعاً من « التساكف » والنبات ينمو لأنه يتمتع « بروح نامية » والحيوان يحس لأنه وجب « روحاً حساسة » . وآخر ما وصل إليه هذا النوع من التفكير هو الوصول إلى قوة وحياة لتفسير الأشياء على نمط الإله الواحد ، ولكن بدلاً من اسم « الإله » أطلق الفلاسفة على هذه القوة اسم « الطبيعة » فالطبيعة في نظرهم تفسر كل ما في الكون من ظواهر .

من ذلك نرى أن كونت لم يقصد بالميتافيزيقية البحث في الوجود أو في المبادئ الأولى بل قصد بها طريقة التفكير التي تاجاً إلى بعض الفروض المجردة في تفسير الأشياء . مثال ذلك فرض « الأثير » في تفسير الظواهر الضوئية أو الكهرباءية وفرض « المبدأ الحيوى » في علم وظائف الأعضاء وفرض « الروح » في علم النفس . وهذا النوع من التفسير لا يختلف عن سابقه إذ أن الفرض منه الوصول إلى العلة الأولى للأشياء ولكنه بدلاً من أن يجعل هذه العلة خارج الأشياء جعلها كامنة في الأشياء .

الحالة الوضعية أو العلمية

تمثل هذه الحالة مرحلة التضعج والاكتمال في التفكير الإنسانى ، فقد رأى الإنسان أن انتظام الظواهر لا تفسره المعجزات ولا أهواء الآلهة . كما أنه لم يعد يقنع بالتفسير الكلامى الذى كان يقدمه له رجال الفلسفة الميتافيزيقية .

وحين أدرك العقل البشرى استحالة الوصول إلى حقائق مطلقة عدل عن البحث عن أصل الأشياء وعن غايتها النهائية ، واكتفى بأن يوجه همه إلى اكتشاف القوانين التى تسير عليها الظواهر المختلفة مستعيناً فى ذلك بوسائل تجمع بين الملاحظة والتجرب . والبحث عن القوانين معناه البحث عن العلاقات الثابتة التى تنظم الظواهر فى تعاقبها succession وفى توافقها coexistence .

(٨)

ولا يهتم التفكير الوضعى بالبحث عن «سبب» حدوث الظواهر بل يتجه أولاً إلى معرفة «كيف» تحدث هذه الظواهر . هذه الخطوة هى الخامسة فى تقدم العلم . فبعد أن كان الإنسان يضيع وقته هباء فى التأملات التى لا تؤدى إلى شيء انصرف إلى الأشياء التى تقع تحت حسه يلاحظها ويجرى عليه التجارب ويقوم بإحصاءات دقيقة تترتب عليها نتائج يقينية لا يستطيع أن يجادل فى صحتها أحد .

ولتلخيص ما قدمنا عن قانون الحالات الثلاث نقول إن كونت كان شديد الاقتناع بأن علم الاجتماع يجب أن يستخدم فى أبحاثه طريقة العلوم الطبيعية ، تلك الطريقة التى تقوم على الملاحظة والاستقراء ، ولكن لما كانت هذه الطريقة غير متبعة فى العصور السالفة فقد دفع ذلك كونت إلى أن يتبع تطور التفكير الإنسانى فوصل إلى نظريته التى عرفت « بقانون الحالات الثلاث » .

فالحالة الدينية أو اللاهوتية هى الحالة البدائية التى يتصف بها العقل الإنسانى عند بدء يقظته ، ويمكن ملاحظة هذه الحالة فى الطفل وفى المجتمعات البدائية : فالطفل يبحث دائماً عن الدلة الأولى للأشياء ويكثر من تكرار كلمة « لماذا » ؟ وهو يفسر الأشياء بأنها صادرة عن إرادة شخص قوى قد يكون فى الغالب والده . وكذلك البدائى يفسر الظواهر الطبيعية كالمطر ونمو النبات بأنها نتيجة أفعال سحرية يقوم بها رجال الدين لاسترضاء الآلهة . وفى هذا الطور من التفكير الإنسانى يكفى عادة فى تفسير الأشياء بالبحث عن علها وعن غايتها .

ويمثل العصر الميتافيزيقى عهد الشباب بالنسبة للعقل الإنسانى . فى عهد الشباب يميل الإنسان عادة إلى البحث عن قاعدة عامة أو فكرة مجردة يفسر بها

ما يحوله من الظواهر وهو يتمسك بهذا المبدأ المجرد ويحاول أن يفسر به جوهر الأشياء . ومن أمثلة ذلك فكرة التحول أو فكرة الصيرورة عند «هرقليطس» والإرادة عند «شوبنهاور» والقوة عند «نيتشه» ، كل هذه المبادئ المجردة يحاول الفلاسفة أن يفسروا بها مصدر الكون وغايته . ونلاحظ كذلك في العصر الحديث أن الجدال والنضال والنقاش اللفظي يحل محل الملاحظة والتجربة ، وهذا أيضاً طابع يتميز به تفكير الشباب ، فراه يتطرق في تقدير الأشياء والحكم عليها . فالشباب حين يتحمس للحرية المطلقة مثلاً أو الحقوق التي لا أحد لها لا يتقيد كثيراً بالواقع بل يسير دائماً وراء فكرة مجردة .

أما العصر الوضعي فهو العصر الذي يبلغ فيه العزل الانساني نهاية نموه ونضوجه . فيبحث ويفسر الظواهر التي تقع تحت حسه معتمداً في ذلك على الدرس والملاحظة . وهو لا يضع الوقت في البحث عن الملل الأولى للأشياء بل يحاول أن يفهم هذه الأشياء كما هي ويستخلص قوانينها . وهو لا يتدفع وراء التعميم المطلق بل يقتصد في الحكم ولا يصدر حكمه إلا بعد الدراسة التحقيقية ، هذه الصفات التي تميز التفكير الوضعي هي الشروط الأساسية التي تمهد السبيل لنشأة علم الاجتماع .

تأسيس علم الاجتماع وتلميمه الى دراسة الاستقرار ودراسة التطور :

قلنا إن كونت قد اقتنع بأن وضع قواعد الأخلاق والسياسة لا بد أن يسبقه وضع أسس علم الاجتماع الذي يشرح الظواهر الاجتماعية شرحاً علمياً . وهو وإن كان قد انحرف عن المنهج العلمي في الشطر الثاني من حياته إلا أنه حين فكر في تأسيس علم الاجتماع كان مقتنعاً بأن أبحاث هذا العلم يجب ألا تقل في دقتها وقيمتها العلمية عن أبحاث علم الحياة (البيولوجيا) ، ونلاحظ أن أبحاثه الأولى في علم الاجتماع كانت متأثرة بالتيار البيولوجي ، كما كان الحال

عند سينسر : ولا بد أن ذلك راجع إلى وفرة الدراسات البيولوجية في أوائل القرن التاسع عشر ، وإلى النظريات الجديدة التي اكتشفها أمثال « جال » من المهتمين بدراسة الأسس الفسيولوجية لأوظائف العقلية .

والمجتمع كما عرفه كونت عبارة عن مجموعة من الأفراد ينشأ بينهم نظام تقسيم العمل وينعاون الجميع في سبيل تحقيق أهداف مشتركة دون إغفال السعى وراء بعض الأغراض الفردية . وهذا التعريف يجعل من المجتمع حقيقة خارجية يمكن دراستها عن طريق الملاحظة الخارجية كما يدرس أى نوع من الحيوان أو النبات .

وقد قسم كونت دراسة المجتمع إلى قسمين كبيرين : الاستاتيكا الاجتماعية (أى دراسة المجتمع في حالة الاستقرار) والديناميكا الاجتماعية (أى دراسة المجتمع في حالة التطور) .

فكل مجتمع لا يقوم إلا بواسطة نظم وقوانين تتعاون على حفظ كيانه ودراسة هذه النظم والقوانين من حيث هي أو بحالتها الراهنة ، هي ما يسمى بالاستاتيكا الاجتماعية .

ومن جهة أخرى فإن المجتمع لا يظل على حالة واحدة بل له تاريخ مثل الكائن الحي تماماً ونحن إذا درسنا هذا التطور في المجتمع ومراحله واستخلصنا قوانينه فإن دراستنا هذه تكون دراسة ديناميكية .

الاستاتيكا الاجتماعية

بالرغم من أن كتابات كونت تبين لنا أنه يريد من هذه الدراسة أن تكون على نمط دراسة عالم الطبيعة الذي يكتبى بتسجيل الظواهر التي تقع تحت جسه ومحاولة ترتيبها واستخلاص القوانين منها إلا أننا نلاحظ في بعض الأحيان أنه

ينقاد وراء عواطفهم ويرك هوقف العالم ليتحدث إلينا بلغة الأخلاق أو انسياسي :
فيرض آراءه الخاصة دون أن يسبقها بما يبررها من مقومات وأسس علمية .
وقد يذهب في ذلك إلى حد بعيد فينسى العالم ويتمص شخصية رسول
الإنسانية ثم يحدثنا عن « حياة المستقبل » ومع ذلك نستطيع أن نستخلص
من كتاباته في الاستاتيكا الحقائق الاجتماعية الآتية :

أولاً

المجتمع يتكون من أفراد . ولكن هؤلاء الأفراد لا تدعوهم إلى الاجتماع
غريزة الأنانية كما يدعى هوبز . فالفرد يتمتع بجانب نزعاته الأنانية بشيء
كثير من عواطف الإيثار وحب الغير ، وهذه العواطف لها تأثير كبير في
تماسك المجتمع . فالدعامة الأساسية لقيام المجتمع هي مبدأ التعاون . ولكن مع
ذلك يجب أن نعترف بأن المقدار الذي يتمتع به الأفراد من الذكاء والمعرفة
وحب الغير ليس بكاف للحياة الاجتماعية الصحيحة . فن واجب الحكومة
إذن أن تعمل على زيادة حظ الأفراد من هذه العناصر الثلاثة .

ثانياً

بالرغم من أن المجتمع يتكون من أفراد إلا أن الفرد ليس هو الخلية
الحقيقية للمجتمع بل إن خلية المجتمع الأولى هي الأسرة لأنها بطبيعة تكوينها
وبما يسود فيها من مبدأ التعاون وتقسيم العمل عبارة عن مجتمع صغير . وهذه
الحقيقة يجب أن تكون دائماً نصب أعين رجال السياسة . فإذا أرادوا تخوية
روابط المجتمع وجب عليهم أن يتجهوا أولاً نحو تدعيم نظام الأسرة .

ثالثاً

تتألف المجتمعات المركبة Complex من مجموعة من الأسر تعيش
على نظام تقسيم العمل وينشأ بينها نوع من التضامن يكالذي ينشأ بين الأعضاء

المختلفة في جسم الكائن الحي . فإن كلا من هذه الأعضاء يعتمد على الآخر ويتعاون الجميع لغرض واحد هو الوصول بالجسم كله إلى حالة التوازن والكمال وهذه الحقائق توصلنا إلى فهم أشياء كثيرة : إذ نفهم على ضوءها السبب في قيام الحكومات في المجتمعات المركبة . فإن تقسيم العمل يؤدي بالانسان إلى العمل في مختلف المجالات المختلفة للمجتمع إلى التخصص كل في ناحية خاصة ، فإذا ما اتجه كل فريق وجهته الخاصة دون مراعاة ظروف المجتمع وحاجاته المتعددة نشأ عن ذلك تفكك وحدة المجتمع وانهاره . ومن هنا يكون واجب الحكومة حفظ النظم الاجتماعية وتقوية روح الوحدة وإحداث التكافؤ بين القوى المختلفة بحيث لا يظني فريق على آخر .

ويؤدي نظام تقسيم العمل إلى وجود الطبقات المختلفة ، وهذه الطبقات تقوم من المجتمع مقام الأنسجة في جسم الانسان ويميز كونها ثلاثة أنواع من الطبقات أو الأنسجة الاجتماعية *tissus sociaux* .

١ - طبقة العمال ورؤساء الصناعة ، وهؤلاء يكونون طبقة يسميها كونت طبقة العمل المادي .

٢ - طبقة العلماء ورجال الدين والفلاسفة، وهؤلاء جميعا يدخلون في طبقة يسميها كونت طبقة العمل العقلي :

٣ - أما الطبقة الثالثة فهي طبقة النساء والأمهات والزوجات ويعتبرها كونت طبقة العمل العاطفي والتأثير الخلق .

ويجب - كما يقول كونت - ألا تتجه السياسة إلى نحو هذه الطبقات والقضاء عليها وإبعادها عن الميدان الذي يلائم نشاطها الأساسي ، بل إن واجبها هو تنظيم الأوضاع بحيث تحتفظ كل طبقة بوظيفتها في المجتمع وتؤدي المهمة التي خُلق لها . وقد أشار كونت بوجه خاص إلى أهمية الطبقة العقلية وكانت في العصور الدينية تتألف على الخصوص من الكهنة ورجال الدين .

ويرى كونت أن وجود هذه الطبقة ضرورى إلى جانب وجود الحكومة الزمنية التى تصرف الأمور المادية ، فهى التى ترشدنا وتبين لنا السبيل وترسم لنا المثل التى تحققها . على أن هذه القوة الروحية التى اقتضرت فى الماضى على رجال الدين ، يجب أن يكون قوامها فى العصر الوضعى العلماء والمفكرون .

ولم ينس كونت فى نهاية أبحاثه فى الاستاتيكا الاجتماعية أن يشير إلى حقيقة أشار إليها منتسكيو من قبل وهى أن النظم الاجتماعية والسياسية لمجتمع ما ، تستمد فى الأصل من عاداته وتقاليده والأفكار السائدة فيه . وعلى ذلك فإن أول شرط للوجود الاجتماعى هو تحقيق نوع من الوحدة فى العقائد والآمال . ويجب أن تنشأ هذه الوحدة أولا داخل نطاق الأسرة ولا يتم ذلك إلا إذا اعترفت المرأة بأنها أقل من الرجل قوة ويجب أن تخضع له . والواقع - كما يقول كونت - أن ضعف المرأة حقيقة أثبتتها الأبحاث البيولوجية ومن العبث أن نحاول الثورة ضد قوانين الطبيعة .

ديناميكا الاجتماعية

عندما تكلم كونت عن التطور نظر إلى تطور البشرية بأجمعها أو ما أطلق عليه اسم « الكائن الأعظم Le Grand Être » : ولا يعترف علم الاجتماع الحديث نهج دراسة تطور البشرية فى مجموعها ، ولذا فإن دراسات كونت فى « الديناميكا الاجتماعية » أقرب إلى فلسفة التاريخ منها إلى علم الاجتماع .

رأى كونت أن الإنسانية مرت فى تطورها بمراحل تطابق المراحل التى وصفها فى « قانون الحالات الثلاث » . وقد قلنا عن العصر اللاهوتى إنه ينقسم إلى ثلاثة أطوار . الطور الخرافى وطور تعدد الآلهة وطور وحدة الإله .

أما الطور الخرافى فقد ساد فيه الاعتقاد بأن بعض الأشياء أو الحيوانات أو الأجرام السماوية لها روح ولها إرادة تسيطر بها على ما يحدث في حياة الإنسان وقد رأى كونت أن هذه العقيدة هي الأصل في نشأة الحضارات لأن الإنسان إذا قدس شيئاً احتفظ به وأحاطه بما يحميه من التلف . والاحتفاظ بالأشياء شرط أساسى لكى يستفيد الخلف من السلف فيترك كل جيل من تجاربه ما يستفيد به الجيل الجديد . وقد ترتب على هذه العبادة أيضاً استئناس الحيوان والتزوع إلى حياة الاستقرار .

وابتدأت ديانة تعدد الآلهة حين عدل الإنسان عن عبادة الأشياء ذاتها واستبدلها بأرواح خارجة عن الأشياء بحيث تستطيع أن تتحكم فيها . وقد ترتب على عقيدة تعدد الآلهة نشأة الروح الحربية فقد كانت الميثولوجيا اليونانية تلذخ بالحروب والملاحم بين الآلهة المختلفة وكان الناس طبعاً ينقسمون تبعاً لذلك شيعاً وأحزاباً كل ينحصب لألفته . ولكن إلى جانب هذه الروح الحربية نشأت الروح الفنية رغبة في تمجيد انتصارات الآلهة ووصف معازكهم تارة بالشعر وتارة بالنحت . وقد نشأت طبقة الكهنة ورجال الدين في ذلك العهد وكانت المعابد التى أقاموها النواة التى نشأت حولها المدن . أما عهد وحدة الإله فيتميز بفصل السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وفيه تحولت الروح الحربية إلى نوع من الاستقرار . وكان من نتيجة ذلك الاستقرار ما خافتة لنا العصور الوسطى من آثار فنية كلها تقوم على تمجيد الدين والكنيسة .

أما العصر الميثافيزيقى ، فىرى كونت أنه يبدأ بعصر النهضة وفيه بدأ تعظيم الروح الحربية لبناء الروح الصناعية على أنقاضها . وظهرت أول بوادر هذا التعظيم في النزاع الدائم بين البابا والأشرف ، أى بين ممثل السلطة الروحية

وعلى الساطعة الزمنية . ثم ما لبث أن ظهر التصديق داخل نطاق الدين فظهرت الحركة البروتستانتية ، وهى فى معناها الأصلى تدل على الاحتجاج على سلطة الكنيسة وتطالب بما للعقل من حق فى الاقتناع بالعقيدة قبل التسليم بها . وقد ظلت هذه الروح تنمو ويغلبها المفكرون من أمثال فولتير وروسو ورجال الانسكلوبيديا ذوى التفكير الحر حتى انفجرت تحت ضغطها مراجل الثورة الفرنسية . فطوى العهد القديم ، عهد الحق المقدس الذى كان يتمتع به الملوك والأباطرة ، وبدأ عصر إعلان حقوق الإنسان .

فالعصر الوضعى يبدأ إذن - حسب ما يرى كونت - بالثورة الفرنسية وهو يتميز باستقلال التفكير الإنسانى مما أدى به سريعاً إلى التقدم فى الصناعة والفن والعلم . وقد قضت الثورة على النظم القديمة التى كانت تعوق تقدم الإنسانية فأصبح من الواجب أن تستبدل بنظم جديدة تنفق وروح العصر الوضعى .

تظهر لنا فلسفة كونت الوضعية على ضوء ما قدمنا خليطاً من الآراء الصائبة والأحكام الساذجة فيها كثير من الحقائق العلمية وإن تكون تشوبها بعض النظرات التصوفية .

ولا شك أننا إذا أسقطنا من كتابات كونت التفاصيل الساذجة عن ديانة الإنسانية والتى كان يخلط فيها عادة عاطفته الشخصية بمحبه للإنسانية ، فإن مذهبه يظهر لنا فى صورته الحقيقية على أنه مجهود جبار لتقدم الفكر . ويتلخص هذا المذهب فيما يأتى :

(١) من العبث أن نصرّف جهودنا ونضيع وقتنا لمعرفة ما لا يمكن معرفته فهناك أشياء قد يحكم على العقل البشرى بأن يجهلها فلا داعى لبذل الجهد فيها .

٢) يجب أن نحول أنظارنا إلى ما حولنا من ظواهر الكون . فهذه يمكن دراستها والاستفادة منها على أن نتبع في دراستنا النظام الذى تفرضه طبيعة الأشياء فننتقل تدريجيا من دراسة البسيط إلى دراسة المركب .

٣) يجب أن نتزع عن أفكارنا أننا نستطيع الوصول إلى حقيقة مطلقة فجميع الحقائق التى نصل إليها نسبية .

٤) يلين الفرد للمجتمع بما يتمتع به من صفة الإنسانية . فلكي يسود النظام فى المجتمع يجب أن يعيش الفرد للآخرين ويفرض المحبة فى نفسه وينشرها حوله بقدر ما يستطيع . إذ أن المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه المجتمع هو مبدأ التعاون .

الباب الثالث

تقدم الدراسات الاجتماعية نحو المنهج العلمي

خلال القرن التاسع عشر

تمهيد

تبعنا حتى الآن الخطوات التي سارت فيها الأبحاث الاجتماعية ، ورأينا كيف أن هذه الأبحاث اصطفت في بادئ الأمر بوجهة النظر النهائية *finaliste* أو المعيارية *normatif* ، حيث كان الفلاسفة والمفكرون لا يهتمون بدراسة المسائل الاجتماعية إلا لتحقيق حكومة مثالية تتفق مع مبادئهم الفلسفية ومثلهم العليا . ثم تدرجت هذه الأبحاث شيئاً فشيئاً نحو الاعتراف بنسبية القوانين والنظم الاجتماعية ، وحدث هذا التحول تحت تأثير المدارس التجريبية . وازدياد حركة الاتصال بين الشعوب والأمم المختلفة نتيجة لحركة الكشف التي قام بها الرحالة والمستعمرون في أواخر القرن الثامن عشر ، وأوائل القرن التاسع عشر . وقد أدى هذا الاتصال إلى الاعتراف بحقيقة كبرى ، وهي اختلاف الأنظمة والعقليات بين الأمم المختلفة نتيجة لاختلاف البيئة والعوامل الطبيعية والاقتصادية التي تؤثر في كل منها .

وكانت دراسات « منتسكيو » خطوة موفقة في دراسة الظواهر الاجتماعية وخاصة الناحية التشريعية منها على ضوء هذه الحقيقة ، مما أدى إلى تقدم الدراسات الاجتماعية نحو الروح العلمية الصحيحة . وانضح لنا من هذه الدراسات أن كلمة « عمل القوانين » لا تعبر عن الواقع ، فلا يصح أن نفهم أن لنا الحق أو أننا نستطيع خلق قوانين جديدة ، بل إن هذه القوانين في الحقيقة ليست إلا صدى طبيعياً لشعور المجتمع وانجماهاته . وهي ليست إلا قواعد السلوك والعادات أفرغها المشرع في صيغة قانونية بعد أن استمدّها من الجماعة .

وقد امتاز القرن الثامن عشر بتعزيز روح البحث العلمي في جميع أنواع

العلوم المختلفة . ففي التاريخ نجد دراسات « فولتير » المدعمة بالوثائق ومجهوداته للوصول إلى القوانين العامة التي تنظم تطور البشرية ، وكذلك دراسات العالم الايطالى Vico الذى يعتبر مؤسس فلسفة التاريخ . وفي الاقتصاد السياسى نجد دراسات « كينزيه » *Quenmay* والفيزيوقراطيين لمعرفة القوانين الطبيعية التي تسير عليها الظواهر الاقتصادية . وفي الاحصاء ظهرت لأول مرة الدراسات العلمية التي قام بها (كيتليه *Quétélet*) عن المواليد والوفيات والزواج والإجرام والانتحار . وقد وصل من دراساته إلى نتيجة على بجانب عظيم من الأهمية وهي أن معظم الظواهر الاجتماعية تتبع في سيرها نظاما دقيقاً ، وأن هذا النظام قد يكون أحياناً أكثر دقة من نظام الطبيعة المادية . ولم يعد هناك مجال للشك بعد دراسات « كيتليه » في أن الظواهر الاجتماعية تسير وفق قوانين دقيقة مثل الظواهر الأخرى تماماً .

وإذا كان علم الاجتماع لم يظهر كعلم مستقل إلا على يد « أوجست كونت » خلال القرن التاسع عشر ، إلا أننا نلاحظ أن معالم ذلك العلم وحدوده أخذت تظهر وتتخذ شكلاً واضحاً من أواخر القرن الثامن عشر .

ويمكننا أن نلخص الأفكار التي أفادت الدراسات الاجتماعية وساعدت على وضوح معالم المنهج الاجتماعى فيما يأتى :

(١) الظواهر الاجتماعية حقيقة يجب بحثها ومعرفتها وفهمها قبل أن نحاول الحكم عليها والشروع في تعديلها، أو بمعنى آخر يجب الوصول إلى معرفة القوانين التي تتحكم في نشأة الظواهر الاجتماعية وتطورها قبل محاولة إصلاحها فإن ذلك هو الطريق الصحيح للتفكير العلمى . وكما أن الطبيب لا يستطيع علاج المريض قبل أن يشخص مرضه ويعرف أسبابه، فكذلك الباحث

الاجتماعى لا يستطيع أن ينظر فى إصلاح المجتمع قبل أن يجمع الحقائق الاجتماعية ويحللها تحليلًا علميًا .

(٢) الظواهر الاجتماعية كالقوانين واللغة وقواعد السلوك ... الخ ليست من صنع الأفراد بل هى مستمدة من روح الجماعة ، وهى لذلك تشكل سلوك الفرد وتطبعه بطابعها الخاص .

(٣) الظواهر الاجتماعية تتصف « بالنسبية » فما نراه طبيعيًا أى ملائمًا لظروف مجتمع معين قد لا نراه كذلك بالنسبة لمجتمع آخر .

وضوح فكرة النسبية خلال القرن التاسع عشر :

وقد ظهرت خلال القرن التاسع عشر عدة عوامل أدت إلى وضوح فكرة النسبية . وأول هذه العوامل تقدم الدراسات الخاصة بالأجناس البشرية L'Ethnographie فإن المعلومات والوثائق التى جمعها الرحالة والمستكشفون أظهرت بوضوح اختلاف النظم والتشريعات الإنسانية ، واختلاف الطبيعة الإنسانية نفسها باختلاف الزمان والمكان . فأعاد ذلك إلى الأذهان فكرة كتبها ديكارت فى « المقال فى المنهج Discours de la methode » وهى :

« ما أعظم الاختلاف الذى يحدث فى طبيعة الانسان إذا ما قدر له بدلا من أن ينشأ ويترعرع منذ حداثة بين فرنسيين أو انجليز أن يعيش طول حياته فى كهف الصينيين أو المتوحشين » .

وكان العامل الثانى هو اتجاه علم الحياة « البيولوجيا » نحو النظريات التطورية على يد « لا مارك Lamarck » ومن بعده « داروين Darwin » الذى أعطى لهذه النظريات صيغتها النهائية . فقد أظهرت هذه النظريات أن

الأنواع الحيوانية والنباتية ليست ثابتة كما كان يعتقد الكثيرون من قبل ، ولم تكن في المصور الغابرة على الشكل الذي نراها عليه اليوم . فإن هذه الأنواع كانت ولا تزال حتى الآن في تطور مستمر من البسيط إلى المركب . إذ ظهرت في الأصل أنواع بسيطة ، ونتج عنها بعد ذلك أنواع أكثر تركيباً حتى وصلنا إلى جميع الأنواع التي نراها اليوم . وهناك من الأنواع ما انقرض إما لضعف تكوينه أو لعدم ملائمة أعضائه لظروف البيئة التي وجد فيها . أما الأنواع التي استمرت حتى الآن فهي التي قاومت جميع المؤثرات ، وتكيفت بحسب البيئة التي تعيش فيها . فسنة الطبيعة كما يقول داروين هي « البقاء للأصلح Survival of the fittest »

هذه العوامل والمؤثرات أدت بعلماء الاجتماع إلى الاقتناع بما وصل إليه علماء الطبيعة من قبل وهو أن القانون لا يعنى إلا علاقة بين عناصر قابلة للتحول . فإذا ما تغيرت هذه العناصر فإن القانون يتغير حتماً . فالقانون صحيح ما دامت العناصر التي أدت إليه ثابتة على حالتها . ولكن فكرة القانون في ذاتها لا تعنى أن هذه العناصر ثابتة على الدوام ولا تقبل التغير .

المدرسة الأنثروبولوجية الإنجليزية

قلنا إن من أسباب تقدم الدراسات الاجتماعية ما قام به الر حالة والعلماء من رحلات في القارات المختلفة لدراسة الأجناس البشرية وخصوصاً البدائية منها وقد تخصص في هذا النوع من الدراسات عدد من علماء الانجاز ، وكونوا خلال القرن التاسع عشر ما يسمى الآن « بالمدرسة الأنثروبولوجية الإنجليزية » : وكانت شعوب الأقيانوس وجزر المحيط الهادى واستراليا في طليعة الشعوب التي اهتم علماء الأنثروبولوجيا بدراستها . ومن أشهر هؤلاء « سبنسر Spencer » و « جيلين Gillen » و « هويت Howitt » ، ويجب ألا ننظر إلى هذه الأبحاث

على أنها أبحاث وصفية تروى لنا الطرائف والمجائب عن حياة الشعوب البدائية بل يجب أن نوجه لها أهمية خاصة من حيث أنها تكشف لنا عن الحياة الاجتماعية في أبسط مظاهرها ، ودراسة النظم الأولية البسيطة ضرورية لعالم الاجتماع قبل دراسته للنظم المعقدة . فكما أن العالم الطبيعي لا يستطيع أن يدرس الأشكال العليا للأكائنات الحية إلا إذا درس الأشكال البسيطة التي تتركب من خلية واحدة ، فكذلك عالم الاجتماع لا يفهم الأشكال العليا للمجتمع فهما صحيحاً إلا إذا درس الأشكال البسيطة أي المجتمعات البدائية . ومن جهة أخرى فقد قضت الدراسات المختلفة التي اتخذت موضوعاً لها شعوباً متباينة على الاعتقاد السائد بأن النظم الاجتماعية يجب أن تكون واحدة وكانت دراسة العقائد والنظم البدائية كافية للقضاء على « فكرة المطلق » وتأكيد « فكرة النسبية » .

وقد تشعبت الدراسات الأنثروبولوجية حتى شملت جميع مظاهر الحياة بين الشعوب البدائية . ففي النظم العائلية نشر ماك لينان Mac Lenan (١٨٦٥) مؤلفه عن « الزواج البدائي Primitive marriage » وتعرض فيه إلى وصف عقائد البدائيين عن زواج الأقارب Endogamy ، وزواج الأعراب Exogamy وقد صحح دوركيم بعد ذلك كثيراً من هذه النتائج في دراساته عن الأسرة والزواج ، وعلى الأخص في البحث الذي كتبه في « النشرة السنوية لعلم الاجتماع » بعنوان « أصل تحريم زواج الأقارب (١) » . وكتب لويس مورجان في عام ١٨٧٧ كتابه عن المجتمع القديم Ancient Society « وذاعت شهرة

Durkheim: Origine de la prohibition de l'inceste. Année (١)

Sociologique T. III

ونظر في هذا الموضوع أيضاً :

Davy : Sociologues d'hier et D'Aujourd'hui.

العلامة السير جيمس فريزر بعد أن نشر كتابه الضخم « النصف الذهبي The Golden Bough » الذى جمع فيه مادة غزيرة توافر على دراستها وتحقيقها كثير من العلماء الذين أتوا بعده . أما « وسترمارك Wester mark » وهو فنلندى الأصل فقد اهتم بالبحث عن « أصل ونمو الأفكار الخلقية Origin and Development of Moral Ideas » كما قام بدراسة « تاريخ الزواج البشرى History of Human Marriage » ومن الدراسات الهامة عن النظم السياسية والتشريعات البدائية دراسات سمير من Summer Maine وأهمها « القانون القديم Ancient Law » وآخر بعنوان « النظم البدائية Primitive Institutions » .

وبالرغم من القيمة العلمية للمعلومات التى أمدتنا بها المدرسة الانجليزية إلا أنه يوجه إليها نقدان أساسيان من حيث الطريقة ومن حيث المبدأ ، فمن حيث الطريقة كانت تتبع طريقة تجريبية محضة قوامها جميع الحقائق دون أن تنفى كثيراً عما يتبع ذلك من عمليات فكرية لمحاولة تفسير هذه الظواهر وتعليلها لاستخلاص القوانين العامة منها . ومن ناحية المبدأ نجد أن بعض علماء هذه المدرسة قد قاموا بأبحاث طريقة أثبتوا فيها بعض نواحي التشابه من ناحية النشاط التكنولوجى بين سكان بعض جزر المحيط الهادى وبين الإنسان الذى عاش قبل التاريخ ولكنهم فسروا هذا التشابه بالرجوع إلى الفكرة القديمة عن وحدة الطبيعة الانسانية ، وكان الأجدر بهم أن يبحثوا عن أسباب هذا التشابه بين مظاهر الحياة الاجتماعية .

ويمكن القول بالإجمال إن الاتجاه الذى اتجهت إليه المدرسة الانجليزية كان اتجاها عملياً يعنى بالواقع وبالأمر العملية أكثر من عناية بالأسس النظرية . وقد أراد علماء هذه المدرسة أن يستفيدوا من المادة الغزيرة التى جمعوها والمقارنات التى قاموا بها فى علاج مشكلات الأسرة والزواج والإجرام والفقر والتعليم

والأخلاق علاجاً علمياً قائماً على الحقائق المادية . وعلى العكس من ذلك امتازت المدرسة الفرنسية التي أسسها إميل دوركايم Durkheim بدقة التفكير وروح البحث العلمي والاهتمام بوضع أسس نظرية ثابتة لمنهج البحث في الظواهر الاجتماعية (١) . ولا يعنى ذلك أنها أرادت إغفال الناحية العملية ، ولكنها كانت ترى أن الحلول العملية لا تحقق الفائدة المرجوة منها إلا إذا قامت على دعائم قوية من العلم النظرى . ولا يتقدم العلم إلا إذا تحررنا مؤقتاً من النزعة العملية .

(١) من أبرز الجهود في هذه الناحية كتاب دور كايم « قواعد المنهج في علم الاجتماع » *Les Règles de la méthode Sociologique* ترجمه الى العربية الدكتور محمود قاسم ، وراجعه الدكتور السيد محمد بلوى .

الفصل الثامن

الصفات النوعية للظواهر الاجتماعية

الاتجاه البيولوجي ^(١) والاتجاه النفسى فى علم الاجتماع ^(٢)

بقيت فكرة أساسية ينبغي لعلم الاجتماع الوصول إليها : كان عليه أن يدرك ادراكاً واضحاً الصفات النوعية للظواهر الاجتماعية أى الحقيقة القائلة بأن الظواهر الاجتماعية تكون، تبعاً لتصير دوركم، «طالاً طبيعياً» لخصائمه الذاتية المميزة له عن أنواع الظواهر الأخرى.

اولاً — الرواد

من الحق أن نقول إنه عندما تحاول مجموعة من الأفكار أن ترقى إلى مرتبة العلم ، فإنها تستجيب فى أغلب الأحيان لمطالب متعارضة ومتضادة فى الظاهر ، فالعلم الجديد، بسبب حاجته إلى أن يتوحد كنظام وضعى ، يخضع فى مبدأ الأمر لتأثير أقرب العلوم إليه ، لدرجة أنه يبالغ فى تبسيط موضوعه كي يتشبه به ، ولكن لا يلبث أن يحين الوقت الذى تبدو فيه هذه التبسيطات غير متوافقة بالمرّة مع تعقد موضوع بحثه ، والذى تتأكد فيه الصفات النوعية لهذا الموضوع .

«La sociologie naturaliste». (١)

«La Sociologie psychologique». (٢)

ولقد مر علم الاجتماع بطبيعة الحال بهذه التقلبات وتأثر في الأصل تأثراً قوياً بالعلوم الطبيعية .

ولقد ساد الرأي عموماً في فرنسا بأن سان سيمون كان أول من اقترح إنشاء علم مستقل بذاته يبحث في الظواهر الاجتماعية . ولكن يجب أن نبادر إلى القول بأن دور سان سيمون لم يكن سوى استمرار لتقليد قديم يرجع الفضل فيه إلى رجال دائرة المعارف (الانسكلوبيدين) . وإلى هؤلاء ينسب دور كبير نفسه في مقالة في «المجلة الزرقاء» عام ١٩٠٠ ، أصول النظرية الاجتماعية . وقد أوضح ريليه هوبير كيف «أدخل رجال دائرة المعارف الروح الوضعية في العلوم الاجتماعية» حين أثبتوا، قبل كونت، وحدة المعارف الإنسانية، وقبلوا فكرة الجمعية العامة التي يرتبط فيها كل شيء ، وقال دوبلواخ (D'Holbach) من قبل بوجود نظام اجتماعي ، تماماً كما يوجد نظام للطبيعة — ولكن يترى المؤلف ذاته من جهة أخرى ، بأن الفلاسفة قليل ما كانوا يدركون معنى الجسمى والاجتماعى على حقيقته . وأعتقد العقليون من أتباع «لينتز Leibnitz» في وحدة الطبيعة الإنسانية . وفي رأيهم «أنه مادام الأمر يتعلق بكشف القوانين العامة فلا ، فائدة من مقارنة النماذج الاجتماعية عن طريق البحث الموضوعى» .

ولكن بالرغم من تمويق الفلاسفة ، فإن هذه الفكرة الخاصة بإنشاء «علم الإنسان» والتي تكلم عنها «دالمبير» — بعد يكون — لم تلبث أن انتقلت إلى «سان سيمون» عبر تقاليد الايدولوجيين والاطباء من امثال كيانى (Cabanis) ، وبيشا (Bichat) . ويمكن القول إنها في هذه المرحلة قد غلب عليها طابع البيولوجيا. فكما يقول لنا «مكسيم لوروا m. Leroi» كان «سان سيمون» نفسه (١٧٦٠ - ١٨٢٥) بينهم أشد الاهتمام بالقيولوجيا ، وعلى مثال هذا العلم كان يتصور ما أطلق عليه «العلم الجديد» وفي «مذكرته عن علم الإنسان»^(١) يصر على ضرورة إقامة كل الاحكام

Saint Simon : «Mémoire sur la Science de (١)
l'Homme» (1813) .

العقلية على وقائع مقررة ومحخصة « ثم يضيف « يخلص من ذلك بالضرورة إلى أن القسيولوجيا التي يكون علم الإنسانى جزءاً منها ، يجب أن تدرس تبعاً للمنهج الذى تسير عليه العلوم الفيزيقية الأخرى . وفى رأيه أنه ينبغى ألا يستمر التاريخ الذى يحجه إلى تفسير كبار الحوادث بأسباب صغيرة ، مجموعة « للتواريخ الوطنية » بل ينبغى أن يصير « تاريخاً للنوع » .

ويدور الفرق بين علم الاجتماع والقسيولوجيا أكثر وضوحاً عند تأليفه الدكتور « بوشيه Buchez » الذى نشر من أبريل إلى سبتمبر عام ١٨٢٦ فى صحيفة « المنتج »^(١) وهي صحيفة أصحاب مذهب سان سيمون ، بعض مقالات بالغة الأهمية عن « حدود الانتقال من القسيولوجيا الفردية إلى القسيولوجيا الاجتماعية » . وبينما يسلم بوشيه بأنه يمكن أن نجد عند الفرد أصل الظواهر العامة المختلفة التى تمثلها قسيولوجية النوع ، وبصفة خاصة أصل ظاهرة تقسيم العمل ، إذ هو يسط فى عبارات واضحة كل الوضوح مبدأ نوعية الظواهر الاجتماعية . ويمثل استدلاله تمثيلاً واضحاً هذا الرأى عندما كتب يقول : « إن الظواهر الاجتماعية ليست متماثلة فى الجهات المختلفة من سطح الأرض ، ولا فى مختلف العصور التاريخية ، وبينما يمثل الفرد دائماً نفس الفرائز ونفس الميول ونفس الحاجات [وكان بوشيه يقول بأنه لا اختلاف الأجناس ولا تنوع المناخ يحدث تغييرات أساسية] ، فإن التنظيم الاجتماعى يعرض لأكبر قدر ممكن من الاختلاف ويمر بتغييرات عديدة واضحة - الأمر الذى يدل فى نظرنا على أن المجتمع لا يمكن أن يكون التعبير الوحيد للاتجاهات الفردية ، وأن النوع خاضع لقوانين خاصة مغايرة لقوانين القسيولوجيا »^(٢) .

(١) « Le Producteur » .

(٢) مجلة « Le Producteur » عدد إبريل ١٨٢٦ م . ١٣٢ .

لكن أوجست كونت هو صاحب الفضل الأكبر في نشر وتعميم فكرة علم وضعى قائم بذاته للظواهر الاجتماعية - ونحن نعلم أن كل تصنيف للعلوم يقوم على فكرة نظام تسلسل تعتمد فيه العلوم ذات الموضوع الأكثر تركيها، على تلك التي يكون موضوعها أكثر بساطة، دون أن تنفى فيها، ومع اختفاظها بطبيعتها الخاصة بها . والفيزيكا الاجتماعية ، كما سماها كونت في دروسه الأولى عن الفلسفة الوضعية - وعلم الاجتماع وهو الاسم الجديد الذي اختاره في المجلد الرابع (١٨٣٩) ليتقضى به أى خلط بينه وبين الفيزيكا الاجتماعية - تتوج على وجه التحديد ذلك الترتيب المتسلسل - وتنقسم الفيزيكا أو علم الطبيعة إلى طبيعة غير عضوية وطبيعة عضوية ، وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى فيسيولوجيا بمعناها الصحيح وموضوعها الظواهر الفردية ، وإلى طبيعة اجتماعية تختص بالظواهر التي تتعلق بالتنوع - ويضيف أوجست كونت - وخاصة عندما يكون النوع اجتماعيا، ويلبغى أن نلاحظ هنا وجود التباس عند كونت وأيضاً عند سان سيمون وبوشيه ، وهو أن فكرة النوع فكرة فيولوجية ، وأن فكرة المجتمع فقط أى الصنيع هى الفكرة الاجتماعية بمعناها الصحيح. إذ نحس هنا أيضاً تأثير العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاجتماعية . غير أن ذلك لم يمنع كونت من أن يؤكد بقوة أن الطبيعة الاجتماعية شئ آخر يختلف تماماً عن كونه « مجرد ملحق للفيولوجيا » . ثم هاجم أو هام « كيانى » « وجال » اللذين كان يدعيان إمكان إرجاع قوانين المجتمعات إلى قوانين الحياة الفردية ، إذ يقول : « في الواقع أن الظروف الاجتماعية التي تغير تأثير القوانين الفيولوجية ، لها على وجه التعديد الاعتبار الأول » وهذه الظروف ليست هى تأثير الأفراد بعضهم في البعض الآخر فحسب ، بل هى في النوع البشرى بصفة خاصة « تأثير كل جيل على الجيل الذي يليه » وتضامن الأجيال فيما بينها . وسوف نتخذ ، في علم الاجتماع كما في الفيولوجيا وجهة النظر الاستاتيكية ووجهة النظر الديناميكية على التوالي . وسوف نتناول الاستاتيكية

الاجتماعية^(١) بحث قوانين التواجد معا، أى أنها ستكون «نوما من التشريع الاجتماعى»^(٢) موضوعه الأفعال وردود الأفعال التى تحدثها على الدوام الأجزاء المختلفة للنظام الاجتماعى بعضها فى بعض . والواقع أنه يوجد عند كونت فكرة هامة جداً ينبغي أن نعود إليها : ذلك أن الظواهر الاجتماعية ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً قوياً ، وأنه تمس لذلك لا يمكن أبداً ، لكي تدرس دراسة صحيحة ، أن تكون منفصلة عقلياً ، ومن ثم فأننا مضطرون دائماً أن ننظر إلى المظاهر الاجتماعية المختلفة فى وقت واحد . أما بالنسبة للديناميكية الاجتماعية فسيكون موضوعها بحث قوانين التتابع نحو إذا كانت الاستاتيكية تعبر عن نظرية « النظام » فإن الديناميكية تعبر عن نظرية « التقدم »^(٣) . ولكن بشرط أن نجرد هذا اللفظ من أى معنى غامض ، وذلك بأن نجعله مجرد مرادف لكلمة النمو التى تعين حقيقة عامة لاجدال فيها دون أى تقييم أخلاق . ويدعو هذا النمو فى الواقع كأنه خاضع لقوانين طبيعية، أو كأنه يتم طبقاً لنظام محدد تكشفه، فى رأى كونت ، الموازنة الدقيقة لأنواع النمو المتوازنة التى تلاحظ عند شعوب مستقلة متميزة . وهذه فكرة أخرى أساسية استطاع علم الاجتماع أن يفيد منها فيما بعد .

وإن ما جاء به مذهب سان سيمون وكونت هو بالاختصار، تلك الفكرة الواضحة عن الصفات الذاتية لعلم الاجتماع مع اتجاه لتصور هذا العلم على نسق علم الحياة (البيولوجيا) .

(١) «Le Statique Sociale» .

(٢) «Anatomie Sociale» .

(٣) النظام *Ordre* والتقدم *Progrès* : يشيران إلى شعار الفلسفة الوضعية التى وضع أسسها أوجست كونت وقد تبنى هذا الشعار على قوله: « الحب مبدؤنا ، والنظام قاعدتنا » والتقدم غايتنا » (أنظر مقدمة كتاب فلسفة أوجست كونت ترجمة الدكتورين محمود قاسم واليعد محمد بدوي) المترجمات .

٢ — الاتجاه الحيوي في علم الاجتماع^(١)

من المفيد أن نتتبع الحركة التي مر بها علم الاجتماع لكي يدعم بطريقة واضحة فكرة نوعية الظواهر الاجتماعية، فبعد أن خضع المنهج العلوم القرية منه، استطاع في النهاية أن يحكون على أسس وضعية.

وسرى في الفصل السادس كيف أن علم الاجتماع الانتروبولوجي والجغرافيا الاجتماعية قد حاولتا العثور على «أساس» للظواهر الاجتماعية، هذه بالبحث في البيئة الطبيعية والإطار الجغرافي، وذلك بالرجوع إلى عنصر فسيولوجي، كفكرة الجنس (Larace) مثلاً، ثم انتهى بهما المطاف في أيامنا هذه، إلى إبراز العوامل البشرية بالمعنى الصحيح، وهي التي تتخلص في تأثير الإنسان على الطبيعة.

أ — المذهب العضوي^(٢)

ولكن الصورة المميزة التي أخذها الاتجاه الحيوي في علم الاجتماع هي، تلك التي أطلق عليها النظرية العضوية. وتتلخص هذه النظرية في تشبيه المجتمع بـ«كائن حي»، وهذه الفكرة قديمة بل ممتنة في القدم، ولكن كان لا بد للاكتشافات البيولوجية الحديثة التي أظهرت الحياة العضوية كنظام لوحات فردية هي الخلايا، أن تؤيد هذا الاتجاه.

وحقيقة القول إن أصحاب المذهب البيولوجي أنفسهم لم يجاوزوا الحد إذ يصفون على الظواهر الاجتماعية بعض عبارات المقارنة. فقد لجأ هرتز

(١) «La Sociologie naturaliste».

(٢) «L'organicisme».

ملن أدوارد (H. Millard) ، في كتابه « مقدمة دروس في التسيولوجيا والتشريح المقارن (١٨٧٧) » ، ليبين أن تقسيم العمل موجود في مخلوقات الطبيعة ، كما هو موجود في صناعة الإنسان ، ومعروف أن داروين قد استوحى نظريات عالم الاقتصاد مالتس^(١) ليقم نظريته في التنافس الحيوى .

ولكن إذا ما أستعار علماء البيولوجيا على هذه الصورة ، بعض التشبيهات الغامضة من ميدان علم الاجتماع ، فإنه يجب أن نعترف أن علماء الاجتماع قد ردوا لهم هذا الدين ، ويتأكد هذا الاتجاه في صورته المذهبية ، عند عالم الاجتماع الرومى ليليانفيلد (Lillienfeld) في مؤلفه الأساسى باللغة الألمانية تحت عنوان : « آراء عن مستقبل علم الاجتماع »^(٢) ، حيث يشبه دون تحفظ ، المجتمع بكائن حى ، ويوغل في المقارنة إلى دقائقها ، فيطلق على تكوين واختزان المواد العضوية وأنواع الزروع الفريزية « بتكوين رأس المال » ويشبه هذه العملية بما يحدث في المجتمع من عمليات الإنتاج وانتقال التراث المادى والروحى . وفي رأيه أنه لا يوجد شيء في المجتمع يزيد عما في الطبيعة الحية .

ويبدو للمذهب العضوى أكثر تحمزا عند هيرت سبنسر . ولا شك أن كتابه « مبادئ علم الاجتماع »^(٣) كان يقصد به أن يبين كيف يحدث التطور من اللاعضوى إلى العضوى ثم من العضوى إلى ما فوق العضوى أى الاجتماعى

(١) « Malthus » عالم اقتصادى انجليزى عاش في القرن الثامن عشر واشتهر بنظرته عن السكان والتي تلخص في أن السكان يتزايدون حتى يهتكمسوا بينا الموائل القادرة على تزييتهم إلى عدة ولذلك نادى بتحديد النسل . المرجع

(٢) « Lillienfeld : -Pensées sur la Science sociale
de l'avenir»

(٣) «Principes de Sociologie» صدر في عام ١٨٧٩ .

من حيث المبدأ « أن التطور الاجتماعى جزء من التطور العام » ولكن التشبيهات التى يلجأ إليها تتصل بالفكرة العامة لا بالتفاصيل (كما كانت الحال عند زميله الرومى) وفى رأى سبنسر، أنه يجب تشبيه المجتمع بالكائن العضوى لسببين : أولا تبعاً لنموه الدائم ، ثم بسبب ظاهرة تقسيم العمل . ويجب أن نلاحظ أن العلاقة وثيقة بين هاتين الظاهرتين ، إذ أن التطور بالنسبة للمجتمع - كما هي الحال بالنسبة للكائنات الحية - يحدث عن طريق التكامل ، ومعنى ذلك أن النمو فى الحجم يؤدى فى الوقت نفسه إلى الانفصال من حالة الجسم المتجانس (أو غير المتميز) إلى حالة الجسم اللامتجانس (أو ذى الأعضاء المتميزة) . ومن هذه الناحية يؤكد سبنسر « أن كلا للركبتين العضويتين (أى الكائن الحى والمجتمع) متشابهان تشابهاً مطلقاً » ويشير سبنسر نفسه بعد ذلك إلى نقطتى اختلاف تعتبر الثانية منهما أساسية : ذلك أن الوحدات الحية فى المجتمع أى الأفراد ، تكون منفصلة وموزعة قليلاً أو كثيراً ، بينما يكون جسم الحيوان كلاً محسوساً ، وتبعاً لذلك يكون الشعور فى الكائن الحى مركزاً فى جزء صغير من المجموع ، بينما يكون الشعور فى المجتمع موزعاً فى كل جزء من أجزائه المجموع ، وتختص كل واحدة من الوحدات أو كل فرد من الأفراد بالقدر الذى على السعادة أو الشقاء بدرجة متساوية تقريباً ، وليس هناك مركز شعورى موحد للمجتمع .

هذه الحجة ذاتها - أى وجود وحدات شاعرة فى المجتمع - هى التى تصحح المذهب العضوى عند عالم الاجتماع الألمانى « ألبرت شيفل » والعالم البلجيكي « جوم دى جريف » ونلاحظ أن « شيفل » فى مؤلفه ذى الأجزاء الأربعة « تركيب وحياة الجسم الاجتماعى »^(١) يخلو غلواً فاحشاً فى استخدام التشبيهات بين الكائن الحى والمجتمع ، ولكنه فى الطبعة الثانية لهذا الكتاب

Albert Schaeffle :

«Structure et vie du corps social» (1875 - 1878) (١)

(١٨٩٦) يقلل من هذه التشبيهات إلى جد كبير ، ويشير منذ البداية إلى أن الكائنات الحية والمجتمع تؤلف تدرجا صاعداً : فالمجتمع عبارة عن مركب إرادي أو على الأصح « تنظيم » أكثر منه « تركيب » . ومن المقطوع به أن منهج شيفل يصدر عن وحى مثالي ، ويوضح ذلك في كتابه « تخطيط لمذهب في علم الاجتماع » ^(١) . فبالرغم من أنه يشير في هذا الكتاب إلى العناصر الضرورية لكل تركيب اجتماعي وحى : الثروة . رأس المال الاجتماعي . السكان . وبالرغم من أنه يقر بالروابط الدائمة للمجتمع بالعالم المادي ، فإنه يعرف المورفولوجيا الاجتماعية بأنها « عالم أخلاقي » ^(٢) مركب من التأثير المتبادل للشاعر الفردية بعضها في البعض الآخر .

أما عن جيوم دي جريف فقد احتفظ دائماً حتى في مؤلفاته الأخيرة (عام ١٩٠٨) بصوره للمجتمع على أنه كائن ضخم ، وهو يخضع من حيث التركيب والوظائف والتطور ، للقوانين العامة التي يخضع لها الكائنات المنظمة ومثله مثل الكائنات الحية في القابلية للتقدم والتأخر ، وفي هذه الحالة الأخيرة تختفي الوظائف العليا أولاً كما في العالم العضوي . ومع ذلك يؤكد دي جريف أن المجتمعات تقدم لنا خصائص وأشكال من الاندماجات والقيام بالوظائف لا نجد لها في أي تركيبات من نوع آخر ، إذ أدت الوحدات المكونة في المجتمعات الاجتماعية قادرة في أعلا صورها ، على الارتباط بروابط مفعونية ونجسد على هذا النحو أن العوامل الاقتصادية والعنصرية في تكوين المجتمعات ، قد أصبحت في حاجة لأن تستكمل بعوامل جمالية وفكرية وتشريعية وأخيراً بعوامل سياسية .

ويبدو تطور النزعة الحيوية أكثر وضوحاً عند عالمي الاجتماع الفرنسيين

(١) Albert Schaeffle «Esquisse d'une Sociologie»

(1908)

(٢) «Cosmos moral»

وهو يقرر «الفريد اسپيناس»^(١) «ورينيه فورمس» اللذين جعلنا من نفسيهما في أول الأمر أعظم دماء للمذهب العضوى.

فيبدأ اسپيناس جهده في كتابه عن «المجتمعات الحيوانية» ليبين أن الفرد في ذاته مجتمع تبدو فيه «ظواهر المشاركة» و «الشعور الحيوى» التي نجدها في النظام الاجتماعى : «كل فرد مركب عبارة عن تجمع للخلايا أو لعناصر عضوية أخرى». ومن هنا يضرب النظام الاجتماعى بمجذوره حتى في النظام البيولوجى. وهناك استمرار لهذه المجتمعات الأكثر بساطة في المجتمعات القائمة على التعاطف، حيث يصير الشعور هو الظاهرة السائدة. ويذهب اسپيناس في ذلك لدرجة أنه يعرف المجتمع بأنه «شعور حى أو نظام عضوى للأفكار». وفي مقالة له نشرت «بالمجلة الفلسفية» في عام ١٨٨٢ يقر على العكس من سبنسر، بوجود «عقل جمعي» بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة. ولكننا نراه يصد ذلك وبصفة خاصة في مقاله الشهير في عام ١٩٠١ بعنوان : «الوجود أو انقضاء الوجود» الذى وضع فيه شروط وجود علم الاجتماع، نراه يعدل كثيراً من مذهبه العضوى، فيرفض في صراحة أن يجعل من تجمع الأفراد ذرى الخلايا المتعددة العنصر الأصيل للحقيقة الاجتماعية.

ونجد كذلك أن رينيه فورمس قد اتخذ هو أيضاً في مؤلفه الأول الكبير^(٢) «الكائن العضوى والمجتمع» وجهة نظره المذهب العضوى دون تحفظ. ثم أقر فيما بعد بضرورة تحديد وجهة النظر هذه، ولكن ذلك لم يمنعه

(١) الفريد اسپيناس (Alfred Espinas) ١٨٤٤ - ١٩٢٢ يلسوف فرسى سام بنصيب وافر في تأسيس الدراسات الاجتماعية وعلم النفس التجريبي في فرنسا. وأهم مؤلفاته كتاب «المجتمعات الحيوانية Sociétés animales» الذى اعتبره محاولة لوضع الأسس النبهية لدراسة المجتمعات الانسانية.

(٢) René Worms : «Organisme et Société» (1896)

من القول « بأن الظاهرة الاجتماعية مظهر معين من الظاهرة الحيوية » وأن القوانين البيولوجية موجودة في علم الاجتماع ، ثم يعود فيخفف هذا الرأي بقوله « إن هناك عناصر جديدة لا حصر لها تتدخل في تكوين الظاهرة الاجتماعية تحت تأثير الأفكار والإرادات الانسانية » وانا لننتقل من العالم العضوى إلى العالم الاجتماعى دون هزات ودون توقف ، وذلك عن طريق وساطة العالم العقلى . وإذا كان هناك بعض عناصر عضوية قد ترسبت في المجتمع ، فإن هذه العناصر لا تلبث أن تختفى حين تستغلها وتنميها لصالحها العناصر العقلية المتتابة التي لاحصر لها. وهكذا لا يمكن أن يكون علم الاجتماع مجرد امتداد للبيولوجيا .

وبالاختصار إذا ما أردنا أن نضع المذهب العضوى في الميزان، فإننا نرى بالرغم مما يبدو في الظاهر ، أنه قد ماون في إبراز فكرة نوعية الظواهر الاجتماعية : فيما أن للكائن الحي حقيقة ذاتية تختلف عن حقيقة العناصر التي يتكون منها ، ومادامت هذه العناصر يمكن أن تتغير أو تختفى دون أن يؤثر ذلك على وجوده ، فيلغى أن يؤدي هذا إلى إدراك أن الجماعة الاجتماعية تؤلف حقيقة متميزة، هي في ذاتها شيئا آخر غير مجرد مجموع الأفراد أو مجرد تحاورم . ويعبر سينسر من هذا المعنى في عبارات واضحة حين يقول : « إن حياة المجموع تختلف تماما عن حياة الوحدات ، بالرغم من أنها نتاج لها . وبالمثل يؤكد شيفل أن المجتمع حقيقة، وأن الإنسان لم يكن به حاجة لخلقها ويصرح اسبيناس في المقال الذى كتبه عام ١٩٠١ بأنه « ولو أن المجتمع لا وجود له بدون الافراد ، إلا أن كل واحد من هؤلاء الافراد يعتبر ثمرة للمجتمع أكثر مما يعتبر صانعا له » . ويذهب دى جريف إلى حد التأكيد بأن علم الاجتماع جدير بأن يُعترف به كعلم مستقل قائم بذاته » .

ب - علم الاجتماع الحيوانى ^(١)

أثارت علوم الحياة سلسلة أخرى من الأبحاث التى ساعدت إلى حد ما فى تحديد موقف علم الاجتماع من دراسة مسائله بدراسة المجتمعات الحيوانية أو علم الاجتماع الحيوانى .

ترتبط هذه الدراسة عند اسبيناس ارتباطاً وثيقاً بالمذهب العضوى . ولا يزال بعض علماء التاريخ الطبيعى حتى يومنا هذا ، يتمسكون بذلك التفسير الذى أوضحه آدموند برييه فى كتابه « المستعمرات الحيوانية » ^(٢) وجيرو فى كتابه « المجتمعات عند الحيوانات » ^(٣) . وكذلك يؤكد بوفيه فى كتابه « الشيوعية عند الحشرات » ^(٤) أن بعض مجتمعات الحشرات عبارة عن مركبات حقيقية متعددة الخلايا ، ثم يذكر عبارة من كتاب « التطور الخالق » ^(٥) يعلن بها برجسون أن « نحل الخلية هو حقيقة لا مجازاً ، جسم عضوى مترابط » . ولكن يأبى كثير من البيولوجيين أن يسلّموا بهذا الرأى فنجد رابو (Rabaud) يلاحظ أن مجموع الخلايا التى تكوّن جسم الحيوان لا تنشئ مجتمعة ، لأن « المجتمع يتألف من أفراد ، والفرد لا يوجد إلا طليقاً من كل قيد مادى ، وعندما تكون هناك علاقة مادية ، أى تبعية فسيولوجية ، يخفى

(١) - La Zoonologie .

Edmond Perrier : « Colonies Animales » (1881) (٢)

P.Girod : « Les sociétés chez les animaux » (1891) (٣)

E.L. Bouvier : « Communisme chez les insectes » (1926) (٤)

« Evolution Créatrice » (٥)

القرود^(١) وكذلك يعبر فرنسوا بيكار Fr. Picard أن انبيناس ارتكب أكبر خطأ، عندما خلط بين المستعمرات الحيوانية والمجتمعات .

هل ينبغي إذن أن نبحث عن جبرية الظواهر الاجتماعية عند الحيوانات في الفرائز مثل الفسريزة الجنسية أو غريزة «التعلق بالذرية» التي هي أساس الأسرة ؟ يجيب بيكار بأن «الانجذاب الجنسي ليس هو في الحقيقة أساس المجتمعات» أما عن الأسرة فهي ليست مرحلة نحو الحياة الاجتماعية بآية حال . وسوف نمود إلى هذه النقطة الهامة في الفصل السادس من هذا الكتاب .

وتقوم نفس الاعتراضات فيما يتعلق بالمحاكاة التي هي ، في رأى بوفيه ، العامل الأساسي للتقدم فيما يطلق عليه « المجتمعات الشيوعية عند الحشرات » وهذه المحاكاة هي التي تفسر أفعال الجناحير الناتجة عن نوع من العدوي النفسية، كما أنها تلعب دوراً عظيماً جداً عند النمل والزنايز والنحل الخ... ويعترض ريبو على ذلك قائلاً : « إنا لا نلمح عند هذه الحشرات شيئاً يمكن أن يسمي محاكاة ، لأن المحاكاة تتضمن عملية مزكية إلى أقصى حد ، وهي عبارة عن الإدراك ، والقليل جداً من الحيوانات يستطيع أن يدرك » . ويصيب بيكار على هذا الرأى بقوله : « إن المحاكاة إذا كانت موجودة فإنها لا تخلق الحياة الاجتماعية : فهذا حيوان مقلد واجتماعي، وذلك حيوان آخر مقلد على نفس النمط ولكنه يعيش منعزلاً . » ومهما يكن من شيء فإن بيكار ورايو يرفضان أن يعتبرا الجمهرة مجتمعاً ولو يكون أوليا . إذ ليست الجمهرة إلا تجمعاً نشأ عن تثير خارجي خالص ، بينما الظاهرة الاجتماعية حقاً ، هي عبارة عن الصجاذب للتبادل بين كائنات حية .

(١) شرح « رايو » هذا الرأى في المحلة الدولية الثانية للتركيب الفلسفي عام ١٩٣٠ .

ويضيف رابو : أنه بالرغم من كل شيء ، فليس هناك داع لأن نتصور أن لدى الحيوانات الاجتماعية أى شيء يتصل على أى نحو « بالتصورات الاجتماعية » بمعناها المفهوم عند الإنسان ، وأن بوفيه نفسه الذى يعطى أهمية كبرى لتأثير العوامل النفسية عند الحيوانات ، يؤكد فى إصرار ، الاختلافت النوعية بين المجتمعات الحيوانية والمجتمعات البشرية ، ثم يقول : « هنا بصير التباين صارخا : الإنسان قادم جديد على الأرض... وعلى الأساس الفريزى للاجتناس أقام تفوق للأشكال ، وأصبح على أنواع نشاطه عقليا »

ويبدو أن « برينان » يخصص هذا الموضوع فى شيء كثير من الجراءة حين يقول : « إن الظاهرة الأساسية بين الأفراد الذين يشترط فيهم أن يكونوا متقاربين تقاربا كافيا ، هى التأثير المادى الذى لا يتقطع أبداً ، والذى يمكن أن تتغير طبيعته من نوع إلى نوع ومن بيئة إلى بيئة . ويمكن أن يكون لهذا التأثير المتبادل ، تبعاً للأحوال وتأثير سبب واحد ، نتائج مختلفة : تجاذب أو تنافر أو عدم اكترات أو بصير أفضل : تجاذب إيجابى أو سلبى أو معدوم . وفى الحالة الأولى فقط يكون هناك ظاهرة اجتماعية بالمعنى المعروف لهذه الكلمة.. ولا بد أن المجتمع البشرى كان فى مبدأ أسره تجمعاً من هذا النوع . ولكن كان لا بد للخصائص المختلفة للإنسان ، مضافاً إليها الحالة الاجتماعية ، أن تسمح بالتقدم التدرجى للوسائل التكنولوجية ، مصحوباً بتقدم الافكار التى كانت فى المبدأ غامضة ، والتى لازالت ناقصة إلى الوقت الحاضر . ولكنها مرتبطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً ، ونعنى بهذه الافكار علاقات السببية والغايات الإنسانية والحربية . وعندما ننكر أن المجتمع البشرى يهدف إلى غاية ما ، وعندما نسوى الإنسان فى عام ١٩٢٣ بالحيوانات الأخرى تماماً ، فثنا تقع فى ضلال طالما أشار إليه العلماء ، وهذا الضلال الذى وقع فيه هيكسل (Haeckel) وبعض علماء الاجتماع ، حيناً أهملوا شيئاً هاماً هو ، تطور الإنسان » .

ولا ينكر برنيان أنه توجد بلا شك علاقات وثيقة بين دراسة التجمعات الحيوانية وبين علم الاجتماع البشرى ، ولكن توجد أيضا خلاقات نوعية كبيرة ، وبالرغم من تعقد هذه الفكرة ، فإن الذى يمكن إستخلاصه بوضوح من هذه الأبحاث هو نوعية الظاهرة الاجتماعية عند النوع البشرى .

جـ - علم الاجتماع النفسى ^(١)

من النقطة التى وصلنا إليها ، لم يكن هناك إلا خطوة لكي نضع المسائل المتعلقة بالمجتمع البشرى فى مجال تقصى خالص . وهذا ما فعله عدد من علماء الاجتماع الذين ربطوا هذا العلم ، فى صور مختلفة ، بعلم النفس .

١ - نظريات المحاكاة وعلم النفس التأثيرى لجبريل تارد ^(٢)

أن المحاكاة التى استخدمها بعض علماء التاريخ الطبيعى . كما رأينا ، لتفسير الظواهر الاجتماعية عند الحيوانات ، أعتبرت أيضا للبدأ الخالق للمجتمعات البشرية . ودون أن نذكر أميل فاكس فيلر (E. Warweiler) الذى كان كتابه « نظرية فى علم الاجتماع » ذا صبغة بيولوجية ، فإن أشهر من وضعوا أسس هذه النظرية هو عالم الاجتماع الفرنسى جبريل تارد (١٨٤٣ - ١٩٠٤) .

يقول تارد : « لا يمكن للمجتمع أن يعيش ويتقدم ويتغير بدون ذخيرة من الممارسة التكرارية ومحاكاة القرود والتقليد التى ، وهى ذخيرة تربو دائما مع الأجيال المتعاقبة » . وفى رأى تارد ، أن المحاكاة هى الظاهرة الاجتماعية

(١) «La Sociologie psychologique»

(٢) «Les théories de l'imitation et l'interpsychologie de Gabriel Tarde».

الأصلية. وأنه يمكن تعريف الجماعة الاجتماعية « بأنها مجموعة من الكائنات لا يفكرون عن محاكاة بعضهم البعض ، وإذا لم يتصاخوا في اللحظة الحاضرة ، فإنهم يتشابهون ، ومما تم للمشاركة ، نسخ قديمة لنموذج بعينه . . ولكن المحاكاة هنا تُفسر بطريقة سيكولوجية واضحة - ويرفض تارد مذهب علم الاجتماع الحيوى في جميع صورته ، لأن جميع هذه الأمور لا تتركز «اللبنة الغريبة» التي يتميز بها علم الاجتماع، وهي أنه يملك في متناول يده «الأسباب الحقيقية» التي يتكون منها موضوعه . ويؤكد أن العلاقة الاجتماعية الأولية هي تلك التي تتألف من « شخصين يؤثر أحدهما في الآخر تأثيراً روحياً » وهكذا يكون « الارتباط بين هذين الشخصين هو العنصر الأوحيد والضروري للحياة الاجتماعية ».

يلبى إذن أن نرجع إلى الفرد دائماً . والمنهج القديم لعلم النفس الفردي وهو « الاستبطان » هو أيضاً منهج علم الاجتماع . « فكل شيء من الناحية الاجتماعية ليس إلا اختراع وتقليد » ولكن الاختراع عمل فردي : فالفردي حين يجدد وحين يكتشف وحين يصحح لحظة من حله المائلى أو الوطني ، يجب أن ينتزع نفسه مؤقتاً من مجتمعه . وهنا يجد تارد دور عظماء الرجال الذين « تتركز فيهم روح شعوبهم » . والعاريخ هو بالتجديد « مجموعة المحاولات الأصلية التي تكون فيما بعد ، موضع المحاكاة إلى أقصى حد » . وعلى هذا النحو يجب تفسير تشابه المجموع بتجميع الأفعال الصغيرة الأولية ، وتفسير الكبير بالصغير والجملة بالتفاصيل . . . « وكل شيء يأتي من أغنى الأشياء » . ويقارن تارد الذي لم ينس اشتراكه في مسابقة للتصاق بكلية الهندسة « هذا المنهج بالتصليل الرياضي »

نحن إذن إزاء ذرية اجتماعية^(١) ولكنها بالأحرى ذرية سيكولوجية^(٢).

(١) «atomisme Social» (٢) «atomisme psychologique»

وذلك أن علم النفس الذى يشير إليه تارد ، هو فى الواقع علم النفس عند شاركو (Charcot) وتين (Taine) ، الذى يرى فى التنويم المغناطيسى نموذجاً للعلاقة الاجتماعية : « أن الحالة الاجتماعية مثل حالة التنويم المغناطيسى ، ليست إلا صورة للحلم ، حلم أمر ، حلم فى صورة حدث » وحالة الإنسان الاجتماعى تشبه تماماً حالة الإنسان المنوم . فكل منهما يعتقد واهماً ، أنه يتصرف بطريقة تلقائية ، ولكنه فى الحقيقة ، يتصرف بتأثير آراء موحى بها . ويبدو لنا أن هذا التحليل السيكولوجى فيه شيء كثير من القصور ، ذلك أن التنويم المغناطيسى لم يفقد اليوم الأهمية التى كانت له فى ذلك الحين فماسب ، بل إن هذه « المحاكاة الآلية » ، إذا ما أخذنا برأى الدكتور جورج ديماس (G. Demas) ، أندر كثيراً جداً فى حالتها الخالصة مما يتصور عادة . وتتوقف قابلية الإيحاء ذاتها على كل ما يسهل « توقف وظائف المبادأة والنقد » . ويبدو لنا أن البحث الاحصائى الذى قام به الدكتور برنهايم (Bernheim) يؤيد أن هذا الانقياد يبلغ أقصاه عند موظفى الإدارة القدماء ، وعند العسكريين القدماء ، وبالاختصار عند جميع أولئك الذين تعودوا النظام السلبي . وعلى هذا النحو يتوقف العامل السيكولوجى ذاته ، والذى يدعى تارد أنه يفسر به أساس الظاهرة الاجتماعية ، على أسباب اجتماعية ، ولكن لا يقتصر الأمر على ذلك ، فإن هذه المحاكاة بين الأفراد التى يرى فيها تارد أساساً لسيكولوجية « ما بين العقول »^(١) أو لسيكولوجية تبادل الأفكار^(٢) ، ليست فى رأيه ، سوى صورة أكثر تركيها لمحاكاة الفرد لذاته التى هى مصدر العادة والذاكرة ، كما أنها الدعامة الأولى لسيكولوجية « ما بين العقول » . وهاتين طريقتي عالمنا الاجتماعى (تارد) الوحى من تين (Taine)

(١) «Psychologie inter-cérébrale»

(٢) «interpsychologie»

فيتساءل : أليس المنح في رأى تين ، عضوا معيداً أو مكرراً لما يتلقاه من أعضاء الحواس، ثم أليس هو بذاته مركباً من عناصر يكرر بعضها بعضاً ؟ وهكذا تبدو المحاكاة مظهرًا للتكرار الباطن الذى يمثل فى العالم العضوى ، فى صورة الوراثة وفى العالم الفيزيائى ، فى صورة الموجات !

لسنا فى حاجة لأن نبين كم أصبحت مثل هذه التسيولوجيا قديمة وبالية ، وكم تبدو اليوم مثل هذه التشبيهات أكثر سطحية، وأشد لفتواً ، من ذلك المذهب العضوى الذى كان تارد يرفضه - ويبقى مع ذلك أنه بالرغم من تلك المقدمات التى بنته بنا إلى شيء سوى انكار علم الاجتماع كعلم قائم بذاته ، فإن تارد - كما بين ذلك الدكتور بلوندل - كثيراً ما نلقاه ينساق بالوئام ذاتها إلى اثباتات وإلى مناهج تقترب من وجهات النظر الاجتماعية الحقة . فقد كتب يقول : « إن الإنسان كائن عضوى مطعم بكانن اجتماعى . وهكذا ينتج عن هذا الرأى التسليم بوجود وظائف عقلية و « مقولات » مثل اللغة والدين، وهى تعتبر من خصائص العقل الجمعى ، ويبين أن التزامات البشرية ذاتها لا تتشكل إلا بفضل إمكانيات الاشباع التى تقدمها الحياة الجماعية ثم يشير فى إصرار إلى أهمية « الاتصال الاجتماعى للمعتقدات » ويلجأ إلى « التفوذ الاجتماعى » فى تفسير سلطان العادة وسلطان الرجال العظماء الذين يدينون بقوتهم للأفكار العظيمة التى يقومون على تنفيذها . أليس هذا إقرار بأهمية ما يسيطر عليه دور كيم فيما بعد « التصورات الجمعية » ؟ وأخيراً تمثل شخصية الفرد عنده كآنها المبدأ الجوهرى الذى يتفاعل فى تلك البوتقة القريبة ذات المنعطفات المديدة، ونعنى بها الحياة الاجتماعية .

وهكذا نرى أن مثل هذه الآراء التى اذاعها تارد فى آخر حياته ، قد اجتمعت بنا كثيراً عن المقدمات الفردية الخالصة التى اعتنقها فى البداية .

١ — نظريات الروح الجمعية^(١)

على العكس من هذا الانحياز الذي يدعى استخلاص علم الاجتماع من
السيكولوجيا الفردية ، تقوم النظريات التي تتخذ فكرة الروح الجمعية أساسا
لها . ومما يكن غموض هذه الفكرة « فإن استغلالها قد ماون معاونة أكيدة
في نشر الفكرة القائلة بأن تجمع الأفراد في جماعات يؤدي إلى إخضاع
حالاتهم النفسية لتغييرات عميقة .

١ — سيكولوجية الجماهير والمرسنة الإيطالية الجنائية^(٢)

وقد ظهرت هذه الفكرة بصفة خاصة في « سيكولوجية الجماهير » وإذا
رجعنا إلى تارد ، نجد أنه في كتابه : « الرأي العام والجمهور » عرف « الجمهور »
بأنه « حزمة تجمعت فيها أنواع من العدوى النفسية ، نشأت في أساسها عن اتصال
جسماني » كما عرف الرأي العام بأنه « تجمع روحي خالص ، أو بمعنى آخر ، أنه
عبارة عن تناثر أفراد منفصلين ماديا ، ومتحدين اتحاداً عقليا خالصا » . غير
أن بعض الكتاب الذين جاءوا بعده ، لم يكونوا على مثل هذا الحذر ، فأساءوا
استخدام مفهوم الجمهور . ويحضرنا في هذا المجال بصفة خاصة ، اسم جوستاف
لوبون مؤلف كتاب « القوانين السيكولوجية لتطور الشعوب »^(٣) ، وكتاب

(١) « Théories de l'âme collective »

(٢) « La psychologie des foules et l'école criminale-
liste italienne »(٣) Gustave Le Bon : Lois psychologiques de l'évo-
lution des Peuples . (1894).

« سيكولوجية الجماهير »^(١) ، الذي قد يقتصر فضله على أنه لفت الأنظار إلى مسائل ، لم يكن يهتم بها أحد في فرنسا من قبل .

ومن الحق أن نقول إن دراسات المدرسة الإيطالية الجنائية التي بدأها « انريكو فرى Enrico Ferri » ، كانت أكثر جدية . واستمرت هذه الدراسات بفضل « شيبو سيجلي Scipio Sighele » و « باسكالي روسي Pascoli Rossi » ، ومقالات المجلة الإيطالية لعلم الاجتماع^(٢) . وكان غري قد وضع هذا المبدأ القائل : « بأن اندماج الأفراد في جماعة ، لا يؤدي بتاتا إلى نتيجة مساوية لمجموعهم ، لو نظر إلى كل منهم على حدة » ، وفي عام ١٨٩٩ كتب سيجلي أيضا في كتابه « إنجلترا الإجرامية » ، وهو يتناول موضوع المسؤولية الجماعية للجماهير ، يقول : « إن نتيجة اجتماع الناس ليست حاصل جمع ولكنها ناتج » . ولكنه يحدد هذا المبدأ بإعلان هذين القانونين وهما : « أن في التجمهر الذي هو تجمع متجانس وغير منظم ، تقوى العواطف والأهواء ، ومن هنا يأتي استعداد الجماهير لارتكاب الجريمة والأعمال الجنونية ، بينما تتضاءل الأفكار وتنمحي المظاهر العليا للذكاء » . وقد قبل روسي هذه النتائج إجمالا ، ولكنه أبى أن يرى في مظاهر روح الجماهير ، ظواهر مرضية لا غير . وبسلم في كتابه « علم النفس الجمعي »^(٣) بأن الروح الجمعية تنشأ من اجتماع الأرواح الفردية نتيجة للتشابه في أنواع الإثارة الخارجية والمشاعر الفردية التي تتلقاها . ثم يميز هذا « الناتج النفسي الجمعي الاستاتيكي » الذي يختص به الجمهور ، وبين « الناتج النفسي الجمعي الديناميكي »

(١) Gustave Le Bon : « Le psychologie des foules » (1895) .

(٢) « Rivista Italiana de Sociologia » .

(٣) « La Psychologie Collectifs » (1900) .

الذى هو ظاهرة المجتمعات الدائمة (الاسرة ، الامة الخ...) ويرى روسى هنا أساس الاختلاف الذى يقيمه (فى كتابه «علم الاجتماع وعلم النفس الجمي») بين السيكلوجية الجمية أى سيكلوجية الجماهير ، السيكلوجية الاجتماعية أى سيكلوجية الشعوب أو المجتمعات ، وبين علم الاجتماع الذى هو جماع العلوم الاجتماعية الخاصة .

يجب علينا أن نكون على حذر إزاء هذه الأبحاث . وفي رأينا أن أم سبب للحذر يقوم على غموض فكرة الجهرة *la foule* ، التى يخلط بعض المؤلفين ، دون أقل اكتراث ، بينها وبين فكرة رأى العام *le public* والشعب *le peuple* والفقهاء *Masses* والمجتمع *Société* ، وبفكرة الجنس أيضا . ولقد أوضح الدكتور بلوندل فى كتابه «مقدمة لعلم النفس الجمي»^(١) ، خطر هذا الاندفاع فى الأخطاء والقياس الكاذب ، الذى أوقع فيه كاتب مثل جوستاف لوبون ، عدداً كبيراً من القراء ذوى الجهرة المحدودة ، كما فصح فيه الادعاءات الواهية ذات النزعة المفترضة ، التى تفيض بها مؤلفاته . ومن العجيب أن هذه المغزيعلات لم تقلل من نجاحه ، بل كانت من أسباب هذا النجاح ! وفى المؤتمر الرابع للأسبوع الدولى للتركيب الفلسفى عام ١٩٣٢ ، دار النقاش بالتصديد حول فكرة الجهرة ، فأشار الأستاذ دوبريل (*Dupréel*) إلى ذاك الكتاب الصغير الملقق تليفياً لا يمكن تصوره ، وهو كتاب «سيكلوجية الجماهير» ، وأضاف : «إن طموح مؤلفينا ليس ضئيلاً فالسألة لديهم تتعلق بتفسير تاريخ الإنسانية ، ومصائرنا ! وكاتب مثل لوبون أو روسى يرى فى نطاق علم النفس للجماهير ، كل نشاط الناس المتجمعين . ويبحث لوبون فى الجماهير ثم ينتهى إلى نتائج عن الاجناس البشرية ، وعن الامم وعن النظام البرلماني ونظام المحلفين الخ ...»

ب — سيكولوجية الشعوب عند أرومانه^(١)

لكن لم تكن الفكرة التي استغلها لوبون وأصحاب المذهب الجنائي الإيطاليين، جديدة. فقد كانت معروفة في ألمانيا تحت اسم سيكولوجية الشعوب^(٢)، كما تكلم هيجل عن الروح الوطنية أي «روح الشعب»،^(٣) وأهم في كتابه «فلسفة التاريخ» بالروح الخاصة بكل شعب. أما هربارت (Herbart) الذي يعتبر علم النفس نوعاً من علم حركة الروح، حيث تكون التصورات هي القوى العاملة، فقد بين أن التصورات الجمعية هي مراكز القوى.

وإلى مدرسة هربارت ينتمي مورييس لازاروس (M. Lazarus) وهامان شتينثال (H. Steinthal) اللذان أسسا في عام ١٨٥٩ «مجلة علم نفس الشعوب»^(٤) وتمثل سيكولوجية الشعوب جزئياً، كرد فعل مضاد للمذهب الحيوي. وفي رأى أصحاب هذا المذهب، يكن التفسير الحقيقي للظواهر الاجتماعية — لأن الأمر يتعلق بالتفسير وليس الوصف فقط — في علم النفس: فالنظم والحروب الخ... كل هذه الظواهر يمكن تعليلها بالرجوع إلى العواطف والأفكار، وإن التأثيرات الخارجية ذاتها لا تعمل إلا عن طريق النفس. ولكن النفس من صنع المجتمع، والمجتمع هو الذي صاغ الفرد، وهو الذي هيأ له أن يشعر بذاته. هناك إذن روح موضوعية، هي عبارة عن الروح الجمعية أي روح الكل «Allgeist» كما يسميها شتينثال، وهي

(١) La psychologie des peuples en Allemagne.

(٢) «Volkerpsychologie».

(٣) «Volksgeist».

(٤) «Zeitschrift für Volkerpsychologie».

تمتص بصفة خاصة في تلك الظاهرة الاجتماعية التي ندعوها الشعب أو الأمة، والتي تتضمن كل الظواهر الاخرى، مثل الاسرة والطائفة والطبقة الخ ..

ونجد شيئا من هذه الافكار مرة أخرى في الكتاب الرائع « سيكولوجية الشعب »^(١) لفيلهلم فوننت (W. Vundt) الذي يحدد فيه المؤلف موضوع سيكولوجية الشعوب ، بأنه « العمليات النفسية التي يتركز عليها التطور العام للمجتمعات البشرية ، وإبداع الإنتاج العقلي المشترك ذي القيمة العالية » . ثم يبذل جهده لتوضيح التغيرات التي تحدث في اللغة وفي الاساطير وفي الدين وفي الفن، والتي تعتبر نتاجات جمعية ، وذلك بتأثير اتحاد الافراد والتفاعل بينهم واستجابات بعضهم البعض الآخر .

وقد أبرزت « سيكولوجية الشعوب » أكثر مما أبرزته النظريات السابقة، أوجه النقص المشترك في كل المحاولات من هذا القبيل. ففكرة الروح الجماعية تهمر عن هذه الحقيقة ذات الطابع الوضعي الصريح ، وهي أن نفسية جماعة إنسانية بينها ، أيا كان نوعها ، تنطوي إلى حد كبير ، على حقيقة أصيلة ، متميزة تماما عن نفسية الفرد . ولكن إذا كانت هناك خطورة في إخضاع هذه الحقيقة المقررة لكثير من التفسيرات والتأويلات ، فإن ما هو أدهى من ذلك ، أن هذه الفكرة قد تدهورت إلى نوع من الشعار الذي أسخضه الكثيرون في سهولة كبيرة لتحقيق زعماتهم المفرضة .

ج - المدرسة الأمريكية السيكلوجية لعلم الاجتماع^(٢)

يمكن القول إن نظريات علماء الاجتماع الأمريكيين من أنصار المذهب النفسي، قد اتسمت في مجموعها، بمحاولة جديّة لإعطاء فكرة «الروح الجماعية» محتوى حسيًا وإيمانيًا .

(١) Wilhelm Vundt : «Volkerpsychologie» .

(٢) La psycho-Sociologie Américaine

وتطور هذه النظريات في الواقع يسترعي الانتباه ، فقد كانت تسيطر عليها وجهة النظر العضوية عند « و. ج. سمتر » و « لستوارد » و « سمول » . ثم أخذت تتخلص من هذا الاتجاه عند « جسدنيز » و « كولي » و « مالك دوجال » ، لتبعت في العوامل السيكولوجية أو التأثيرات السيكولوجية المتبادلة . ونجد « و. ج. سمتر » (١٨٤٠ - ١٩١٠) يحاول في كتابه « عادات الشعوب »^(١) الذي صدر عام ١٩٠٧ ، أن يؤكد الضغط الذي تمارسه العادة ، ولكن يركز تمييزه بين « الجماعات الداخلية » أو « جماعات نحن » ، و « الجماعات الخارجية » أو « جماعات الآخرين » ، على مبادئ مأخوذة من نظرية داروين . وفي كتابه « علم المجتمع »^(٢) الذي طبعه « ا. ج. كيلر » عام ١٩٢٧ ، يشبه الوظائف الاجتماعية بالوظائف العضوية . أما « لستوارد » (١٨٤١ - ١٩١٣) فيرى أن المجتمع « ميدان للعوامل العقلية » . و كتابه « علم الاجتماع البحت » (١٩٠٣) ، عبارة عن آلية اجتماعية ، تنسم فيها القوى بسمات نفسية :

فروانكلين هـ. جسدنيز (١٨٥٥ - ١٩٣٤)

يتناول جسدنيز في كتابه « مبادئ علم الاجتماع »^(٣) (١٨٩٦) فكرة الشعور بالنوع . وهذا الشعور ، في نظره ، هو العنصر المكون للعلاقة الاجتماعية ، إذ يقول : « إن المجتمع بالمعنى البدائي للكلمة ، عبارة عن رفقة أي علاقات متبادلة أي تجمع ، وأن كل الظواهر الاجتماعية الحقيقية ذات طبيعة نفسية » . وقد أشاد بأدم سميت لأنه قام في كتابه « نظرية المواطن الأخلاقية » بتحليل المواطن التي تربط بين الناس ، وقد درس معه العوامل

W. G. Sumner : « Folkways » 1907 (١)

W. Sumner : « Science of society » (1927). (٢)

Franklin H. Giddings : « Principes de Sociologie » (٢) (1896).

النفسية للتكامل الانساني : الاتصال . المحاكاة . الذاكرة . التعاطف الخ ...
إذ أنه بفضل هذه العوامل تولد « روح اجتماعية »، تنشأ من التأثير المتبادل
للمشاعر الفردية . ولكن هذه الروح الاجتماعية تسيطر على المشاعر الفردية ،
وتتحكم فيها ، وتتميز بأن لها ذاكرة .

تشارلز هـ. كولى (١٨٦٤ - ١٩٢٩)

ويذهب كولى إلى أبعد من ذلك أيضا، عندما يعلن عام ١٩٠٩ فى كتابه
«التنظيم الاجتماعى»^(١) فكرته المشهورة من «الجماعات الأولية» (الأسرة -
الجوار - جماعة الالمب) وهى عبارة عن «جماعات الوجه الوجه» ، حيث تقوم
علاقت مباشرة بين الاشخاص ، وحيث تذوب الفرديات فى كلمة « نحن » .
وفى رأيه أن شخصية الفرد نتاج لحياة الجماعة ، وبذلك يكون الفرد
والمجتمع مظهرين لحقيقة نفسية واحدة .

تشارلس ا. الود (١٨٧٣ - ١٩٤٦)

ويقرب رأى كولى قريبا شديداً من تشارلس ا. الود الذى يؤكد فى
كتابه « مبادئ علم الاجتماع النفسى »^(٢) ، أن الروح الفردية هى جزء من
كل أكثر انساما ، وأن محتوى الشعور يأخذ بصفة خاصة، من الوراثة والبيئة
الاجتماعية . ولكنه يذهب أن الفرد وحده هو مركز لتجربة زاعية ، وتبعاً
لذلك ليس هناك روح اجتماعية بالمعنى الذى توجد به روح فردية ، بل هناك
حياة عقلية جمعية .

اليون و. ممول (١٨٥٤ - ١٩٢٦)

Charles H. Cooley: «Social Organisations»(1909) .(١)

Charles A. Ellwood: «Principes de Psycho- (٢)
sociologie» .

يقابل هذه الاتجاهات الواقعية التي توضح عند كولي بصفة خاصة ، «مذهب العلاقات» عند البيون و. سمول، المؤسس «للمصنفة الامريكية لعلم الاجتماع»^(١) ويخلص رأيه في أن عوامل الحياة الاجتماعية هي الحاجات أى المصالح الفردية ، وأن هذه الحياة يمكن تفسيرها بالتأثير المتبادل للأفراد بعضهم على البعض الآخر - لا بد أن هذا المذهب الشكلي^(٢)، قد لقي رواجاً لدى مدرسة شيكاغو ، لأن معظم علماء الاجتماع الأمريكيين يصورون المجتمع على أنه مجموعة بسيطة من العلاقات ، أو من عمليات التأثير المتبادل بين الأفراد كالتعاون والتنافس والتعارض والتنازع والتصالح والتماثل الخ . . . وهذه هي وجهة نظر ادوارد ا. روس بصفة خاصة ، التي أوضحها في كتابه «أسس علم الاجتماع»^(٣)؛ وهي أيضاً وجهة نظر بارك وبرجس في مؤلفهما الكلاسيكي «مقدمة لعلم الاجتماع»^(٤)، وهي أيضاً وإلى حد بعيد ، وجهة نظر أوجورن ونيهكوف، التي أبرزها في مؤلفهما «علم الاجتماع»؛ أما فلويد ه. البورت فيبلغ بهذه الشكلية إلى حد أن، يعلن أن مفاهيم «الجماعة والنظم» هي أشياء خادعة .

وقد خضع علم الاجتماع لسيكولوجي في أمريكا لتقلبات الآراء المختلفة التي تواردت على علم النفس ، فهذا مالك دوجال (١٨٧١ - ١٩٣٨) يستخدم

(١) «American Journal of Sociology» التي صدرت عام ١٨٩٥ .

(٢) أنظر صفحة ٦٥ من هذا الكتاب الفصل بعنوان : علم الاجتماع الشكلي .

Edward A. Ross :

(٣) «Foundations of Sociology» صدر في عام ١٩٠٥

Robert Burgess :

(٤) «Introduction to the Science of Sociology»

التي صدر عام ١٩٢١ .

في كتابه « مقدمة علم النفس الاجتماعي »^(١) المذهب السلوكي ليحدد « الفرائز » الأساسية التي هي ، في رأيه ، « الأساس الطبيعية للنفس » ، والتي يجعل منها مصدراً للظواهر الاجتماعية الكبيرة ، مثل ظاهرة الدين التي تنشأ عن الخوف والفضول والخضوع - وظاهرة نمو المدن الكبيرة ، التي تنشأ عن غريزة التجمع - وظاهرة تكديس رأس المال التي تنشأ عن غريزة الاقتناء الخ... ولكنه يسلم في كتابه « العقل الجمعي »^(٢) بأن للمجتمع « حياة عقلية » ، ليست هي مجرد مجموع الحيوارات العقلية للوحدات التي يتألف منها . وإذا ما فرض فكرة « الشعور الجمعي » لأنها تترض التماق مكاناً للعناصر المكونة له ، وهو ما يتحقق في التركيب العضوي ، ولا يتحقق في المجتمع الذي لا يقل عنه في وجود « روح الجماعة » وإرادة جماعية (يرى دافى في ذلك بحق تركيب من المذهب العضوي عند سبنسر ومن نظريات روسو) وهما تتاجان لتطور منظم ، يفصله يمكن أن تنبثق عنه في الامة مثلاً فكرة واعية لكل ، و « معرفة للجماعة كما هي » ، وكذلك تمور معين لهذه الجماعة - ويمكن أن يضاف إلى المذهب السلوكي أيضاً نظرية المواقف (كبال يونج في كتابه « المواقف الاجتماعية »^(٣) وف. زنايسكي في كتابه « الافعال الاجتماعية »^(٤) - و. و. توماس في كتابه « السلوك البدائي »^(٥))

وأخيراً ظهر في ميدان المذهب السلوكي أحد علماء النفس هو « جورج

W. Mac Dougall :

« Introduction to social psychology » (1908) (١)

W. Mac Dougall : « The group mind » (1926) (٢)

Kimball Young : « Social attitudes » الذي صدر سنة ١٩٣١ (٣)

F. Znaniecki : « Social actions » (1937) (٤)

W. Thomas : « Primitive behavior » (1937) (٥)

هربرت ميد»، الذى أحدث كتابه «العقل والنفس والمجتمع»^(١) والذى نشر بعد وفاته عام ١٩٣٤، تأثيراً عميقاً. ولكن ميد يتجاوز حدود المذهب السلوكي، عندما يوضح كيف أن الفرد ينشأ بفضل العملية التي أشار إليها كولي، وهي «الذات في المرأة» ليقوم بدور «الآخر»، وبعد قليل بدور «الآخر للعمم»، أي دور البيئة المنظمة التي تحيط به. وعلى هذا النحو يصير الفرد، في رأى ميد، شاعراً بذاته، وتولد الروح في «قالب التأثيرات الاجتماعية المتبادلة».

وقد أثر التحليل النفسي تأثيراً عميقاً في أبحاث المدرسة الأمريكية لعلم الاجتماع السيكولوجي. فنجد بعض آراء ميد لا تختلف كثيراً عن آراء فرويد. ولكن ينبغي أن نذكر هنا الدراسات القريبة التي قام بها إيرام كاردنر (A. Kardiner) في كتابه «الفرد ومجتمعه»^(٢) «ودراسات معاونيه عن الهنود وعن أهالي جزيرة التورالغ... التي استخدموا فيها في وقت واحد، السير والتحليل النفسي واختبارات رورشاش الخ... ومع ذلك فقد عكف كثير من المؤلفين، مثل روث بليديكت ومرجريت ميد، وعلى الأخص رالف لينتون في كتابه «الأساس الثقافي للشخصية»^(٣)، على «تحليل الشخصية» ذاته، وقد توصلوا إلى إظهار تأثير النماذج والأمثلة الحضارية و«الدوار» الإجتماعية على ما أطلقوا عليه «الشخصية الأساسية»

George Herbert Mead : «Mind, self and society» (١)

Abram Kardiner :

«The Individual and his society» (1939) (٢)

Ralph Linton : «The cultural back ground of (٣) personality» (1945) .

وأخيراً يمكن أن نحسب المحاولة لإحياء فكرة التصور النفسى الفيزيقي القديم لتفنن (Fechner)^(١) ، طريقة البحث لقيت نجاحاً هائلاً في أمريكا وهي السيسومتية ، التي ترجع أصولها إلى كتاب عالم النفس ج. ل. مورينو « من سيكتب له البقاء ؟ »^(٢) وتنشأ السيسومتية عن فكرة « الذرة الاجتماعية » التي تحدّد ، لا يكونها فرداً ، ولكن بصفتها « نظاماً للتجاذب والتنافر » يصدران عن الفرد . وتحاول السيسومتية جردها عن طريق اختبارات (قياسية اجتماعية) وتمثيلية نفسية وتمثيلية اجتماعية الخ . . . (لايجاد تجريب اجتماعي حقيقي ، الذى تدعى أنها تثبت به نتائجها في صورة رسوم بيانية اجتماعية (سيسيومجرام) ومقاييس ، ولكنها اضطرت أن تلجأ هي أيضاً ، إلى فكرة « الدور » الاجتماعي ، وأن تسلّم بأن هذه الأدوار لا تصدر عن الذات .

ولقد أظهر علماء الاجتماع الأمريكيون أيضاً اهتماماً كبيراً بالأبحاث الحسية (دراسات عن حالات خاصة أو بحث الحالات ، أو استخدام السير ، والرسائل والوثائق الشخصية ، مثل ذلك البحث الشهير الذى قام به توماس وزنانيسكى عن « الفلاح البولندى » (١٩١٨ - ١٩٢٠) ، والصحفيات الاجتماعية مثل البحث الذى قام به لند عن « ميدلتون عام ١٩٢٩ ، ثم الاستفتاءات) ، وفى الوقت نفسه أظهروا اهتماماً جديداً بالأبحاث المنهجية والرسائل ، التى يمكن أن تستخرج من أمثلتها النموذجية ، كتاب مالك إيفر عن « التعليل الاجتماعي »^(٣) (١٩٤٢) ، وكتاب سوروكين عن « أثر الحفصارة الاجتماعية في مفهوم العلية والمكان والزمان »^(٤) (١٩٤٣) .

(١) فنن (G. Fechner) فيلسوف الماني (١٨٠١ - ١٨٨٧) وصاحب القانون السيولوجى المعروف باسمه : « ان قوة الاجاس تزيد بطريقة لوغاريتمية كلما زادت الاثارة » ويختصر رأيه في أن الحقيقة من الناحية الروحية تتمثل في وحسنة الشعور الالهى ومن الناحية الفيزيكية في القوة البسيطة .

(٢) J. L. Moreno : « Qui survivra ? » (٢)

R. M. Mac Iver : « La Causation Sociale » (1942) (٣)

P. Sorokin : « Consolité Espace et Temps Socio- culturels » (1943) . (٤)

الفصل التاسع

هربرت سبنسر ونظرية التطور الاجتماعي

(١٨٢٠ - ١٩٠٣)

يعتبر هربرت سبنسر المشرع الأساسي لتعاليم المدرسة الانجليزية فقد اجتمعت في مؤلفاته خلاصة ما وصل إليه بحث العلماء عن حياة الشعوب البدائية . ولكنه لم يقتصر على سرد الحقائق بل أراد أن يستخلص منها مبادئ عامة عن تطور الإنسان والمجتمعات . وقد تأثر بملذه وفكرته عن التطور كثير من العلماء الانجليز . وتعتبر كتاباته من أعظم الجهود في سبيل الوصول إلى مبادئ موحدة لتفسير النشاط الإنساني وقد استعان بالحقائق الانثروبولوجية والبيولوجية التي جمعها من سبقه ومن عاصره من العلماء في استخلاص القوانين الاجتماعية .

وقد نشأ سبنسر واتيجه في ميسهل حياته نشأة علمية محضة فلم يعن والده بتلقيه اللغة اللاتينية وآدابها كما كان متبعاً في ذلك العصر لما لاحظته من ضعف جسمه وعدم احتماله لذلك الإرهاق . فاستعاض المصبي عن ذلك بالخروج والتجوال في الحقول ، فتمت عنده ملاكة الملاحظة والبحث الشخصي . وجمع كثيراً من المعلومات عن حياة النباتات والحشرات ، وكان يهتم كثيراً بالبحث عن التفسير الطبيعي للظواهر التي تسرعى انتباهه فكان ذلك سبباً في رفضه فيما بعد ، جميع المبادئ الميتافيزيقية التي لا تقوم على أساس علمي . وقد تركت هذه الثقافة العلمية أثر أعيقاً في تفكيره وآرائه الفلسفية .

ونشر سبنسر أبحاثاً كثيرة عن « فن التعليم » The Art of Education وأعيد طبعها فيما بعد في كتابه عن « التربية العقلية والخلقية والطبيعية ». ثم شرع في إعداد مؤلف عن علم النفس فسافر لهذا الغرض إلى فرنسا للاتصال بعلمائها ، واتعمل في باريس بأوجست كونت . وعند عودته إلى إنجلترا قام بنشر كتابه بعنوان : The principles of Psychology واستمر في نشر كتاباته في علم النفس والاجتماع حتى ظهر في سنة ١٨٥٩ كتاب داروين عن أصل الأنواع ، فكان انتصاراً للاراء والنظريات التي عرضها سبنسر من قبل .

وفي عام ١٨٧٦ ظهر أول جزء من كتابه « مبادئ علم الاجتماع » Principles of Sociology وقد أدخلت صحته في الاضمحلال بعد ذلك ، فقام برحلة زار فيها إيطاليا ومصر وأعجب كثيراً بما شاهده من آثار الحضارة المصرية القديمة . ولكن صحته لم تتحسن كثيراً إذا كان عمره ٧٣ سنة . وقد أنهكه العمل الفكري المتواصل مدة ٤٠ سنة ضحى فيها بكل شيء في سبيل انتصار آرائه الفلسفية فعاش سنين طويلة في فقر مدقع ، وأثر أن يعيش أعزبا طول حياته حتى لا تشغله مطالب الأسرة المادية عن مواصلة عمله الفكري ، وقد اضطرب في آخر أيامه إلى الكف عن كل نشاط فكري فكان يتألم لما وصلت إليه حالته ومن عدم استطاعته متابعة مجهوده العقلي لتحقيق ماكانت تصبو إليه نفسه وتوفي في عام ١٩٠٣ ، وكان عمره ٨٢ سنة .

نشأة المذهب التطوري

تأثر علم الاجتماع بوجه عام والأنثروبولوجيا الاجتماعية بوجه خاص في تقدمهما تأثراً كبيراً بنظرية التطور . إذا كانت النظرية السائدة في العصور الوسطى عن الحياة العضوية أن الله قد خلق على حده كل نوع أو فصيلة من

النباتات أو الحيوان . فلما جاء القرن الثامن عشر مهدت دراسات علماء البيولوجيا من أمثال « أدانسون Adanson » و « دى مويرتيوس De Maupertius » ، و « بوفون Buffon » ، و « إرازموس Erasmus » و « كبانى Cabanis » و « لاسبيد Lapeyre » الطريق أمام نظرية التحول أو التطور العضوى . فقام دى مويرتيوس مثلاً بعدة تجارب على التهجين أثبتت له — على خلاف ما كان سائداً من قبل من النظريات — أن صفات السلالة تتحدر حتماً عن كلا الأبوين . كما أنه كون أيضاً فكرة عن نشأة بعض أنواع التغيرات التى تحدث تحت تأثير ما يسمى « بالانتقاء الطبيعى natural selection » وبعد « لامارك Lamarck » الفرنسي أول من عرض نظرية التطور العضوى فى كليمته الافتتاحية التى مهد بها لسلسلة من المحاضرات عن علم الحيوان (١) . وقد ظهر قبل تشارلس داروين كثيرون — غير لامارك — ممن نادوا بفكرة التطور، ولكن داروين بفضل ما كتب عن « أصل الأنواع Origin of Species » (١٨٥٩) ، وعن « سلالة الإنسان Descent of Man » قد أضفى على نظرية التطور صيغتها النهائية وجعلها من الواضح والبدهة بحيث احتلت مكانتها الراسخة عند علماء البيولوجيا .

وتتلخص نظرية التطور العضوى فى أن جميع الأنواع المختلفة من حيوان ونبات ما عاش منها وما اندثر ، قد نتجت بفعل أسباب طبيعية عن عدد صغير من الأشكال الأولية البسيطة للمادة الحية ، وكتب « جوليان هكسلى » (٢) « أن فكرة التطور فى البيولوجيا تقوم على أن الأشكال العليا لا كانت قد

(١) كان ذلك فى ٣١ فلوريال من السنة الثامنة من الثورة الفرنسية (أى سنة ١٨٠٠) .

(٢) Evolution : The Modern Synthesis 1942 .

استمدت أصولها من الأشكال السفلى فالحيوانات الفقرية نشأت عن اللاقربة والحيوانات ذوات الدم الحار. نشأت عن الحيوانات ذوات الدم البارد . فما حدث إذن يمكن أن نسميه بالتقدم التطوري وهو كما يعرفه جوليان هسكل « عبارة عن ارتفاع في الحد الأعلى للطاقة البيولوجية ومعناها الازدياد المتواصل في السيطرة على البيئة والاستقلال عنها » .

صلة التطور الاجتماعي بالتطور العضوي

وأول ما تعنيه نظرية التطور هذه بالنسبة للأثنوبولوجيا وعلم الاجتماع أن الإنسان نفسه بأنواعه الباقية والمنقرضة قد نشأ عن هذه العملية الطويلة للتطور الحيواني . وعلى ذلك فالحياة الاجتماعية عند بني الإنسان ليست هي الأخرى إلا نتيجة لهذا التطور . ولكن هناك اختلافا على درجة كبيرة من الأهمية بين الإنسان والحيوانات الأخرى . فأشكال التجميع عند أي نوع من الحيوانات لا يختلف بالنسبة لأي مجموعة من أفراد هذا النوع . فالحياة الاجتماعية لخلية من النحل من نوع خاص لا تختلف عنها عند أي خلية أخرى من نفس النوع .

أما النوع الإنساني فإنه لا يتميز فقط بهذا الفرق الشاسع من حيث الرق في حياته الاجتماعية بالنسبة للحيوانات الأخرى ، بل ولما نجد أيضاً داخل نطاق النوع الواحد تنوعاً كبيراً في أشكال الحياة الاجتماعية بين الأجزاء المختلفة من النوع الإنساني . والتطور الاجتماعي عند النوع الإنساني بالرغم مما قد ينظر إليه من ناحية على أنه امتداد للتطور العضوي « إلا أنه يتضمن عملية من نوع آخر » وهناك حلقة كبيرة مفقودة فيما نعرفه عن تطور النوع الإنساني ويظهر أن هذا الفراغ سيظل شاغراً إلى الأبد . فنحن لا نعرف شيئاً

البتة عن أشكال الحياة الاجتماعية عند الكائنات الإنسانية الأولى ولا عند
الأمثلة المباشرة لهذه الكائنات .

التطور الاجتماعي عند سينسر

كان سينسر يؤمن بالتطور الكوني ، وبأن التطور العضوي والتطور
الاجتماعي ، أو ما « فوق العضوي Super-Organic » - كما يسميه أحياناً -
ليسا إلا جزأين من عملية التطور العام التي يخضع لها الكون بأسره . وكتب
سينسر نظريته عن التطور العضوي قبل أن تظهر مؤلفات داروين ، وكانت
هذه النظرية متأثرة إلى حد كبير بكتابات لامارك .

أما نظريته عن التطور الاجتماعي فإنه تكلم عنها لأول مرة في سنة ١٨٦٠
في مقال له عن « الكائن الاجتماعي The social organism » ثم زاد في
توضيحها بعد ذلك في كتابه « مبادئ علم الاجتماع » الذي بدأ في طبعه
في سنة ١٨٧٤ . وقليل جداً مما كتب سينسر يحتفظ اليوم بقيمته العلمية . ومع
ذلك فإن سينسر له أهمية خاصة بالنسبة للأنثروبولوجيا الاجتماعية لأنه أول
من وضع نظرية متناسقة محكمة الحلقات عن التطور الاجتماعي . وقد أحدث
بنظريته هذه أثراً عظيماً في الأوساط العلمية في العالم أجمع .

ويرى سينسر أن التطور الاجتماعي للإنسان استمراراً للتطور الذي
يسميه « ما فوق العضوي » للحيوان ، وهذا الأخير بدوره ليس إلا استمراراً
لعملية التطور العضوي . وهو يقول في ذلك : « إذا كان ثمة تطور فلا بد
من أن يكون أحد أشكال هذا التطور ، وهو ما نميزه هنا باسم التطور فوق
العضوي قد نشأ بخطوات غير محسوسة عن التطور العضوي . ونحن نستطيع
أن نعين حدوده بقولنا إنه يشمل جميع العمليات والنتائج التي تتطلب التعاون

الوثيق بين مجهودات أفراد عديدين . وهذا التعاون من شأنه أن يضمن الوصول إلى نتائج تفوق في مداها ودرجة تعقدها النتائج التي تتم بواسطة مجهود الفرد وحده .

وكما أن التطور العضوي يتوقف على حدوث تغيرات جوهرية في المادة الحية ، فكذلك التطور الاجتماعي يتوقف على حدوث تغيرات جوهرية في أشكال التجمع عند بنى الانسان . وليست عملية التطور في جوهرها إلا تنوعاً متلاحقاً بحيث يتفرغ عن نوع عام واحد من الكائنات عدد من النماذج المختلفة . ومثل هذا التنوع الذي يحدث في أشكال الحياة الاجتماعية هو المظهر الدائم للتطور الاجتماعي . ولكن فكرة التطور تتضمن أيضاً — لدى سبنسر — فكرة السير المتواصل في اتجاه واضح المعالم . ولذا فإن الفرض من وضع نظريته عن التطور هو وصف المظاهر الأساسية لهذا الاتجاه .

ويرى سبنسر أن المظهر الأساسي للتطور بكل أنواعه العضوي والاجتماعي ينحصر في « التقدم نحو كمال التنظيم Advance of Organization » ويدخل تحت معنى التنظيم فكرتان : فكرة « البناء Structure » أو تركيب الأعضاء ، وفكرة « الوظيفة Function » أي الوظيفة التي تؤديها هذه الأعضاء . فالفرق بين الحيوانات الدنيا والحيوانات العليا هو أن هذه الأخيرة منظمة تنظيمياً أعلى بمعنى أن بنائها أكثر تركيباً كما أن الوظائف التي تقوم بها أجزاء هذا البناء أو الأعضاء المختلفة تتبع في توزيعها نظاماً أكثر تعقيداً . فإذا انتقلنا إلى الناحية الاجتماعية وجدنا الأمر يتكرر بحذافيره . فالفسق بين نظامين اجتماعيين أحدهما ما زال في حافة متأخرة من التطور ، والآخر في مرحلة متقدمة ، هو أن الأخير يتضمن بناءً أكثر تركيباً من حيث أجزائه ، كما أن الوظائف الاجتماعية فيه تسير وفق نظام أشد تعقيداً وأكثر تركيباً .

الانتقال من حالة المتجانس الى حالة الامتجانس

فالتطور نحو كمال التنظيم يستلزم في حالة الكائن الحي كما يستلزم في حالة المجتمع النمو المتواصل . ومن ناحية أخرى يتبع هذا النمو تمييز في وظائف الأعضاء المختلفة . ويطلق سينسر على هذه العملية الانتقال من حالة المتجانس homogeneous الى حالة اللامتجانس heterogeneity .

فن علامات ارتقاء الكائن الحي أن تتوزع وظائفه المختلفة على عدة أعضاء حتى إذا وصل إلى أقصى حالات التطور أصبح من الدقة والنظام بحيث يقتصر كل عضو على أداء وظيفة معينة ، وتنشأ حالة ارتباط وثيق بين جميع الأعضاء بحيث لا يستطيع الجسم أن يستغنى بأحدهما عن الآخر ويظهر عجزه واضعاً إذا شل أحد هذه الأعضاء عن أداء وظيفته .

ولا يحدث ذلك في الحيوانات الدنيا التي تتكون من خلايا متشابهة تؤدي وظائف متشابهة . فقد ينمصل جزء من جسم هذه الحيوانات انفصالاً تلقائياً أو بسبب حادث مادي أن يؤثر ذلك في حياة المجموع . فإذا قسمنا البروتوبلازما التي يتكون منها نوع من الأميبا إلى أجزاء وجدنا أن كل جزء يستطيع أن يستقل بذاته ويبدأ حياة جديدة . وعندما يظهر بعض التنوع في الوظائف قد يحدث بعض الخلل من جراء انفصال بعض الأجزاء ولكن المجموع لا يلبث أن يتغلب على هذا النقص في وقت قصير ، وذلك ما نلاحظه عندما نقطع ذنب بعض الزواحف فلأنها تواصل حياتها ولا تلبث أن تستكمل هذا النقص . أما عند الحيوانات العليا (أى الحيوانات الثديية والفقرية) فإن تباين الأعضاء يؤدي إلى استقلال كل عضو بوظيفته الخاصة ، بحيث يتأثر الجسم كله إذا بر منه أحد الأعضاء الهامة .

ويتكرر هذا النظام بخلافه فيما يتعلق بالمجتمعات : ففى المجتمعات البدائية البسيطة حيث يعيش الأفراد فى حالة ترحال دائم ، لا يؤثر أن يفصل جزء عن المجموع لأن كل فرد يعمل فى الوقت نفسه محارباً وصياداً وصانعاً للأسلحة التى يحتاج إليها ، وبناء للكوخ الذى يأوى إليه . فإذا تخلف عن القبيلة لسبب ما أهكته أن يعيش دون عناء ، كما يمكن للقبيلة أيضاً أن تستغنى عنه دون أن يؤثر ذلك فى حياتها . أما إذا ارتقى المجتمع ، أى تطور ، فإن هذا التطور يتبعه تعدد فى الوظائف وتوزيع هذه الوظائف بين الأعضاء بحيث يختص كل منها بوظيفة معينة . ويرتبط كل من الأعضاء ارتباطاً وثيقاً بالآخر وبالمجموع بحيث يظهر الخلل فى كيان المجتمع إذا تعطلت إحدى القوى المسيرة له والتى تقوم على سد حاجاته المتعددة . وكما أننا لا نستطيع أن نشطر أى نوع من الحيوانات التى اجتازت مراحل التطور إلى شطرين ، أو نبر عضو أساسياً من أعضائه بدون أن نعرض حياته للخطر ، فكذلك الحال فى المجتمعات التى بلغت حداً كبيراً من التطور والتركيب . فنحن إذا فصانا سكان المنطقة التى تشغل باستخراج الفحم عن سكان المناطق المجاورة الذين يشتغلون بالتعدين وصناعة الآلات حكمتا بالموت على كل فريق . لأن استخراج الفحم لا يمكن بغير وجود الآلات ، كما أن صناعة الآلات لا تقوم بغير وجود الفحم . وهكذا نرى أنه كلما ارتقى المجتمع وتوزعت فيه الوظائف المختلفة ارتبطت عناصره ارتباطاً وثيقاً : وهناك ظاهرة أخرى تتعلق بهذه الظاهرة وهى أنه متى تشعبت الوظائف وتعددت داخل نطاق المجتمع ، أدى ذلك إلى ازدياد التخصص بحيث يتعذر على عضو ما أو هيئة ما أن تؤدي عمل الأخرى . فإذا توقف الزراع مثلاً عن العمل تعذر على غيرهم من الطوائف أن يقوموا بعملهم ، وتختل الصناعة حيناً فى المصانع إذا توقف عن العمل فريق من العمال تخصص فى صنع جزء هام من الآلات المعقدة وهكذا

كيف يحدث التطور داخل نطاق المجتمع

يقول سبنسر أن المعلومات التي جمعت عن القبائل البدائية أثبتت أن المجتمع في طوره البدائي كان يتكون من مجموعة متجانسة من الأفراد . ويقوم الجميع بوظائف متشابهة من حرب إلى صيد إلى صناعة أسلحة إلى بناء أكواخ . وتظهر أولى مراحل التطور حين يظهر وسط هذه المجموعة المتجانسة حاكم يتولى الرئاسة ويطيعه الجميع لما له من قوة تفوق قوتهم . على أن قيام هذا الحاكم لا يؤثر كثيراً في بادية الأمر في نظام معيشة القبيلة إذ يتولى هو نفسه كسائر الأفراد اقتناص فريسته وصنع أسلحته وبناء مسكنه . ولا يمتاز من الناحية الاقتصادية على أحد من أفراد القبيلة . فإذا سارت القبيلة خطوة أخرى نحو التطور ظهر الفرق واضحاً بين الحاكم والمحكومين . ولا تثبت القوة العليا أن تصبح وراثية في أسرة الحاكم ويُترفع هذا الحاكم عن أداء حاجاته الخاصة فيقوم بعض أفراد القبيلة على خدمته حتى يتفرغ هو لمهام الحكم . وبما يساعد على هذا الانتقال ارتباط الحكومة المدنية عادة في طورها البدائي بالحكومة الدينية . فقد أثبتت جميع المشاهدات أن رؤساء القبائل البدائية كانت لهم سلطة ووحية بجانب سلطتهم السياسية . فإذا مات الحاكم وجب أن يعقبه في الحكم فرد آخر من عائلته المقلمة . وقد ظلت السلطة المدنية مرتبطة بالسلطة الدينية طوال أجيال عديدة . وكانت القوانين واللوائح تستمد رأساً من القانون الديني . وقد اتخذت التحية في بادئ أمرها شكلاً دينياً فكانت تقتصر على الخشوع والانحناء أمام الحاكم ، وفي ذلك ما يشبه الخشوع والخشوع أمام الآلهة .

وهكذا نرى أن أول خطوة للخروج بالمجتمع من الوحدة المتجانسة إلى

حالة اللاتجانس واختلاف العناصر تنصف بطابع ديني . فهناك رجال الدين في ناحية ، ومن علماءهم من سائر الناس في ناحية أخرى . ولكن لا تلبث الكنيسة أن تنفصل عن الدولة شيئاً فشيئاً ويصبح لكل منهما حدود وتقاليد خاصة تضمن لها الاستقلال داخل نطاق نفوذها .

ثم تتعقد الدولة فتتوزع مصالحها بين السلطات المختلفة من تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وتتوزع السلطة التنفيذية بين الوزراء والمديرين ورؤساء الإدارات والمصالح ... الخ . كما يتعقد أيضاً نظام الكنيسة ويشمل طبقات ودرجات مختلفة ، ويظهر بجانب هذا التدرج انفصال آخر من ناحية المذاهب المختلفة وما يتبعها من اختلاف في الطقوس والشعائر . ويلاحظ أن هذا الاختلاف والتباين يزداد كلما تقدم المجتمع في مدارج الرقي . ولكن التطور يتخذ أشكالاً مختلفة حسب طبيعة المجتمعات فتختلف كل دولة عن الأخرى في نظامها السياسي والتشريعي ، وفي عقائدها وتقاليدها وعاداتها . ويصحب هذا التباين في وظائف الطبقة الحاكمة تباين آخر أكثر أهمية ، وهو تقسيم المجتمع أو مجموعة الحكوميين إلى طبقات وطوائف اجتماعية وتوزيع العمل بينها . وقد أصبح هذا التقسيم اليوم من التبعيد بحيث لا يستطيع الفرد أن يقوم بعمل غيره إلا بصعوبة بل وربما استحالة عليه ذلك في معظم الحالات .

وهكذا نرى أن نظرية التطور كانت محاولة لتفسير بعض الاتجاهات في تقدم الحياة العضوية والاجتماعية . واحد هذه الاتجاهات هو التنوع المتواصل diversification أى لإنتاج أشكال متنوعة من الحياة العضوية أو الاجتماعية عن طريق عملية الفنو الطبيعي ، أما ثاني هذه الاتجاهات ، فهو إنبات ما نسميه بالأشكال (العليا) للحياة العضوية والاجتماعية من الأشكال (الأسفل) .

ولا يصح أن نحمل كلمتا (عليا) أو (رسلى) إلى الأذهان أى فكرة تقديرية أو أى معنى عن شىء أحسن و شىء أخس . فإن الأحكام التقديرية لا مكان لها فى العلم . وقد اتفق الجميع تقريباً على أن أهم ما يحدد الفرق بين الكلمتين هو أن الحياة العضوية أو الاجتماعية فى الأشكال السلى أو الأقل تطوراً تكون أقل تركيباً فى بنائها وتنظيمها ، على حين أنها أكثر تركيباً فى الأشكال العليا أو الأكثر تطوراً .

كذلك نرى - مما تقدم - أن سينسر قد اعتمد على علم الحياة لاستخلاص القوانين التى تسيطر عليها المجتمعات فى تطورها . فهو ينظر إلى الانسان على أنه خلية فى جسم المجتمع . وما دام المجتمع يتكون من مجموعة من الخلايا الإنسانية فلا مانع - حسب رأيه - من النظر إلى علم الاجتماع على أنه نوع من البيولوجيا فى صورة مكبرة .

ولا يستطيع العالم الاجتماعى - فى نظر سينسر - أن يقوم بدراسة حقيقية عن المجتمع إلا إذا مهد لتلك الدراسة بمعرفة القوانين العامة لعلم الحياة . كما أنه لا يقفل ما لعلم للنفس من فائدة بالنسبة لعالم الاجتماعى لأن القوى التى تسيطر المجتمع ترجع فى الأصل - حسب اعتقاده - إلى بواعت شخصية يجب الوصول إلى معرفتها .

هذه النظرة إلى علم الاجتماع على أنه نوع من البيولوجيا أو فرع منها . لم تائب أن لقيت معارضة شديدة من علماء الاجتماع الذين أتوا بعد سينسر وعلى الأخص علماء المدرسة الاجتماعية الفرنسية بزعامة دوركيم . فالظواهر الاجتماعية - كما سيأتى بيانه فى جينته - تختلف بطبيعتها عن الظواهر الفسيولوجية ولا يكفى لدراستها تحليل الضمائر الفردية لأن اندماج هذه الضمائر واتحادها

داخل نطاق المجتمع يؤدى إلى ما نسميه « بالضمير الجمعى » وهو ليس نتيجة عددية لمجموع ضمائر الأفراد بل يختلف عنها اختلافاً ذاتياً .

وتطور المجتمعات يخضع لقوانين غير التى يخضع لها تطور الأفراد .
والدراسة العلمية التى يحققها علم الاجتماع ، حين يستقل بمنهجه الخاص ، هى التى تطلعننا على القوانين الخاصة بتطور كل مجتمع على حدة .

وعلى هذا الأساس لا يسعنا إلا أن نقرر أن كثيراً مما كتب عن التطور الاجتماعى يوجه عام ، لا يتفق مع الاتجاه الحديث فى الدراسة الاجتماعية . وكل ما نستطيع أن نسجله لسبب عنايته بدراس الحقائق وبحثها بروح العالم وبطريقة موضوعية بعيدة عن روح التعصب . وكتابه « مبادئ علم الاجتماع » ملء بالملاحظات القيمة الدقيقة التى استمهاها عن أصول موثوق بها . وقد ترك لنا تحليلات قيمة عن أصول التشريعات العائلية والسياسية والدينية والمهنية تبين بوضوح ما حاوله من ربط المعلومات التاريخية بما وصلت إليه أبحاث الرحالة والمستكشفين .

الفصل العاشر

الصفات النوعية للظواهر الاجتماعية

الفصل العاشر

الصفات النوعية للظواهر الاجتماعية

وجهة النظر الاجتماعية الحقيقية

بقيت مرحلة أخيرة علينا أن نجتازها ، إذ أصبح من الواجب استخلاص فكرة الحتمية الاجتماعية بمعناها الصحيح ، أى التى لا يمكن أن نردها إلى عوامل بيولوجية خالصة ، أو حتى سيكولوجية ، ومع ذلك يظهر فيها الإنسان نفسه ماملا فعلا .

١ - المؤرخون

درج المؤرخين في أغلب الأحيان ، مدفوعين بضرورات التفسير التاريخي ، على إعلان بعض الأحكام العامة التى تصخذ شكل القوانين . وقد يفسر بوجليه ذلك بجملة في كتابه « ما هو علم الاجتماع؟ »^(١) ومن عهد قريب جداً فى « الحوليات الاجتماعية »^(٢) (١٩٣٤) . وعندما يفسر مؤرخ مثل جيزو (Guizot) « من سمات النظام الإقطاعي (مثل بطالة السيد فى عصره مما ينشأ عنه روح المغامرة واحترام المرأة والتعقيد بالتقاليد الخ ...) بظاهرة العزلة ، وعندما يذكر ريتان تأثير حياة الخيام فى القبائل التى تسكن الصحراء ، أو عندما يعلن هذا القانون : « إن الحكم المطلق يكون أشد وطأة فى الظلم كلما طبق فى دائرة أكثر ضيقا » ، وعندما يقرر فوستل دى كولايج « إن

Bouglé : « Qu'est ce que la Sociologie ? » (١)

« Les Annales sociologiques » (٢)

الفروق الاجتماعية تكون دائما في تناسب عكسي مع قوة السلطة الحاكمة ، فإن جميع هؤلاء يكتبون في علم الاجتماع أكثر مما يكتبون في التاريخ . وكذلك الحال عند المؤرخين المعاصرين : فإن لانجوا (Langlois) يسمح لنفسه أن يلقي بذلك القول المأثور : « إنها الفريضة الفطرية للأجسام وللأفراد الذين لا يهجدون ، هي التي تدفعهم لأن ينطووا على أنفسهم ويدافعوا عن راحتهم » ، ويقرر البريتني (Albertini) سقوط الإمبراطورية الرومانية بالإنساع الشاسع لحدودها ، وبالحال المشين الكرية الذي كان عليه جزء عظيم من الشعب ، وأخيرا بضمحلل السكان وأزمات الانتاج . وفي كتاب « النظام الملكي الاقطاعي » الذي يصفه الأستاذ بير (Barr) في مقدمته التي كتبها بأنه كتاب في علم الاجتماع ، يبين بيت ديوتاي - دون أن يفكر دور الأفراد - أي أسباب عامة هيأت في فرنسا تقديس النظام الملكي .

وفي الواقع نجد أن كثيرًا من المؤرخين قد أدر كوا بوضوح الشروط التي يتحقق بها ، ما أطلقوا عليه اسم « التاريخ العاصي » ، وبمعنى آخر التي يتحقق بها علم الاجتماع . ويجب أن نذكر في مقدمة هؤلاء ، بول لاكومب (P. Lacombe) مؤلف كتاب « التاريخ باعتباره علما »^(١) ، ففي رأي لاكومب أن التاريخ الذي يمكن أن يُطلق عليه أيضا علم الاجتماع ، لا يستخدم موضوعه المفرد أو الفرد فحسب ، بل يجب أن يميز الأحداث ، ويفرق بين الظواهر الفريدة والظواهر التي تتخذ شكل أنظمة ، أي الظواهر المتكررة أو المتشابهة ، أما التاريخ العادي فيتم بالنوع الأول من هذه الظواهر . ولكن إذا ما أريد للتاريخ أن يكون علما ، فينبغي أن يبحث عن التماثل الدائم ، كما تفعل العلوم الأخرى . وهذه محاولة ممكنة ، لأن كل كائن بشري يشتمل في نفس الوقت - زيادة عن الفرد المفرد الذي لا يمكن التنبؤ بإفعاله ولا يمكن تفسيرها بأكملها - على إنسان

Paul Lacombe : « L'Histoire Considérée Comme (١) science » .

وقتي وإنسان عام . وإن ما يطلق عليه لا كومب إنسانا « وقتيا » هو الإنسان الذي يعيش في عصر معين ومكان معين ، ذلك الذي يكون لديه طرائق للتفكير والشعور والعمل ليست خاصة ولا عامة ، ولكنها مشتركة عند جماعة من الناس صغيرة أو كبيرة ، وهو الذي يمثل حقيقة الإنسان « التاريخي » ، أما الإنسان العام فإنه ذلك الذي يعبر عن الحاجات الأساسية للكائن البشرى ، التي يعرفها لنا علم النفس . وفي الواقع أن لا كومب يحقق هنا مقصدا مع أصحاب مدرسة علم الاجتماع السيكلوجي ، إذ يؤكد أن القوانين المعصرة للتاريخ لا يمكن أن توجد إلا في علم النفس ، وهو يربط ، تماما مثل لسروارد وماك دوجال ، النظم المختلفة بحاجات الإنسان (الغذائية والنوعية والعاطفية والشرفية والفنية والمقلية) . وهو يسلم بأن بعض هذه النظم كالأسرة مثلا ، ينشأ عن جملة حاجات في وقت واحد . ثم هو يجازف أيضا بتفسيرات بعيدة عن الدقة ، حين يعزو إلى قلة التعاطف في الاشكال البدائية الامرة ظاهرة أكل الاطفال أو مبادلتهم بالسلع ١ ويبدو لا كومب أكثر توفيقا عندما يشير إلى القوة القاهرة للرأى العام بقوله : « إن الرأى العام بشكل الناس حسيا يريد ، فهو يغير الخلق الشخصي ، ويغير الاعمار والجنس ، بأن ينسب إلى فئة منها الفضائل والذائل الخاصة بفئة أخرى . » وهو يوفق كذلك عندما يتحدث عن الجزاءات التي يفرضها الرأى العام : « عندما يقع إنسان في جهة معينة تحت طائلة الرأى العام ، من العسير على القانون أن يفعل شيئا لحاجته من أنواع القسوة التي تصب عليه . وينبغي أن نشاهد ذلك في القرية حيث يكون المنبوذ مقبولا على أسرته ، وبصفة خاصة منهوبا أكثر مما يتصور المشرع في أفقه العالي البعيد . » ويذكر المؤلف هنا أيضا قانونا من المورفولوجيا الاجتماعية هو : « إن الرأى العام يفرض على الزرد سيطرة تتناسب تناسباً عكسيا مع اتساع البيئة »

وبينا يؤيد بعض المؤرخين الآخرين ، مثل اكستوبول (A.D, Xenopoi) في كتابه « نظرية التاريخ » عام ١٩٠٨ ، أن التاريخ هو في الأصل دراسة

للأحداث التي لا تحدث إلا مرة واحدة ، فإنهم يسلمون بأنه إلى جانب الظواهر الحقيقية التي تتلاحق دون أن تتكرر أبداً ، يمكن أن تميز ظواهر متكررة يقوم علم الاجتماع على دراستها .

ومن الخير أن نذكر هنا الحركة الشهيرة التي اشتبك فيها المؤرخون وعلماء الاجتماع عند تأسيس « مجلة التركيب التاريخي » (١) عام ١٩٠٠ وقد إختتم مانتو (Monteux) في عام ١٩٠٣ هذه الحركة بقوله « بأنه بينما يقوم التاريخ وعلم الاجتماع بدراسات متميزة ، فإن الروابط بينهما تزداد على مر الأيام ونوعاً ، ويفرد هنري بير أيضاً مكاناً كبيراً لعلم الاجتماع ، سواء في مؤلفه عن « التركيب في التاريخ » (٢) الذي نشر عام ١٩١١ ، أو في مقدماته الهامة لمجلدات مجموعة « تطور الإنسانية » . ففي مقدمة أحد هذه المجلدات الذي يعتبر أكثر تمثيلاً لهذه المجموعة وهو كتاب « من العشائر إلى الإمبراطوريات » (٣) الذي صدر عام ١٩٢٣ والذي تعاون في تأليفه على وجه التحديد أحد علماء الاجتماع وأحد المؤرخين (٤) - ويقول هنري بير « إذا أردنا تعريف علم الاجتماع بدقة ، وتحديد صفاته بعناية ، فإنه يبدو في أساسه دراسة لتلك النظم التي تستجيب في الحياة الاجتماعية ، لوظائف الحياة العضوية ، ودراسة تركيب المجموعات ، وأخيراً دراسة للعلاقات التي تقوم بين الوظائف

(١) « Revue de Synthèse historique » (1900)

Henri Berr : « La Synthèse en histoire » (1911)

« Des Clans aux Empires » (٣)

(٤) مؤلفا هذا الكتاب هما عالم الاجتماع دافى Davy والمؤرخ موريه moret وقام بترجمة الكتاب إلى العربية الأستاذ الدكتور عبد العزيز يرهام أستاذ الفنون السامية بجامعة الاسكندرية ولكنه لم ينشر بعد . (المترجم)

والتركيب وبين الوظائف المختلفة وهو علم مجرد ومقارن، حيث أنه يعزل
العناصر المأخوذة من التاريخ في نقاط مختلفة من المكان والزمان، ليقرّب فيما بينها
، وبعد أن يحقق هذه العناصر ، يقدم للتاريخ مجموعة من الزوميات أو
القوانين » .

ولكن إذا كان علم الاجتماع يقدم عونا أساسيا للتركيب التاريخي ، فإن
هنري يرى يأتي مع ذلك، أن يسويه بهذا التركيب نفسه ، ذلك أنه من المناسب ،
في رأيه ، أن نحتفظ إلى جانب العنصر الاجتماعي ، بمكان لتأثير الأفراد ، وأنه
في آخر الأمر نجد الأصل الأول للمجتمع في النفسية الفردية . ولا شك أن
المجتمع كما يصرّوه لنا التاريخ ، حقيقة لها صفاتها الذاتية ولها طبيعتها الخاصة
بها ولها قوانينها . ولكن هل يمكن أن نسلم بأن هذه الحقيقة قد ظهرت تامة
التكوين ؟ إنه إذا كانت تعوزنا الأساليب الأولى للتنظيم الاجتماعي وسلسلة
المحاولات المبدئية ، وإذا كان يعين علينا أن نتحرز من اختلاق قصبة الأصول
الأولى للحياة الاجتماعية ، فلا مفر من أن نعرف بأن مبدأ ذلك التنظيم لا يمكن
العثور عليه ، إلا بالرجوع إلى الفرد ، وإلى الفريضة الاجتماعية عند الفرد « ألا
يذكرنا تفسير المجتمع على هذا النحو ، أي بالرجوع إلى الفريضة الاجتماعية ، بما
ساد في عالم النفس القديم من وجود « القوة المنسومة » عند
الانسان؟ ولكن أية أهمية لذلك؟ إن مسائل الأصول ليست هي التي تهتمنا .
ومن الغريب أن نرى المؤرخين ، أولئك الذين لم يصلوا قط إلا إلى نتائج
اجتماعية كانت قد تطورت تطورا عظيما ، يعرضون المسألة على هذا الوجه .
والأمر الجوهري في نظرنا هو أن نحصل على الاعتراف بأن المجتمع ، كما
يمكن ملاحظته في حقيقته الحسية الحية ، له حقيقة وصفات ذاتية .

٧ - علم الاجتماع الشكلي^(١)

نجد الفكرة نفسها أى فكرة الرجوع إلى الفرد ، تتخذ أساسا لأبحاث مختلف المدارس التي عرفت بأسم المدارس «الشكلية» ، وعلى الأخص في أمريكا وألمانيا .

وفي الحقيقة لا تزال المدرسة الشكلية الأمريكية قريبة كل القرب من المدرسة السيكلوجية . وإن عالم الاجتماع الذي يدخل في هذه الزمرة بصفة عامة ، ونعني به «إيمورى بورجادس»^(٢) ، يمكن أن نضمه إلى هذه المدرسة ، بالرغم من اتجاهاته في إدخال وجهة النظر الموضوعية والكيفية في علم الاجتماع . وهناك مؤلف آخر هو «إدوارد روس» قلب عليه صفة التلقين ، خضع أولا لتأثير تارد ، ثم إعتنق نظرية الفرائز لمالك دوجال في الطبعة الأولى من كتابه «مبادئ علم الاجتماع» عام ١٩٢٠ ثم عدل عنها نهائيا في طبعة عام ١٩٣٠ - ثم ما لبثت جهود أصحاب هذه المدرسة أن اتجهت أكثر فأكثر نحو دراسة أشكال الجماعات الاجتماعية ، والعلاقات بين الجماعات ، والعمليات التي تحدث فيها .

وقد حدث التطور نفسه في ألمانيا ، وكان المؤلف الذي افتتح هذا النوع من الدراسات هناك ، هو «فرديناند تونيس» (F. Tonnies) بكتابه «الشهير» «الجماعة والمجتمع»^(٣) ، وقد ميز فيه بين الجماعة «Communitas»

(١) «La Sociologie Formaliste» .

(٢) هو «Emory Borgadus» مؤلف مصتتاب « مقدمة لسلل الاجتماع Introduction to socialogy » في عام ١٩١٣ ، وكتاب «أسس علم النفس الاجتماعي Fundamentals of Social Psychology» .

(٣) Ferdinand Tonnies : «Gemeinschaft und Gesells-chaft» (1887),

والمجتمع « Société » ، واستعار أسس التميز بينهما من علم النفس عند فوننت . « فالجماعة Gemeinschaft » تقوم على الإرادة العميقة اللاصقة بالكائن (Wesenwille) ، أى « تلك الصورة من الإرادة التى تمتد جذورها فى الإحساس والنزوع والغريزة التى تقوى بالتمرين وتصبى عادة ، وتنتهى إلى صورة من العقيدة أو الثقة » . وإلى الجماعة تنتمي الجماعات الطبيعية القائمة على القرابة والتعاطف ، وبصفة عامة على الشعور التلقائى للأفراد ، ويسيطر عليها العرف . أما المجتمع « Gesellschaft » فإنه ينمو شيئاً فشيئاً بفضل الإرادة الحرة ، إدارة الاختيار (Kitzwille) ، وفيه تظهر الجماعات التى تهيم مكاناً عظيماً للعربة وللإرادة الفردية ، والتى تصخذ لما غاية خارجة عنها ، وفيه يتحول العرف إلى أسلوب فى الحياة (Mode) . وقد لقيت هذه التفرقة بين الجماعة والمجتمع رواجاً عظيماً فى علم الاجتماع الألمانى ، لدرجة أن هانز فراير (Hans Freyer) استطاع أن يقول « إن تاريخ هذا العلم (أى علم الاجتماع) يمكن أن يرجع فى معظمه ، إلى تاريخ هذين التصورين للجماعة والمجتمع . فالبعض يفسرهما كما لو كانا ينطبقان على التركيب الأساسية التى توجد عند جميع الجماعات ، والبعض الآخر يري فيها نماذج لجماعات متقابلة ، وأخيراً هناك آخرون يبذلون جهدهم ليستغلوا هذه التفرقة بين الجماعة والمجتمع فى اتجاهات مفترضة . وبذلك تصبح فكرة « الجماعة » ، طوراً مستندة إلى مصطلات الدم والجنس أو الأحاسيس الأولية ، وطوراً متعارضة مع فكرة الجماعات المصطنعة ، التى تنشأ عن اتفاق أو ضغط خارجى . وقد أستخدمها أيضاً بعض علماء الاجتماع الفرنسيين مثل « جاسكون ريشار » ، وهي لا تختلف عن تلك الفكرة التى

اعتنقها دور كيم فيها بعد عندما فرق بين التضامن الآلى والتضامن العضوى^(١)

ويعتبر عالم الاجتماع جورج سيمل^(٢) خير من يمثل هذا الاتجاه للدراسة الشكلية ، فهو يوضح في كتابه « التفرقة الاجتماعية »^(٣) ، كيف أن تداخل الدوائر الاجتماعية يمكن أن يمتزج عنه انبثاق الفردية . ثم إنه في كتابه « علم الاجتماع »^(٤) يفرق بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الخاصة مثل الاقتصاد السياسى القانون ، تاريخ الحضارة ، علم السكان ، السياسة الخ . . . وذلك بأن حدد هدفه أنه ، هو دراسة الشكلية الخالصة ، واغفال الجانب المادى للحياة الاجتماعية أى الغايات الاقتصادية والقانونية الخ . . . وقد كتب يقول : « وعلى هذا النحو يمكن ملاحظة ظاهرة مثل تكوين الأحزاب في عالم الفن ، بنفس الطريقة التى نلاحظها بها فى الأوساط السياسية والصناعية وفى محيط الدين . » وكذلك يمكن دراسة النزاع بصفة عامة ، قائمته واخطاره والطريقة التى يدفع بها المجتمع عن نفسه هذه الاخطار الخ . . . دون اعتبار ما إذا كانت المنافسة من نوع اقتصادى او دينى اوجامالى . ويمكن أن نبحث بصورة اعم كيف تدوم الاشكال الاجتماعية . وإن علم الاجتماع الذى يفهم على هذا النحو ، والذى يكون على صلة وثيقة بعلم النفس - لأن كل شئ يرجع ، فى رأى سيمل ، إلى تفاعل المشاعر الفردية - لتمع ذلك موضوعه الخاص به ، « وإنه من الحق أن ننظر إلى المجتمع ، على أنه وحدة لها صلاتها النوعية ومتميزة عن عناصرها الفردية » .

ويمكن أن نلحق أيضا بعلم الاجتماع الشكلى « الفريد فركاننت » ،

(١) «Solidarité organique» ، «Solidarité mécanique»

Georg Simmel : «Soziale Differenzierung» (1890) (٢)

Georg Simmel : «Soziologie» . (٣)

وذلك إذا نظرنا إليه من خلال مؤلفاته الأخيرة . وهو الذى قام فى عامي ١٩٣٠ — ١٩٣١ بمعاونة تونيس وأوبنيمر وسمبارت ويلنبورج ، بطبع قاموس هام لعلم الاجتماع ^(١) . وزله فى أول مؤلف عظيم له « الشعوب النظرية والشعوب المتحضرة » ^(٢) الذى قدمه كبحت فى علم النفس الاجتماعى ، يقترّب جداً من وجهة نظر تونيس ، وفيه يوزع أساليب التنظيم الاجتماعى بين نموذجين كبيرين : نموذج الشعوب البدائية التى يسيطر عليها النشاط اللارادى والسلوك الاندفاعى ، ونموذج الشعوب المتحضرة التى يظهر فيها النشاط الناشئ عن الفكر . وتوضح وجهة نظره الشكلية بجملة فى كتابه « مبادئ دراسة المجتمع » ^(٣) الذى نشر فى عام ١٩٢٣ ، إذ فيه يقابل بين علم الاجتماع الصرف ، وعلم الاجتماع بمعنى الواسع كما كان يصوره كونت وسبسر ، والذى لا يكون فى نظره إلا امتداداً لفلسفه التاريخ . ويرى أن الموضوع الخاص بعلم الاجتماع ، هو دراسة خصائص الجماعة الاجتماعية كجماعة ، والتفاعلات التى تؤدى إلى تكوينها ، والأشكال التى تتخذها فى مختلف المجتمعات الواقعية ، مثل الأسرة ، والعشيرة ، الجماعة المهنية ، الطبقة ، الحزب ، الأمة ، الدولة إلخ . . . ومع ذلك لم يغفل المؤلف وجهة نظره السيكلوجية . ولكن تحليلاته تتجه فى وضوح نحو دراسة العلاقات الاجتماعية ، وتنتهى إلى نظرية فى الشعور الجمعى (وهى فكرة رفضها تونيس) باعتباره حقيقة تعلو على الأفراد وتسيطر عليهم .

(١) عنوان هذا القاموس بالألمانية Handwörterbuch der Soziologie

(٢) Alfred Vierkandt : «Naturvolker und Kulturvolker» (1898).

(٣) Vierkandt : «Gesellschaftslehre» (1923)

ويبلغ علم الاجتماع الشكلى أدق تصوره في «علم الاجتماع الترابطى»^(١) عند ليوبولد فون فيز (Leopold von Wiese) الذى يرضى مذهبه في مؤلفه « علم الاجتماع العام »^(٢) الذى يتضمن أول مجلد منه (١٩٢٤) ، نظرية العلاقات ، والمجلد الثانى (١٩٢٩) نظرية الاشكال الاجتماعية . وهو يرى أن علم الاجتماع العام أو علم الاجتماع البحت ، مستقل استقلالاً تاماً عن علم الاجتماع الاقتصادى أو القانونى أو الدينى أو الجمالى الخ وهو يتفق في هذه النقطة مع سيميل . وفى الواقع أن الظاهرة الاجتماعية أو التفاعل البشرى ، فى رأيه ، يتضمن فى أساسه « شبكة معقدة من العلاقات بين الناس » ، وأن موضوع علم الاجتماع هو إقامة تصنيف منظم لهذه العلاقات بين البشر . وتصير آخر هناك عالم بشرى جسياني هو موضوع علم الحياة (البيولوجيا) ، وعالم بشرى روحى هو موضوع علم النفس . ولكن هذه العناصر الجسدية والروحية التى يرجع إليها كل شئ ، فى آخر الأمر ، تعمل مع ذلك بطريقة مختلفة ، تبعاً لما يكون عليه الناس من تقارب أو تباعد ، منفصلين بعضهم عن بعض بمسافات طويلة أو قصيرة ، وإذن تكون العمليات الاجتماعية التى تؤدى إلى وجود هذه العلاقات ، فى أساسها ظواهر مرتبطة بالمسافات ، أى أنها سوف تكون عمليات اتصال مثل عمليات التقارب والتوافق والتماثل والاتحاد ، أو تكون على العكس عمليات انفصال مثل عمليات المنافسة والمعارضة والتزاع . ويقول عن العمليات الاجتماعية الاشكال الاجتماعية التى يرتبها المؤلف فى ثلاثة أنواع :

١ — الجماهير (les masses) : حيث تؤثر علاقات الافراد مباشرة

(١) la Sociologie relationnelle
وبالألمانية -Beziehungs-soziologie-

(٢) Leopold von Wiese : « Allgemeine Soziologie » (١٩٢٩ - ١٩٢٤) .

على الفعل الجماعي : وهنا يلزم أن نفرق بين الجماهير بمعناها الحسى والجماهير بمعناها المجرد ، مثل الجماهير الشعبية والمجتمع الراقى والعامية .

٧ — الجماعات (les groupes) : وهى الاشكال الاجتماعية الدائمة

نسبياً ، التى فيها يرتبط الافراد لدرجة أنه من الممكن أن يعتبروا انفسهم متعینين بعضهم إلى بعض .

٣ — الجماعات المجردة أو المصنوية (les collectifs abstraits)

مثل الدولة ، الكنيسة ، المهنة ، الطبقات الاقتصادية ، والهياكل المجردة التى تمارس نشاطاً عقلياً كالفنون والعلوم . ويقول فون فيزه إنه ينبغي أن نتحرز بعناية من تجسيد هذه الاشكال الاجتماعية . ذلك ان المجتمع شىء وهمى ليس له سوى حقيقة ايدولوجية خالصة وشفيفة . وأن كل شكل اجتماعى يؤول آخر الأمر ، إلى جملة من العلاقات تشكل تنظيمياً يمكن أن نعتبره وحدة فى الحياة الجارية . ومع ذلك يسلم فون فيزه بأن هذه الاشكال تمتاز بفاعلية ، وأنها تؤثر فى الحياة . ثم يبين أن هذه العمليات الاجتماعية تتأثر بدورها بهذه الاشكال ، الأمر الذى يؤدي إلى وجود عمليات ذات أهمية ثانوية . وعلى ذلك إذا كانت الظاهرة الاجتماعية نحيلنا إلى الظاهرة النفسية ، فإن هذه نحيلنا إلى الظاهرة الاجتماعية مرة أخرى « فالعمليات الاجتماعية تقترض وجود دوافع ، وهذه تقترض بدورها وجود ظواهر اجتماعية ، ويستطيع عالم النفس أن يستخرج المواقف والأفكار من الفرائز : ولكن الذى يهتما بالذات ، هو إلى أى حد تعتمد هذه المواقف وهذه التصورات على التنظيم الذى يسود فى الحياة الاجتماعية . »

والفائدة التى نخرج بها من هذه الدراسات فى علم الاجتماع الشكلى ، تلخص فى فكرة الاحتفاظ بالكيان الاجتماعى ودراسه فى مجموعه . غير أن هذه المدرسة ، بفصلها دراسة الاشكال أو العلاقات الاجتماعية عن دراسة

مضمونها ، قد وصلت علم الاجتماع الشكلي أحيانا إلى دراسة مجردة صرفة ، وجردت الظواهر الاجتماعية من حقيقة الحسية الحية ، واكتفت بتصانيف كانت أحيانا مصطنعة ، بل وتصفيه وذات مسحة مدرسية .

٣- علم الاجتماع عند دوركيم^(١)

كانت الفكرة التي أتخذها دوركيم وثابعه ، عن علم الاجتماع ، تخالف تماما الفكرة السابقة ، بالرغم من وجود بعض الاتفاق فيما بينهما .

أميل دوركيم (١٨٥٨ - ١٩١٧)

إنشاء أميل دوركيم في فرنسا مدرسة كان لها الفضل ، لا في جمع الوثائق العلمية ذات القيمة العظيمة في الأربعة عشر مجلداً من « المجلة السنوية لعلم الاجتماع »^(٢) وفي مجلدات « الحوليات الاجتماعية »^(٣) التي تبعها فحسب ، ولكن هذه المدرسة أدخلت أيضا وبصفة خاصة ، في الأذهان فكرة وجود علم وضعي كامل للظواهر الاجتماعية . وعلى الفقد من مدرسة علم الاجتماع الشكلي ، يرفض دوركيم أن يفصل علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الخاصة . وطالما بقيت هذه العلوم منزلة ، فإن الإقتصاد السياسي وعلم السكان وتاريخ القانون وتاريخ الأديان الخ . . . لم تكن تستطيع ، كما قال أوجست كونت - أن تتجاوز طور التخصص الضيق . وهكذا كان هناك من ناحية ، مجموعة غير متطابقة من العلوم أو شبه العلوم التي - رغم

(١) La Sociologie Durkheimienne

(٢) «L'Année Sociologique»

(٣) «Les Annales Sociologiques»

كونها ذات موضوع واحد — كانت تجهل قرابتها والانساق العميق للظواهر التي تدرسها ، ولاتمس إلا احساساً مبهماً بعمقها العقلية ؛ ومن ناحية أخرى كان هناك علم الاجتماع الذي يحس بهذه الوحدة ، ولستكنه كان يحلق عالياً جسداً فوق هذه الظواهر ، لكي يؤثر تأثيراً معيناً على الطريقة التي كانت تدرس بها . فكان الاصلاح العاجل إذن أن تنزل فكرة علم الاجتماع إلى هذه العلوم الفنية الخاصة ، وبذلك نحول اتجاهها ، بأن نجعل منها علوماً اجتماعية . ويتحقق هذا الشرط ، أمكن لعلم الاجتماع أن يتجرد من الصبغة الميتافيزيقية المجردة ، وأمكن لإبصحات الاختصاصيين ، إلا تبقى إيماناً منفردة لا رابطة بينها وبدون قيمة تفسيرية .

وإذن فإن وجهة النظر الاجتماعية هي التي ستوحد جميع هذه العلوم الخاصة التي لن تكون بعد ذلك علوماً قائمة بذاتها ، بل فروعاً مختلفة لعلم واحد . ولكن ماذا تتضمن وجهة النظر هذه ؟ لقد لوحظ بحق أن رأى دور كيم قد تبدل هنا بعض الشيء . فما لا شك فيه أن دور كيم تصور دائماً الظواهر الاجتماعية كأمشياء ذات طبيعة عقلية ، ومع ذلك فإنه بذل قصارى جهده في رسالته عن « تقسيم العمل » (١٨٩٣) ، ليبين بصفة خاصة أن هذه الظواهر العقلية الخاصة بالحياة الجمعية هي نتاج التركيب الاجتماعي ، فكتب يقول : « إن أصحاب المذهب الروحي قد أدوا للعلم خدمة عظيمة ، بمعاربتهم لكل المعتقدات التي تجعل من الحياة النفسية مظهرأ للحياة المادية » ، ولكن من حيث أن الأولى مستقلة جزئياً عن الثانية ، فلن ينتج عن هذا أنها لا تتوقف على أية غلة طبيعية ، وأن يستلزم وضعها خارج نطاق الطبيعة .

« ومن حيث أنه لا توجد منطقة واسعة من الشعور ، ليس من السهل إدراك نشأتها عن طريق الفسيولوجيا النفسية وحدها ، فيبقي ألا نستطيع أنها قد نشأت بذاتها ، وأنها تبعاً لذلك تستعصى على البحث العلمي ، ولكنها تدخل في اختصاص علم وضمي آخر ، يمكن أن نطلق عليه علم النفس

الاجتماعي . والواقع أن الظواهر التي تكون مادتها هي ذات طبيعتها مختلفة . فلها نفس الخصائص الأساسية التي للظواهر النفسية الأخرى ، ولكنها تصدر عن أسباب اجتماعية ، وعلى ذلك فالجزء الأكبر من أحوالنا الشعورية لا ينشأ إذن عن طبيعة الإنسان السيكولوجية بصفة عامة ، ولكن عن الطريقة التي يؤثر بها الناس بعضهم في بعض عندما يتجمعون ، وتبعاً لكون عددهم كبير أو صغير ، أو كونهم متقاربين قليلاً أو كثيراً . وقصارى القول إنه لما كانت حالات الشعور هذه ناتجة عن حياة الجماعة ، فإن دراسة طبيعة الجماعة فقط هي التي يمكن أن تفسرها .

وسوف نعود في الفصل السادس إلى هذه المورفوجيا الاجتماعية ، أي إلى تلك الآراء المتعلقة بمحجم وكثافة الجماعات التي تدعى دوركيم أنه يفسر عن طريقها الظواهر الاجتماعية . والنقطة الأساسية التي يجب ملاحظتها هنا ، هي أن دوركيم في مؤلفاته الأولى ، قد أكد بصفة خاصة أهمية هذه « القاعدة المادية » للحياة الاجتماعية ، كما كان يسميها هو ، والتي تمثل في نظره الأساس لكل حياة جمعية . وهذا المبدأ نفسه هو الذي نجد أيضاً في كتابه « قواعد المنهج الاجتماعي »^(١) إذ نقرأ فيه : « إن ظواهر المورفولوجيا الاجتماعية تلعب في الحياة الجمعية ، وفي تفسيرات علم الاجتماع ، دوراً هاماً . » والواقع أنه من حيث أن « الشرط المحدد للظواهر الاجتماعية يكن في ظاهرة التجمع ذاتها ، ينبغي إذن أن نبحث في تكوين الوسط الاجتماعي الداخلي ، أي عن الأصل الأول لكل عملية اجتماعية مهما تكن أهميتها . »

ومن الحق أن نقرر أن دوركيم لم ينصرف أبداً انصرافاً تاماً عن هذه الفكرة . ومع ذلك هناك أسباب ثلاثة كان يجب أن تقلل بسرعة من أهمية

(١) E. Durkheim : . Les Règles de la Méthode Sociologique .

هذه الفكرة في ذهنه : أولا - الصيغة الآلية البحتة لهذه الفكرة . إذ كيف **تقسم** ، في رأى دوركيم ، تغيرات كثافة المجتمعات وحجمها ؟ نجد الاجابة على هذا السؤال في ملاحظة بسيطة في كتابه « **تقسيم العمل** » حيث يقول : « **إن الحواجز التي تفصل بين أجزاء المجتمع المختلفة تتلاشى أكثر فأكثر من تلقاء نفسها ، أى بسبب ما يصيبها من بلى طبيعي : « وسرعان ما ظهر أن هذا التفسير غير كاف . ولم يعز دوركيم قط إلى الحياة الاقتصادية في ذاتها ، أى في حالة ما تكون شيئا ماديا لا مسئلة بالفكر ، إلا أهمية ثانوية جداً . فالناحية الاقتصادية في نظره ، هي تلك التي تستهدف إشباع الحاجات الطبيعية ، فهي إذن تتعلق بالناحية العضوية أى الفردية . وقد كتب ذلك في عبارة صريحة في كتابه « **القواعد** » : « **إن العلاقات الاقتصادية الصرفة تدع الناس منفصلين بعضهم عن البعض الآخر** » ثم عاد يردد نفس الفكرة في عام ١٩٠٨ ، عندما بذل جهده في جمعية الاقتصاد السياسي ، ليبين أن الظواهر الاقتصادية أشياء تتعلق بالرأى ، أى أشياء ذات طبيعة نفسية ، وكان ذلك على وجه التحديد يفرض إدخالها في علم الاجتماع . ثم يضيف : « وبخلاف ذلك ، تبدو الظواهر التي يعالجها الاقتصاد السياسي ، وتلك التي هي موضوع العلوم الاجتماعية الأخرى ، ذات طبيعة مختلفة كل الاختلاف . فالحقائق التي يدرسها عالم الاقتصاد هي حقائق خارجية موضوعية ومادية تقريبا . والظاهرة الاقتصادية تكون تبعا لذلك ، غير متحركة أى « **ستاتيكية** » : فالظواهر الاقتصادية أشياء مادية ملحقة بالمجتمع ، أو هي نتاج لنشاط اجتماعي سابق . ثم ينتهي من ذلك إلى القول : « **من الواضح إذن أنه لا يمكن أن تأتي عن طريق هذه أو تلك ، القوة المدافعة التي تحدد التغيرات الاجتماعية ، لأن مثل هذه الظواهر لا تولد أى قوة حركة .** »**

ثانيا - إما عن السبب الثاني الذي جعل دوركيم يقلل من أهمية المورفولوجيا ، فينبغي ألا ننسى قط أن دوركيم أراد أن يكون فيلسوفاً وفي الوقت نفسه ، عالم اجتماع ، بل أراد أيضا إستخدام علم الاجتماع

في حل المسائل التقليدية في علم الأخلاق وفي نظريه المعرفة . وإن لا كومب لم يعد الصواب في بحثه الذي خص به منهج دور كيم الإيجابي ، حين عاب عليه ، أنه لم يستطع أن يخلع رداء الفيلسوف الميتافيزيقي . ونحن نعلم فوق ذلك ، التأثير الذي كان لأراء رينوفيه (Renouvier) في تفكير دور كيم . وهكذا يتضح في رأينا ، كيف أن علم الاجتماع عند دور كيم قد إنجبه أكثر فأكثر اتجاهها مثاليًا ، وأن دور كيم قد وجد نفسه منساقًا إلى الاصرار الشديد على فكرة التصورات الجمعية .

ولنضف إلى السببين السابقين سبباً آخرًا ، هو أن دور كيم قد اهتم - كما يبدو - بأن يبين بجملة الفروق التي كانت تفعل مذهب الخاص عن المذهب القريب منه ، والتي يخلطها به البعض ، وبصفة خاصة عن الاشتراكية الماركسية . وفي المقدمة التي وضعها موس لمحاضرات دور كيم (١٨٩٥ - ١٨٩٦) عن الاشتراكية ، يقدم لنا في هذا الشأن معلومات دقيقة . إذ يقول موس : « لقد حاول دور كيم أن يحدد موقفه ، وأن يبين الدوافع التي حدت به لاتخاذ هذا الموقف ، ومال إلى هذا الاتجاه نتيجة لمجموعة من الحوادث بعضها صغير وشخصي ، وبعضها الآخر أكثر أهمية . وقد صدمه نقد فكرة الجمعية الذي وجه إليه ، بمناسبة كتابه « تقسيم العمل » ، بعض علماء الأخلاق المزمعين وكثير من الإقتصاديين الكلاسيكيين أو المسيحيين . . . ومن ناحية أخرى فإن بعض تلاميذه الاخضاء ، ومنهم من كانوا شديدي التنبؤ ، قد أقبلوا إلى اعتناق الاشتراكية وعلى الأخص الاشتراكية الماركسية أو الأخرى الجديدة .^(١) »

(١) نسبة إلى جول جيد Jules Guesde (١٨٤٥ - ١٩٢٢) وهو أحد رجال السياسة الفرنسيين الذين أشتهروا بزعمتهم التقدمية المتطرفة . طأن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وطاهر كلول ماركس واشترك معه ومع « لافارج » في تحرير « البراماج الجماعي الثوري » الذي يؤكد الصراع بين الطبقات . وانتخب رئيساً للحزب السالي في فرنسا ، كاذع صيته في المؤتمرات الاشتراكية . وتولي منصب وزير الدولة في فرنسا في الحرب العالمية الأولى .

ولهذا نرى دور كيم في تعليقه على كتاب لابرولا (Labriola) عن «التصور المادى للتاريخ»، والذي نشر في «المجلة الفلسفية» عدد ديسمبر ١٨٩٧، يؤكد وجهة نظره في قوة فيقول: «أنا نعتقد بخصوصية تلك الفكرة القائلة بأن الحياة الاجتماعية يجب أن تُفسر - لا بالتصورات التي يصنعها أولئك الذين يشتركون فيها - ولكن بأسباب عميقة يقصر عنها الإدراك. ونحن نعتقد أيضا أن هذه الأسباب ينبغي أن تبحث عنها أساساً في الأساليب التي يجمع بها الأفراد في حياتهم الاجتماعية. ويبدو لنا أن هذا الشرط وهذا الشرط وحده، هو الكفيل للتاريخ بأن يصير علماً، ويُمكن لعلم الاجتماع تبعاً لذلك أن يوجد، ذلك أنه لكي تكون التصورات الجمعية سهلة الإدراك، ينبغي أن تلتصق بشيء ما، ومن حيث أنها لا يمكن أن تكون دائرة مغلفة على نفسها، فإن المصدر الذي تشتق عنه، يجب أن يوجد خارجاً عنها. فإما أن يسيح الشعور الجمعي في الفراغ، هو نوع من التجريد لا يمكن تصوره، وأما أنه يرتبط ببقية العالم عن طريق قاعدة مادية يعتمد عليها تبعاً لذلك.»

لكن دور كيم يحتاج على تشبيه هذا التصور الموضوعى للتاريخ بالمادية التاريخية. ولذلك لا يلت أن يضيف مؤكداً «أن هذا الخلط مجرد من كل أساس، ويجب أن نهتم بالعمل على إنهائه، إذ ليس هناك أى تضامن بين هاتين النظريتين اللتين لا تعادل قيمتهما العلمية بالمرّة، إن كل شيء لا يعوق على حالة التكثيف الصناعي، والعامل الاقتصادي ليس هو الدافع الأساسي للتقدم. والحق أن الدين - وليست التكنولوجيا - هو أكثر الظواهر دائية من بين الظواهر الاجتماعية. ففي الأصل كان كل شيء يُفسر تفسيراً دينياً. وعلى ذلك فنحن لا نعرف أية وسيلة لرد الدين إلى الاقتصاد، ولا أية محاولة لجعل هذا الرد حقيقة.» وأخيراً فإن دور كيم الذي يشبه المادية التاريخية بفكرة الظواهر المصاحبة في علم النفس الفسيولوجي ينفي عن التصورات الجمعية أن تكون لها تلك الصفة، بل يؤكد أن هذه التصورات، إذا ما تكونت، فإنها

بذلك تصير حقائق قائمة بذاتها ومستقلة، وكفيلة بأن تصبح بدورها أساساً ، وأن تنتج ظواهر جديدة .» ثم يعود دور كيم ليحمل على الماديات التاريخية مرة أخرى ، في كتابه « الأشكال الأولية للحياة الدينية^(١) » فيقول : « يجب أن تتميز من أن نرى في هذه النظرية عن الدين (ومعروف أن المثل الأعلى يتولد من الحياة الجمعية) بحثاً جديداً للماديات التاريخية ، فذلك سيكون سوء فهم عجيب لنظريتنا . وعندما يوضح أن الدين في جوهره ظاهر اجتماعي ، فانا لا نريد بأية حال القول ، أنه يقتصر على التعبير بلفظ أخرى ، عن الأشكال المادية للمجتمع وحاجاته الحيوية المباشرة . فالشعور الجمعي شيء آخر غير أن يكون مجرد ظاهرة مصاحبة للقاعدة المورفولوجيا (أى المادية) ، وذلك تماماً مثلاً بحسب الضمير الفردي شيئاً آخر غير مجرد إشعاع للجهاز العصبي .»

منذ عام ١٨٩٧ كان دور كيم يؤكد في كتابه عن « الانتصار »^(٢) أن الحياة الاجتماعية تقوم في أساسها على التصورات . ولكن منذ أن كتب مقالته الشهيرة عام ١٨٩٨ عن « التصورات الجمعية » أخذ هذا المذهب يتأكد بصفة خاصة . ففي هذه المقالة نلاحظ أنه أخذ يقلل من أهمية المورفولوجيا الاجتماعية ، وفيها أثبت أنه إذا ما تكونت نواة أولية من التصورات ، فانها تصبح حقائق قائمة بذاتها جزئياً ، ونمياً حياة خاصة بها ، وأنها تبعاً لذلك ، تتخذ لها كآليات قريبة « تصورات جمعية أخرى ، لا هذه الخاصية أو تلك من خواص التركيب الاجتماعي .» وقد خلص من ذلك إلى أن الحياة الاجتماعية يمكن تعريفها بأنها ، إزدياد في المعاني الروحية ، وإلى أن كل علم الاجتماع عبارة عن دراسة لنفسية الجماعة . ويبدو هذا المذهب الروحي الاجتماعي أكثر وضوحاً في تقريره الذي قدمه لمؤتمر بولوني عام ١٩١١ عن « الأحكام

E. Durkheim :

«Formes Elementaires de la vie religieuse». (١)

E. Durkheim : «Le Suicide» (1897). (٢)

القيمة » حيث يقول : « نقل قيمة المجتمع عندما لا نرى فيه إلا جسيماً منظمًا يؤدي بعض الوظائف الحيوية . ففي هذا الجسم تعيش روح ، هي مجموعة المثل العليا الجمعية . ومنذ ذلك الحين أصبحت التصورات الجمعية هي التي تقس كل شيء . وفي الفصل الخاص بعلم الاجتماع من مجموعة « المنهج في العلوم » لا يتردد في تأكيد أن « أجور العمال تتوقف على بعض الشروط الأخلاقية » ، وأنها ترتفع أو تنخفض تبعاً لفكرتنا عن الحياة الطيبة ، التي يطالب بها الكائن البشري ، أي في النهاية تبعاً لفكرتنا عن الشخصية الإنسانية .

ولكن عندما يهوتر دوركم على تلك الوجهة ، الظواهر الاجتماعية إلى ظواهر نفسية ، فانه يظل على احتفاظه بتأكيد الصفات الذاتية للظواهر الاجتماعية . وقد كتب في « قواعد المنهج » يقول : « إن المجتمع ليس مجرد عدد من الأفراد ، ولكنه النظام الذي ينشأ عن تجمعهم ، وهذا النظام يمثل حقيقة نوعية لها سماتها الخاصة بها ولاشك أنه لا يمكن أن تتولد أي ظاهرة جمعية إذا لم تكن هناك مشاعر فردية . ولكن هذا الشرط الضروري غير كاف ، بل ينبغي أيضاً أن تكون هذه المشاعر متجمعة ومتدرجة ومتحدة بطريقة معينة ، وعن هذا الامتزاج تنشأ الحياة الاجتماعية . وإن هذا الامتزاج تبعاً لذلك هو الذي يقررها . فالتنفوس الفردية بتجمعها وتداخلها وامتزاجها ، يولد عنها كائن نفسي - إن صح هذا التعبير - ولكنه يفرد بطبيعة سيكولوجية من نوع جديد . ذلك إن الجماعة تفكر وتحمس وتعمل بطريقة تختلف مخالفته تامة ما يفعله أعضاؤها ، إذا ما كانوا متنزعين . فإذا ما بدأنا إذن بالأفراد ، فلن ندرك شيئاً مما يحدث في الجماعة ، وبمجل القول إن بين علم النفس وعلم الاجتماع من إنقطاع الصلة في نقطة معينة ، يشبه تماماً ما بين البيولوجيا والعلوم الطبيعية الكيميائية .

وفي هذا المعنى يمكن بل ينبغي أن نتحدث عن شعور جمعي متميز عن المشاعر الفردية . والشعور الجمعي يكون تركيباً أصيلاً بالنسبة للمشاعر الفردية ، تماماً مثلما تكون الخلية الحية تركيباً أصيلاً بالنسبة للذرات الكربون والأزوت

والأوكسجين والإيدروجين التي تتكون منها . وتتناول المقالة عن «التصورات الجمعية» الفكرة ذاتها حيث يقول : «إن التصورات الجمعية الناتجة عن الأفعال ورد الأفعال المتبادلة بين المشاعر الفردية التي يتكون منها، المجتمع لا تنشأ مباشرة عن هذه الأخيرة ، بل هي تطفئ عليها تبعاً لذلك . » وهكذا تتكون المجموعة بأكملها ، هي التي تفكر وتعمل وتريد ، بالرغم من أنها لا تستطيع أن تريد أو تفكر أو تعمل إلا عن طريق المشاعر الفردية .

وسوف نخصص فيما بعد قيمة هذا الرأي . ومهما يكن من قصوره في رأينا ، فإنه بالرغم من ذلك قد أتاح لمدرسة دوركيم أن تضيئ المسائل على بساط البحث الاجتماعي الصحيح، وأن تضع برنامجاً واسعاً للأبحاث الاجتماعية التي قامت هي ذاتها بحجزه منها . وفي مقاله الذي نشر عام ١٩٠٩ ، تلخص دوركيم برنامجه في الجدول التالي :

دراسة الأساس الجغرافي للشعوب في ارتباطه بالتنظيم الاجتماعي .	} ١ — المورفولوجيا الاجتماعية
دراسة السكان وحجمهم وكثافتهم وتوزيعهم على سطح الأرض .	
علم الاجتماع الديني	} ٢ — التسيولوجيا الاجتماعية
الاخلاق	
القانون	
الاقتصاد	
اللغوى	
الجمالي	

٢- علم الاجتماع العام

لم يكن في هذا الجدول إلا إطار عام للأبحاث التي اتسعت وتنوعت ، ويمكن أن نتظر في المجلدات المختلفة لمجلة « النشرة السنوية لعلم الاجتماع » ، لكي ندرك هذه الثروة العظيمة . ولكي نأخذ فكرة عن هذا التنوع ، نسجل مجرد عناوين قسمول الجزء الخاص بالمراجع ، مستعيرين ذلك من المجلد الاول من المجموعة الجديدة التي نشرت عام ١٩٢٥ :

١- علم الاجتماع العام : ١ - الفلسفة الاجتماعية .

ب - علم النفس وعلم الاجتماع .

ج - تاريخ المذاهب

د - دراسة المناهج

هـ - الحضارات

و - الجنس والمجتمع

٢- علم الاجتماع الديني : ١ - الفلسفة الدينية وعلم النفس الديني

ب - النظم الدينية للمجتمعات الفطرية (ذات

التوحيمة - ذات التوحيمة المتطورة - ذات

النظام القبلي)

ج - النظم الدينية المحلية

د - النظم الدينية العالمية

هـ - النظم الدينية عند الجماعات الثانوية

(الطوائف)

و - العبادات الخاصة

- ز - المعتقدات والممارسات الشيعية
 ح - المعتقدات والطقوس الخاصة بالموتى
 ط - السحر
 ي - الشعائر
 لك - القصص الدينية والأساطير والحكايات
 والعقائد
 ل - التنظيم الديني

٣ - علم الاجتماع الأخلاقي والتشريعي :

- ١ - القانون وعلم الأخلاق
 ب - النظم القانونية والأخلاقية
 ج - التنظيم العائلي والزواج (الأسرة .
 الزواج . حالة الزوجة . الأخلاق الجنسية)
 د - تنظيم الجماعات التائوية
 هـ - التنظيم السياسي (الدولة . نماذج للتنظيم
 السياسي)
 و - حق الملكية - حق العقائد
 ز - القانون الجنائي
 ح - التنظيم القضائي - الإجراءات
 ط - القانون الدولي - الأخلاق الدولية

٤ - علم الاجتماع الجنائي والاحصاء الأخلاقي :

- ١ - الاجرام عامة

ب- الاجرام تبعا للاقطار والأحوال
الاقتصادية والمعتقدات الدينية والسن
والجلس

ح- أشكال متنوعة من الاجرام والمخرج
على الأخلاق

د- نظام الردع

هـ- علم الاجتماع الاقتصادى :

ا- دراسات عامة

ب- النظم الاقتصادية (فى تكوينها)

ج- عمل النظام الاقتصادى

د- أنواع الإنتاج

هـ- نظم الإنتاج

و- أشكال الإنتاج

ز- طرق العمل فى الإنتاج

ح- الطبقات الاقتصادية

ط- أنظمة التوزيع

ي- مورفولوجيا التوزيع

ك- كيفية سير التوزيع

ل- العلاقات بين الظواهر الاقتصادية

والظواهر الأخرى

٦- المورفولوجيا الاجتماعية :

ا- الأسس الجغرافية للحياة الاجتماعية

ب - السكان بصفة عامة

ج - حركات الهجرة

د - التجمعات الحضرية والريفية

و - الجغرافيا الاقتصادية

٧ - معنوعات : ١ - اللغة والكتابة

ب - التكنولوجيا

ج - علم الجمال

لا شك أن هذا التصنيف يثير بعض الصعقات ، كما لاحظ ذلك موسى في المجلد الثاني من مجلة « النشرة السنوية الجديدة لعلم الاجتماع » (١٩٧٧) ، وفوق كونه في تقريره إلى المعهد الفرنسي لعلم الاجتماع (٩ ديسمبر ١٩٣١) . فلم تكن المورفولوجيا الاجتماعية ولا علم الاجتماع العام في مكانهما . وأتفرد للتكنولوجيا دوراً لا أهمية له . وربما كان من المناسب ، كما أشار إلى ذلك بوجليه ، أن نجعل لـعلم الاجتماع السياسي الذي أدمج هنا في علم الاجتماع الشرعي ، عنواناً خاصاً .

ومع ذلك فإن هذا الترتيب كما هو ، قد استخدم كإطار لعدد كبير من الأبحاث ، نذكر منها أبحاث لوسيان ليفي بربل عن « العقلية البدائية والمشاركة »^(١) وهي أبحاث لا نظير لها .

وقد نجح دور كيم في أن يجمع حوله جماعة من الباحثين الذين ، بالرغم من أن العمل قد قضت على الكثيرين منهم ، فإنهم قد عملوا ، ولا يزالون يعملون ، في إقامة بناء علم اجتماع وضعي - بأبحاث في الدرجة الأولى من الأهمية . ومن

Lucien Levy-Bruhl :

- La Mentalité Primitive et la participation - (١)

ناحية أخرى إذا كانت فكرة علم اجتماعي متميز ، وكذلك فكرة نوعية الظواهر الاجتماعية قد إنتهت بأن تقبلتها الأذهان في فرنسا بنوع خاص ، فإن الفضل في ذلك يعود في أساسه إلى مدرسة دوركيم .

٥ - علم الاجتماع الماركسي

أما علم الاجتماع الماركسي ، فقد جاء بأشياء تختلف إختلافاً بيناً عما جاءت به مدرسة دوركيم . ولعل من العيب أن نبحث هنا عن نفس الثروة في المعلومات التي نجدها في أبحاث مدرسة دوركيم . فقد كان كارل ماركس ، قبل كل شيء رجل نشاط وعمل ، ولكنه لم يفصل العمل قط عن النظرية وعن البحث العلمي ، الذي انتهى به إلى مذهب عن خصائص الظواهر الاجتماعية وطبيعتها . وتوسع في شرح هذا المذهب بعد ذلك مساعده المخلص فردريك انجلز وتلاميذه اللاحقون . ولذلك نراهي لنا أن نعالجه في نهاية هذا الفصل لا بدأ لنا من أهميته للباحث في علم الاجتماع .

ومن البديهي أن المسألة هنا لا تتعلق بأن ننظر إلى الماركسية كمذهب محدد أو كنوع من العقيدة ، الامر الذي كان يعاب عليه أحيانا ، إذ ان مثل هذه النظرة تعتبر مضادة تماما لروح المذهب ذاتها . وقد ذكرنا آتفا كيف أن أنجلز في كتابه « الرد على دورنج » ^(١) ، كان يسخر من الادعاء بإقامة حقائق نهائية وثابتة في أي نظام كان . وقد كتب بوضوح أكثر في رسالة مؤرخة ه أغسطس عام ١٨٩٠ إلى « كوزاد شميدت » يقول : « إن تصورنا للتاريخ هو قبل كل شيء توجيه للدراسة ... ونفسه ~~و~~ دراسة التاريخ كله ، ويجب أن يُخضع لبحث تفصيلي ، شروط وجود مختلف

التشكيلات الاجتماعية ، قبل أن نحاول أن نستخلص منها أنواع التصورات السياسية والنشروية والجمالية والفلسفية والدينية الخ . . . التي ترتبط بها . وفي هذه الناحية لم يتم إلا الشيء القليل ، ذلك لأن أناسا قليلين فقط هم الذين اهتموا بهذا الأمر إهتماما جدياً ، في حين أننا نحتاج إلى عون الكثيرين في هذه الناحية . فالجمال متسع لتساعا لاحدله ، وإن من يريد أن يعمل فيه يجد ، يمكنه أن يعمل الشيء الكثير وأن يمتاز في هذا الميدان . »

وقد عيب علي الماركسية أيضا أنها استخدمت ، تحت سلطان نظام مقرر من قبل ، منهجاً استدلالياً بحثاً ، يبدأ ببعض المبادئ المجردة ، ثم يستشهد بعد ذلك بالوقائع التي تثبت تلك المبادئ . ويبدو لنا أنت موديس يورجان كان أكثر انصافاً للحقيقة عندما كتب في « مجلة الاقتصاد السياسي » (عام ١٨٩٣ ص ١٩٩) يقول : « إذا لم ندخل في الاعتبار غير طريقة التخصيص العظمى ، ينبغي أن نقر بأن المنهج الذي اتبعه ماركس هو حقاً المنهج التاريخي . وهذا المنهج لا يوضح عند أول نظرة في كتاب « رأس المال » ، لأن نقد المجتمع الرأسمالي هو الذي يشغل أعظم حيز فيه . وقد عرّض هذا النقد في صورة تحليل وقياس منطقي ، ولكن إذا صرفنا النظر عن الجدل المطبق بدقة في دراسة النظام الاقتصادي الحديث ، فإن التصور الماركسي للاحوال المتعاقبة للتنظيم الاجتماعي ، هو نتيجة حقيقة للمنهج التاريخي والاستقرائي . وإن المناهج التي يستخدمها اليوم علم الاجتماع الوضعي ~~المختص~~ ^{بمختص} عليها في ~~وانجز~~ ^{بقدرة} ~~وفي كتاب « رأس المال »~~ ^{لا نجد} المنهج التاريخي المقارن فحسب ، بل نجد أيضا المنهج الاحصائي يُستخدمان استخداماً واسعاً . وقد لجأ البعض إلى المنهج الانثروغرافي في دراسته عن أصل الأسرة والملكية الخاصة وملكية الدولة .

إذا سلمنا بهذا ، ينبغي أن نلاحظ أن الماركسية قدمت ، لوضع مسائل

علم الاجتماع، تنصراً أساسياً بشي اهتمامنا هنا بصفة خاصة، هو تأكيد الصفات النوعية للظاهرة الاجتماعية، وهو ما يوضحه ماركس في هذه العبارة المشهورة «ليس شعور الإنسان هو الذي يحدد وجوده، ولكن علي العكس إن وجوده الاجتماعي هو الذي يحدد شعوره». وكما لاحظ بحق أوجست كورنو (Aug. Gormu) في رسالته الأخيرة، أن وجهة النظر الاجتماعية هذه هي التي أظهرت التضارض منذ البداية بين ماركس وإنجلز من ناحية، وأتباع مذهب هيغل المحدثين من ناحية أخرى، «فبدلاً من أن يعملوا من الفرد أو من الأنا المنصر الجوهري للتقدم، كانوا ينظرون بين الاعتبار إلى الكتلة الشعبية، إلى الطبقة الكادحة التي كانوا ينسبون إليها الدور الإيجابي في تحقيق الفكرة المضادة من سلسلة الجدول الهيجلي» ويعتبرونها العامل الحاسم في التطور الاجتماعي. وأنا لنعرف جيداً كم وجه ماركس نقده إلى الآراء المستوحاة من قصة روبنسون كروزو، التي يقول بها علماء الاقتصاد الكلاسيكيين. وهو يبين في كتابه «رأس المال، أن الانتاج والتبادل والسلامة هي في أساسها أشياء اجتماعية. وفي آخر الفصل الأول (ترجمة روى ص ٣٣) يوضح «الرم الواقع على معظم علماء الاقتصاد، بسبب المظهر المادي للخصائص الاجتماعية للعمل»، ثم يسخر من علم الاقتصاد السياسي، الذي يمكن تلخيصه «أولى عقائده» في أن أشياء العمل وآلاته مثلاً، هي بطبيعتها رأس مال. ويقول «إننا نرتكب جريمة ضد الطبيعة، إذا ما أردنا تجريدها من خاصيتها الاجتماعية البحتة». وفي مواضع عديدة نراه يكرر: «الإنسان بالمعنى الحرفي، هو حيوان اجتماعي، وهو ليس حيواناً يعيل بطبيعته لتصبح ~~مستفيداً~~ مستفيداً» إنه أيضاً حيوان لا يقدر على حياة العزلة إلا في المجتمع. وإن تصورنا لا مكان الانتاج عند أفراد منعزلين خارج نطاق الحياة الاجتماعية يشبه في صفته، تصورنا لا مكان نمو اللغة بعيداً عن أفراد يعيشون ويتكلمون معاً.»

وإن وجهة النظر الاجتماعية ذاتها، هي التي تراها عندما يرفض ماركس

التفسيرات المصطنعة التي تقول بأن الظواهر الاجتماعية تنشأ عن مجرد اتفاقات بين الأفراد . وفي كتابه « يؤس الفلسفة »^(١) يلاحظ أنه في مختلف النظم الاقتصادية ، يخضع تقسيم العمل لقواعد معينة ، ولكن هل هذه القواعد وضعها المشرع ؟ - كلا . إذ هي نشأت مبدئياً نتيجة ، لظروف الانتاج المادى ، ولم تصدر في قوانين إلا فيما بعد . وفيما يختص بالنقود يلاحظ في كتابه « رأس المال »^(٢) (ترجمة روى ص ٣٧) ، « أنه عندما لا نرى في الخصائص الاجتماعية التي تتعلق بالأشياء « سوى مجرد علامات » ، فإننا نعطيها معنى « الأوهام الاتفاقية » ، ونقع مرة أخرى في « طريقة التفسير التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر » .

ويمكننا أن نضيف إلى ذلك ، أن أحد الأفكار الأساسية للمنهج الجدلى المأثور عن هيجل يخلص في أن « التركيب يفوق القضية » و « القضية المضادة » ، مع احتفاظه في الوقت نفسه بهما وإذابة تعارضهما . وقد استطاع بوجايه في مقاله « الماركسية وعلم الاجتماع » ، أن يبين كيف أن هذا المنهج سمح لماركس أن يحافظ على مبدأ كل تفسير اجتماعي حقيقي ، وهو « أن الكل الاجتماعى شيء آخر غير مجموع أجزائه » . وهكذا يستخدم ماركس مبدأ هيجل الذى يقول بأن التغيير السكى الذى يصل إلى درجة معينة ، يجر معه تغييراً كيفياً، لكن يبين في كتابه « رأس المال » كيف أن « الاتحاج الرأسمالى لا يبدأ بوطء إلا حيث يستغل سيد واحد الكثيرين من الأجراء في وقت واحد » . وكذلك إذا ما إقتصرتنا على مجرد التعاون دون تقسيم العمل ، فإن تغييراً يحدث في ظروف العمل ، لا لشيء إلا بسبب زيادة عدد العمال ،

(١) Karl Marx : « Misere de la Philosophie »

(٢) من كتاب « رأس المال » ترجمة روى ص ٣٧

ويؤدي ذلك لا إلى اقتصاد في وسائل الانتاج فحسب ، ولكن إلى بعض النتائج النفسية ، مثل « المنافسة التي تزيد من المقدرة الفردية في التنفيذ » .

ولكن قد يقال ألا يكون علم الاجتماع هذا ، طالما أن هناك علم اجتماع ، هو ذاته تابعا « لفلسفة التاريخ » المنتظمة في مذهب وذات الاتجاه الواحد ، والتي لا تعدو أن تكون « للمادية التاريخية » ؟ ثم ألا تؤكد المادية التاريخية أن « علاقات الإنتاج » التي تكون التنظيم الاقتصادي للمجتمع ، هي « الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه التركيب الأعلى للمجتمع » ، الذي يمثل في النظم البشرية والسياسية والفكرية (الايدولوجية) ، وأنها ترتبط هي ذاتها بتقدم « القوى الانتاجية » ، بحيث أنه في آخر الأمر ، وتبعاً للتعبيرات ماركس ذاتها ، « تصبح طريقة الانتاج في الحياة المادية ، وفي سير الحياة الاجتماعية من النواحي السياسية والفكرية في مجموعها ؟ » وعلى هذا الوجه ألا يتضمن علم الاجتماع الماركسي :

١ - اتجاه اقتصادي صرف ينكر فاعلية كل العوامل الأخرى في الحياة الاجتماعية ؛

٢ - وبصفة خاصة إنكار لدور العوامل السيكلوجية أو الايدولوجية التي تصبح مجرد ظواهر اضافية لا تأثير لها ،

٣ - قدرية بمقتضاها تحدد العوامل الاقتصادية بطريقة آلية ، التطور الاجتماعي دون أي تدخل من الإرادة الانسانية ؟

نعتقد أنه يوجد هنا ثلاثة أخطاء في التفسير ، أمكن أن تؤدي إليها بعض العبارات المبسطة والمبالغ فيها عن قصد ، للوصول إلى هدف شهير . ولكن ماركس وإنجلز ومريديهما أظنوا الحجة ضد هذه الأخطاء في مواضع عدة .

١ — عن النقطة الأولى يعبر انجلز عن رأيه بجملة تام في رسالته بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٨٩٠ إلى جوزيف بلوخ (J. Bloch) ، حيث يقول : « إن رأى أصحاب التعمور المادى للتاريخ ، هو أن العامل الحاسم في التاريخ آخر الأمر ، هو تحقيق وتجديد الحياة الحقيقية بمظاهرها المختلفة . ولم يؤكد ماركس ولا أنا شيئاً أكثر من ذلك . ولكن إذا ما نقول علينا البعض بأن العامل الاقتصادى هو العامل الوحيد الحاسم ، فإن العبارة الأولى تتحول حينئذ إلى جملة فارغة ، مجردة ، سقيمة . فالحالة الاقتصادية هي الأساس . ولكن العوامل المختلفة لأجزاء البناء الاجتماعى الأعلى — من الأشكال السياسية لصراع الطبقات ونتائجه : الدساتير التى تقوم عندما نكسب الطبقة الظافرة الحركة الخ . . . والأشكال التشريعية » وأيضاً بطبيعة الحال ، انعكاسات كل الصراع الحقيقى فى أذهان المشركين فيه ، من نظريات سياسية وتشريعية وفلسفية وحديث دينى ، وتطوراتها اللاحقة فى مذاهب قطعية ، كل ذلك يُحدث أيضاً تأثيره فى سير الصراع التاريخى ، ويحدد فى قوة وفى أحوال كثيرة صوره . فهناك إذن تفاعل متبادل بين جميع هذه العوامل . »

هذه الفكرة للتأثير المتبادل التى نجدتها واضحة منذ المخطوط الذى كتبه ماركس وانجلز معا فى ١٨٤٥ - ١٨٤٦ عن «الابدولوجية الألمانية» ، لا غنى عنها لفهم المذهب . وقد كتب بلخانوف (Plekhanov) : « أت كل ما يقال حتى اليوم عن صفته الاتجاه الواحد المزعومة للماركسية ، قد جاء من مجرد سوء فهم للدور الذى يعزوه ماركس وانجلز إلى التأثيرات المتبادلة بين الأساس وبنائه الأعلى » . وفى رسالة إلى مهرنج (mehrning) فى ١٤ يوليو ١٨٩٣ ، يوضح انجلز أن هذا الخطأ نشأ عن « تعمور مائى لاجدى للالة والمحلول » وكان قد بين من قبل فى كتابه « الرد على دورنج »^(١) ، أنه بينما

تعارض بالنسبة لفيلسوف الميتافيزيقي، «العلّة والمعلول في فرض متضاد معكم»، فانه على العكس من وجهة النظر الجدلية، تكون العلة والمعلول أفكاراً لا قيمة لها إلا بتطبيقها على حالة خاصة يارتباطها العام مع مجموعة الكون. فالعلّة والمعلول يتدججان معا ويمتزجان في مبدأ تفاعلات نشاط الكون، حيث تكون العلل والمعلولات في تبادل مستمر. فما يكون هنا أو الآن معلولاً، يصير هناك أو في لحظة أخرى علّة، والعكس بالعكس. إذن بدلا من أن يغيب على الماركسية نوعاً من الاتجاه الاقتصادي البحت، من التحيز أن نسجل في رصيدها تلك الفكرة للتأثير المتبادل، أي للتأثيرات العلوية المتبادلة، وأن نعتبرها إسهاما علميا سوف نبيّن فيما بعد أهميته في قيام علم اجتماع علمي.

وبالإضافة إلى ذلك فإن ماركس في الواقع، عندما يتعلق الأمر بحالات حسية، يعطى دائما أهمية لتعدد العوامل وللمركب المعلى في مجموعة. ففي مؤلفه «البيان الشيوعي»^(١) وكذلك «في الثالث عشر من برومير» من قويم لويس نابليون بوناپرت، يبرز ألوان الصراع والحوادث السياسية ودور الدولة - وفي الكتاب الأول من «رأس المال» يوضح، بمناسبة «يوم العمل»، التأثير الحاسم للتشريع، الذي هو بحق عمل سياسي، كما يقول انجلز. ثم هو يلجأ غالبا إلى عوامل من هذا النوع في فصول الكتاب الخاصة بتاريخ البورجوازية. وأخيرا في الكتاب الثالث يذهب إلى حد القول: «إن

== أوجين دورنج Eugène Dühring (١٨٣٣ - ١٩٢١). فيلسوف ورجل اقتصاد ألماني، اعتنق المنهج المادي الذي نادى به فويرباخ، وهاجم الدين المسيحي واعتبر الأخلاق المسيحية مبررة عن شعور شب مضطهد، وعنه أخذ نيقته هذه الفكرة، ومطالب باغلاق السادة لا بأغلاق السيد. وفي الاقتصاد اعتنق مبادئ Carey. وقد هاجمه كارل ماركس مهاجمة شديدة.

في العلاقة المباشر بين مالك وسائل الانتاج والمتج المباشر، نجد السر الكامن أى الأساس الخفي للبناء الاجتماعي برمته ، وهذا لا يمنع أن الأساس الاقتصادي ذاته في خطوطه الأساسية على الأقل ، يمكن أن يمثل في الحقيقة تنوعات لانهاية لها ، ترجع الى ظروف تجريبية عديدة، وإلى أحوال طبيعية من روابط الجنس والتأثيرات التاريخية الخ ... وهذه لا سبيل إلى فهمها إلا بتحليل تلك الظروف التجريبية . »

وكذلك نرى بلخانوف ينتقد الرأي الذى عضده ماسيناس، لأنه ذو اتجاه وحيد، والذى يقول بأن الايدولوجية عند الاغريق (الدين والفلسفة) كانت تعددها التكنولوجيا بطريقة مباشرة . ذلك أن هذا التفسير ، كما يقول ، لا يلائم سوى المجتمعات البدائية ، أى المجتمعات التى ليس بها طبقات . وعلى العكس « إذا ما حاولت أن تعطى تفسيراً اقتصادياً مباشراً للمدرسة دافيد^(١) في فن الرسم القرنى في القرن الثامن عشر ، فأنت ستنتهى إلى نتيجة لن تكون أكثر من شيء مضحك ثقيل لأمضى له ، ولكن إذا ما اعتبرنا هذه المدرسة انه كاسا أيدولوجيا للصراع الطبقي ، الذى نشب داخل المجتمع القرنى قبيل الثورة الكبرى ، فسوف يغير في الحال وجه المبالاة بأكمله . »

فالماركسيه لا تقوم البته على تصور ذى اتجاه وحيد للحياة الاجتماعية إذ الامر يتعلق هنا « كما يقول انجاز ، يوضع فرض للعمل والاهتداء إلى « خيط موصل » ، وبفضلهما يكشف التحليل ، خلال الافعال وردود الافعال المتبادلة لمختلف العناصر، عن عامل « ليس هو العامل الوحيد ، ولكنه

(١) Louis David - رسام فرنسي عاش الثورة الفرنسية وكان رساما لابلون

وزعتها المدرسة الكلاسيكية الجديدة في الرسم .

عامل أصلي وأساسي وحاسم في آخر الأمر ، ونعني به العامل الاقتصادي ، وبصفة خاصة نمو القوى الانتاجية .

٢ - وقد أمي أيضا فهم الدور الذي تلعبه المادية التاريخية للعوامل النفسية ، أى لما نسميه الايدولوجية ، فقد نسب إليها فارة تأكيد أن هذه الايدولوجية ليست إلا عاملا يمكن اغفاله ، أى أنها ظاهرة إضافية لا فاعلية لها ، وتارة يُنسب إليها سيكولوجية ضيقة ، ترجع كل الدوافع الانسانية إلى سيطرة المصالح المادية ، كما عير عن ذلك بوجليه ورافو^(١) في مؤلفهما « عناصر علم الاجتماع » .

ولكن في الحقيقة لم ينكر ماركس ولا إنجلز قوة فاعلية الأفكار ، إذ أن هذا الانكار يقدر تناقضا عجيبا من جانب هذين المفكرين ، المذنبين كتبنا كثيرا ! بل على العكس ، فانه من وجهة النظر الجدلية - وقد أشار إلى ذلك من قبل في « الايدولوجية الألمانية » : إن قيام الشعور بقدم العالم بواسطة العقل البشرى ، يؤدي إلى طور جديد من التقدم ، ذلك الذى يحول فيه الانسان الكون لمنفعته ، والذى فيه يسود الطابع الانسانى ويسير وفق العقل (رينيه موبلان) . وفي « البيان الشيوعى » يصير ماركس وإنجلز على « ضرورة أن تثير عند العمال أوضاع شعور يمكن بالتعارض الموجود بين البورجوازية وطبقة العمال » . فماذا يفيد ذلك ، إذا كان الشعور ليس سوى ظاهرة إضافية ؟ وفي « رأس المال » بدلا من أن يُغفل ماركس العوامل السيكولوجية ، فانه بسبق ماكس فيبر في آرائه عن الارتباط بين حركة الاصلاح الدينى والروح البروتستانتية ، وبين نمو الرأسمالية . فهو إذن

يتم أيضا بهذه التأثيرات المتبادلة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر الدينية ، التي يشير إليها كذلك ريليه مونييه في مؤلفه « الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع » . ويبين إنجلز في مؤلفه « الرد على دورنج » أن فكرة المساواة مع كونها « نتاج تاريخي » ، قد لعبت ولا تزال تلعب دوراً بالغ الأهمية من الناحية النظرية ومن الناحية العملية . وفي مؤلفه « فويرباخ » يحدد دور الایدولوجية هكذا : « كل أيّدولوجية عند تكوينها تتطور في اتحاد وثيق مع أساس موجود للتصورات وثنميه . وبخلاف ذلك ، فلن يكون هناك أيّدولوجية ، أي عملية تملخص في الانشغال بالافكار على أنها حقائق قائمة بذاتها ، تتطور بطريقة مستقلة ، وتخضع فقط لقوانينها الخاصة بها . وإن الظروف المادية لوجود الناس الذين تتابع في رؤسهم هذه العملية للأفكار ، تُحدد آخر الامر ، سير هذه العملية ، ولكن هذه الظاهرة تبقى بالضرورة محاولة لديهم ، وبدون هذا ، لن يكون هناك وجود لاية أيّدولوجية . »

وأكثر من ذلك تقر المادية التاريخية ، إلى حد ما ، للايّدولوجية بالقدرة على النمو طبقاً لقوانينها الخاصة ، مبتدئة بأساس فكري معين . كتب إنجلز يقول : « إن الایدولوجية لا تؤثر فقط بدورها في الأساس الاقتصادي ، بل فيما يتعلق بالقانون بصفة خاصة » من النادر أن يحدث أن يكون تشريع معين ، تعبيراً فجاً ومتشدداً وواقعياً لسيطرة إحدى الطبقات . ألا يكون ذلك في ذاته ، منافياً لفكرة القانون ؟ ... وهكذا لا يشمل « نمو القانون » في معظمه إلا على محاولة إسقاط اللتناقضات الناتجة عن التحويل المباشر للروابط الاقتصادية إلى مبادئ تشريعية ، وإقامة نظام تشريعي منسجم . وبلا حري يكون الامر كذلك في يختص « بالمناطق الایدولوجية التي تخلق في مستوى أعلى » ، ولذلك نرى كما يقول إنجلز ، « أنه يمكن لبلاد متأخرة اقتصادياً أن تحتل مع ذلك المكان الأول في الفلسفة » .

ونجد وجهة النظر ذاتها عند اثنين من أنصار الماركسيه المحدثين ،

عندما يلاحظ بلخانوف (Plekhanov) أن معظم العادات وآداب الحياة ، التي تسود في الأوساط الراقية ، لا تفسرها مباشرة حالة القوى الانتاجية ، ولكن تفسرها « عوامل سيكولوجية لطيفة غير منتجة » ، وأنه تبعاً لذلك « يحتل العامل السيكولوجي مكان العامل الإقتصادي » وبين بخارين (Boukharine) « أن القول بأن نظرية المادة التاريخية تنكر أية أهمية للبناء (الاجتماعي الأعلى) بصفة عامة وللأيدولوجية بصفة خاصة ، هو قول لا أساس له . وهذه الأيدولوجية في رأي بوخارين ، ليست مع ذلك سوى تبلور لعلم النفس الاجتماعي ، في نظام للأفكار والمواقف وقواعد السلوك : فمثلاً منذ فجر الحركة العالية ، وطبقة العمال تحس بوطأة الظلم من النظام الرأسمالي ، ولكن كان ظل هذا الاحساس مشوشاً وغير محدد ، ومع ذلك فقد خلق هذا الاحساس الفاض ، شيئاً فشيئاً ، شيئاً واضحاً متماسكة ، ومجموعة من المطالب « أي « برنامجاً » و « مثلاً أعلى » ، ومنذ ذلك الحين تكونت أيدولوجية الطبقة العاملة .

ولقد سجلت الماركسية في قوة الخاصية الجمعية لهذه التراكيب الأيدولوجية العليا . وسري فيما بعد أن بوخارين لم يتقدم ، تماماً كما فعل دوركيم ، في أن يفرد مكاناً لفكرة « الشعور الجمعي » وفي « الثامن عشر من برومير » بين ماركس في دقة ، أن كل هذه التراكيب العليا « للشاعر والأوهام وطرق التفكير وتصورات الحياة » ، والتي تقوم على أساس من الظروف الاجتماعية للحياة ، « تقوم الطبقة الاجتماعية كلها بتخليقها وتشكيلها » . ثم يكتب إنجلز أيضاً في مؤلفه « فوريباخ » : « إذا كان الامر يتعلق بالبحث عن القوى المحركة التي توجد - بشعور أو بدون شعور وفي الحقيقة بدون شعور في أغلب الاحيان - وراء دوافع العمل التاريخي للناس ، والتي تكون في الواقع القوى المحركة الحقيقية والاخيرة للتاريخ . فلا يمكن أن يكون الامر متعلقاً بدوافع للانفراد « منها بلغ هؤلاء من السمو ، أكثر

عما يتعلق بأولئك الذين يحركون الجماهير الكبيرة والشعوب بأكملها، وطبقات كاملة من السكان في كل شعب . »

ومن ناحية أخرى تتضمن هذه الأيدولوجية الجمعية ظواهر سيكولوجية مركبة ، بفضلها تظهر الحقيقة التي نهتم بإبرازها ، متحولة متخذة صورة تمثل أعلى ومتسامية ، ومنبثقة في شكل جديد آخر الأمر . وأن هذه الأيدولوجية الجمعية تبعا لذلك ، لا ترجع إلى « سيطرة المصالح المادية » ، وأنها تنتهي ، في رأي ماركس ، إلى تصورات « غريبة » ، كل ذلك تتضمنه أحد الآراء الجوهرية ، للمذهب ، وفي الوقت نفسه يعبر عن فكرة اجتماعية في أساسها . وقد كتب إنجلز يقول : « لاشك أن العوامل الفعالة في تاريخ المجتمع تتمثل فقط في رجال موهوبين بالشعور » ، وعلى هذا النحو ولا يحدث شيء دون هدف واع ، مرغوب فيه » ، ولكن من جهة أخرى ، فإن الإرادات الفردية العديدة التي تؤثر في التاريخ ، تؤدي في أغلب الأحيان ، إلى نتائج مغايرة تماما لتلك التي تفترضها وفي الغالب إلى نتائج متعارضة كل التعارض . ولكن ماركس بصفة خاصة هو الذي أشار في كتابه « رأس المال » إلى الصفة الخرافية للسلعة . (أي إلى تلك الخدمة التي تظهر الصفة الاجتماعية للعمل ، كما لو كانت صفة للأشياء أو للمنتجات ذاتها) ، وهو بأشارته هذه قد عبر عن آراء بخصوص التصورات الجمعية ، لا يمكن أن يتكرها أي عالم اجتماعي من مدرسة دوركيم . « فالصورة القيمية ، وعلاقة قيمة منتجات العمل ، لا ارتباط لها بالمرء مع طبيعتها المادية ، بل هي علاقة اجتماعية فقط ، يحددها الناس فيما بينهم ، وتبدو بالنسبة لهم ، في صورة خيالية لملاقة الأشياء فيما بينهم ، ولاجل أن نجد مشابها لهذه الظاهرة ، يجب أن نبحث عنه في المنطقة الغامضة من عالم الدين ، فهناك يصخذ إنتاج الفكر البشري مظهر كائنات مستقلة ، ذات أجسام خاصة ، في ارتباطها بالناس وفيها بينما . والأمر كذلك أيضا فيما يتعلق بإنتاج يد الإنسان في عالم التجارة ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه

العقيدة الخرافية التي ترتبط بشمرات العمل منذ أن تعرض في شكل سلعة .

لا تنكر المادية التاريخية إذن الجانب السيكولوجي والابدولوجي للحياة الاجتماعية ، ولكنها ترفض فقط أن ترى فيه العامل الاساسى أو التعبير المصدق عن الحقيقة الاجتماعية على وجه الخصوص . فهي تتضمن على حد تعبير مازاريك ، نوعاً من خداع البصر أى تصوراً يتخلص في « أن الغايات التي نستهدفها الأفراد عن وعي ، ليست هي الأسباب الكافية للتطور الاجتماعي . وبدلاً من أن ينشأ هذا التصور بالمادية التاريخية عن المذاهب الاجتماعية كما يعتقد البعض ، يؤلف على العكس - وسنبين ذلك فيما بعد - أحد المبادئ الأساسية التي لا غنى عنها لكل علم اجتماع موضوعي . ألم زدورك في مقالة عن لارويلا يعلن « خصص تلك الفكرة القائلة بأن الحياة الاجتماعية يجب ان تفسر ، لا بالتصور الذي يتصوره عنها أولئك الذين يشتركون فيها ، ولكن بأبواب عميقة يقصر عنها الشعور ؟ » وكتب بوجليه أيضاً يقول : « إن الأسباب التي يتصورها الإنسان ليفسر بها سلوكه ، تميز في النادر عن الأسباب الحقيقية للنظم ، وتلك وجهة نظر يتفق عليها معظم علماء الاجتماع الذين يؤكدون ، على خلاف المؤرخين الأدعياء ، أن الرؤية تجاه الدوافع المعترف بها . مهما كانت موضحة بجملاء في كثير من الوثائق - هو تميز منهجي يفرض نفسه فرضاً » . وهنا أيضاً تسير الماركسية في ذات الاتجاه الذي يسير فيه علم الاجتماع العلمى .

٣ - أخيراً ليس من الدقة ، على الرغم من تأثير بعض التعبيرات الفنية غير الدقيقة ، القول « بأن الماركسية تقوم على تصور قدرى للتطور الاجتماعى ، بل على العكس تماماً ، هي قبل كل شيء « فلسفة للعقل » ، كما وضح ذلك انجوز في عام ١٨٩٢ وهو يذكر كلمة « جوتيه » على لسان فاوست . « كان الناس يعملون قبل أن يتجادلوا ، وفي البداية كان العمل » وقد وُرق النشاط البشرى لحل المعضلات قبل أن تكون موضع اكتشاف التحليل العقلي . »

وكيف ننسى أن هذه كانت وجهة النظر التي أخذها ماركس محوراً للإنكار الرئيسية التي قدمها عن فويرباخ (١٨٤٥) : فالنشاط الإنساني، بوصفه عملاً حقيقياً محسوساً فتأثير في الطبيعة، كان محور هذه الأفكار الأساسية . وعندما نقصد ماركس المادية القديمة التي كانت تتلخص في أن الناس نتاج للظروف ولا تربية ، كان يهيب عليها ، على وجه الدقة ، اغفال أن «الظروف تتغير حقاً بفعل البشر ، وأن المربي نفسه ينبغي عليه حقاً أن يربي » . وفيما كتبه عن « العائلة المقدسة » ، يعترض على أولئك الذين يحسمون على تشخيص التاريخ : « فالتاريخ لا يفعل شيئاً ، بل إنه الإنسان الحقيقي ، الإنسان الحي الذي يفعل ، والذي يملك ، والذي يكافح ، وليس هو التاريخ الذي يستخدم الإنسان لتحقيق غاياته ، كما لو كان شخصية مستقلة ، فالتاريخ ليس شيئاً آخر سوى نشاط الإنسان الذي يجري وراء أهدافه . »

لا شك أن ميدان العمل عند الإنسان محدود بالظروف التي يمارس فيها هذا العمل : « فالناس يصنعون تاريخهم الخاص بهم ، ومع ذلك فهم لا يصنعونه بطريقة تصفية ، في ظروف يختارونها بأنفسهم . ولكن في ظروف يتلقونها ويثرونها مباشرة عن الماضي » . ولكن في هذه الحتمية التي ترجع في رأى الماركسية آخر الأمر ، إلى فعل العوامل الاقتصادية وبصفة خاصة ، القوى الإنتاجية ، يجب ألا نرى ، كما يلاحظ ر. موندافو (R. Mondolfo) أية قدرية . « فالإنسان نفسه - كما وضع ماركس في « نظرياته عن فائض القيمة » - هو الأساس لانتاجه المادي . » وإذا ما وصل الاقتصاد أحياناً إلى السيطرة على النشاط البشرى ، وإذا كان هناك حينئذ « تمرد من القوى الإنتاجية » ضد الإنسان ، فإن هذا الاقتصاد وهذه القوى الإنتاجية ليست مع ذلك إنتاجاً للنشاط البشرى ؛ وفي هذه الحالة يمكن تصوير الإنسان بالعمورة الشهيرة التي تمثل صبي الساحر العاجز عن إخضاع القوى التي أطلقها بفعله هو . » وعلى هذا النحو - كما يلاحظ ل. بريولا (Labriola) لا يكون الخوض ، الذي يوجد فيه الإنسان بالنسبة للظروف ،

إلا خضوعاً بالنسبة لنفسه في حقيقة الأمر .

في هذا المجال أيضاً نجد الاتفاق تماماً بين مفسري الماركسية المحدثين، فقد كتب ريزانوف (D. Riazanov) المدير السابق لمعهد ماركس - إنجلز ، موضحاً كيف أن ماركس جعل من الفلسفة التأملية الخاصة لفويرباخ ، مذهباً في العمل والتحول الاجتماعي : « ليس الإنسان ، في رأي فويرباخ ، إلا عنصراً سلبياً يسجل في خضوع كل الدوافع التي يلقاها من الطبيعة . وضد هذا الزعم عرض ماركس رأياً آخر ، وهو أن كل ما يحدث في الإنسان وكل تغيرات الإنسان ذاته ، يكون نتيجة ، ليس فقط لتأثير الطبيعة فيه ، ولكن أيضاً وعلى نطاق واسع ، لتأثيره هو في الطبيعة . . . فهو يؤثر بنفسه في الطبيعة ، وهو بتغييره الطبيعة يغير ظروف وجوده ، وفي الوقت نفسه يغير هو نفسه . » هانن بعيدون كل البعد عن القدرية . وذلك ما يحدده في دقة أيضاً بوخارين (Boukharine) عند ما كتب عن المادة التاريخية : « إن الحتمية الاجتماعية ينبغي ألا تختلط بالقدرية . فالقدرية هي الاعتقاد في قدر أعمى لا يمكن تجنبه . وهذا المذهب ، على العكس من الحتمية ، ينكر الإرادة الإنسانية بصفتها عامل في التطور . »



هنا نحن نرى الآن كيف أن علم الاجتماع قد توصل ، خلال تاريخه ، إلى إدراك أنه ، لأجل أن يقوم كعلم موضوعي قائم بذاته للظواهر الاجتماعية ، لم يكن في حاجة لأن يهمل أي عنصر من العناصر البشرية للحقيقة الاجتماعية . وعندما بدأ بوجهة نظر معيارية بعبءه ، لم يتوصل إلا شيئاً فشيئاً ، إلى إدراك صبغة الحتمية الخاصة به . وقد بحث عنها في مبدأ الأمر بعيداً عن الإنسان ، في تشبيهات غامضة مع الظواهر البيولوجية ، ثم كرد فعل لهذا الاتجاه ، بحث

عنها في العوامل الذاتية ، التي لا تحافظ على خاصيته كعلم للإنسان ، إلا بالقضاء على الصفات النوعية لموضوعه. والآن نبدأ نستشف أن هذه الصفات النوعية يمكن أن تكون موضع الاعتبار ، وأن الجمعية الاجتماعية يمكن أن تؤكد ، دون أن ننكر لذلك دور العوامل النفسية والابدولوجية ، ودون أن نقع في قدرية غير مقبولة ، لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية .

الفصل الحادي عشر

المدرسة السيولوجية الفرنسية

ومنهج بحث الظواهر الاجتماعية

تدبنا حتى الآن الخطوات التي مر بها التفكير الاجتماعي للاتصال من وجهة النظر التقديرية (أو المعيارية normative) - أى البحث وراء تحقيق مثل ذاتية بحث - إلى دراسة الظواهر الاجتماعية ومعرفة بطرق موضوعية objective أى بدراستها من الخارج عن طريق الملاحظة والمقارنة والتعليل دون أن يكون لمواطننا الشخصية وأهوائنا الخاصة تأثير على ما نستخلصه من نتائج عامة . وقد تميزت هذه الخطوات في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بمحاولة إخضاع المنهج الاجتماعي لمنهج علم الحياة ، لمنهج علم النفس . وها نحن نصل الآن إلى مرحلة حاسمة في تكوين علم الاجتماع وهي تلك التي تتميز بإيجاد منهج خاص لبحث الظواهر الاجتماعية وقد تم ذلك بفضل جهود المدرسة الاجتماعية الفرنسية بزعامة إميل دوركايم

وتستدعي الدراسة الموضوعية الفصل بين البحث النظري La théorie والبحث العملي La pratique . ومعنى ذلك أنه يجب علينا معرفة الظواهر والإلام بتطورها قبل التأثير فيها بالتعديل أو الحذف . ولكن إذا كانت هذه التفرقة واجبة لتسهيل الوصول إلى الحقائق العلمية ، فليس معنى ذلك أن ننصرف تماماً عن الاهتمام بالتطبيقات العملية . فليس علم الاجتماع لإدراة مظاهر النشاط الإنساني أو حياة الإنسان داخل نطاق الجماعة . وهذه

المظاهر سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم دينية أم عائلية فهي لا تخرج عن كونها أنواع للسلوك الإنساني ، وهذا السلوك يتضمن دائماً الناحية العملية للأشياء . وعلى ذلك فالإنسان أمام الظواهر الاجتماعية لا يقتصر على موقف المتفرج أو المشاهد فقط بل أنه متفرج وممثل في الوقت نفسه ، وهو في هذا الموقف يختلف عن موقفه إزاء الظواهر الطبيعية أو البيولوجية . والعالم الاجتماعي حين يقوم بدراسة نظام الأسرة أو بعض النظم الاقتصادية أو الدينية مثلاً فهو إنما يبغي من وراء ذلك الوصول إلى إظهار ما قد يشوب هذه النظم من عيوب ويسعى لإصلاحها . وقد رأينا أن فكرة تأسيس علم الاجتماع عند كونت كانت مرتبطة بفكرة القضاء على الفوضى التي خلفتها الثورة الفرنسية ، وتوطيد دعائم السلام .

وإذا كانت المدرسة الفرنسية قد اتجهت على الخصوص إلى الناحية النظرية لتدعيم قواعد العلم الناشئ ، وتوافر علماؤها على جمع مادة فريدة عن طريق الدراسة العلمية ، فلنأخذ ذلك كانت تقسيمه من وراء أبحاثها إلى تحقيق غايات عملية . فأنجيه إسبيناس Espinas ، وهو أحد العلماء الفرنسيين الذين مهّدوا بأبحاثهم للنظرية الديمولوجية - اتجه في دراساته للمجموعات الحيوانية والإنسانية نحو معرفة القوانين التي تسيطر على حياة الإنسان ورغبة في الوصول إلى إصلاح الدولة من الناحية الأخلاقية والسياسية .

ولم يشذ دور كيم زعيم تلك المدرسة عن هذه القاعدة . إذ يقول لنا أن أبحاثه كانت نقطة البدء التي تمكنه « من أن يلعب دوراً في بناء كيان فرنسا الاجتماعي بعد أن خرجت محطمة من الحرب السبعينية ضد بروسيا » . كما يقول لنا في مقدمة رسالته التي نال بها الدكتوراه وموضوعها « تقسيم العمل

الاجتماعى . « اننى صرح أن أبحاثى هذه لا تستحق ساعة واحدة من العناء إذا اقتصر الغرض منها على الناحية الجدلوية (أو النظرية) .

على أنه إذا كانت طبيعة الدراسات الاجتماعية تستدعى توطيد العلاقات بين الأتراسة الموضوعية وبين ما يترتب عليها من نتائج عملية ، فليس معنى ذلك أن اعترفنا بتلك الحقيقة يرجع بنا إلى الوراء أى إلى عهد الخلط بين التقديرى والموضوعى . فالدراسة التقديرية تبدأ بوضع مثال يفرضه العقل دون أن يحسمه أو يعرف مدى مطابقته للظروف المحيطة بالمجتمع ، ولا تكفى بذلك بل تفرض هذا المثال على أنه حقيقة مطلقة يصح تطبيقها فى جميع الأحوال بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان . ويمكن تشبيه هذه الأبحاث التقديرية بأبحاث مشعوذى الكيمياء alchymistes فى العصر الذى سبق ظهور الكيمياء الحديثة . فقد كان غرض هؤلاء المشعوذين من أبحاثهم هو إيجاد طريقة لإطالة العمر أو لتحويل بعض المعادن الرخيصة إلى ذهب . ولا شك أن الاجتماع الحديث حين يقرر الاعتراف بقيمة الناحية العلمية لا يريد الرجوع إلى هذا المنهج الخاطيء ، فهو لا يضع مثالا أعلى ويقرر تحقيقه مهما كلفه ذلك من مشقة وجهد . ولكنه يرى أن المثال الحقيقى لا يوجد إلا بعد الدراسة العلمية للظواهر أى لما هو كائن بالفعل . فإذا ثبت له أن الظواهر التى يدرسها تتفق مع طبيعة المجتمع فلا تكون المثال لهذا المجتمع بالرغم من وجودها بالفعل . وإذا كانت هناك بعض الظواهر الشاذة أو الدخيلة فإنه يعمل على القضاء عليها حتى لا تعوق التطور الطبيعى للمجتمع . فالمثال الأعلى يكون فى هذه الحالة نتيجة للدراسة الموضوعية .

إميل دوركايم (١٨٥٨ - ١٩١٧)

ولد دوركايم عام ١٨٥٨ بمدينة إينال Epinal بشرق فرنسا (بالقرب من الألزاس). واهتم منذ السنوات الأولى لحياته الدراسية بتكوين مستقبله إذ كان شديد الشعور بالمسئولية. وأتم دراسته الثانوية في مسقط رأسه، ثم تقدم لمسابقة مدرسة المعلمين العليا (النورمال) لما كان يشعر به من ميل طبيعي نحو مهنة التدريس، ولكنه عندما أصبح طالباً في هذه المدرسة عام ١٨٧٩ ابتداءً يشعر بخيبة أمل لأنه لم يجد فيها نوع الثقافة التي كانت ينشدها. فقد كانت المدرسة في شبه عزلة عن التيارات العلمية الحديثة وكانت تتعلق بالقديم. ولكن دوركايم لم يكتف بما كان يتلقاه فيها بل أخذ يبحث عن غذاء فكري آخر ليشرح نهمه إلى العلم.

فقرأ رينان Renan ولم يستسغه، ثم درس آراء «رنوفيه Renouvier» وتحمس لها وتأثر بها كثيراً، ومن بين أساتذة «النورمال» الذين أحبهم وظل طول حياته يعترف بفضيلهم «إميل بوترو Boutroux» أستاذ الفلسفة الذي حجب إليه دراسة الفلاسفة القداماء، وكذلك فوستيل دى كولانج Fustel de Coulanges الذي برع في طريقة تدريسه للتاريخ وجمع إلى الروح العلمية دقة التحليل وإبراز الحقائق بطريقة سهلة شيقة.

وتخرج دوركايم في مدرسة المعلمين عام ١٨٨٢، وما لبث أن لفت إليه الأنظار لقيمة أبحاثه وطرافتها، وأصبح شخصية بارزة في المحيط العلمي والجامعي. واشتغل بالتدريس في المدارس الثانوية من ١٨٨٢ - ١٨٨٧ كان من بينها سنة قضاه في إجازة علمية زار فيها ألمانيا للتعرف على نظمها العلمية. وكتب أثناء إقامته هناك مقالا عن «الفلسفة في الجامعات الألمانية» نشر في

مجلة التعليم الدولية ، ومقالاً آخر بعنوان « علم الأخلاق للوضعي في ألمانيا » نشر في المجلة الفلسفية . ودوس على أقطاب علم الاجتماع في ألمانيا مثل فاجنر ، وشمولز ، وفنلت . وبعد هؤلاء أساتذته الحقيقيين وباعى فكرة علم الاجتماع في نفسه إذ أنه تأثر بهم أكثر مما تأثر بكونت وإسبيناس ومنهم أخذ نظريته الواقعية في علم الاجتماع 'Réalisme Social' . وبعد أن عاد من ألمانيا في عام ١٨٨٧ عين أستاذاً للتربية في جامعة « بور دو » إذ لم يكن علم الاجتماع يدرس في ذلك الحين في الجامعات الفرنسية . ثم أنشئ كرسى للعلوم الاجتماعية خصيصاً له في تلك الجامعة . وصار دور كيم يوزع محاضراته بين التربية والاجتماع ولم يتقطع طول حياته عن تدريس التربية ، بل كان يكرس لها ثلث وقته تقريباً بالرغم من اتجاهه نحو تأسيس المدرسة الاجتماعية فيما بعد . ولا نستطيع أن نعرف بالضبط متى ابتداء دور كيم دراسة أوجست كونت . ولكن من المؤكد أن نزحته نحو علم الاجتماع كانت واضحة أثناء حياته الدراسية حتى أنه استطاع تمديد موضوع رسالته للدكتوراه على أثر تخرجه من مدرسة المعلمين . وقدم هذه الرسالة للسوربون في عام ١٨٩٣ وموضوعها « تقسيم العمل الاجتماعي De la division du Travail social » .

وقد وطد دور كيم أقدامه بهلما الكتاب في ميدان الدراسات الاجتماعية إذ ظهرت فيه بوضوح طريقته المبتكرة في معالجة الموضوع كما وضع فيه أسس الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية . ثم طبع بعد ذلك كتابه عن « قواعد المنهج في علم الاجتماع » (١) وهو يعد المرجع الأول الذى يضع أسس هذه العلم

(١) Les règles de la méthode sociologique

ترجمه الى العربية الدكتور محمود قاسم وقمنا بمراجعة الترجمة بتكليف من وزارة

التربية والتعليم .

ويحدد منهج بحث الظواهر الاجتماعية . وقد أعطى هذا الكتاب للنور كيم صفة الأستاذ . وجعل منه صاحب مدرسة جديدة . إذ أنه نجح في وضع قواعد العلم الجديد الذي بدأه كونت وإسبيناس والاف حول دور كيم كثير من الفلاسفة والمؤرخين ورجال الاقتصاد واللغويين . وكانوا يشعرون بكثير من الفخار بالسير تحت لواء أستاذ كان يعد حجة في ميدان أبحاثه .

وهكذا تألفت المدرسة السيولوجية ووزعت بين أعضائها نواحي البحث المختلفة كل في ميدان تخصصه . ونتج عن هذا التعاون العلمي اثنا عشر مجلداً في الدراسات الاجتماعية ومراجع علم الاجتماع . وكان يظهر منها مجلد في آخر كل عام باسم « المنشرة السنوية لعلم الاجتماع L'Année Sociologique » .

ولم تستقبل السوربون بحماس نظريات دور كيم في بادئ الأمر بالرغم من أنها منحتة الدكتوراه على رسالته القيمة . فحمل عليه بعض أساتذتها حملة شعواء ، ولكنه صمد للعاصفة وظل يعمل في هدوء ويتحين الفرص لنشر مبادئه حتى فتحت له السوربون أبوابها فدخلها ظافراً واحتل فيها كرسي تدريس علمي التربية والاجتماع . وكان ذلك في عام ١٩٠٢ . وقد أصبح في وقت قصير من أبرز شخصيات الجامعة لما كان عليه من قوة الهمم والصرامة فضلاً عن كفاءته العلمية . فكان رجال وزارة التربية يرجعون إليه في كل ما يتعلق بالسوربون ، وينظام التعليم الثانوي « وامتد تأثيره وسلطانه إلى الاتحاد العام للعمل .

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى كرس دور كيم مجهوده للدفاع عن وطنه عن طريق العلم . ووضع كل عبقريته وذكائه وحجاسته المتهبة في خدمة الدعاية وتقوية الروح المعنوية للمحاربين . وكانت كتاباته عن الحرب تحمل

نفس الطابع العلمى والبحث الدقيق والاعتماد على الوثائق ، وأهمها فصلان بعنوان « من الذى أراد الحرب ؟ » و « ألمانيا فوق الجميع » . وكتب أيضاً سلسلة صغيرة من المقالات بعنوان « خطابات لجميع الفرنسيين » كان يذكرهم فيها بواجبهم الذى يتلخص فى كلمات ثلاثة : الصبر ، والجهد ، والثقة . Patience, effort, confiance

وكان للدور كيم ابن وحيد جندى فى أوائل الحرب ثم قتل فى عام ١٩١٥ على أثر انسحاب القوات الفرنسية من الصرب . وقد جمع والده كل ما لديه من صبر وجلد ليقاوم حذنه العميق على تلك الكارثة التى حلت به . وانصرف إلى الإدماء والفلسفة لعله يجد فيها الصبر والسلوى . ولكن الحزن الذى كده فى نفسه لم يمهله أكثر من ستين فوات فى نوفمبر ١٩١٧ .

أهم مؤلفاته :

تقسيم العمل الاجتماعى ١٨٩٣ De la division du travail social
قواعد المنهج فى علم الاجتماع ١٨٩٥ Les règles de la méthode sociologique
الانتحار ١٨٩٧ Le suicide
الأشكال الأولية للحياة الدينية
Les formes élémentaires de la vie religieuse

وطبع بعد وفاته :

التربية والاجتماع ١٩٢٢ Education et sociologie
الاجتماع والفلسفة ١٩٢٤ Sociologie et philosophie

- L'éducation morale التربية الأخلاقية ١٩٢٥ (١)
 Le socialisme الاشتراكية - تعريفها - نشأتها - مذهب سان سيمون ١٩٢٨

مقالات وأبحاث اجتماعية

- التصورات الفردية والتصورات الجماعية
 Représentations individuelles et Représentations collectives
 Prohibition de L'inceste et ses origines تحريم زواج الأقارب وأصله
 (مجلد ١ النشرة السنوية ١٨٩٨)
 Définition du Fait Religieux تعريف الظاهرة الدينية (مجلد ٢)
 Sur le Totémisme النظام الطوطمي (مجلد ٥)
 Définition du Fait moral تحديد الظاهرة الأخلاقية
 (نشرة الجمعية الفلسفية الفرنسية ١٩٠٦)

المذهب الاجتماعي أو السوسيولوجي

لا يكاد يذكر علم الاجتماع بالمعنى الذى نعرفه اليوم — أى كعلم له قواعده ومنهجه — دون أن يذكر معه اسم دور كيم . والواقع أن دور كيم برسالته المشهورة عن تقسيم العمل الاجتماعى عام ١٨٩٣ قد فتح الطريق أمام مدرسة جديدة كان لها كبير الأثر فى الاتجاه الفلسفى فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى . وتعرف هذه المدرسة باسم المدرسة السوسيولوجية . وليس معنى ذلك أن علم الاجتماع لم يوجد قبل دور كيم ، فقد قطع كونت

(١) وقد تمت بترجمة هذا الكتاب بتكليف من وزارة التربية والتعليم —
 وراجعه الدكتور على عيد الواحد وائى .

شوطاً بعيداً في تأسيسه ، ولكن فكرة استقلال هذا العلم الناشئ عن العلوم الأخرى لم تكن قد تحدت بعد فجاء دور كيم ووضع الأسس التي يقوم عليها العلم الجديد بحيث أصبح علم الاجتماع علماً مستقلاً يبحث في الظواهر الاجتماعية بطريقة الخاصة . وقد أراد علماء الاجتماع الذين جاؤوا قبل دور كيم أن يخفضوا ذلك للملم تارة لقوانين علم الحياة فشبهوا المجتمع بالكائن الحي وأرادوا تفسير قوانينه على نسق القوانين التي تنظم حياة الكائن الحي . وتارة أخرى أرادوا أن يجعلوا من علم الاجتماع فرعاً من علم النفس ، وكانت حججهم في ذلك أن العناصر الأولية التي يتكون منها المجتمع هي الأفراد ، وعلى ذلك فالأصول الأولى للظواهر الاجتماعية لابد أن تكون ذات صبغة سيكولوجية لأن علم النفس هو العلم الذي يدرس الظواهر المتعلقة بالفرد . ولم يخطر ببال هؤلاء ولا أولئك أن الظواهر الجمعية التي تنشأ عن حياة الأفراد داخل نطاق المجتمع لها صفاتها الخاصة ، وأن تفسيرها يتوقف أولاً على الانتفاع بحقيقتها هذه ، وعلى النظر إلى المجتمع على أنه كائن له ذاته الخاصة *un être sui generis* فالحياة الاجتماعية تنتج عن هذا التفاعل الخاص الذي تخضع له الضمائر الفردية بمجرد اجتماعها . ويفتج عن هذا التفاعل نوع جديد من الظواهر لم تكن تنشأ لولا وجود المجتمع .

وهكذا أثبت دور كيم بتمييزه الظاهرة الاجتماعية عن كل من الظاهرة البيولوجية والظاهرة النفسية أن علم الاجتماع يستطيع أن يتكون دون أن تكون له أى تبعية لعلم الحياة أو علم النفس . ثم كرس جهوده بعد ذلك لدراسة الظواهر الاجتماعية بطريقة تكفل الاحتفاظ بجوهرها وطابعها الخاص كما ميأى بيانه فيما بعد . وكان الشرط الأساسى لهذه الدراسة كما قلنا هو

الفصل بين الناحية النظرية والناحية العملية . فعلم الاجتماع يجب أن يوجه نشاطه قبل كل شيء إلى المعرفة الصرفة ، ولكي تكون لدراسته القيمة العلمية يجب أن يتجرد حين ينصرف إلى البحث من كل فكرة سابقة ، وأن يتزع عن نفسه كل تأثير فلسفي وبمعنى آخر « فإن علم الاجتماع ، إذا أراد أن يكون علماً وصفيًا يجب أن يفترض في البداية أنه يجهل كل شيء فيشاهد الظواهر ويدون الملاحظات ثم يستخرج منها القوانين .

أراد دور كيم أن يكون علم الاجتماع مجرداً عن كل فلسفة ، ولكن النظرة الفاحشة في مذهبه تكشف لنا عن فلسفة تقوم على محاولته تفسير أصل الإنسان وطبيعته ونشأة خلقه ودينه بالرجوع إلى المجتمع وتأثيره . ومن هنا سميت مدرسة دور كيم « بالمدرسة السوسيولوجية » . ومحور المذهب السوسيولوجي هو أن الإنسان مخلوق مزدوج un être double ، مزيج من صفاته الفردية والصفات التي أوجدتها فيه المجتمع « وكل ما يميزه عن الحيوانات الأخرى ويكسبه صفة الإنسانية (أى القدرة على الفهم والكلام والتعقل) إنما هو راجع إلى تأثير المجتمع . فالصفات الفردية في الإنسان لا تخرج عن كونها صفات حيوانية وعضوية ، أما للصفات التي ترتفع به عن الحيوانية وعن الحياة المادية البحتة ، فإنها ترجع إلى أصل اجتماعي . فالحياة الاجتماعية هي التي تشكل الفرد وتحوله نحو الحياة الإنسانية (أى الحياة الفكرية والروحية) . ووجود الإنسان في المجتمع هو الذي أكسبه الذكاء وكون ضميره الأخلاقي . كما أن المجتمع هو أصل العقيدة الدينية والمثل العليا .

تظهر هذه الفكرة مراراً عديدة ، وفي أشكال شتى في جميع مؤلفات دور كيم ، وخمسة فصول كتبه عن الأخلاق والتربية فراه يقول في كتابه

عن « التربية والاجتماع » إذا جردنا الإنسان عما اكتسبه من المجتمع فإنه يهبط إلى مصاف الحيوان ». ويقول في موضع آخر من الكتاب نفسه وليس الإنسان في تكوينه العام إلا ثمرة للمجتمع . فمن المجتمع استمد كل صفاته العليا وكل ما يكسب نشاطه طابع المثالية .

ما الذى أضفى على المجتمع هذه القوة العليا ؟ وما هو فى النهاية إلا مجموع الأفراد ؟ وما الذى يجعله يستطيع ما لا يستطيع الأفراد ؟ يقول دوركيم : لكي نستطيع أن نفهم قوة المجتمع يجب أن نعرف أن اجتماع الأفراد ينتج عنه ما يسمى « بالضمير الجمعى *La conscience collective* » . وهذا الضمير الجمعى ولو أنه ينشأ عن اتحاد الضمائر الفردية إلا أن هذا الاتحاد ينتج عنه حقيقة من نوع آخر تمتاز بصفات لا توجد فى العناصر المكونة لها . فالذى يحدث عند تكوين المجتمع يمكن تشبيهه تماماً بالتركيب الكيميائى . فصلاصة البرونز لا توجد فى النحاس ولا فى القصدير ولا فى الرصاص ، وهى العناصر التى تستخدم فى صنعه . هذه العناصر كلها أجسام رخوة ومرنة ولكن اتحادها أوجد فيها صفة الصلابة التى لا توجد فى كل منها على انفراد .

وتعتبر فكرة الضمير الجمعى المحور الذى يقوم عليه تفسير دوركيم للظاهرة الأخلاقية والظاهرة الدينية . فالظاهرة الأخلاقية تتميز بعنصرين أساسيين : الواجب *Le devoir* والخير *Le Bien* . وما الواجب إلا مظهر لسلطة المجتمع العليا التى تتجسد فى ضمير الفرد . أما الخير فهو صدى لما نشعر به من خدمات يؤديها لنا المجتمع .

ويقول دوركيم إن الضمير الجمعى حقيقة لها كيانها الخاص . وقد تظل هذه الحقيقة أحياناً كامنة لا نشعر بها ، متركزة فى التشريعات المختلفة ، وفى العقائد وأنواع السلوك التى تعطى المجتمع صبغته الخاصة . ولكن يكفى

أن يحرق بالمجتمع خطر ما أو مجتمع الأفراد في حفل قومي حتى تظهر هذه الحقيقة في أجل معانيها : تظهر في الحواس الذي قد يبلغ حد التعصب ، وفي نكران الذات والتفاني . وليست هذه الصفات إلا تأكيداً لوحدة المجتمع .

خواص الظاهرة الاجتماعية

تكون المظاهر الخارجية المختلفة للضمير الجمعي ما نسميه بالظواهر الاجتماعية . وقبل أن نتكلم عن الطريقة التي تدرس بها هذه الظواهر ، يجبر بنا أن نعرفها ونحدد صفاتها .

عرف دوركيم الظواهر الاجتماعية بأنها « طرق للسلوك والتفكير والشعور خارجة عن الفرد ولها من قوة التأثير ما تستطيع به أن تفرض نفسها على الفرد » . ونستطيع أن نستخلص من هذا التعريف صفتين أساسيتين للظاهرة الاجتماعية .

الأولى أنها خارجة عن الفرد ، ومعنى ذلك أنها ليست من صنع الفرد . فعندما أقوم بواجبي كزوج أو كموطن أو أوفى بتعهدات التزمت بها أو أدى واجبات محددة خارجة عن نطاق فرديتي ، وقد لا تكون مما لا يتفق مع طبيعتي ومزاجي . وهذه الواجبات قد رسمت لي في حدود القانون وفي حدود العرف العام . وحتى إذا كانت هذه الواجبات مما يتفق وشموري الشخصي — أي أنها تصدر عن إحساس داخلي بحقيقتها — فإن ذلك لا يبنى عنها صفة الموضوعية . وما ذلك إلا لأن هذه الواجبات ليست من صمعي كفرد . ولكنني تلقنيتها بالتهليم . وكثيراً ما يؤدي الفرد واجبه ويقوم بقرعاته لا يعرف تفاصيل أصولها ونشأتها . ويصدق ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بالمعتقدات والشعائر الدينية . فإن المؤمن يعتقد مبادئ دينه ويقوم بتأديته فروضه دون أن يفكر

في أصل عقيدته ، ويكتفى بأن يردد لنفسه : « هذا ما وجدنا عليه آباءنا » وما يصدق على الدين يصدق أيضاً على العلامات والتعبيرات المختلفة التي نعبّر بها عن أفكارنا ويكون مجموعها ما يسمى باللغة ، وعلى النظم الاقتصادية ونظام النقد الذي نستعمله في الحصول على حاجتنا ، وعلى الوسائل العملية التي يتبعها رجال المهنة الواحدة في القيام بأعباء مهنتهم . كل هذه الظواهر والاصطلاحات وجدت قبل الفرد فهي إذن خارجة عن الفرد .

أما الصفة الثانية فهي صفة الجبرية التي تتميز بها الظاهرة الاجتماعية *La contrainte* .. فالظاهرة الاجتماعية تفرض نفسها على الفرد سواء رغب أو لم يرغب . ونحن لا نشعر بهذه الجبرية إذا لم يكن في سلوكنا ما يوقم التيار الجمعي ، ولكنها تثبت وجودها عند أية محاولة للخروج على نظام المجتمع . فإذا حاولت أن أخرج على قواعد القانون شعرت بقوة تصدني قبل أن أقوم بفعلتي . فإذا قمت بها فعلاً فإن هناك من الوسائل ما يكفل به المجتمع لنفسه إصلاح الخطأ الذي اقترفته وأكون مجبراً على التكفير عما اقترعت يدأى :

وحتى في المسائل الأخلاقية التي لا تدخل في نطاق القانون فإن الجبرية تظهر في شكل التأنيب الذي استهدف له بمن يحيطون بي إذا خرجت على قواعد الأخلاق . وهناك حالات أخرى تظهر فيها الجبرية ولكن في شكل خفيف ، فإذا لم أتبع البرف السائد والتقاليد المعترف بها في المجتمع الذي أعيش فيه ، ولا أتقيد في ملبسى مثلاً بما هو مصطلح عليه بين أفراد الطبقة التي أنتمى إليها فاني أهر على نفسي المزم والسخرية وهما مظهران من مظاهر جبرية الظواهر الاجتماعية . وإذا كنت صانعاً فليس هناك ما يمنعني من مباشرة صناعتي بالطرق القديمة التي كانت متبعة في القرن الماضي ، ولكني إذا فعلت ذلك

كسدت ضناعى وحل فى الأفلاس : فى كل هذه الحالات قد لا تظهر الجبرية بطريقة مباشرة ولكنها لابد أن تظهر على أى حال .

وقد توقع دوركيم أن تثار ضده اعتراضات فيما يتعلق بصفة الجبرية وخصوصا من قبل أصحاب المذهب الفردى *L'individualisme* الذين يناحون بذاتية الفرد *autonomie* وبحريته الكاملة ، وبأنه على حد قول بعضهم « إمبراطورية داخل إمبراطورية » . وقد ظن هؤلاء أن ذاتية الفرد تنقصر كثيرا إذا قلنا إنها تعتمد على شيء آخر غير الفرد نفسه . وكان رد دوركيم على اعتراضاتهم أنها لا تغير من الواقع شيئا . فلا يستطيع أحد أن ينكر أن أفكارنا وميولنا ليست من صيننا فنحن نفكر ونعمل ونحس متأثرين إلى حد كبير بما يدور فى المجتمع من آراء وأفكار . ومادامت هذه الأفكار تأتينا من الخارج ، فلا بد لها لكي تتغلغل فى نفوسنا من فرض نفسها علينا . هنا هو المعنى الذى يقصد إليه دوركيم من كلامه . عن جبرية الظواهر الاجتماعية وليس من الضروري أن تنتقص هذه الجبرية من شخصية الفرد وتحد من حريته .

وقد أراد دوركيم أن يسوق مثلا هذاه إليه اشتغاله بالتربية ليؤكد بصفة تجريبية صفات الظاهرة الاجتماعية . فقال إننا إذا لاحظنا الطريقة التى نربي بها أطفالنا نجسد أن التربية فى مجموعها تتكون من مجهود متواصل من ناحية الوالدين ليفرضا على الطفل قواعد ينظر بها إلى الأشياء ويحكم عليها وقواعد للعمل بمقتضاها فيما يقوم به من أفعال . وما كان الطفل ليصل إلى هذه القواعد بمفرده . فالطفل بطبيعته أناني غريب ، كثير الحركة ، ميال إلى القسوة . ولكن التربية تحاول أن تفرس فيه حب الغير والنظام والمحافضة على الأشياء والشفقة بالغير . وبمزد اللحظة الأولى التى يرى فيها الطفل الحياة نجد أن من

حوله يحاولون إخضاعه. لنظم خاصة في المأكل والمشرب ، ومواعيد خاصة للنوم . ويجبرونه على تعبد النظافة والهدوء والطاعة . ثم إذا شب قليلا أجبروه على مراعاة الغير . واحترام العادات المنبعة . ثم يجبرونه بعد ذلك على العمل وهكذا ... وإذا كان هذا الطابع الجبري في التربية لا يحس به الشخص حين يكبر فما ذلك إلا لأن مجموعة من العادات تكونت عنده ، وجعلته يشعر بأنه يقوم بواجبه بدافع داخلي . ولما كان غرض التربية الأسامي هو تكوين الإنسان الاجتماعي ، فإنها تعتبر صورة مصغرة للطريقة التي تكون بها الإنسان خلال عصور التاريخ . فهذه الضغط الذي يحيط بالطفل في كل لحظة ليس إلا ضغط الوسط الاجتماعي الذي يحاول تكيفه وتشكيله على صورته . وما الآباء والمدرسون إلا ممثلون ومنفذون لرغبات المجتمع .

طريقة دراسة الظواهر الاجتماعية

رأينا كيف أن الظواهر الاجتماعية لها صفات تعرف بها وتميزها عن الظواهر الأخرى بحيث تكون وحدها مجموعة من الحقائق الخارجية . وموضوع علم الاجتماع هو دراسة حقيقة هذه الظواهر كما نراها في محيطنا الاجتماعي . فإلى الطريقة التي يجب أن تتبعها في تلك الدراسة ؟

وضح دور كيم طريقة دراسة الظواهر الاجتماعية في كتابه « قواعد المنهج في علم الاجتماع » ويقول في مقدمة هذا الكتاب : « نهيمن على طريقتنا كلها فكرة واحدة وهي أن الظواهر الاجتماعية عبارة عن أشياء ، ويجب أن تدرس على أنها أشياء » (١) .

(١) Les faits sociaux sont des choses, et doivent être étudiés comme des choses.

فما معنى كلمة (أشياء) هذه في عبارة دور كيم ؟

أثار اقتراح دور كيم هذا بدراسة الظواهر الاجتماعية على أنها «أشياء» كثيراً من الاعتراضات ورأى معارضوه أن معنى ذلك الاقتراح هو تشبيه الظواهر الاجتماعية - وهي ليست إلا تصورات فكرية - بالأشياء المادية التي نشاهدها ونلمسها في العالم الخارجى . واتهموا لذلك دور كيم بالمادية . وقد رد دور كيم على هذا الاتهام بقوله : « إننا لم نقل إن الظواهر الاجتماعية أشياء مادية . ولكنها أشياء كالأشياء المادية سواء بسواء وإن كانت من طبيعة أخرى .

و « الأشياء » La chose بالمعنى الذى قصد إليه دور كيم هو ضد « الفكرة » L'idée . فهناك الفكرة وهي لا وجود لها إلا في رأس صاحبها ، وهناك الشيء أى كل ما يمكن دراسته من الخارج وكل ما يمكن مشاهدته وملاحظته . فالأمر إذن على غاية من البساطة : يريد دور كيم ألا تكون الدراسات الاجتماعية دراسات مصلوها الفكر وحده بحيث يجلس العالم الاجتماعى أمام مكتبه ويتخيل نظاماً يحبك أطرافه في عقله ثم يقلعه بعد ذلك على أنه خلاصة أبحاثه العلمية . كلا ليست هذه الطريقة التى تدرس بها العلوم ، وإنما هي طريقة قد تصالح في العلوم الإلهية وما وراء الطبيعة . أما علم الاجتماع فيجب أن تدرس ظواهره بطريقة العلوم الطبيعية الأخرى ، ولا يكون ذلك إلا إذا نظرنا إلى الظاهرة الاجتماعية على أنها «شئ خارجى» ودرسناها بنفس الطريقة التى ندرس بها الظاهرة الطبيعية أو الكيميائية أو البيولوجية .

« فالشئ » إذن هو كل موضوع للمعرفة لا يصل إليه العقل إلا إذا خرج من انطوائه على نفسه وحاول فهمه عن طريق الملاحظة والتجربة وتستدعى

هذه المعرفة أن يبدأ الباحث بالصفات الأكثر ظاهرية والتي تقع تحت حسه المباشر ، ليتدرج منها شيئا فشيئا إلى الصفات الأخرى الأقل ظهورا والأكثر غفلا.

ومن خواص الشيء أنه لا يتغير بمرادتنا وليس معنى ذلك أنه يأبى أن يتغير . ولكن لا يمكن حدوث هذا التغير أن نريده بل يتطلب ذلك مجهودا وعناء بسبب مقاومة الظاهرة لنا . وهذه المقاومة لا نستطيع دائما أن نتغلب عليها . وقد رأينا أن الظواهر الاجتماعية لما هذه الخاصية فهي لا تنشأ نتيجة لإرادتنا بل على العكس تفرض نفسها علينا من الخارج ، وعلى ذلك فإننا عندما نقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء لا نفعل أكثر من أن نتمشى مع طبيعتها .

فدراسة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء لا يعنى أكثر من أن نقبل على دراستها ونحن مزودين بمبدأ أننا نجهل كل شيء عن حقيقتها ، وأنها لا نستطيع أن نصل إلى كشف خواصها وأسبابها عن طريق التأمل *introspection* ، بل عن طريق الدراسة الخارجية الموضوعية .

وهكذا نرى أن اقتراح دوركم بدراسة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء بعيدة كل البعد عن الشلذوذ وعن المادية . بل إنه اقتراح بلهجي يقول به كل من أراد أن تكون دراسته دراسة علمية . فموضوع كل علم إنما هو « أشياء » اللهم إلا فيما يتعلق بالربا ضيات فإنها تقوم على قضايا عقلية مجتة . فالقاعدة التي يفرضها دوركم تتطلب من العالم الاجتماعي أن يضع نفسه موضع العالم الطبيعي عندما يقبل على البحث في نقطة لم تكشف بعد في محيطه الدلبي . إنه يقبل على مجال بحثه وهو يتوقع اكتشاف حقائق قد تثير دهشته :

ويعترف دور كيم أن علم الاجتماع لم يصل بعد إلى هذه الدرجة من
التضجج الفكري وربما كان ذلك راجعاً إلى طبيعة الظواهر التي يبحر
فيها يشعر العالم الطبيعي شعوراً قوياً واضحاً بمقاومة الطبيعة المادية التي يدرسها
ويجهد نفسه في التغلب عليها ، نجد أن العالم الاجتماعي يسبح في الوسط الاجتماعي
الذي يعيش فيه بحيث يصعب عليه التجرد منه لبحثه . ولكثرة اتصاله بالنواحي
الاجتماعية المختلفة قد يحيل إليه أنه يستطيع بسهولة أن يصل إلى حل أعقد
المسائل وأكثرها غموضاً . أما الحقيقة فهي أن علم الاجتماع بحالته الراهنة
لم يصل بعد إلى معرفة حقيقة النظم الاجتماعية الأساسية : كاللولة والأمرة ،
وخط الملكية ، والتعاقد ، والعقوبة ، والمستولية . فحتى ما زلنا نجهل الأسباب
التي قامت عليها هذه النظم والوظائف التي تؤديها وقوانين تطورها . وقد
بدأنا منذ وقت قريب نلبي بصيصاً من الضوء حول هذه المسائل . ويمكن
أن نلبي في بعض الكتب المتداولة في علم الاجتماع . لنترك مقدر علم
شعور من يكتبوها بجهلهم وصعوبة المسائل التي يحضون فيها بفراهم يقتنون
ويشعرون ويضمون الحلول لجميع المسائل مرة واحدة معتقدين أنهم وصلوا
إلى جوهر أعظم المسائل تعقيداً . وليس من المعقول أن يكونوا قد وصلوا
إلى ذلك بهذه السرعة . ولكن الحقيقة أن ما عرضه من النظريات لا يخرج
عن كونه أفكاراً سابقة وآراء اقتنع بها أصحابها قبل أن يحضوها بالبحث .
ونحن لا يهمننا أن نعرف رأي مفكر بالذات والفكرة التي يكونها عن نظام ما
بقدر ما يهمننا أن نعرف طريقة فهم الجماعة نفسها لهذا النظام . وعقولة
الجماعة لا تتكشف لنا إلا إذا استعنا ببعض العلامات الخارجية التي تنير أمامنا
الطريق . فإذا أردنا أن نعرف مثلاً كيف يفهم الناس في مجتمع ما المثل الأعلى

للأخلاق ويجب علينا أن نبحث عن ذلك أولاً خلال حكمهم وأمثالهم السائدة وطرق معاملتهم الخاصة وهكذا ..

ومع أن علم الاجتماع لم يكن قد قطع شوطاً بعيداً في زمن دور كيم ، فإن هذا العلم كان يعتمد اعتقاداً جازماً بأن هذا العلم — الذي ظل حتى أوائل القرن العشرين محبوباً ويتعثر في خطاه — سوف يخطو بخطوات واسعة نحو الكمال إذا أتبع الطريقة التي بينها دور كيم وشرحناها فيما تقدم . وسوف يدرك التقدم الذي بلّغه علم النفس ويتفوق عليه بالرغم من أن هذا الأخير سابق لعلم الاجتماع . وذلك لأن الظواهر النفسية بالرغم من تطبيق الدراما العلمية عليها ، فلها على كل حال ظواهر لا وجود لها إلا في عقل الإنسان . أما الظواهر الاجتماعية فمن السهل إدراك مظاهرها الخارجية . فالقانون يظهر لنا في التشريعات واللوائح ، والحضارة تظهر لنا في الآثار التاريخية ، واللذوق الفني يظهر لنا في الأعمال الفنية المختلفة وفي طريقة اختيار الملابس والأثاث الخ ... ، ومظاهر الحياة الاقتصادية تظهر لنا في الأرقام والإحصاءات المختلفة وهكذا ..

وإذا كان علم الاجتماع هو آخر العلوم تكويناً فإنه ولا شك يستطيع أن ينتفع بما حققته العلوم الأخرى من نتائج . واستفادته من تجارب العلوم الأخرى ستكون من أهم العوامل التي تكفل له سرعة التقدم .

الفصل الثاني عشر

مناهج البحث الاجتماعي

١ - المبادئ الأساسية لبحث الظواهر الاجتماعية

عندما تكون علم الاجتماع لم يتم فقط بتحديد مجال بحثه وبتمييز الظواهر الاجتماعية عن الظواهر الأخرى من بيولوجية وسيكولوجية ، ولكنه اهتم أيضاً بتحديد المناهج والطرق العملية التي يستعملها في دراسة المسائل الاجتماعية المختلفة .

وقد كان فضل المدرسة الفرنسية على علم الاجتماع أنها وضعت الأسس النظرية للملك العلم وهيأت له مكانا بين العلوم الموضوعية الأخرى بعد أن ظل مدة طويلة يقتصر على الآراء المثالية التي تقوم على الخيال أكثر من تقديرها بالواقع . وساهم « دوركيم » في وضع هذه الأسس بأكبر نصيب وساعده في ذلك زملاؤه من أمثال « ماس » *Maus* و« فوكونيه » *Fauconnet* و« هالفكس » *Halbwachs* .

وبعد أن استقر علم الاجتماع على أساس متين من الناحية النظرية ، بدأ علماء الاجتماع وعلى الأخص في أمريكا يوجهون أنظارهم إلى دراسة المشكلات الاجتماعية دراسة علمية منظمة . وقد أدركوا منذ البداية أن العلم لا يوطد أقدامه إلا إذا أثبت وجوده عن طريق ما يحققه من البحوث وما يقدمه من نتائج عملية .

ويجب إنصافاً للحقيقة أن ننوه بأن هذه الغاية العملية من الدراسة الاجتماعية لم تغب عن ذهن « أوجست كونت » حين قام بتأسيس علم الاجتماع في الثلث الثاني من القرن التاسع عشر . فقد كان الغرض العملي الذي يرمى إليه هو « القضاء على الفوضى التي خلفتها الثورة الفرنسية والوصول إلى قواعد عملية للسياسة والأخلاق تحقق سعادة الانسانية . » كما أن « دوركيم » صرح بأن « أنجائنا في علم الاجتماع لا تستحق ساعة واحدة من العناية إذا كان الغرض منها يقتصر على الناحية النظرية البحتة » .

فالبحث العملي وعلاج مشكلات المجتمع هو الغاية القصوى التي يرمى إليها علم الاجتماع . وإذا كان علم الاجتماع قد بدأ باستكمال الناحية النظرية فذلك حتى لا يكون البحث ارنجاليا بل قائماً على قواعد عملية تضمن الوصول إلى النتائج الصحيحة . فعلم الاجتماع النظرى هو الأساس الذي يقوم عليه علم الاجتماع التطبيقي ، كما أنه الدعامة الأولى للخدمة الاجتماعية . وقد أفادت التشريعات العمالية وحركة النقابات ومشروعات الإنعاش الاجتماعى لرفع مستوى المعيشة من الدراسات الاجتماعية: النظرية أجل فائدة ، واتجهت برامج الإصلاح وجهة مثمرة بعد أن اعتمدت على الدراسة العلمية المدعومة بالبيانات والإحصاءات الاجتماعية .

ولذلك يتعين علينا أن نتكلم عن بعض المبادئ الأساسية والقواعد المنهجية التي يجب مراعاتها قبل البدء في دراسة وبحث أى مشكلة اجتماعية :

(١) مبادئ للاختصاصية

إذا كنا قد قلنا أن البحث الاجتماعى يجب أن يكون بحثاً علمياً موضوعياً للظواهر الاجتماعية لكي يكون مثراً فإن أول المبادئ التي يجب أن يقوم

عليها هو الملاحظة الحسية التي تنصب على أشياء معينة ، ونذكر في هذا المجال عبارة « دوركيم » وهي أن الظواهر الاجتماعية عبارة عن « أشياء » ، ويجب أن تدرس على أنها أشياء (١). وقد أثارت هذه العبارة كثيراً من الاعتراضات ، واتهم بعضهم دوركيم بالمادية لأنه شبه الظواهر الاجتماعية بالأشياء المادية « على حين أنها ليست إلا تصورات عقلية Representations ولكن دوركيم رد على هذا الاتهام بقوله : « إننا لم نقل إن الظواهر الاجتماعية أشياء مادية ، ولكنها أشياء كالأشياء المادية سواء بسواء وأن كانت من طبيعة أخرى » .

والشيء « La chose » بالمعنى الذي قصد إليه دوركيم هو ضد الفكرة « L'idée » فهناك « الفكرة » وهي لا توجد لها إلا في رأس صاحبها ، وهناك « الشيء » أى كل ما يمكن دراسته من الخارج ، وكل ما يمكن مشاهدته وملاحظته . فالأمر إذن على غاية من البساطة : يجب ألا تكون الدراسات الاجتماعية دراسات مصبرها الفكر وحده بحيث يجلس العالم الاجتماعى في حجرة أو أمام مكتبه ، ويتخيل نظاماً يكونه ويحبك أطرافه في عقله ثم يقدمه بعد ذلك على أنه خلاصة أبحاثه العلمية . كلا ليست هذه هي الطريقة التي تدرس بها العلوم ، وإنما هي طريقة قد تنفع في البحوث الإلهية وما وراء الطبيعة . أما علم الاجتماع فيجب أن ندرس ظواهره بطريقة العلوم الطبيعية الأخرى . ولا يكون ذلك إلا إذا نظرنا إلى الظاهرة الاجتماعية ودرسناها بنفس الطريقة التي ندرس بها الظاهرة الطبيعية أو الكيائية أو البيولوجية .

« فالشيء » إذ هو كل موضوع للمعرفة لا يصل إليه العقل إلا إذا خرج

(١) قواعد المصباح في علم الاجتماع (الترجمة العربية للدكتور محمود قاسم)

من انطوائه على نفسه وحاول فهمه عن طريق الملاحظة والتجربة . وتستدعي هذه المعرفة أن يبدأ الباحث بالصفات الأكثر ظاهرية والتي تقع مباشرة تحت الحس ليتدرج منها شيئاً فشيئاً إلى الصفات الأخرى الأقل ظهوراً أو الأكثر عمقاً .

ومن خواص « الشيء » أنه لا يتغير بإرادتنا ، وليس معنى ذلك أنه يأبى أى تغيير ولكن لا يكفى لحوث هذا التغيير أن نريده بل يتطلب ذلك مجهوداً وعناء بسبب مقاومة الظاهرة لنا ، وهذه المقاومة لا نستطيع دائماً أن نتغلب عليها . وقد رأينا أن الظواهر الاجتماعية لها هذه الخاصية فهي لا تنشأ نتيجة لإرادتنا ، بل على العكس تفرض نفسها علينا من الخارج . وعلى ذلك فإننا عندما نقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء لا نفعل أكثر من أن نتمشى مع طبيعتها .

وملاحظة الظواهر الاجتماعية قد تكون مباشرة بحيث يتصل الباحث بالوسط الذى يريد أن يبحه ، أو تكون غير مباشرة ، وذلك فى حالة تعذر الاتصال المباشر . وفى هذه الحالة الأخيرة يعتمد الباحث على المعلومات والبيانات التى جمعها غيره بعد أن يحصها ويوزن مقدار قيمتها .

وقد تصل الرغبة فى الاتصال المباشر بالهيئات الاجتماعية إلى حد اشتراك الباحث بنفسه فى نشاطها . ومن أمثلة ذلك ما قامت به « بياتريس وب Webb » عندما أرادت أن تكتب بالاشتراك مع زوجها مؤلفاً عن « الديمقراطية الصناعية » فارتدت رداء العمال وتقلت بين مصنع وآخر لتجرب بنفسها حياة العمال وتحببها عن كتب . كما أن السيامى الفرنسى « أندريه فيليب » حين أراد أن يكتب عن « مشكلة العمال فى الولايات المتحدة » تطوع للعمل فى المصانع الأمريكية .

(ب) الاقبال على البحث دون التقييد بفكرة سابقة :

أما المبدأ الثاني فهو أن يقبل الباحث على بحثه دون أن يتقيد بفكرة سابقة بحيث لا تؤثر آراؤه الشخصية في توجيه البحث وجهة خاصة. يجب أن يقدم على بحثه ، وهو يتوقع في كل لحظة اكتشاف حقائق جديدة قد تثير دهشته ، شأنه في ذلك شأن العالم الطبيعي الذي يصل عن طريق أبحاثه في معمله إلى حقائق ونتائج كان يجهلها .

ويجب كذلك أن يجرد الباحث نفسه من الآراء الشائعة التي قد تقف حجر عثرة في سبيل الوصول إلى المعلومات الصحيحة. فقد يشاع مثلاً أن تفكك الأسرة مصدره استهتار الزوج بواجباته أو جهل الزوجة ، فإذا أخذنا على عاتقنا بحث هذه المسألة علمياً يجب ألا نتقيد بهذه الآراء ، إذ قد يوصلنا البحث في النهاية إلى أن هذه المشكلة ترجع إلى أسباب اقتصادية. ونحن بطبيعة الحال لا ننجزم بهذا الرأي ، وإنما أوردنا هذا المثال لتوضيح فكرة عدم التقييد بالآراء الشائعة .

وقد لاحظ العلامة « موسى Mous » أن الناس يتخيلون أنهم يعرفون كل شيء « عن حياة المجتمعات ، وذلك لما يراى لهم من أن المجتمعات تتكون منهم ، وأن النظم الاجتماعية ناتجة عن إرادتهم . ومن الواضح جداً أنه لا يكفى أن نمارس نشاطاً معيناً حتى نزعم لأنفسنا بالضرورة ipso facto الاختصاص في تفسير ظروف هذا النشاط تفسيراً علمياً . « فلا يكفى أن تكون لنا معدة تهضم الغذاء جيداً حتى نزعم لأنفسنا معرفة فسيولوجية الهضم ، كما أنه لا يكفى أن تكون لنا ذكريات حتى ندعى معرفة قوانين التذكر » وقد ذكر ليفي برون في كتابه « الأخلاق وعلم العادات الخلقية » أن سكان استراليا الأصليين يزودون الشعائر ويقومون بالحفلات الدينية على آتم وجه ، فهل معنى هذا أنهم يستطيعون تفسير هذه الشعائر والمراسم تفسيراً علمياً ؟ .

إن علم الاجتماع حين يقبل على بحثه يجب أن يتزود بمبدأ أنه مجهول كل شيء عن حقيقة الظاهرة التي يريد أن يصل إلى معرفتها ، وأن مهمته هي معرفة أسبابها الحقيقية والظروف التي أوجدتها .

(ج) مبدأ تحديد مجال البحث :

تحتم الدراسة العلمية أن نعين بالضبط حدود الموضوع الذي ندرسه فإذا كنا نريد مثلاً أن ندرس حالة الطبقات الفقيرة فيجب أن نحدد، أين تبدأ حدود هذه الطبقات وأين تنتهى، وكذلك ماذا نقصد بصغار الموظفين. وإذا أغفلنا هذا التحديد اختلط علينا الأمر، وقد ندخل في موضوع بحثنا فئات لا تمت إليه بصلة « فيودى بنا ذلك إلى نتائج خاطئة » .

وتحديد موضوعات البحث يؤدي في علم الاجتماع إلى تكوين النماذج الاجتماعية social types . وهذا العمل هام بالنسبة للبحث الاجتماعي ما دمتا قد بينا فيما سبق خطر الاعتماد على الآراء الشائعة. فإذا كان الرأي الشائع عن معنى « الدين » مثلاً يختلف عن الرأي العلمى ، بحيث يحصر هذا المعنى في أضيق الحدود ، ويقصر نظره لهذه الظاهرة على ما يسود في محيطنا من أديان — فإن علم الاجتماع ، قبل أن يبحث في العقيدة الدينية ، يجب أن يحدد ماذا يقصد بهذه العبارة . وهذا التحديد من شأنه أن يزيل اللبس والغموض ، ويوضح الأسس الثابتة التي يقوم عليها البحث .

(د) مبدأ ترابط الظواهر الاجتماعية :

إذا كنا في القاعدة السابقة قد بينا أهمية الفصل والتحديد لتسهيل الدراسة وضمان عدم الخلط ، فإن ذلك يجب ألا يصرفنا عن حقيقة هامة وهي أن الظواهر الاجتماعية يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً . فنحن لا نستطيع

كما قال «مارسيل موس» أن «نفسهم ظاهرة في المجتمع فهما حقيقياً إلا بربطها بالظروف المعاصرة التي يعيش فيها المجتمع». والظواهر الاجتماعية علاقات متشابكة ومعقدة. فقد تؤثر الحالة الاقتصادية في الحالة الخلقية (ويبدو ذلك جلياً في أوقات الحروب حين يتغاضى الضمير الخلقى عن إدانة من يشتري سلعة من السوق السوداء أو يحاول إيجاد مبرر لتصرفه). كما قد تؤثر العقيدة الدينية في النشاط الاقتصادي (مثال ذلك هبوط القيم الاقتصادية للسلع التي يحرمها الدين كالخمر ولحم الخنزير في الإسلام واقتصار التبادل الاقتصادي على سلع محدودة في بلاد يسود فيها الزهد والتشرف).

وقد أفاد مؤرخو الأديان وعلماء القانون والاقتصاد أكبر الفائدة من دراسة موضوعاتهم في ضوء هذه الحقيقة العامة. ونعني بها ترابط الظواهر الاجتماعية، ووصولاً إلى نتائج أعظم مما كانوا قد يصلون إليه لو أنهم اقتصروا على بحث الموضوع من زاوية تخصصهم. كما اهتم بعض علماء «الإنولوجيا» (دراسة الأجناس البشرية) بتطبيق هذا المبدأ في دراساتهم لتنظيم وعادات الشعوب البدائية فخرجوا بنتائج باهرة. وأطلق أصحاب هذا الانحياز على أنفسهم اسم «المدرسة الوظيفية» (أي التي تدرس وظيفة كل ظاهرة في علاقاتها المختلفة بالبناء الاجتماعي العام social structure ومن أشهر علماء هذه المدرسة «ماليونفسكي» و«راد كليف براون»).

٢ - المنهج العام لبحث الظواهر الاجتماعية

الوصف والمقارنة والتفسير:

(١) قد تكون دراسة الجماعات وظواهر المجتمع «دراسة وصفية» بحتة أو يصحبها بعض إحصائيات وبيانات عديدة. وقد تهتم بوصف الحياة الاجتماعية من جميع نواحيها أو تقتصر على بعض مظاهرها كالمنظور السياسي أو الديني أو الاقتصادي.

وأطلق العلامة الألماني شتينمتر Secinmetz على الدراسة الوصفية للمجتمعات اسم Sociographie وكان يعنى بهذا التعبير الوصف وما يتبعه من بيان حالة وعلاقات جماعة بعينها في حقبة معينة من الزمن . ولكن مواطنه طونيز Tonnies أعطى لهذه الكلمة فيما بعد ، معنى أعم وأوسع فقصدها علم الاجتماع التجريبي أي الذي يعنى بدراسة الظواهر بقصد إصلاحها أو اقتراح تعديلاتها لميزا له عن علم الاجتماع النظرى أو البحث، وهو الذى يعنى بصياغة النظريات العامة.

(ب) ووصف الظواهر لا قيمة له إلا إذا استعان « بمنهج المقارنة » . فالمقارنة هى التى تكمل الوصف وتوضحه وسرد الوقائع في ذاته لا قيمة له إلا إذا استتبع ذلك مقارنة الظواهر التى جمعناها عن مكان وزمان معينين بظواهر أخرى مشابهة لما جمعت في زمان ومكان آخرين : فإذا كنا مثلاً نريد أن ندرس حالة القرية المصرية في ظل نظام الاقطاع الذى ساد قبل قيام ثورتنا التحريرية فإن هذه الدراسة تزداد قيمتها إذا قارنا نظام الاقطاع في مصر بنظم مماثلة ، معاصرة له أو غير معاصرة ، في الشرق أو الغرب .

غير أن قيمة المقارنة تختلف بحسب المنهج الذى تسير عليه . فقلد تقتصر على مجرد التعريب بين الظواهر ، وهو ذو قيمة محدودة ، أما المقارنة الحقيقية فيجب أن تهدف إلى المقابلة الدقيقة بين الظواهر لتحديد أوجه الشبه أو أوجه الاختلاف بينها ، حتى نستطيع أن نصل بعد ذلك إلى بيان أسبابها . وتعتمد هذه المقارنة على تصنيف المجتمعات ، وقد قام هذا التصنيف فترة طويلة من الزمن على طريقة المعيشة الاقتصادية للسكان فقسمت الشعوب بحسب ما يزاوله السواد الأعظم من أفرادها من مهنة لكسب العيش . فهى إما شعوب

تعيش على الصيد أو الرعى أو الزراعة أو جماعات من البلو وجماعات من الحضر وجماعات تجمع بين حياة البلو وحياة الحضر . وقد قيل إن حياة البلو أو الحضارة تؤثر كثيراً في اللغة والعادات والنظم التشريعية (١) .

أما اليوم فلان تصنيف المجتمعات يسير وفق نظامها الاجتماعي وبنائها الداخلي ويميل بعض علماء الاجتماع المحدثين من أمثال طونيز و « جيدنجز » إلى التفرقة بين لفظي « جماعة Community » و « مجتمع Society » وهذه التفرقة راجعة إلى درجة الائتلاف بين العناصر المكونة للمجتمع أى إلى الفرق بين كلمتي « تركيب Composition » و « اندماج constitution » فالكلمة الأولى لأنني أكثر من تجاوز العناصر وإضافة بعضها إلى بعض أما الكلمة الثانية فبأنني اندماج هذه العناصر بعضها في بعض بحيث يتكون منها وحدة قائمة بذاتها .

(ج) ومقارنة الظواهر الاجتماعية توصلنا إلى « تفسيرها » وعلى الأخص إلى تحليل التشابه أو الاختلاف فيما بينها ، إذ لابد أن نخطر ببالنا أن نساءل لماذا نجد في أممنا متفرقة عادات واصطلاحات متشابهة وأخرى متباينة ، وما السر في وجود هذا التشابه أو التباين ؟

من المؤكد الذي لا جدال فيه أن الناس اقتبسوا كثيرًا عن بعضهم بعضا ، وأن الأفكار والعادات قد انتقلت عن طريق الهجرة مع التجارة والمواصل ، وأن اختلاط الأديان وامتزاجها قد حدث في جميع الأزمنة ، وأن الأساطير والأقاصيص والقوانين قد انتقلت من قارة إلى قارة . هذا الاقتباس إذا نظر إليه في ذاته فإنه لا يعد تفسيراً للظواهر الاجتماعية ، إذ أن له شروطه وحدوده ،

(١) أفاض بن خلدون في « مقدمته » في بيان تأثير حياة البداوة وحياة الحضر في طباع الجماعات وأمزجتها ومقاييسها الخلقية .

والعقبات التي تعترض سبيله ، فهو نفسه محتاج إلى التفسير وهو في ذاته وبفردته لا يوضح لـ السر في تشابه الحضارات .

لم يكشف علماء الاجتماع إذن بالقول بأن الشعوب والجماعات يقتبس بعضها من بعض ، بل حاولوا أن يعرفوا لم تقتبس جماعة بعينها ظواهر أو نظماً معينة وتترك أخرى . فلاحظوا بوجه عام أن « ما نستعيره أو نقتبسه من النظم هو غالباً ما يتجه ميلنا الطبيعي إلى اختراعه » ففي ظروف متشابهة ، تتفق أذهان الناس عن اختراعات متشابهة وإذا صادفهم مشاكل متشابهة اتجهوا في التغلب عليها إلى حلول متشابهة . والمعتقدات . وطرائق العمل تفرض عليهم أو توحى إليهم عن طريق تشابه المناخ أو تشابه الوسط . ويمكن تلخيص هذا المبدأ ، الذي عرف باسم « نظرية التكوين » « بأن تشابه ظروف المعيشة ينتج عنه تشابه الآراء والعادات » . ويحضرنا في هذا الصدد عبارة للعالم الأخلاقي « جرير Joubert » إذ يقول : « هناك أخلاق وعادات تتصل بالطبيعة الإنسانية وهذه توجد دائماً في كل مكان . فقد نقول أن هذا النظام يوناني أو روماني أو بربري ، ولكني أقول إنه إنساني لأن الناس تشعر بضرورته وتحتقره حين تظهر الحاجة إليه » .

هذا هو الرسم الذي نتلقاه عن طريق المقارنة . فالبحث عن تأثير المناخ وتأثير طبيعة الأرض ، وتأثير العقائد الدينية « وتأثير الوسط الاجتماعي بوجه عام ، وما يرتب على ذلك من تنوع حاجات الجماعات كل ذلك هو البحث عن أسباب الظواهر الاجتماعية .

غير أن الأسباب المادية كانت أسبق من غيرها في جذب اهتمام الباحثين . وكان تأثير المناخ وطبيعة الأرض أسبق هذه العوامل المادية إلى أذهانهم .

فاعتقلوا أنهم اهتموا إلى العوامل المتحركة في الإنسان حين أظهروا درجة خضوع الجماعات الإنسانية لتأثيرات المكان والوسط الطبيعي .

واقترحت المسألة في بادئ الأمر على تسجيل بعض الملاحظات البسيطة لتسجيل تأثير المناخ في الزواج الفردي أو الجمعي ، أو تسجيل نتائجه في عادات الشعوب وأخلاقها . وقد قام أرسطو في العصور القديمة ، وابن خلدون في العصور الوسطى بمحاولات من هذا القبيل .

ولكن « منتسكيو Montesquieu » ، بعد بحق أول من قام من علماء الاجتماع في العصر الحديث ، بمحاولة تفسير الظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى أسبابها المادية . وهذه الفكرة التي نقتبسها من كتابه المشهور « روح القوانين L'esprit des Lois » تفصل لنا المؤثرات المختلفة التي تؤثر في القوانين والنظم الاجتماعية ، فهو يرى أن هذه النظم الاجتماعية يجب أن تتناسب مع طبيعة البلد ، أي مع مناخها سواء أكان حاراً أم بارداً ، ومع طبيعة الأرض وموقع البلد ومساحته ، ومع نوع الحياة التي يجيهاها السكان (مزارعون أو صيادون أو رعاة ... الخ) . ويجب أن تتناسب أيضاً مع مقدار الحرية التي يكفلها الدستور ، ومع عقائد السكان وميولهم ودرجة ثرائهم ، وعددهم ، ونجاتهم ، وعاداتهم المكتسبة والموروثة .. يجب دراسة القوانين والنظم من جميع هذه النواحي ، وهذا ما سأحاوله في هذا المؤلف فسأختبر جميع هذه العلاقات وهي تكون في مجموعها ما نسميه بروح القوانين (١) .

ونستطيع أن نلاحظ في هذه العبارة أن منتسكيو قد أشار إلى بعض المؤثرات الخلقية والروحية كالعقائد والعادات وفكرة الحرية ... الخ ويبدو

أنه ، قد رسم لنفسه برنامجاً ضخماً حشد فيه جميع المؤثرات التي أمكنه تصورهما ولكنه حين انتقل إلى مرحلة التنفيذ اعتمد لسوء الحظ ، اعتماداً كلياً على تأثير المناخ ، وهذا هو أكبر عيب يوجه إلى كتابه اليوم . فالرؤية وتحريم الخمر والميل إلى تعدد الزوجات وحتى أشكال الحكومات نفسها كلها في نظره نظم اجتماعية تتأثر بطبيعة المناخ .

وقد قامت بعد ذلك مناقشات حادة حول تأثير الأسباب الطبيعية والأسباب الخلقية وأيهما أكثر فاعلية ، ويلوح أن العقل البشري قد تأثر في بادئ الأمر وخضعت كبرياؤه أمام تأثير الظواهر المادية ، وبدأت له أكثر ظهوراً وأقوى فاعلية . وظهرت في هذا الموضوع كتابات كثيرة نذكر منها ما كتبه العالمان الألمانيان « فلكونر Falconer » و« بونستن Bonsteten » عن النتائج الاجتماعية التي تترتب على تغير المناخ وما كتبه « هنتنجتون Huntington » عن الحضارة والمناخ (١) .

ولاشك في أن المذهب الاشتراكي ، الذي وضع أسسه « كارل ماركس » يعد في العصر الحديث أشهر المذاهب التي تستند إلى أثر العوامل المادية في حياة المجتمعات . فبالرغم من أن « ماركس » كان يرى من وراء فلسفته إلى غاية عملية ، وهي إصلاح المجتمع عن طريق النظم الاشتراكية إلا أنه رأى وجوب تدعيم مبادئه الإصلاحية على قاعدة من النظريات العلمية . فأعلن أن التشريعات والأشكال السياسية لا يمكن أن تفهم في ذاتها بل يجب مقارنتها دائماً بالنظم السابقة والرجوع إلى التطور التاريخي لتوضيحها . كما أن الكائن

(١) هنتنجتون : الحضارة والمناخ :

الإنسانى بنظمه وقوانينه وتشريعاته لا يمكن تفسيره بطريقة تجريدية أى عن طريق دراسة الفرد الوحيد لأن الإنسان فى الحقيقة ليس إلا مجموعة من العلاقات الاجتماعية ، فيجب لفهمه الرجوع إلى هذه العلاقات ودراسة نشأتها وتطورها .

وهذه النظرية الاجتماعية الشاملة هى التى تميز « ماركس » عن سبقوه من دعاة الإصلاح الاجتماعى . فهو بدلا من أن يتخذ الفرد عاملا أساسيا فى التقدم ، كان ينظر إلى المجموع بأكمله ، وعلى الخصوص إلى الطبقة الكادحة Le Proletariat التى كان ينسب إليها الدور الأساسى ، ويعتدها العامل الفعّال فى التطور الاجتماعى .

ويرى ماركس أن طريقة الإنتاج التى تكون النظام الاقتصادى للمجتمع هى الأساس الذى يحدد وكيف تنظم العليا للمجتمع من سياسية ودينية وعقلية (أى مثالية) أى أن الوسط الطبيعى يكسب المجتمع مظهرا اقتصاديا خاصا فى الإنتاج ، وهذا المظهر بما يحتويه من درجة السهولة فى الحصول على العيش وضمان الوسائل التى تكفل ذلك — يحدد بنوره مظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى ، كالأخلاق والقانون والفن والدين ... الخ . فهذه كلها ليست إلا ظواهر إضافية épiphénomènes للظاهرة الأساسية وهى الظاهرة الاقتصادية (١).

فالحاجات المادية هى التى تفسر — فى نظر ماركس — تاريخ البشرية بأجمعه وتشرح المظاهر المختلفة للحياة الاجتماعية . وقد تعرضت هذه « المادية

(١) يطلق ماركس أحيانا على الأساس الاقتصادى اسم «القاعدة الدغلى infra structure وعلى الظواهر الخلفية والعقلية اسم « البناء الأعلى Supra-structure ويرى أن الثانية تقوم على الأولى .

التاريخية ؛ لكثير من النقد ، وكان أكبر مأخذ وجه إليها أنها تبرز معامل المادى وحده ، وتجعل منه الأساس الوحيد للنظم الاجتماعية ، وتضع العوامل الأخرى كالعوامل النفسية والروحية والمثالية فى المقام الثانى . ووجد بعضهم فى هذه العبارة «خبر فى ماذا تأكل أخبرك من أنت *Was es ist, ist der Mann*» (١) كثيراً من القلق والشطط . وكان رد ماركس وأتباعه على هذا النقد أنهم لم يقولوا بأن العامل المادى هو العامل الوحيد فى بناء النظم الاجتماعية ولكنه أهم العوامل وأكثرها تأثيراً وبما يخفف من حدة هذا العامل المادى ونجحه أن هناك تفاعلاً وتأثيراً متبادلاً بينه وبين العوامل الأخرى من نفسية وروحية فهذه الأخيرة قد تؤثر بدورها فى العامل المادى وتحوله إلى شكل آخر .

يدفعنا هذا الى الاعتقاد بأن النظرية الماركسية — بالرغم من اهتمامها بدراسة الأساس المادى أو الإقتصادى للمجتمعات — قد اعترفت بقيمة جميع العوامل التى تحدد نظام المجتمع من مادية وغير مادية ، وبالأثر الذى تحدثه كل ظاهرة فى الظواهر الأخرى .

ولم يظهر الاهتمام ببحث ودراسة تأثير العوامل الخلقية أو الاجتماعية البهية إلا منذ وقت قريب جداً ، وذلك حين بدأ العلماء ينظرون إلى المجتمعات على أنها نظم شاملة ، يتفاعل كل منها مع الآخر ، وأن هناك صلة وثيقة بين الأعضاء التى تتركب منها كل (وحدة اجتماعية) ، وكذلك بين الوظائف التى تضمن حياة هذا الكائن الموحد .

(١) يمزو بعضهم هذه العبارة لكاول ماركس ، ويعزوها بعضهم إلى زميله فردريك إنجلز .

هذه الرابطة أو التعاون الوثيق بين الأجزاء المختلفة للمجتمع ، وكذلك بين وظائفه المتعددة ، تؤدى بنا إلى مبدأ هام : وهو أن الظواهر الاجتماعية تفسر كل منها الأخرى (١) أو على الأقل يمكن تفسير كل ظاهرة منها في ضوء ظاهرة أخرى . فهذا الاصطلاح أو تلك العادة تفترض وجود اصطلاح آخر أو عادة أخرى تكون لها سبباً أو نتيجة .

و يجعل القول إن تحديد طبيعة الصلة الوثيقة بين الظواهر الاجتماعية وأثر كل منها في الأخرى عمل يقوم به علم الاجتماع الحديث . ولا يزال هذا العلم إلى يومنا هذا في بدء تأسيسه . وهو يعتمد على المقارنة للوصول عن طريقها إلى التفسير ، مع مراعاة الدقة العلمية واتخاذ الاحتياطات الضرورية للوصول إلى النتائج الصحيحة.

٣ - بعض طرق البحث الخاصة

(١) الاستفتاء الاجتماعي Social investigation :

قبل أن تستخدم هذه الطريقة في الوصول إلى حقائق عامة عن الظواهر الاجتماعية استخدمت في أغراض عملية وخصوصاً من الناحية الاقتصادية ، حيث يستفتى الجمهور ليعرف رأيه في النظام الاقتصادي القائم أو لمعرفة اتجاهاته في بعض النواحي الإصلاحية . وقد ظهر هذا الاتجاه العملي في الاستفتاءات التي عملت بين طبقات العمال بين سنتي ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ ، أي في الوقت الذي ابتداء فيه الرأي العام يتحرك ويثور للنتائج السيئة التي حلت بالعمال من جراء التصنيع الكامل .

(١) كان لدوركيم فضل السبق في إعلان هذا المبدأ في كتابه « قواعد النهج في علم الاجتماع » .

وفي أيامنا هذه تقوم الإدارات والمصالح المختصة مثل (مكتب العمل) بعمل استفتاءات عن مستوى الأجور وظروف العمل في المصانع وتكاليف المعيشة والتعطل ومساكن العمال... الخ .

وهذه الطريقة إذا استعملت في جمع الحقائق العلمية البحتة فإنها تعتمد أساساً على عمل (قوائم أسئلة questionnaire) وتوزيعها على عدد كبير من الأفراد ثم جمع النتائج وتحليلها . ومن مجموعات الأسئلة ما يضم الظواهر التي يمكن أن توجد في مجتمع ما ، والتي يصبح أن يتجه البحث إليها ، ومن هذا النوع في فرنسا مجموعات (فوكار Foucart) ، وماران Marin (١) . أما النوع الآخر فيشمل قوائم من الأسئلة التي تتعلق ببعض المسائل الخاصة كقائمة (تورجو Turgot) عن الحياة الاقتصادية في الصين ، وقائمة (بوست) و (كوهلر Kohler) عن الحياة التشريعية ، وقائمة مير جيمس فريزر عن الحياة الدينية والسحرية ، وقائمة (كيندل Kaindel) عن الأساطير الشعبية أو (الفلكلور Folklore)

(ب) المسح الاجتماعي Social Survey :

المسح الاجتماعي شكل خاص من أشكال دراسة البيئة الاجتماعية يمارسه في الغالب علماء الاجتماع الإنجليز والأمريكان . وإذا قارنا هذه الطريقة بسابقتها وجدنا أن طريقة المسح الاجتماعي أعم وأوسع ، فهي تشمل دراسة جميع ظروف الحياة لبعض الطبقات الاجتماعية وخاصة الطبقات الفقيرة من السكان . ويحدد (كارادوج جونز Caradog Jones) أحد الذين قاموا

(١) وهناك أيضاً القائمة التي أعدها العلالة (موس) والتي لم تطبع بعد وهي في معهد الدراسات الاثنوغرافية بجامعة باريس .

بهذا النوع من الدراسة الاجتماعية مراحل هذا البحث بثلاث .

(أ) مرحلة تعريف البيئة وبيان حدودها .

(ب) مرحلة الوصف الدقيق .

(ج) تحليل وإيجاد العلاقات السببية بين العوامل المختلفة .

ومن البديهي أن الإحصاء يلعب دوراً هاماً في مثل هذا النوع من الدراسات .

وأولى عمليات المسح الاجتماعي قام بها «جشارلسن بوث Booth» ، حينئذ شرع في دراسة حياة وأعمال السكان في لندن (١) وذلك بين سنتي ١٩٠٢ و ١٩٠٣ . ثم قام العالم الإحصائي باولي «Bowley» بين سنتي ١٩١٢ ، ١٩١٤ . بدراسة مقارنة من نفس النوع لبعض مدن إنجلترا . وفي سنة ١٩٣٤ قام (جونسن Jones) بعملية مسح اجتماعي لمنطقة ليفربول . وقد استخدمت في هذه العمليات الاجتماعية جميع الوسائل العلمية الممكنة ، واتبعت أحياناً طريقة (التوسع في البحث Extensive Method) بحيث يدرس أكبر عدد ممكن من الوحدات ، وأحياناً طريقة (التعمق في البحث Intensive Method) ومعناها انتقاء بنفص الحالات التي تمثل مادة البحث تمثيلاً واضحاً typical cases ودراستها دراسة تفصيلية .

واحتوت هذه الدراسات على إحصائيات هامة وعلى خرائط تفصيلية للمناطق المدروسة (مثال ذلك الخريطة الاجتماعية الهامة التي وردت في بحث بوث ، وشملت جميع شوارع لندن) كما أنها احتوت على عرض لبعض الحالات الهامة وميزانيات أسر العمال ، ودراسات عن مستوى الأجور ، ونظام العمل ،

(١) Charles Booth, Life and Labour of the People in London 1905

وحالة المساكن من الناحية الصحية ، ومشكلة ازدحام السكان ، والحالة الخلقية للطبقات الفقيرة ووسيلة قضائها لأوقات الفراغ .

وأدت هذه الأبحاث إلى نتائج اجتماعية هامة مثل : معرفة مدى اتساع نطاق الفقر بين الطبقات العمالية ، والإيقان بأن البؤس لا يرجع إلى أسباب فردية كالكسل أو العناية أو ضعف الصحة ، وإنما يرجع في غالب الأحيان إلى أسباب اقتصادية واجتماعية ناتجة عامة عن اختلال النظام العام في المجتمع .

(ج) طريقة بحث حالة الاسر وميزاتها

اتبع (فردريك لوبل Le Play) واتباعه في فرنسا هذه الطريقة في دراسة المسائل الاجتماعية . وتلخص في اختيار أسرة تمثل المجتمع أو الطبقة التي نريد دراستها . ثم تبحث حالة هذه الأسرة بحثاً تفصيلياً دقيقاً من جميع النواحي وأهمها : تاريخ الأسرة - ديانتها وعاداتها الخلقية - وسائل معيشتها (ويدخل في ذلك إحصاء ما تملك الأسرة ، والأعمال التي يقوم بها أفرادها ، والإعانات المختلفة التي تلقاها) - كيفية معيشتها (ويدخل فيها وصف الوجبات ونوع الطعام والسكن والأثاث والملبس وقضاء وقت الفراغ) - ميزانيتها السنوية عن الدخل والمصروفات ، ويقسم الدخل إلى أربعة فروع (إيراد الأملاك - الإعانات - المرتبات - أجور الصناعة) كما تنقسم المصروفات إلى خمسة فروع (الغذاء - السكن - الملابس - النواحي الثقافية والترفيهية والعلاج - الديون والضرائب والتأمينات) .

وقد قامت «جمعية الدراسات العملية للاقتصاد الاجتماعي» في فرنسا بتطبيق هذه الطريقة على ٣٧ أسرة اختيرت من جهات مختلفة من أنحاء العالم ، وجمعت هذه الدراسات التي امتدت من سنة ١٨٥٨ إلى سنة ١٨٦٣ في مجلد

كبير نستطيع أن نجد فيه وصفاً لأسرة العامل في باريس والمزارع في كاليفورنيا،
والفلاح في سهول الصين الشاسعة ... الخ .

كما أن جماعة « الاقتصاد والإنسانية » استوحت طريقة « لوبلى » هذه
في القيام بدراسات مبتكرة ترى إلى ربط العوامل الاقتصادية بالعوامل الخلقية
والروحية . وقسمت لذلك دراسة الأسرة إلى أربعة أقسام رئيسية يحتوى كل
قسم منها على عدد من التفاصيل الفرعية .

(أ) تاريخ الأسرة وصفاتها السميولوجية :

- ١ - جنسية الأب وعنصره .
- ٢ - جنسية الأم وعنصرها .
- ٣ - الصفات الوراثية من ناحية الأب .
- ٤ - الصفات الوراثية من ناحية الأم .
- ٥ - أعمار الجلود .
- ٦ - القوة الجنسية للرجل .
- ٧ - الحالة الصحية للمرأة .
- ٨ - صفات الأولاد من الناحية الصحية والعقلية .

(ب) حالة السكن

- ١ - الموقع .
- ٢ - عدد الحجرات بالنسبة لعدد الأشخاص .
- ٣ - ما يحتله كل فرد من مساحة المسكن .
- ٤ - حالة المتزل الصحية (الشمس ودورات المياه والإنارة والتدفئة)

- ٥ - الأثاث ونظافته .
- ٦ - مقدار ما في المنزل من وسائل الراحة .

(ج) الحرف

- ١ - طبيعة الحرف التي يحترفها أفراد الأسرة .
- ٢ - هل هي حرف ثابتة أو مؤقتة .
- ٤ - ما تمتلكه الأسرة من مال أو عقار .
- ٤ - أهمية ما تستغله الأسرة من أعمال .
- ٥ - المستوى الاقتصادي .
- ٦ - كيفية موازنة الدخل والمنصرف .
- ٧ - أفراد الأسرة الذين يتعلمون في المدارس .
- ٨ - أفراد الأسرة الذين يتعلمون على خرفة .

(د) الحالة الخلقية والروحية

- ١ - قوة الرابطة بين الزوجين .
- ٢ - الاهتمام بتربية الأطفال وتوجيههم .
- ٣ - شعور الأطفال نحو آبائهم .
- ٤ - المستوى الثقافي للأسرة .
- ٥ - كيفية قضاء أوقات الفراغ .
- ٦ - الحسو العائلي .
- ٧ - العناية بالأجداد والمسنين .
- ٨ - مساهمة الأسرة في أعمال البر والإحسان .
- ٩ - تقاليد الأسرة .
- ١٠ - فكرة الوطنية عند الأسرة .

(هـ) دراسة الوحدات المهنية او الصناعية :

تقرب هذه الدراسة من دراسة الوحدات العائلية وتمتج بها في بعض الأحيان.. فالبحث الاجتماعي لأسرة معينة يستلزم البحث في المهن المختلفة التي يقوم بها أفراد الأسرة . ولكن البحث قد ينصب على العمل في ذاته كوجه من أوجه النشاط الاجتماعي . وفي هذه الحالة ينصرف الباحث إلى تحليل شروط العمل وارتباط المهنة بالتكوين الجسمي والعقلي للأفراد الذين يحترفون هذه المهنة ، وتأثير المهنة في حياتهم الاجتماعية من حيث أنها تطبع عاداتهم وتقاليدهم وأذواقهم بطابع خاص وتصرفهم إلى أنواع خاصة من طرق التفكير والحكم على الأشياء وكيفية قضاء وقت الفراغ .

ومن الأبحاث الهامة في هذا المجال أبحاث مكتب العمل البلجيكي التي قام بها في سنة ١٩٠٢ للدراسة الصناعة المتزلية . وقد استغرقت هذه الأبحاث خمس سنوات من ١٩٠٢ - ١٩٠٧ وجمعت في خمسة مجلدات وكذلك الأبحاث التي بدأها جورج رنار George Renard في عام ١٩٢٢ وجمعت في اثني عشر مجلداً تحت عنوان (المكتبة الاجتماعية للحرف) *Bibliothèque sociale des metiers* ونجد فيها دراسات علمية وتحليلات دقيقة عن مهنة المدرس وساعي البريد والنجار وعامل النجم والبناء... الخ .

(و) بحث المجتمع كوحدة متكاملة :

قد تتجه الدراسة الاجتماعية إلى الاحاطة بجميع أوجه النشاط داخل نطاق مجتمع معين بدلا من اقتصرها على مظهر خاص من مظاهر هذا النشاط وتقتصر أهمية هذا النوع من الأبحاث في أنه يحترم مبدأ ترابط الظواهر الاجتماعية ،

الذى تكلمنا عنه فيما سبق ، كما يحاول الإلمام بظروف حياة الجماعة في نواحيها المختلفة ، ويتجنب بذلك الفصل بين العناصر المختلفة التى يقوم عليها النشاط الاجتماعى بوجه عام . وبالرغم من أن مدرسة «لويلى» قصرت أبحاثها على دراسة الوحدات العائلية أو المهنية فإن لويلى نفسه قد طبق طريقة البحث العام للمجتمع بأسره في دراسته لدمستور إنجلترا في سنة ١٨٧٥ .

ومن الأمثلة الهامة للبحث الاجتماعى العام الذى يهدف إلى دراسة الحالة الاجتماعية ومبلغ تطورها في المجتمعات الحديثة ، البحث الذى تم في الولايات المتحدة بين سنتي ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بناء على طلب الرئيس هوفر وقد جمعت نتائجه في تسعة وعشرين فصلا تحت عنوان الاتجاهات الاجتماعية الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

واشترك فيه أشهر علماء الاجتماع مثل اجبرن Ogburn وعالم الاقتصاد فولمان Wolmann وبعض علماء القانون والاحصاء وكذلك بعض الإحصائيين الاجتماعيين . ويشمل هذا البحث العام كل مظاهر الحياة الاجتماعية في الولايات المتحدة ، ويبدأ يبحث موضوع السكان والمشاكل العنصرية حتى ينتهي إلى دراسة الوظائف الهامة في النوله من دينية وإدارية وسياسية وفنية . ولم يغفل دراسة البيئة الطبيعية في الأقاليم المختلفة وتأثيرها على عادات السكان ومعتقداتهم.

وقد اهتم بعض العلماء في الولايات المتحدة كذلك بدراسة البيئات الريفية وتأسس لذلك فرع خاص من علم الاجتماع يسمى الاجتماع الريفي Rural Sociology وتتلخص هذه الدراسة في حصر نموذج من القرى داخل إقليم معين ، ودراسة هذا النموذج من جميع نواحيه ، أى من حيث الموقع وتوزيع

السكان وأعمارهم ، وما يخص كل أسرة من زمام القرية ونسبة التعليم فيها ، ومشاكل الأسرة كالزواج والطلاق ، وعدد الأولاد ، وتأثير العقائد الدينية أو الأساطير في عادات السكان .

(٣) بحث اتجاهات الرأي العام :

١ - قد تنبج الدراسة الاجتماعية إلى دراسة الظواهر المتعلقة بنفسية الجماعات وإلى معرفة البواعث الرئيسية التي توجه نشاط الأفراد داخل نطاق المجتمع ، وإلى تحديد فكرة المسئولية عند الطوائف الاجتماعية المختلفة ، ومعرفة اتجاهات الرأي العام بصدد مسألة من المسائل فرع هام من هذه الدراسة .

وقد عني البحث الوطني العام National Survey الذي تم في الولايات المتحدة بدراسة التغيرات التي حدثت من ١٩٠٠ - ١٩٣٢ من حيث اهتمام الرأي العام بالمسائل الفلسفية أو الدينية أو معرفة رأيه في مشكلة الطلاق أو حرية المرأة أو منع تناول الخمر .

واشتهر معهد جالوب Gallup بتحرى اتجاهات الرأي العام بصدد الأحداث الجارية بين حين وآخر . ولكن لوحظ أن نتائج كانت مضللة أحياناً . واهتم العلماء بتحديد الأسباب التي تؤدي إلى الأخطاء فوجدوا أن تحرى اتجاهات الرأي العام يعتمد :

١ - على شخصية الباحث الذي يقوم بتوجيه الأسئلة : فيجب ألا يميل إلى تصديق الآراء التي تتفق مع رأيه الخاص وإغفال غيرها من الآراء .

٢ - على نظام وضع الأسئلة التي توجه إلى الأشخاص .

٣ - على طريقة صياغة هذه الأسئلة .

ولوحظ أحياناً عدم وجود صلة بين رأى الأشخاص وتصرفهم الحقيقى فى مسألة من المسائل . وسبب ذلك أن آراءهم تتأثر بالآراء السائدة فى محيطهم ، فى حين أن تصرفاتهم تكون منبعثة عن تقاليد وعقائد متأصلة فى نفوسهم .

ويتبع فى معرفة اتجاهات الرأى العام طريقتان :

١ - فلما أن تجمع الآراء فى ظروف معينة ويثبتات خاصة ، كمعرفة رأى طلبة الجامعات فى خروج المرأة إلى ميدان العمل أو فى برامج الأجزاب السياسية .

٢ - ولما أن يتجه البحث إلى معرفة رأى الشعب بأكمله . وفى هذه الحالة يجب أن نحدد الطبقات المختلفة التى يجرى فيها الاستفتاء : فنختار عينات من الشعب تمثل المناطق المختلفة من القطر وتمثل كلا من الحاسنين وكذلك تمثل فئات السن المختلفة والحرف ... الخ . ويصبح إجراء الاستفتاء بطريق المراسلة ولكن الطريقة المثل هى الاتصال الشخصى المباشر (interview) .

وبعد جمع الآراء تلخص النتائج بالطرق الاحصائية (المنحنيات أو الرسوم البيانية أو الجداول) . وقد توصلنا هذه النتائج إلى معلومات طريقة عن شخصية الأفراد الذين تختلف آراؤهم عن الرأى المتوسط فى الطبقة التى ينتمون إليها (١) ، أو قد توصلنا إلى إيجاد الفروق الرئيسية بين الآراء الخاصة ببعض الأوساط والرأى العام فى المجتمع بأسره .

(١) قد يكون الرأى الغالب فى طبقة من الطبقات هو تقييد الطلاق مثلاً ، فإذا تخبرنا أسباب خروج بعض أفراد هذه الطبقة على رأى الأغلبية وسببهم إلى إباحة الطلاق وتيسيره نجد أن ذلك راجع مثلاً إلى ما يعانونه من قبح زواجهم أو شراسة طباعهم أو سوء سلوكهم ... الخ .

(ج) دراسة وتحليل الحالات الخاصة Case Studies

إذا كانت دراسة اتجاهات الرأى العام وميوله لها قيمتها فى النواحي السياسية والاقتصادية ، فإن دراسة الحالات الفردية .والوثائق الشخصية (كالمذكرات والخواطر ، أو توارىخ الحياة) لها فائدتها من الناحية الاجتماعية البحتة ، أى من ناحية إمدادنا بالبيانات والمعلومات الدقيقة عن النظم الاجتماعية والعادات والمعتقدات . وربما كان العلامة « جيدنجز » Giddings « أول من أشار إلى أهمية هذه الدراسة بوصفها طريقة من الطرق الفعالة فى الوصول إلى الحقائق الاجتماعية ، وأكد أن هذه الطريقة « تتغلغل فى أعماق النفس الإنسانية وفى أعماق التاريخ البشرى » .

ويكفى فى هذه الطريقة أن نضع فرداً واحداً موضع التحليل والقححص الدقيق ، بل قد يكفى أحياناً أن تقتصر على تحليل حقبة معينة من حياته لما أهميتها من حيث دلالتها الاجتماعية . وطبقت هذه الطريقة فى كتاب يعد من الناحية المنهجية حاسماً فى تاريخ علم الاجتماع فى أمريكا ، ونعنى به الكتاب الذى وضعه العالمان « توماس » و « زنانسكى » عن الفلاح البولندى فى أوروبا وأمريكا (١) .

والجزء الأول من هذا الكتاب يحتوى على رسائل متبادلة بين عائلات بولندية هاجرت إلى الولايات المتحدة وبين بعض الأقارب فى الريف البولندى . ويبدو أن الغرض من عرض وتحليل هذه الرسائل هو دراسة تكوين الأسرة الريفية البولندية ، والروابط التى تربط بين أفرادها ، وتقاليدها ... الخ .

(١) W. I. Thomas & F. Znaniecki : The Polish Peasant in

Europe and America, N.Y. 1918-26.

ويهدف القسم الثاني إلى دراسة النظم الاجتماعية في الريف البولندي . أما القسم الثالث فيصنف مراحل انفصال المهاجرين عن عاداتهم القديمة وإعادة تكوينهم بالبيئة الجديدة في الولايات المتحدة . وربما كان أكبر أجزاء الكتاب طرافة الجزء الذي يسرد تاريخ أحد المهاجرين كما كتبه بنفسه . وقد قدم المؤلفان لهذا الجزء بقولهم : إننا حتى حين نرغب في البحث عن القوانين العامة للحياة الاجتماعية فلن نجد طريقة تفوق طريقة سرد تاريخ الحياة (Life Records) وفي اعتقادنا أن هذه الوثائق الحية ، إذا كانت كاملة ودقيقة ، تعطينا خبر نموذج للمادة التي يجب أن يعكف عليها عالم الاجتماع .

ومن العلماء الذين اعتمدوا في بحوثهم الاجتماعية على دراسة ما كتبه أو ما يسرده الأفراد عن حياتهم autobiographie عالم الاجتماع الألماني « ثورنوالد Thurnwald » وعالم الاجتماع الأمريكي « بول رادين Radin » وقد كتب هذا عدة مؤلفات قيمة عن جماعات الهنود الحمر ، والقبائل البدائية في أمريكا والمكسيك (١) . وترجع أهمية هذه المؤلفات إلى أنها تتيح لنا دراسة نظم هذه الشعوب وحضارتها (من الداخل) أى بوصفها تجربة حياة يسردها البدائي كما يحسها ، كما نسمع لنا بأن نعرف آراء البدائي عن نظام الأسرة في مجتمعه وعن التدرج الاجتماعي بين الأفراد ، وعن مشاعره التي يحدسها في نفسه الصراع بين تقاليده القديمة وحضارة البيض .

وما لبثت هذه الطريقة التي تعالج المسائل الاجتماعية بالرجوع إلى الوثائق الإنسانية ، أن طبقت في دراسة التشرد ، والإجرام ، والانتحار والبطالة والآثار التي تحدثها الحروب في حياة الأفراد والجماعات ، وأثر الأزمات

(١) نذكر من هذه الكتب :

P. Radin 'The Autobiography of Winnebgo Indian, 1920.

وكتاب crashing Thunder, 1926. للمؤلف نفسه .

الاقتصادية في حياة الأسرة ، ودرجه الانسجام في الحياة الزوجية » وأثر التيارات الثقافية المختلفة في نزعة التدخين ... الخ .

غير أن هذه الطريقة لا تكون لما قيمتها الكاملة إلا إذا عصمت الوثائق قبل الاعتماد عليها واستخلاص النتائج العلمية منها . كما يجب أن تستند دراسة هذه الوثائق وتحليلها إلى بعض الفروض العلمية التي يضعها الباحث وإلا كانت مجرد سرد للتسليية وقطع الوقت . وإذا استطعنا أن نستعين بالإحصاء في بيان أهمية بعض النظم أو العادات التي نستخلصها من دراسة الحالات الفردية فإننا نحقق الغرض الأول من هذه الدراسة .

الفصل الثالث عشر

مشكلة السكان

١ - مشكلة السكان في العالم :

سئل ألبوس هكسلي عن أهم مشكلة يواجهها عالم اليوم فقال إن العالم يواجه مشكلتين رئيسيتين لا مشكلة واحدة ، أولاهما المشكلة السياسية وثانيتهما المشكلة الخاصة بتضخم عدد السكان . ولما طلب إليه أن يقدم واحدة على الأخرى قال إن المشكلة السياسية يمكن حلها عن طريق المؤتمرات ، ولكن مشكلة تزايد السكان أعقد من هذا بكثير . فحتى لو افترضنا أن المشكلة السياسية قد حلت بالفعل ، فإن اضطراب ازدياد السكان سيفضي حتماً إلى بحث المشكلة السياسية من جديد .

والواقع أن مشكلة تضخم عدد السكان مشكلة قديمة ، إذ يروى لنا التاريخ أن أحد أباطرة الصين في القرن الرابع قبل الميلاد راعه تزايد الناس في أيامه ، فأمر وزرائه بأن يشيروا عليه بحل لهذه المشكلة . ولا يعرف أحد ماذا أشاروا عليه به في ذلك الحين . وقد عرف العرب أيضاً وأد الأبطال في جاهليتهم ، إلى أن جاء الاسلام ونزلت الآية الكريمة بتحريمه في سورة الإسراء : « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم ولأيامكم إن قتلهم كان خطأ كبيراً » .

وقدم المشكلة يرجع في الواقع إلى العلاقة الوثيقة بين الإنتاج الاقتصادي من جهة وبين عدد السكان من جهة أخرى ، فإذا كان الإنتاج الاقتصادي

في مكان ما كافياً لسكانه ، كان ثمة توازن بين الاثنين ، وإن زاد عن حاجة الناس ارتفع مستوى معيشتهم ، أما إن قل الإنتاج عن حاجة الناس فهنا يقول الاقتصاديون أنه يوجد تضخم في عدد السكان وحل المشكلة يتلخص في زيادة الانتاج الاقتصادي في تلك المنطقة .

هنا هو المفهوم القديم للمشكلة . أما المشكلة في مظهرها الحديث فهي غير ذلك تماماً ، كما يتضح من كتاب « الفريد سوفي » في هذا الموضوع .

تظهر لنا الاحصاءات المعاصرة أن سكان العالم يتزايدون اليوم بنسبة ١,٧ ٪ في العام . ومعنى هذا أننا لو بدأنا برجل وزوجته في عصر المسيح ، لبلغت ذريتهم اليوم - حسب نسبة التزايد هذه - زهاء مائة وثلاثين مليون نسمة . والواقع أن معدل الزيادة السنوية في بعض البلاد اليوم تزيد على نسبة ١,٧ ٪ هذه . فهي في مصر مثلاً ٢,٦ ٪ بينما تتراوح في شمال أفريقيا العربي بين ٢,٥ ٪ و ٣ ٪ وتعني زيادة ٢,٥ ٪ في السنة أن عدد السكان يتضاعف مرتين في مدى ٢٨٧ سنة ، ويتضاعف اثني عشرة مرة في بحر مائة سنة .

ورب من يسأل عن سبب هذا التزايد الحديدي السريع في عدد السكان ، لاذ من الواضح أن درجة التزايد الراهنة لم تكن موجودة من قبل . فلو أن كل رجل وامرأة عاشا في العصر الروماني أيام المسيح قد أنجبا مائة وثلاثين مليون نسمة اليوم ، لما اتسعت الأرض لسلالات هؤلاء الأسلاف . لذلك يجب أن نفرق هنا - للإجابة على هذا السؤال - بين نسبتين مهمتين : نسبة المواليد من جهة ، ونسبة الزيادة من جهة أخرى . فنسبة المواليد كانت ولا تزال في معظم أنحاء العالم الفقيرة ثابتة على ٤,٥ ٪ في السنة . غير أن هذه النسبة العالية من المواليد كانت تخفها في الماضي عوامل كثيرة أهمها وفيات الأطفال إذ كانت أمراض الأطفال تقضي على عدد كبير من المواليد قبل أن

يصلوا إلى سن الرشد . ولما فقدت الزيادة قليلة حتى أنها لم تزد أيام الرومان على ٠,١ ٪ فقط من مجموع السكان في العالم . أما اليوم فقد استطاع الطب الحديث أن يقضى على أمراض الأطفال وعلى أمراض أخرى كانت تحصد الأرواح حصدا ، كالمalaria والطاعون والتيفوس وغيرها . وهكذا فإن نسبة الزيادة في السكان أخذت ترتفع . فمع أن نسبة المواليد لا تزال على ما كانت عليه إلا أن نسبة من يعيشون من هؤلاء أصبحت — نتيجة للتطعيم والتعقيم وتقدم الطب — نسبة عالية جداً ، وهذا هو الجديد في المشكلة التي نحن بصدد حلها .

ولقد كان مالتوس أول من فكر في مشكلة تضخم عدد السكان تفكيراً صحيحاً على أسس علمية سليمة . وعاش مالتوس بين عامي ١٧٦٦ ، و ١٨٣٤ واشتهر بنظرية اقتصادية تقول « إن الناس يتزايدون في متوالية هندسية ، بينما تترأى كمية الطعام في متوالية حسابية » ولما كان أساس المتوالية الهندسية هو التربيع في حين أن المضاعفة هي أساس المتوالية الحسابية ، فمن الواضح أن الزيادة في المتوالية الهندسية أعظم بكثير منها في المتوالية الحسابية . وقد استنتج مالتوس أن تكاثر السكان في العالم لابد وأن يزيد عن الحد الذي تستطيع فيه كمية الطعام المتوفرة أن تكفيه . واعتقد أن الحروب والأوبئة والمجاعات هي وسائل لإعادة التوازن إلى نصابه . فقتل الناس بحيث يصبح الطعام الموجود كافياً لمن يبقى منهم غير أن هذه البقية لا تلبث أن تبدأ في التزايد من جديد ، فيتكاثر الناس أكثر من تكاثر طعامهم « إلى أن تأتى حرب أو وباء أو مجتساح البلاد مجاعة تعيد التوازن إلى سابق عهده . ورغم أن مالتوس دعا إلى تحديد النسل عن طريق التخصف الخلقى ، إلا أن شخصيته

ادى خصومه كانت تصور دائماً على نحو مفزع ، لا تحمل إلا إنذارات الشوم والويل والحرب .

وجاء بعد ذلك قوم وافقوا مالتوس على نظريته من حيث التكاثر ، ولكنهم اختلفوا معه حول بعض استنتاجاته العامة . فقالوا إنه من الحق ترك الجبل على غاربه والسماح لهذه العوامل أن تأخذ مجراها وتم دورتها الكاملة دون أن نحاول التأثير عليها والتدخل في مجرياتها بحيث ينقذ الناس من الوقوع في هوة الجوع والتشرد والحرب .

ولهذا نادى مؤيدو مالتوس المعاصرون بضرورة تحديد النسل ، وجعل أى ازدياد في السكان مشروطاً بازدياد مماثل له في الحال الاقتصادي . ولا شك أن موضوع تحديد النسل موضوع شائك له جذور عميقة في العواطف الانسانية البدائية والمشاعر الدينية ، ولهذا لم يفتقر أنصار مالتوس (١) ، عندما قدموا اقتراحهم هذا ، إلى من هاجمهم مهاجمة مقدعة ، ومن رماهم بالكفر ومحاولة التدخل في مشيئة الخالق . وليس من العادة أن يتفق الشيوعيون مع الكاثوليك على شيء ، ولكنهم متفقون في موضوع تحريم تحديد النسل ومهاجمة أنصار مالتوس والتحديد بآرائهم — وإن كانت الأسباب والعوامل التي أوجدت هذا الانحياز المشترك تختلف اختلافاً تاماً في جوهرها عند الاثنين .

ومهما يكن الأمر ، فقد انشغل الناس بعد مالتوس انشغالا كلياً بالثورة الصناعية التي كانت آنذاك جارية على قدم وساق . وظن البعض أن المجتمع الصناعي الجديد سيزيد الانتاج الاقتصادي ، وأن الآلات الجديدة ستستغل الثروة والمصادر الطبيعية فيوفر الطعام للجميع مهما زاد المجتمع في تعداده .

(١) يطلق على هؤلاء اسم دعاة المالتوسية الحديثة néo-malthusianisme

وأيضاً الكثيرون أن القلعة الصناعية الجديدة قد أوجدت حلاً جديداً للمشكلة الدورية المشهورة التي كشفها مالتوس ، وذلك بزيادة القلعة على إنتاج الطعام بدلاً من التقليل من عدد الناس .

وقد انقضى الآن أكثر من مائة وخمسين عاماً على مالتوس ونظريته ، فجدير بنا أن نقف لتتطلع إلى ما طرأ على العالم في هذه الفترة . إن دورة مالتوس قد انقطعت فعلاً في غرب أوروبا . غير أن هذا الانقطاع لا يعود إلى السبب البسيط الذي رآه البعض إبان الثورة الصناعية بل يرجع إلى عدة أسباب متشابكة . هناك بالطبع القدرة الصناعية التي قد يسرت فعلاً إطعام عدد وفير من الناس . ثم هناك قلة عدد المواليد . فبينما نجد أن متوسط نسبة تزايد الناس في العالم هي ١,٧ ٪ في السنة ، إلا أن الزيادة في غرب أوروبا لا تتعدى ٠,٧ ٪ فقط يضاف إلى ذلك أن البلاد الصناعية هذه قد استغلت لمصلحتها مصادر طبيعية كثيرة في مناطق شاسعة من العالم . وأخيراً نجد عامل الهجرة ، فقد هاجرت من أوروبا أعداد كبيرة من الناس لاستيطان بلاد جديدة مثل كندا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا . والمهم في كل ما تقدم أن ازدياد الإنتاج في غرب أوروبا قد انسجم انسجاماً تاماً مع الازدياد في عدد السكان بل إنه زاد عليه فعلاً ، الأمر الذي عمل على رفع مستوى المعيشة بوجه عام بين شعوب هذه المنطقة .

وانقطاع دورة مالتوس في غرب أوروبا لا يساعد على حل المشكلة الأساسية التي نحن بصدد حلها ، بل إنه يعمل على زيادتها تعقيداً . ذلك لأنه يدخل عامل السياسة في مشكلة اجتماعية اقتصادية تلتخص في أن سكان العالم — لاسيما (٢١)

سكان البلاد الفقيرة - يتوالىون بالنسبة الطبيعية وهى ٤,٥ ٪ فى السنة ، فى الوقت الذى يعمل الطب الحديث على المحافظة على حياة الأطفال ويمد فى عمر البالغين . ولهذا فإن تعداد السكان فى البلاد الفقيرة يقفز اليوم قفزات عظيمة . ويبلغ سكان العالم اليوم حوالى ثلاثة آلاف مليون نسمة ويتوقع الإحصائيون أن يتضاعف هذا الرقم من الآن حتى آخر القرن فيصبح ستة آلاف مليون ، أما بعد مائة سنة فيتوقعون أن يصبح مائة وسبعين ألف مليون . وليست المائة سنة بالمدة الطويلة فى حياة الانسانية . ولهذا إذا سار الحال على هذا المنوال بضعة قرون من الزمان فقد يبلغ الأمر حداً لا يصبح فيه مكان على الأرض لجميع الناس الموجودين فيه آنذاك .

ويمكننا أن نقسم العالم اليوم من حيث مشكلة السكان إلى ثلاث مجموعات :
أولاً البلاد المتقدمة اقتصادياً ، وثانيها البلاد المتأخرة اقتصادياً ، وثالثها البلاد الشيوعية . ولنبدأ باستعراض الحالة بشكل عام فى بلاد المجموعة الأولى .

إن أية زيادة فى عدد السكان تعنى أن جزءاً من الدخل القومى يجب أن يخص للاستثمار . ويعتمد مقدار هذا الجزء بالطبع على مقدار الزيادة فى السكان ومقدار الدخل القومى . وأقرب مثال على ذلك العائلة التى يزيد أفرادها واحداً أو اثنين فإن جزءاً من دخلها لابد وأن يخصص للإتفاق على الطفل أو الطفلين دون أن يعمل ذلك على رفع مستوى معيشة الأسرة . وتعنى زيادة ١ ٪ فى السكان سنوياً فى البلاد المتقدمة أن نسبة ٥ ٪ من الدخل القومى يجب أن تنفق على الاستثمار من أجل الإبقاء على نفس المستوى المعيشى . أما إذا أرادت الأمة زيادة سكانها بنفس هذه النسبة وتحسين مستوى معيشتها فى آن واحد، فهذا يتطلب قلداً من الاستثمار يزيد بالطبع على ٥ ٪ .

وتستطيع بلاد غربي أوروبا أن تجابه زيادة أكثر من الزيادة التي تواجهها الآن . وقد يتوقع البعض أن تولد هذه القدرة الاقتصادية زيادة في عدد الناس ولكن ظهر أن الحقيقة هي عكس ذلك تماماً ، فقد اتضح أن القدرة الاقتصادية تجعل الناس يهتمون بمستواهم المعيشي ورفعه أكثر من اهتمامهم بالتوالد . وكثيراً ما تكتفى العائلة - في مثل هذه الظروف - بطفل أو اثنين حتى ينصرف جميع أفرادها بعد ذلك إلى الاستمتاع بمباهج الحياة . وهناك أيضاً عامل آخر يعمل على الحد من عدد الأطفال وهو مقدار ثقافة الوالدين . فكلما زادت ثقافة الآباء والأمهات فإنهم يأخذون في تقدير واجباتهم نحو أولادهم ، وعادة ما يرون أنهم لن يستطيعوا أن يقوموا بجميع هذه الواجبات خير قيام إذا زاد عدد الأطفال عن حد معين . فترية الطفل تقتضى من والديه الاهتمام به من ناحية صحة الجسم والتكوين النفسى والتثقيف العقلى والروحى . ولهذا يقتصر الآباء المثقفون على عدد محدود من الأطفال يستطيعون أن يؤدوا نحوه واجباتهم أداء ترضى عنه ضمائرهم . وهكذا فإن أضمن وسيلة للإقلال من التوالد في مجتمع ما هي تعليم الوالدين ، ولا سيما الأم . وهنا تبرز نقطة هامة أخرى لعلها نتيجة مباشرة لما أسلفناه - تلك هي ازدياد أهمية الطفل في العائلة المثقفة . فكل هذه الأسباب تجعل للطفل قيمة في العائلة الصغيرة المثقفة أكبر مما يحظى به في العائلة الكبيرة الفقيرة . وما ينطبق هنا على العائلة ينطبق أيضاً على المجتمع .

ويخطئ من يظن أن المجتمع في غرب أوروبا لا يواجه أية مشاكل خاصة بالسكان . فهو يزيد « كما أسلفنا بمعدل ٧,٧٪ في السنة . ولكن هذه الزيادة ، التي هي أقل زيادة في العالم ، لم تأت نتيجة زيادة المواليد ، بل جاءت نتيجة

طول العمر وارتفاع حده الأقصى بين الأفراد واجتماع هاتين الظاهرتين — أى قلة المواليد وطول العمر عند الأفراد — توجد مجتمعا فيه نسبة المسنين عالية جداً . فهو كما يقولون مجتمع أخذ في الهرم ، وبالتالي فهو مجتمع تقل فيه القدرة على الإنتاج لوجود أعداد كبيرة فيه لا تنتج مطلقاً وتشكل في الوقت ذاته عبئاً إضافياً على كاهل العاملين يتوجب عليهم إعالتها والإنفاق عليها . ولو تساءلنا هنا عن الغاية التي تسعى لتحقيقها الأمة ، لقلنا إن غايتها رفع مستوى الشعب وجعل البلاد قوية مهابة لها احترامها في الصعيد الدولي . ولكن عدد السكان الذي يناسب أفضل مستوى معيشى هو أقل عدد ممكن ، في حين أن عدد السكان الذي يناسب أقوى نفوذ في المجال الدولي هو أكثر عدد ممكن . ويشكل هذا التعارض إحدى مشكلات المجتمع الأوروبي في الوقت الحاضر .

وننتقل الآن إلى المجموعة الثانية من بلاد العالم ، وهي البلاد المتخلفة اقتصادياً . إن الزيادة في عدد السكان تستلزم كما ذكرنا سابقاً تخصيص جزء من الدخل القومى للإنفاق عليها ، ومقدار هذا الجزء يتوقف على مقدار الزيادة ومقدار الدخل القومى . وهنا نجد أن الزيادة في السكان عالية جداً والدخل القومى منخفض جداً . ولهذا فإن البلاد الفقيرة تحتاج إلى تخصيص ٦٠٪ من دخلها القومى لمواجهة الزيادة الحارية مع الإبقاء على نفس المستوى المعيشى المنخفض أصلاً . ولما كان الدخل القومى في هذه البلاد لا يكاد يكفى الوازم الضرورية لحياة السكان الأصليين قبل الزيادة ، فإن اقتطاع ٦٠٪ منه أمر مستحيل . ونعود الآن إلى تشبيه سابق فنقول إن حالة المجتمع حالة العائلة . وهى ، في مجال دول هذه المجموعة ، تشبه حالة عائلة فقيرة تتكون من رجل وزوجه ولهما دخل لا يكاد يكفى لمعيشتهما . ولكن العائلة رغم ذلك تأخذ

في التكاثر السريع ، فتتجنب خلال بضع سنوات خمسة أطفال أو ستة ،
والنية مقبولة على الاستمرار في إنجاب الأطفال دون توقف . يحق لنا أن
نساءل عما يحدث في مثل هذه الحالة . إن أهم ما يحدث هو أن نظرة العائلة
للأطفال تتغير ، فيصبح الطفل مصدر رزق للعائلة إذ يخرج للعمل وهو
في سن الحداثة ، وبذلك يكفى أهله عبء الإنفاق عليه . غير أن أهم ظواهر
هذا الموقف هو أن الطفل لا ينال حقه من التربية والتعليم .

والإحصائية التالية ، لها أهمية كبرى لأنها تظهر توزيع الثروة بين
سكان العالم .

عدد السكان بالنسبة	الدخل القوى بالنسبة
إلى سكان العالم	إلى الدخل العالمى
١٣,٦٪	٥٥,٣٪
...	الشعوب المتقدمة اقتصاديا
١٥,٩٪	٢٠,٤٪
...	الاتحاد السوفيتى ودول الدرجة الثانية
٦,٩٪	٤,٢٪
...	الأوروبية ...
٦٣,٦٪	٢٠,١٪
...	أمريكا اللاتينية ...
...	أفريقيا وآسيا ...
١٠٠٪	١٠٠٪

يظهر من هذه الإحصائية أن زهاء ١٤٪ من سكان العالم يملكون أكثر
من ٥٥٪ من الدخل العالمى ، بينما يملك ٦٤٪ من الناس ٢٠٪ فقط من الدخل
العالمى . (١)

(١) اقتبسنا هذه الاحصائية من كتاب عالم السكان المشهور ألفرد سوتى .

وينسامل « سوى Saury » هنا عن الطرق المفتوحة الآن أمام الشعوب الفقيرة في وضعها الراهن ، فيقول إن هناك طريقين : طريق إقتصادى وآخر اجتماعى ، أما الطريق الإقتصادى فهو التصنيع واجتذاب رؤوس الأموال من الخارج وإدخال الطرق الحديثة في الزراعة وتشجيع الاستثمار بكل معانيه . ولكن هذا الطريق يتطلب رؤوس الأموال ، وهذه ليست متوفرة إلا عند الشعوب المتقدمة اقتصادياً . غير أن هذه الشعوب قلما تعطى أموالها دون أن تكون لها مآرب سياسية من وراء ذلك . لذلك فقد تقرر الدولة الفقيرة أن تدخل في دائرة نفوذ دولة كبيرة وتحصل على أكبر قدر ممكن من المساعدة ، وهذا ما فعلته تركيا وألمانيا الشرقية ، أو قد تقف موقف الحياد وتحصل على المساعدة من الجانبين ولعل أفضل سياسة تستطيع أن تنتهجها الشعوب الفقيرة هي التوسط لإيقاف سباق التسلح بين الاتحاد السوفيتى والدول الغربية (١) . فلهذا السباق هو الذى يستنزف الفائض من أموال من لديهم القدرة على إعطاء المساعدة . ولو وقفت سياسة التسلح هذه ، لاتيجهت تلك الأموال أو اتجه على الأقل جزء كبير منها إلى البلاد الفقيرة . ولا شك أن إدخال الآلات وإقامة المصانع أمور هامة ، إنما الأهم منها هو رفع مستوى التعليم بين الناس ولهذا فإن تقديم المساعدات للبلاد الفقيرة يجب أن يشمل تعليم طبقة من الناس تستطيع أن تطبق وتلتزم من أى استثمار مالى أو صناعى في بلادها . ولو جرى الخيار بين رؤوس الأموال أو تعليم الرجال ، لما كان هناك مجال للتردد — فالرجال المتعلمون أهم بكثير من رؤوس الأموال . ولنضرب مثلاً على ذلك ما حدث في ألمانيا بعد الحرب الأخيرة فقد كانت البلاد في أقصى حالات الدمار والفقر،

(١) هذه السياسة هي التي تنتهجها الآن دول العالم الثالث ، وتعرف بسياسة الحياد الإيجابي .

وكان ينقصها كل شيء - إلا الرجال المتعلمون وقد عوضها وجودهم عن كل شيء آخر ، وما لبثت تلك البلاد أن عادت إليها حيويتها وعاد إليها نشاطها في بحر سنوات قليلة .

أما الحل الآخر الذى تستطيع الشعوب الفقيرة أن تأخذ به فهو الحل الاجتماعى ، ونعنى بذلك تحديد النسل . والواقع أن الحل الأول ، وهو الحل الاقتصادى ، يساعد على إيجاد الحل الثانى . فتحديد النسل قد بدأ أول أمره بين أفراد المجتمع الميسرين أو المثقفين . وقد ذكرنا سابقاً أننا إذا وقفنا من المستوى المعيشى ، أصبح الناس أكثر اهتماماً بتحديد عدد أطفالهم . وطالما نحن فى صدد الحديث عن البلاد الفقيرة فلا بد أن نتعرض للحديث عن الهند حيث يبلغ المستوى المعيشى أدناه بين جميع شعوب العالم .

يبلغ تعداد الهند ٤٠٠ مليون نسمة ، وكثافة سكانها ٣١٠ أشخاص لكل ميل مربع ، وهى أكبر من كثافة السكان فى فرنسا بنسبة ٥٠٪ أما التوالد فيجرى على أعلى نسبة له وهى ٤,٥ ٪ فى العام . وقد استطاع الطب أن يقضى على الملائيا والسل اللذين كانا يحصدان الأرواح حصداً . والخطر الآن ليس فى حدوث مجاعة تقضى على بضعة ملايين من الناس ، بل فى وجود شعب يتكاثر ويتكاثر فينخفض مستوى معيشته المنخفض أصلاً أكثر فأكثر ويمسى الشعب فى فقر مدقع يعيش على مستوى قريب جداً من مستوى المجاعة . ما الذى تصنعه حكومة الهند لمواجهة هذه الحالة ؟ أنها أولاً ترفض الاستئانة من الخارج إلى الحد الذى يرهق ميزانيتها - ولهذا لم يبق أمامها إلا الحل الاجتماعى وهو تحديد النسل . ففى عام ١٩٥٨ قرر وزير الصحة أن يوزع بالمجان جميع المستلزمات الطبية لمنع الحمل عند النساء . ونادى بعض كبار الموظفين بيناء

عدة مصانع في الهند لإنتاج موانع الحمل هذه، وأعلنت بعض المقاطعات أنها تعطي جائزة مالية لكل امرأة لا تتجب أطفالاً . والهند تستطيع أن تقوم بسياسة مثل هذه لأنها دولة مستقلة ، ولو قامت بها الحكومة البريطانية مثلاً أثناء حكمها للهند لكان من المحتمل جداً أن يهيم الناس ، ولا سيما الهنود أنفسهم ، مثل هذه السياسة بأن لها مآرب استعمارية أو عنصرية . وليست الهند وحدها هي التي تواجه مشكلة كثافة السكان هذه . فاليابان مثلاً قد بلغت فيها كثافة السكان قبل الحرب حداً عالياً جداً وهو ٥١٨ نسمة للميل المربع . وحاولت اليابان لحل مشكلتها هذه أن تجعل من بلادها مركزاً للإمبراطورية مترامية الأطراف تأتياً بالخيرات والمواد الخام . وخاضت اليابان عمار الحرب لتثبت دعائم هذه السياسة فلم تنجح ، وانهارت بهزيمتها تلك الآمال التي كانت تتعلقها على ذلك الحل الاستعماري لمشكلة سكانها . وهكذا لم يبق أمام اليابان بد من تحديد النسل ، فأصدرت الحكومة في عام ١٩٤٨ قانوناً سمته بقانون « تحسين النسل » تسمح بمقتضاه لأي طبيب بأن يجري عملية التعقيم على أي شخص يعني ذلك وتبيح عمليات الاجهاض ، وتشجع منع الحمل ، وتشر بين النساء المعلومات اللازمة لتحقيق هذا الهدف . وكانت نتيجة ذلك أن انخفضت نسبة التزايد في اليابان من ٢,٧ ٪ في السنة حتى بلغت ١,٧ ٪ في عام ١٩٥٧ ، وهو انخفاض لم يشاهد العالم انخفاضاً أسرع منه .

وهكذا نجد أن سياسة تحديد النسل تفرض نفسها فرضاً على كل دولة تعاني من مشكلة تضخم عدد السكان . ولعل أبرز مثال على ذلك ما حدث في الصين منذ سنوات ، إذ طبقت الصين سياسة تحديد النسل ، بالرغم من تعاليم ماركس التي ترفض مبدأ تحديد النسل . وجدير بنا هنا أن ننظر بشيء

من التفصيل في موقف الدول الشيوعية من هذه المشكلة عموماً .

لقد نحص المندوب السوفيتي موقف بلاده من هذه المشكلة عندما قال في لجنة السكان التابعة للأمم المتحدة : « إننا نعتبر أى عمل تقوم به هذه اللجنة بقصد الحد من الزواج أو التقليل من عدد الأطفال بعد الزواج ، علاء ممجياً متوحشاً . إن مشكلة تضخم السكان هى ثمرة النظام الرأسمالى ، أما النظام الاشتراكى الصالح فإنه قادر على مجابهة أية زيادة فى السكان بمجابهة ناجحة ، إذ يجب تمويل الاقتصاد لمواجهة حاجات الناس وليس تمويل عدد الناس لمواجهة الاقتصاد » .

وموقف الاتحاد السوفيتي هذا موضع واضح إذا أدركنا الأسباب الاجتماعية والجغرافية التى يركز عليها . فقد قتل من الروس فى الحرب ما يراوح بين ١٢ مليون و ١٤ مليون نسمة ، فى الوقت الذى توجد فيها مناطق ' شاسعة لا تزال غير مأهولة بالسكان وفيها إمكانات كثيرة لم يجر استغلالها بعد . ولهذا فإن روسيا ليست لديها فى الحقيقة مشكلة تضخم السكان بالمعنى الصحيح . أما الموقف فى الصين الشيوعية فهو موقف مختلف . فالصين تعاني فعلاً من مشكلة التضخم . وقد أعلن شوان لاي : « من أجل حماية النساء والأطفال ، ومن أجل التثاثة والتعليم للجيل الصاعد ، ومن أجل صحة الأمة وازدهارها ، فإننا ندعو ونشجع تحديد النسل وتقليل الزيادة فى السكان . وقد خولنا وزير الصحة مهمة إيجاد مشروع شامل يرمى إلى منع الحمل بالطرق الوقائية المعروفة لدى الأطباء » .

وقد صدر مؤخراً فى الصين قانون يحرم الزواج قبل سن العشرين للرجل وسن الثامنة عشرة للمرأة . ويتلقى المقبلون على الزواج دروساً نظرية فى طرق منع الحمل .

وقد قال منلوب الصين عام ١٩٥٧ في مؤتمر الاحصائيات في ستوكهولم أن عدد الولادات في الصين يجب أن تقل بمقدار ٥٠٪ خلال السنوات العشر القادمة . ولو تحقق هذا فعلا ، فإنه سيكون أسرع وأعظم انخفاض يشاهده العالم في تاريخه . ومهما تكن النتيجة ، فلننا نجد أن ماوتسى تونج يستجيب لنداء مالتوس أكثر من استجابته لنداء كارل ماركس في هذا الموضوع .

ويرفض سوني في كتابه أن يأخذ موقفاً متفائلاً أو متشائماً في عرضه للمشكلة . غير أن النتيجة النهائية التي يخلص إليها تدل بوضوح على إيمانه بإمكانية مواجهتها ، وإن أصر على أن العالم لن يستطيع أن يفعل ذلك عن طريق حل اقتصادي بحت أو اجتماعي خالص وإنما عن طريق الحلين معا .

٢ - السكان في العالم العربي

(١) إحصاء السكان في البلاد العربية :

يمكن تقسيم النول العربية إلى ثلاث فئات من حيث توافر الإحصاءات الاجتماعية ودقتها العلمية :

- ١ - بلد ذو إحصاء موثوق وهو الجمهورية العربية المتحدة .
- ٢ - دول ذات إحصاءات ناقصة : وهي العراق - والأردن - وسوريا ولبنان - وتونس - والجزائر - ومراكش . ودرجة أقل السودان وليبيا .
- ٣ - دول معلومة الإحصاءات أو شبه معلومة وهي تشمل النول العربية الأخرى كالكويت والبحرين والسعودية .

أما عن إحصاءات الجمهورية العربية المتحدة فستكلم عنها بالتفصيل فيما بعد :

أما في العراق فلم تقوم الحكومة العراقية بتعداد شامل للسكان إلا عام ١٩٤٧ . وجميع الإحصاءات السابقة ناقصة لا يصح الاعتماد عليها . وقد دل هذا الإحصاء على أن سكان العراق حوالى خمسة ملايين بينهم حوالى ربع مليون من البلو الرحل .

ولم تكن الإحصاءات السورية (قبل الوحدة) ولا اللبنانية (قبل الاستقلال) بأكثر دقة، ولا سيما أن هذين البلدين يهاجر منهما عدد كبير من المواطنين. ولا سيّما إلى أحكام حصر السكان مع تدفق سيل الهجرة . ومنذ ١٩٤٦ أخذت مصلحة الإحصاء العام في وزارة الاقتصاد الوطنى للجمهورية اللبنانية تنشر « المجموعة الإحصائية العامة » وهى تتضمن معلومات عديدة عن نواحي النشاط الاجتماعى والاقتصادى للبلاد. ومما يزيد في صعوبة الإحصاء السكانى في لبنان وجود جالية كبيرة من المواطنين في المهجر . وبعضهم قد اكتسب جنسية الوطن المهاجر إليه وبعضهم لا يزال يحتفظ بجنسيته الأولى . وقد أجرت السلطات الفرنسية أول تعداد في لبنان عام ١٩٢١ والتعداد الثانى تم عام ١٩٣٢ وظلت أرقام هذا التعداد الأخير تنفع عاما بعد عام وقد بلغ عدد سكان لبنان حسب ما ورد في « الحولية الديموغرافية للأمم المتحدة عام ١٩٥٣ مليون و ٣٢٠ ألف نسمة .

أما في سورية فقد ظل عدد كبير من المواطنين غير مسجل في سجلات الأحوال المدنية ، كما أن البلو الرحل ونصف الرحل غير مسجلين . ويظن تقديراً أن عدد أفراد العشائر هو ٣٢٠,٠٠٠ عام ١٩٥٢ . وهم على كل حال لا يدخلون في الإحصاءات السكانية التى كانت تنشرها الحكومة السورية . وكذلك فإن إحصاءات المواليد والوفيات والزيجات والطلاق بعيدة كل

البعد عن أن تصور الواقع الراهن ولا يزال الأهلون ، في الريف خاصة ، مستمرين على ما ألفوه في العهد العثماني ، فهم ينظرون إلى كل تسجيل حكومي نظرة ارتياح ، ويرون فيه دعوة إلى الجندية أو فرضاً لضريبة جديدة ، بالإضافة إلى ما هم عليه من فقر وجهل .

وأول محاولة لتعداد السكان في سورية جرت عام ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، وقد قُص هذا التعداد في السنوات التي تلت ونشرت نتائجه النهائية عام ١٩٢٧ .
وبلغ سكان سورية إذ ذاك ما يقرب من مليون ونصف .

وخلال الحرب العالمية الأخيرة قامت دوائر الإعاشة والتكوين بمحاولات لحصر السكان أفضت بطبيعة الأمر إلى زيادة وهمية ملحوظة في عدد المواطنين . وفي مارس سنة ١٩٤٧ أجرت الحكومة السورية تعداداً عاماً للسكان بمناسبة الانتخابات التشريعية ولكن نتائج التعداد بدت غير مرضية للمستولين ، فأعلنوا إلغاء التعداد وطمس نتائجه . ومن الأمثلة على اضطراب السجلات السورية نقص السكان الظاهري عام ١٩٤٢ في محافظتي حوران ودير الزور .. ولم يكن لهذا النقص من سبب سوى فقدان السجلات الرسمية في هاتين المحافظتين خلال المعارك التي دارت بين جنود فرنسا (المنضمين إلى الحلفاء بقيادة دي جول) وجنود حكومة قبشي (التي كانت خاضعة لألمانيا) .

والوثائق الإحصائية في سورية تضمها (المجموعة الإحصائية السورية) التي تنشرها منذ عام ١٩٤٧ مديرية الإحصاء في وزارة الاقتصاد الوطني .

المملكة الأردنية :

كانت وزارة المستعمرات البريطانية تقدم كل عام تقريراً مطبوعاً لمجلس عصبة الأمم تضمنه معلومات إحصائية عن شرق الأردن وفلسطين

(١٩٢١ - ١٩٣٨) . ومنذ سنة ١٩٥٠ أخذت دائرة الإحصاءات العامة في وزارة الاقتصاد الأردنية تصدر نشرة إحصائية سنوية اجتماعية واقتصادية. وقد أجرى تعداد عام لسكان الأردن في أغسطس سنة ١٩٥٢ على أساس المساكن . وبلغ عدد سكان الضفتين الشرقية والغربية مليون و ٣٣٠ ألف .

المغرب العربي :

عنيت السلطات الفرنسية بحصر السكان في المغرب العربي وتسجيلهم ونشر الوثائق الإحصائية عنهم ، ولكن عدد المسلمين ظل أقل من الواقع لعدم انتظام تقييدهم في السجلات ولا سيما الإناث ، ولوجود جمهرة كبيرة منهم مغربة في فرنسا، ولشمولهم عدداً غير يسير من البلو المتنقلين، يضاف إلى ذلك كله حالة الجهاد المستمر ضد العدو المستعمر ، مما كان يحول دون إجراء التعداد في بعض المناطق .

ولكل من بلاد المغرب العربي دائرة خاصة بالإحصاء تصدر منشورات دورية . ففي الجزائر تدعى « مصلحة الإحصاء العام Service De Statistique Générale » وهي تنشر نتائج التعدادات التي تجري كل خمس سنوات . ولم يكن تزايد السكان في الجزائر ناشئاً عن زيادة المواليد على الوفيات فحسب، بل عن الهجرة الأوروبية . فقد كان عدد غير المسلمين عام ١٨٣٦ (١٥ ألف) فأصبحوا في عام ١٩٥٣ (مليون و ١٩ ألف) . وقلر عدد الجزائريين المسلمين عام ١٩٥٣ بـ (٨ مليون ، ٣٣٢ ألف) .

ولمراكش أيضاً « مصلحة مركزية للإحصاء Service central de Statistique » ونشرت عام ١٩٥٣ نتائج تعداد ١٩٥١ - ١٩٥٢ .

وفي تونس تشرف على الإحصاءات « المصلحة التونسية للإحصاءات

Service Tunisien des Statistiques وقد نشرت في الرابع الثاني من عام ١٩٤٧ نتائج التعداد الأخير للسكان الذي جرى في عام ١٩٤٦. ويجرى التعداد في تونس منذ ١٩٢١ كل خمس سنوات تقريباً. وحسب احصاء ١٩٥٢ كان عدد السكان في تونس ٣ مليون ، ٦٠٠ ألف نسمة .

ويستدل الإحصائيون على نقص تسجيل السكان في تونس بارتفاع نسبة الذكور (أى عدد الولادات من الذكور بالنسبة إلى ألف ولادة من الإناث). فهذه النسبة تبلغ ٣٠٠ بينما النسبة الوسطى في العالم هي ١٠٥٥ .

أما في مراكش فقد كان اضطراب الاحصاءات البشرية ناجماً بصورة خاصة عن وجود مناطق عديدة تائرة على الاستعمار الفرنسي . وقد شمل تعداد ١٩٣٦ سكان البلاد جميعهم وكذلك تعداد ١٩٤٧ ، ١٩٥١ . ومع ذلك فالنتائج لا تزال غير موثوقة تماماً ، لأن الجهاد ضد المستعمر لم ينقطع قط .

وقدر عدد سكان مراكش في عام ١٩٤٧ بـ (٨ مليون و ٦١٧ ألف تقريباً) . وكان عدد اليهود كبيراً (٢٠٤ ألف) ولكن هذا العدد نقص بعد ١٩٤٨ بسبب إنشاء دولة اسرائيل المزعومة وهجرة عدد كبير من اليهود المراكشيين إليها .

ليبيا :

كان معهد الإحصاء المركزي في إيطاليا قد نشر نتائج تعداد ١٩٣٦ . وحتى ١٩٥١ كانت الإدارة الفرنسية في فزان والإدارة البريطانية في المناطق الأخرى تقدم تقريراً عن أحوال البلاد للجنة الوصاية في منظمة الأمم المتحدة، تتضمن بعض معلومات إحصائية :

والتعداد الأول في ليبيا جرى في ابريل ١٩٣١ ، والتعداد الثاني في أبريل ١٩٣٦ . وقدر عدد السكان في عام ١٩٥٣ بمليون و ٣٠٠ ألف .

السردان :

ومعلوماتنا الإحصائية عنه مستمدة من نشرات إدارة الاقتصاد والعمل وتقارير الحاكم العام السنوية . وتنتشر وزارة الزراعة السودانية تقريراً إحصائياً سنوياً ، صدر الأخير منه عام ١٩٥٤ ، وهو يتعلق بعام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ . وقدر عدد السكان عام ١٩٥٢ بنحو (٨ مليون ، ٧٦٦ ألف نسمة) . وقد أجرى في عام ١٩٦٠ إحصاء منظم للسودان ولكن لم تظهر نتائجه النهائية بعد .

ولا نجد في البلاد العربية الأخرى إحصاءات كافية أو شبه كافية للتعرف على أحوالها الاجتماعية والاقتصادية . على أن هذه البلاد تقدم معلومات إحصائية تنشرها منظمة الأمم المتحدة في نشراتها السنوية والشهرية وهي :

- ١ - الحولية الإحصائية : STATISTICAL YEAR BOOK
 - ٢ - الحولية الديموجرافية : DEMOGRAPHIC YEAR BOOK
 - ٣ - النشرة الإحصائية الشهرية MONTHLY BULLETIN STATISTICS
- بالإضافة إلى نشرات منظمة الزراعة والتغذية F.A.O.

ب - العرب في المجموعة البشرية

إذا تخدنا مساحات الدول العربية القائمة أساساً في تحديد الوطن العربي أربت مساحة هذا الوطن على مساحة القارة الأوروبية ، ولو اجتمعت الدول العربية كلها في دولة واحدة لكانت الدولة الثانية في العالم من حيث الامتداد بعد الاتحاد السوفيتي .

وجملة مساحة الدول العربية تقرب من ١١ مليون كم^٢ ٢٨٪ منها في آسيا ، ٧٢٪ في افريقيا . والدول العربية في آسيا مرتبة حسب مساحتها هي :

- ١ - المملكة العربية السعودية . ٢ - العراق . ٣ - جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية . ٤ - عمان . ٥ - اليمن . ٦ - سورية .
- ٧ - الأردن . ٨ - قطر . ٩ - فلسطين المحتلة . ١٠ - الكويت .
- ١١ - لبنان . ١٢ - قطاع غزة . ١٣ - البحرين . ١٤ - مستعمرة عدن .

وفي افريقيا :

السودان ٢,٥٠٥,٧٠٠ كم^٢ . ٢ - الجزائر . ٣ - ليبيا . ٤ - مصر
 مليون كم^٢ . ٥ - مراكش . ٦ - تونس . ٧ - مراكش المحتلة من أسبانيا
 ٨ - طنجة .

ويعمر الأرض العربية حوالى ١٠٠ مليون نسمة ، ثلثهم في آسيا والباقي في افريقيا . وهكذا فإن افريقيا هي الأرض العربية الرئيسية من حيث الامتداد ومن حيث عدد السكان .

وأكبر دولة عربية في الاتساع هي السودان . وفي عدد السكان الجمهورية العربية المتحدة . فاللولة العربية الموحدة حين تبرز إلى الوجود تكون الدولة السابعة في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين ، والهند ، والاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والباكستان ، واليابان . ولا يزال في البلاد العربية أقليات لم تتعرب جميعها ، وهي في مجموع الوطن العربي لا تمثل أكثر من ١٢ ٪ من مجموع السكان . وقد تكون هذه الأقليات أصلية في البلاد كالألمانيين في المغرب والزنوج في السودان على أن اللغة العربية تظفر كل يوم بانتشار أوسع وتضم هذه الأقليات الضئيلة إلى صرح العروبة الشامخ . وأمة

لها مثل هذا العدد الضخم من السكان تستطيع بلا شك أن تؤثر في مجرى السياسة العالمية .

تفاوت كثافة السكان في البلاد العربية

يقع القسم الأكبر من البلاد العربية في المنطقة الحارة الحافة فوق المدارية، حيث تمتد الصحراوات والسهوب وتزول معالم العمران أو تكاد .

وقد قيل بحق إن قلب البلاد العربية يكاد يكون مقفراً والحياة تدب في الأطراف . والماء هو العامل الأساسي في تفاوت توزيع السكان . فالزراعة تتعذر إذا قلت الأمطار سنوياً عن ٢٥٠ مم إلا إذا كانت هناك أنهار جارية . والسهوب التي تتراوح فيها الأمطار بين ١٠٠ ، ٢٥٠ مم تنبت فيها أعشاب قصيرة في موسم المطر ويعيش فيها السكان عيشة البداوة المتنقلة . أما حيث تنقص الأمطار عن ١٠٠ مم في السنة فهناك الصحراوات الحقيقية الخاوية من السكان .

ولا غرابة إذن أن نجد أن أكثر سكان العالم العربي يتجمعون في المنطقة القريبة من البحر المتوسط . ويسكن هذه المنطقة وحدها ٥٠ مليون نسمة (أي ٦١٪ من مجموع سكان أرض العرب) .

وامتداد الصحراوات في العالم العربي هو الذي يسبب ضعف الكثافة السكانية فيه (الكثافة في مصر ٢١٤ في الكيلو متر المربع وفي السودان ٣٥) .

وفي البلاد الواحد تختلف الكثافة السكانية اختلافاً ضخماً بين المناطق المروية والمناطق القاحلة ، لأن الزراعة هي المورد المعاشي الأول لسكان البلاد العربية . ونستنتج من ذلك أن كل محاولة لزيادة التعمير في بلاد العرب وتخفيف التضخم السكاني المشاهد في بعض المناطق يجب أن تبدأ بتعميم الري

وتوسع الأرض المتزرعة . ومن هنا تبلو أهمية بناء السد العالى فى الجمهورية العربية المتحدة .

ولقد أدى النمو المضطرد فى عدد سكان الأرض ، واستمرار هذا النمو إلى اهتمام الاقتصاديين بالتفكير فى مصير البشرية .

والواقع أن البشرية تزداد كل يوم سبعين ألف نسمة . ولكن يجب ألا ننسى أن كثرة السكان كانت سبباً فى تعمير الأرض ونشر الحضارة . والسكان القلائل قلما يستطيعون القيام بمشروعات اقتصادية ضخمة تساعد على تنمية الرروة القومية ورفع مستوى المعيشة . ولا يكون فقر السكان راجعاً دائماً إلى كثرة عددهم ، بل قد يكون فى كثير من الظروف ناجماً عن الجهل والكسل أو عن سوء التنظيم الاقتصادى والاجتماعى كأن تكون فئة قليلة من المواطنين تملك أكبر حصة من الأرض وأعظم نصيب من المال .

وتحل الأمم الغربية مشكلة تزايد السكان فى هذا العصر بالتحديد الطوى للنسل BIRTH CONTROL . ولكن الإقلال من البرية له خطره على الكيان القومى للأمة وقلرتها الدفاعية . ولذلك يندد بعض المفكرين والساسة بهذه السياسة (المالتوسية الجديدة) . ويؤمنون بأن العلم كفىل بأن يخلق ذوما من الموارد ما يكفى لمعيشة البشر وزيادة رفاهتهم .

وفما يختص بالشعوب العربية فإن أكثرها لم يصل بعد إلى درجة من الكثافة تخشى معها تجاوز الحد الملائم . ولا ضبر على العالم العربى عموماً من نمو مواطنيه وبالتالى من ارتفاع الكثافة فيه ، إذا أخذ بالحلول الآتية :

١ - رفع الحدود بين الدول العربية القائمة وتنظيم انتقال السكان فيما بينها .

٢ - توسيع الأرض المستعمرة بتوسيع شبكة الرى الدائم .

- ٣ - زيادة القدرة الانتاجية الزراعية باستعمال الأسمدة والآلات الخ -
 ٤ - التعاون على دعم التصنيع وتنسيقه في مختلف الأقطار العربية بحيث
 يتم بعضها بعضاً .

(ج) بعض الظواهر السكانية في البلاد العربية

- ١ - معدل الخصوبة في النسل :

يقاس معدل الخصوبة في مجتمع معين ، بحساب نسبة المواليد إلى عدد
 النساء اللاتي في سن الحمل ، وهذا ما يسمى بمعدل الخصوبة العامة *Fécondité générale* .
 وقد اتفق على حساب سن الحمل من ١٥ إلى ٤٩ سنة ، وتحسب
 هذه النسبة عادة بالقياس إلى ١٠٠٠ امرأة في سن الإخصاب . وهكذا تكون
 نسبة الخصوبة العامة كالآتي :

$$\text{عدد المواليد الأحياء} \times 1000$$

$$\text{عدد الإناث من سن ١٥ - ٤٩}$$

وعلى هذا الأساس قسمت بلاد العالم إلى ثلاث فئات :

- ١ - شعوب شديدة الخصوبة مثل شعوب الشرق الأقصى ، وبعض
 بلاد أمريكا الجنوبية ، والشرق العربي (أكثر من ١٠٠ مولود إلى كل
 ١٠٠٠ امرأة) .

- ب - شعوب معتدلة الخصوبة مثل الولايات المتحدة ويوغسلافيا وإستراليا
 (من ٧٠ إلى ١٠٠ مولود لكل ١٠٠٠ امرأة) .

- ج - شعوب ضعيفة الخصوبة مثل التروبيج والسويد وغرب أوروبا
 عموماً (أقل من ٧٠ مولود لكل ١٠٠٠ امرأة) .

ونسبة الخصوبة في البلاد العربية تراوح ما بين ١٦٠، ١٨٠ مولود لكل ١٠٠٠ امرأة . ويمكن لإرجاع وفرة الخصوبة في البلاد العربية عموماً إلى العوامل الآتية :

- ١ - لارتفاع نسبة الأميين وسيطرة الروح الانتكالية .
- ٢ - عدم تقييد الطلاق أو تنظيمه مما يجعل المرأة في خشية دائمة فتسعى إلى إنجاب أكبر عدد من الأطفال لتوثق الروابط بزوجها . ويؤكد ذلك أن ٩٠٪ من حالات الطلاق تحدث قبل ميلاد الطفل الأول .
- ٣ - تعدد الزوجات في الريف .
- ٤ - أمل الفلاح في أن يعينه أولاده في العمل ويكونوا ذخراً له في المستقبل :
- ٥ - تأخر القرية وانعدام وسائل التسلية فيها وظلامها ليلاً .
- ٦ - ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال مما يجعل الوالدين حريصين على إنجاب عدد كبير لتعويض الوفيات المحتملة .
- ٧ - الجهل بطرق تحديد النسل .

وتبين من إحصاءات الشعوب العربية أن عدد المواليد الذكور فيها يتفوق على عدد المواليد الإناث بنسبة أكبر من المتوسط المألوف في العالم . ويبدو أن ذلك يرجع إلى نقص تسجيل البنات عند الولادة ولا سيما في الريف . ولعل الرغبة في حرمان البنات من الإرث هو الدافع إلى إغفال تسجيلهن . كما لا نستبعد أن يكون للعادات الجاهلية الموروثة أثر في ذلك . فولد البنت لا يزال يدخل الحزن على الوالدين ، وخاصة في القرى ، حتى ليخفيان ذلك عن الناس ، بينما يستقبل المولود الذكر بالبشر والفرح والولائم .

ولوحظ كذلك أن نسبة المواليد لدى سكان الريف أعلى منها لدى سكان المدن . وذلك لاعتقاد سكان الريف أن الليرة رأس مال بشرى يستثمرونه في العمل الزراعى دون أن تكلفهم تربية الأولاد نفقات باهظة ، كما أن الأسر في الريف تتمتع بعصبيتها التي تقوم على كثرة أعدادها وخاصة الذكور . ويمكن أن يضاف إلى ذلك أثر الدين الذي يعتبر الأولاد من نعم الله الكبرى .

وبالإجمال تقل نسبة المواليد كلما ازدادت الشعوب تحضرا لشعور الآباء بالمسؤولية ، وميلهم إلى تقييد النسل وتحررهم بعض الشيء من ضغط الشعور الدينى .

ب - وفيات الأطفال :

تقاس وفيات الأطفال بنسبة المتوفين منهم دون السنة الأولى من العمر إلى كل ١٠٠٠ طفل ولد حياً ، فوقى الأجنة لا يدخلون إذن في هذه النسبة . وتراوح هذه النسبة في دول أوروبا من ١٨٠٧ (في السويد) إلى ١١٦٥ (في يوغسلافيا) .

ولا غرابة أن تتناسب وفيات الأطفال مع الحالة المادية للأيوين ، ودرجة ثقافتها ، فإذا فرضنا أن وفيات الأطفال ، ١٠٠ عند أصحاب المهن الحرة وكبار الموظفين وكبار الملاك ، فلها تكون ١٣٨ عند الطبقات الوسطى ، ١٧٧ عند العمال الفتيين ، ٢٣٦ عند العمال العاديين .

والإحصاءات في كثير من البلاد العربية ليست دقيقة فيما يختص بوفيات الأطفال الرضع ولكن من المؤكد أن نسبة وفيات الأطفال إلى مجموع الولادات السنوية تصل أحيانا في بعض البلاد إلى ١٥٠ لكل ألف وهي نسبة مرتفعة جدا . وقد كانت هذه النسبة في مصر ١٢٨٠٦ (عام ١٩٥١) أما

في سورية فكانت ١٢٠ في الألف في دمشق ، وترتفع في المناطق الريفية إلى ١٥٠ فيكون المتوسط ١٣٠ في الألف .

وبما لا شك فيه أن ارتفاع نسبة وفيات الأطفال يرجع إلى انخفاض مستوى المعيشة بين الطبقات الشعبية مما يؤدي بالتالي إلى انخفاض المستوى الصحي . ويمكن أن نضيف إلى ذلك تفشي الخرافات في الريف والالتجاء إلى «الوصفات البلدية» في علاج الأمراض ، أو إلى المشايخ وأضرحة الأولياء بدلا من استدعاء الطبيب .

غير أن الإحصاءات في السنوات الأخيرة قد أظهرت هبوطا ملحوظا في نسبة وفيات الأطفال ، وذلك بسبب مشروعات الرعاية الصحية في الريف ، وازدياد نسبة التعليم مما أدى إلى التخلص من الخرافات والعادات السيئة .
ج - فئات السن :

تتم الدول اهتماما كبيرا بتوزيع المواطنين حسب فئات السن ، وذلك لحصر القادرين على العمل والإنتاج ، ومعرفة من هم في سن التجنيد ، ومن يحق لهم الاشتراك في الانتخابات ، ومن هم في سن التوظيف ، ومن هم في سن التحصيل الخ ... ويكون التخطيط الاقتصادي والاجتماعي عادة متمشيا مع البيانات والإحصاءات التي تعطى صورة واضحة عن توزيع فئات السن .

وللدلالة على النسب بين مختلف الأعمار في بلد ما تحسب الأعمار على خط رأسي ، وعدد السكان من كل عمر على خطوط أفقية ، والصورة الناتجة تسمى بسلم الأعمار . وعندما يكون هذا الهرم واسع القاعدة ضيق القمة فهو يدل على شعب فقير كثير المواليد والوفيات . وعندما تضيق القاعدة يكون للشعب هرا كثيرا كثير الشيوخ قليل الأطفال .

والشعوب العربية في طليعة الشعوب الفتية ، فهي من جهة تكثر من الإنجاب ومن جهة أخرى لا يعمر فيها الشيوخ بسبب حرارة الجو وسوء التغذية سواء من ناحية الكم أو من ناحية الكيف . وأخيراً بسبب ترك أعباء الأبرمة غالباً على عبء رجل واحد فيها .

ويرتب على فتوة الشعوب العربية :

١ - لارتفاع نسبة الأطفال في سن التعليم الابتدائي فتتولد الميزانية بنفقات تعليمهم وتعجز في أكثر الأحوال عن تعليم نصفهم .

ب - قلة عدد السكان العاملين (أى الذين في سن الانتاج) وذلك لوفرة الأطفال . ولذلك سمحت أكثر التثريعات العالية العربية بالعمل لمن هم في سن الثانية عشرة . ولكن مقبرة الأطفال على العمل لا تعادل من حيث الكم والتنوع مقبرة الشبان والشيوخ . وهذا من أسباب ضعف القوة الإنتاجية في العالم العربي .

٣- مشكلة السكان في مصر

لمحة تاريخية في تعداد السكان في مصر

سادت الفكرة عند المؤرخين بأن مصر كانت دائماً بلداً كثيف السكان ، وقد ساعد على ذلك جوها المعتدل وخصوبة أرضها . وقد عرف الفراعنة نظام إحصاء السكان وإن لم يكن يتفق مع النظام الحديث المتبع الآن . واهتموا بإحصاء الأراضي والغلات لجميع الضرائب . وكانوا يحصون السكان بطريق غير مباشر بالنسبة لمقدار الحاصلات التي جمعت . ومن الأسباب التي جعلتهم يهتمون بالإحصاء - غير جمع الضرائب - العمليات الحربية والعمليات الإنشائية الكبيرة كبناء الأهرام والمعابد . ويذكر « بريستيد Breasted » في كتابه « Ancient Records of Egypt » أن قوائم تسجيل السكان عرفت في مصر قبل ميلاد المسيح بعشرين قرناً ، وقد عثر في مصر على أثر يعد أقدم أثر عرف في التاريخ عن تعداد السكان ، ويرجع تاريخه إلى القرن الخامس عشر قبل الميلاد . وهذا التعداد مكتوب على قاعدة تمثال « الكاتب » المقام في معبد آمون بالكرنك . ولسوء الحظ فإن هذا الأثر القيم قد أصابه كسر في المكان الذي كتب فيه عدد السكان في ذلك الوقت ، فتعلت قراءة الرقم . وقد كان ديودور الصقلي في تقديره لسكان مصر في عهد الفراعنة أقرب المؤرخين القدماء للحقيقة . فقدر عدد سكان مصر بسبعة ملايين .

واهتم العرب بتقدير عدد السكان في مصر ، ولكن تقديراتهم كان فيها كثير من المبالغة . وقد بنيت في أغلب الأحيان على إحصاء عدد من يدفعون الجزية ، وهؤلاء هم المذكور من سن ١٥ إلى ٦٠ سنة . وذكر بعض المؤرخين العرب أن عدد من يدفعون الجزية ستة ملايين ، فإذا كانت الفئة التي تدفع

الجزية تمثل ٣٠٪ من السكان (وذلك قياساً على نسبتها في إحصاء ١٩٢٧)
فمعنى ذلك أن عدد السكان في مصر قد بلغ عند الفتح العربي ٢٠ مليوناً ، وهو
أمر غير معقول .

ويمكننا أن نقول دون أن نجاوز الحقيقة كثيراً أن عدد السكان قد بلغ
في العصر العربي حوالى عشرة ملايين نسمة . وقد ازدهرت الحياة وعم الرخاء
في مصر خلال العصور الوسطى لأنها كانت حلقة الاتصال في التجارة بين
الشرق والغرب قبل أن يعرف طريق رأس الرجاء الصالح .

ثم أخذ عدد السكان يتناقص بعد القرن الخامس عشر . وتدهور تدهوراً
كبيراً أثناء الحكم التركي الذى كان من أشد المهود ظلاماً في تاريخ مصر .
إذ ساد فيه الجهل ، وكثرت الدسائس وفسدت الضمائر وخربت الأرض .
فانقص عدد السكان إلى مليونين ونصف في أوائل القرن التاسع عشر . وهذه
ظاهرة شاذة قل أن يوجد لها نظير .

وفي عهد الحملة الفرنسية قام « جومار Jomard » بأول تقدير
حديث للسكان في مصر . وقد وصل إلى تقدير السكان بمليونين ونصف
مليون .

وفي عام ١٨٨٢ على أثر الاحتلال الإنجليزي لمصر أجرى أول تعداد
طبقت فيه القواعد العلمية على قدر ما سمحت به الظروف في ذلك الوقت .
ولكن اختيار هذه السنة بالذات لم يكن موفياً فقد كانت البلاد في حالة اضطراب
بسبب الاحتلال . فجاءت نتيجة التعداد غير مطابقة للحقيقة ، وقدر عدد
السكان في هذه السنة بستة ملايين وثمانمائة وواحد وثلاثين ألفاً .

ومنذ عام ١٨٩٧ أصبح التعداد منتظماً مرة كل ١٠ سنوات وكانت
نتيجته كالآتى :

عام	١٨٩٧	٩٧١٤ر٠٠٠
	١٩٠٧	١١٢٨٧ر٠٠٠
	١٩١٧	١٢٧٥٠ر٠٠٠
	١٩٢٧	١٤٢١٧ر٠٠٠
	١٩٣٧	١٥٩٠٤ر٠٠٠
	١٩٤٧	١٩٣١٨ر٠٠٠

وقدر عدد سكان مصر في تعداد ١٩٦٠ الأخير بحوالى ٢٦ مليون نسمة .
ويمكن القول عموماً إن من أسباب عدم الدقة في إحصاءات السكان في
البلاد العربية ما يأتى :

- ١ - عدم الرقابة الكافية على موظفى التعداد .
 - ٢ - كان موظفو التعداد يختارون من بين الموظفين العاديين . ولم يكن
يصرف لهم أجر أضاعى على عملهم فكانوا يتبرمون به ولا يؤدونه بأمانة .
 - ٣ - جهل الغالبية العظمى من أفراد الشعب .
 - ٤ - كانت التقاليد تحول دون ذكر عدد النساء فى الأسرة ، وحالتهن «
وأعمارهن .
 - ٥ - تغفل الخوف فى نفوس الفلاحين من رجال الإدارة ، واعتقادهم
أن الإحصاء لغرض معين كجمع الضرائب ، أو التجنيد ، أو أعمال السخرة ،
فكانوا يخفون أسماء أولادهم الذكور وأعمارهم .
 - ٦ - تغفل الخرافات والخوف من الحسد كان عقبة فى معرفة العدد
الحقيقى للأبناء فى الأسرة .
- ويمكننا أن نخرج من هذه اللوحة التاريخية بنتيجة أساسية ، وهى أن عدد

السكان في مصر قد زاد إلى الضعف في المدة ما بين عامي ١٨٨٢ ، ١٩٢٧ ، أى أقل من ٥٠ سنة . وهذه النسبة تفوق ضعف معدل الزيادة في سكان العالم . إذ ظهر من الإحصاءات العالمية أن سكان العالم قد تضاعفوا في فترات تراوح بين ١٠٠ ، ١١٠ سنة .

ولاحظ المهتمون بإحصاءات السكان أن عدد السكان في مصر قد تضاعف بمعدل أسرع في الفترة ما بين عام ١٩١٧ ، ١٩٦٠ . فبينما كان تعداد السكان ١٢ مليون في عام ١٩١٧ ، ارتفع هذا العدد إلى ٢٦ مليون نسمة في عام ١٩٦٠ . ومعنى ذلك أن عدد السكان قد تضاعف في خلال ٤٠ عاما تقريباً . ومما يزيد في خطورة هذا الوضع أن مساحة الأراضي الزراعية المستغلة لم تلاحق هذا النمو السكاني المطرد . فبينما زاد السكان في فترة الستين سنة الأخيرة بنسبة ١٦٠٪ تقريباً ، لم تزد المساحة المزروعة إلا بنسبة ١٦٪ فقط . وقد كان عدد السكان لكل ١٠٠ فدان من المساحة المترعة ١٤٢ نسمة في مستهل القرن الحالي ، فأصبح ١٦٤ في عام ١٩٢٧ ، وزاد إلى ٢٣٠ عام ١٩٥٧ . أى أنه بعد أن كان الفدان من الأرض الزراعية يقوم بأود شخصين في أوائل القرن ، أصبح يقوم بأود أربعة أشخاص ونصف في الوقت الحاضر (١) .

مشكلة السكان وعلاقتها بالحالة الاقتصادية

تتلخص مشكلة السكان في مصر إذن في كثرة المواليد ، وعدم استطاعة الموارد الانتاجية ملاحقة الزيادة المطردة في عدد السكان .

وتتراوح نسبة المواليد في مصر بين ٤٠ ، ٤٣ لكل ألف من السكان . ويتبين ارتفاع هذه النسبة من مقارنتها بنسبة المواليد في بعض البلاد الأخرى .

(١) الدكتور على الجبريتي . السكان والموارد الاقتصادية في مصر مطبعة مصر ١٩٦٢

نسبة المواليد في الألف	البلد
٤٣	مصر
٣٤	الهند
٣١	اليابان
٢٣	إيطاليا
٢١	كندا
١٦	فرنسا

وقد جاء في بعض الدراسات الإثنوغرافية عن مصر (مجلة الجمعية الجغرافية) أن أحد العلماء قام باستقصاء عن حالة المواليد في قرية قرب شبراخيت فأتضح أن متوسط عدد المواليد في كل أسرة عشرة أطفال لا يبلغ منهم من الرجولة إلا خمسة أو ستة . وذكر نفس المرجع أن المرأة المصرية في الريف قد تحمل ١٤ مرة خلال حياتها الزوجية ، ولكن ثلاثة أرباع الأطفال يموتون في الغالب في سن مبكرة . وإذا كانت هذه الأرقام تنطبق على كثير من المناطق الريفية ، فإنها قد تتحقق أيضاً بين بعض الفئات العالية في المدن . .

غير أن تغير الظروف الاجتماعية في المدن وانتشار الثقافة وتغير الحالة الاقتصادية ، كل ذلك قد ساعد على ظهور تيار يتجه حتى الآن ببطء نحو الإقلال من النسل وتنظيمه . كما أن نسبة الوفيات ، نظراً لتقديم وسائل العناية الصحية ، آخذة في الهبوط .

وقد اهتمت المجتمعات الحديثة بالعمل على إنقاص نسبة الوفيات . واتخذت لذلك وسائل عديدة تتركز كلها أو تهدف جميعها نحو غرض واحد ، هورفع

مستوى المعيشة . وثبت قطعاً أن رفع مستوى المعيشة أهم عامل في حفظ كيان الشعب وازدياد حيويته . فنزداد فيه العناصر النشيطة « وتقل فيه نسبة الوفيات تبعاً لذلك . وقد هبطت نسبة الوفيات فعلاً في أنحاء كثيرة من العالم المتمدين ومنها مصر نتيجة للعناية الصحية وبرامج التنمية الاجتماعية .

فقد كانت نسبة الوفيات في مصر حتى تعداد سنة ١٩٣٧ تراوح بين ٢٨ ، ٢٦ لكل ألف من السكان . ولكنها هبطت في السنوات الأخيرة إلى حوالي ٢٠ في الألف .

فإذا كانت نسبة الوفيات قد هبطت ، وهي آخذة في الهبوط بشكل ملموس ، ونسبة المواليد على ما هي عليه ، فلا بد أن نتوقع ازدياد تعقد مشكلة السكان « وتكاثرتهم بنسبة كبيرة مما لا تستطيع معه زيادة الموارد الإنتاجية أن تلاحق هذه الزيادة في السكان .

فلنتظر الآن في علاقة هذا الوضع بالحالة الاقتصادية .

. نستطيع أن نقول لأول وهلة إن انخفاض مستوى المعيشة في بلد ما يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي ويرفع من نسبة الوفيات . ولكن المراسمة العلمية أثبتت أن مستوى المعيشة يؤثر كذلك في نسبة المواليد وأن الحالة الاقتصادية تؤثر تأثيراً مباشراً في النسل وتخضعه لنظام معين . فإذا كنا بازاء شعب يرتفع فيه مستوى المعيشة ، ويتمتع أفرادهم بقسط ملائم من الثقافة ، وجدنا أن هؤلاء الأفراد ينظرون إلى مسألة النسل نظرة تتم عن الشعور بالمسؤولية ، والنظر إلى المستقبل بعين الحذر . فلا يتركون هذه المسألة دون تحديد ، ودون موازنتها بظروف حياتهم الخاصة وبظروف الحياة الاجتماعية في البيئة المحيطة بهم .

وقد لاحظ بعض علماء الاجتماع أن ظاهرة التناسل المفرط تظهر على وجه الخصوص بين الطبقات الفقيرة وبين طبقة العمال. فقال آدم سميث « يظهر أن الفقر يزيد من النسل بدلاً من أن يحده » وقال مثنسكيو « يزداد عدد الأطفال بنسبة ازدياد الفقراء والمعلمين » .

وقيل إن العامل الذي يعيش طيلة يومه بين المادة الخامدة يصبح لاهم له إلا الغذاء والتناسل ، ويتعمد عنده كل ميل نحو القيم المعنوية والروحية ونضيف إلى ذلك أن كسبه الضئيل المتقطع يقتل فيه كل رغبة في تقدير المستقبل ، ويحطم فيه كل شعور بالمعاني الإنسانية . وقد وصل العلماء من ذلك إلى شبه قانون مؤداه أن هناك تناسب عكسي بين نسبة الخصوبة في النسل ، ودرجة ثراء المجتمع . وقد توالى على الفلاح المصرى عصور من الاضطهاد والظلم جعلته يفقد الثقة في نفسه ، ويفقد الأمل كذلك في تحسين حالته . فانطبعت حياته بطابع الاستسلام للمقادير .

وتدل الإحصاءات على أن نسبة السكان الذين يعتمدون على الزراعة في تحصيل دخولهم ٦٣٪ من مجموع السكان . ولم يحدث تغيير يستحق الذكر في هذه النسبة في الفترة الواقعة بين تعدادى ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ وإن يكن من المؤكد أن نسبة المشتغلين بالصناعة قد زادت بعد حركة التصنيع في عهد الثورة .

ويؤخذ من إحصاءات الملكية في سنة ١٩٤٢ أن عدد ملاك الأراضي الزراعية قد بلغ مليونين ونصف تقريباً وحوالى ٧٠٪ من هؤلاء كان يملك كل منهم أقل من فدان » وكانوا يمتلكون فيما بينهم ١٢٪ فقط من الأراضي المزروعة .

أما الذين كانوا يمتلكون من فدان إلى خمسة فقد بلغ عددهم ٢٣٪ من

مجموع الملاك ، وكانوا يملكون فيما بينهم ٢٠٪ من المساحة المزروعة . وبعبارة أخرى فإن الطبقة التي يطلق عليها اسم « صغار الملاك » (وهي التي تملك ٥ أفدنة فأقل) كانت تكون ٩٣٪ من الملاك ولا تزيد ملكيتها عن ٣٢٪ من المساحة المزروعة .

أما من يملكون ٥٠ فدانا فأكثر (وهم كبار الملاك) فلم تتجاوز نسبتهم في سنة ١٩٤٢ ١٪ من مجموع الملاك . وكانوا يمتلكون ٣٨٪ من المساحة المزروعة ، أي أكثر مما كان يملكه صغار الملاك وهم — كما أسلفنا — كانوا يمثلون ٩٣٪ أي الأغلبية الساحقة .

نستخرج من هذه الإحصاءات حقيقة هامة . وهي أن الأراضي في مصر ، قبل قانون الإصلاح الزراعي الذي كان أول وأهم مشروعات الثورة في عام ١٩٥٢ — كانت موزعة توزيعاً غير عادل . فعظم الأراضي كانت تملكها فئة قليلة من الملاك . أما الأغلبية الساحقة من سكان الريف فكانت تعيش في حالة فقر مدقع .

ومن الغريب أن يتمتع الفلاح بمستوى لا بأس به من القوة الجسمية بالرغم من ضآلة غذائه وفنك الأمراض المتوطنة به وتفسير ذلك أن سكان الريف يجتازون في السنوات الأولى من حياتهم اختباراً قاسياً وتتراى عليهم الأمراض فتفتك بالكثيرين منهم ، ويترتب على هذا فناء الضعيف وبقاء الأصحاء .

وقد كان من أهم النتائج التي ترتبت على قانون الإصلاح الزراعي — فيما يتعلق بمشكلة السكان — أن تمكن الفلاح من الحصول على قطعة أرض لا تقل عن خمسة أفدنه يزرعها لنفسه . وفي ذلك ما يدفعه ، بلا شك ، إلى الحرص

على أن تنتقل هذه الأرض إلى فئة قليلة من ذريته حتى تحتفظ بقيمتها . أو بمعنى آخر فإن قانون الإصلاح الزراعى سوف يكون له أثر فى تحديد النسل خوفاً من تجزئة الأرض إلى أجزاء صغيرة وإضعافها بين عدد كبير من الورثة . فإذا أضفنا إلى ذلك أن تحسن حالة الفلاح المادية سوف يكون له أثره فى رفع مستوى معيشته ، ومستوى ثقافته وثقافة ذويه ، أدر كنا أن قانون الإصلاح الزراعى لا يهدف إلى غايات مادية واقتصادية فحسب ، بل إن أثره يتعدى ذلك إلى إحداث تغيير شامل فى العقلية الريفية وبالتالي إلى علاج كثير من المشكلات ومنها مشكلة السكان .

زيادة التمثل وقلة الانتاج

من المعروف أن مساحة الأرض الزراعية فى مصر لا تتجاوز ستة ملايين فداناً . وقد قامت فكرة بناء السد العالى لتحويل نظام الرى الحياضى فى بعض أراضي الصعيد إلى الرى الدائم ، ولتوفير الماء اللازم لانتزاع مليون أو مليون ونصف فدان من الصحراء يوفر السد الماء اللازم لزراعتها .

ونظراً لضيق الرقعة الزراعية وعجزها عن توفير حاجيات السكان الضرورية والمتزايدة من المواد الغذائية تضطر الدولة لشراء كميات ضخمة من هذه المواد فى كل عام ، تقدر بملايين الجنيهات .

وبين الحلول الآتية العلاقة بين السكان وزيادة الأراضى الزراعية :

سنوات الإحصاء	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧
عدد السكان بالمليون	١١ر٣	١٢ر٨	١٤ر٢	١٥ر٩	١٩ر٠٤
المساحة المتزعة بملايين الأفدنة	٥ر٤	٥ر٣	٥ر٥	٥ر٣	٥ر٧٣
المساحة التى تخص الفرد باللدان	٠ر٤٨	٠ر٤	٠ر٣٩	٠ر٣٣	٠ر٣

ويستدل من هذا الجدول (١) على أن عدد السكان في عام ١٩١٤ كان متكافئاً مع الإنتاج الزراعي . ولكننا نرى أن مساحة الأراضي المتروكة قد ظلت حوالي ٥ مليون فدان ، ولم ترد إلا زيادة طفيفة بين إحصائي ١٩٠٧ ، ١٩٤٧ ، بينما قفز عدد السكان من ١١ مليون إلى ١٩ مليون . وإذا ظل السكان يتزايدون بالنسبة الحالية (أي ما يزيد على ربع مليون سنوياً) ، فبقي ذلك أنهم يبلغون في سنة ٢٠٠٠ حوالي ٣٥ مليون نسمة . ولابد أن تزيد مساحة الأرض المتروكة إلى ١٠ مليون فدان حتى يمكننا الاحتفاظ بمستوى المعيشة الحالي . أي أنه يجب استصلاح الأراضي البور بمعدل ٨٠ ألف فدان سنوياً ، وهو أمر يكاد يكون مستحيلاً .

أما عن قوى الإنتاج الصناعية ، فقد عملت الثورة جاهدة على تدعيمها بمزيد من المنشآت الصناعية من أجل رفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وقد تجاوزت الدولة في هذا السبيل طاقتها ، واضطرت في كثير من الأحيان لعقد القروض ولم يكن هناك طريق آخر غير هذا الطريق كى نسير في خط التنمية الاقتصادية الذى تدفع إليه بل تحتمه زيادة السكان المطردة . ولنا في حاجة للإشارة إلى أن الصناعة لدينا ما زالت وليدة ناشئة ، ولا زلنا نحبو على طريق الصناعة الثقيلة التى يتطلب استكمال وجودها رصيداً ضخماً من الأموال والخامات والخبيرات .

وفيما يتصل بقوى الإنتاج البشرية فقد تأثرت ببلورها بزيادة التسلل المستمرة بمعدلاتها المرتفعة الحالية تأثراً كبيراً . فتركيب السكان النوعى في الجمهورية العربية المتحدة بات يشكل أكبر العبء على الثروة البشرية العاملة التى تملك الخبرة والجهد ، وتمثل بلورها جانباً جديداً محليها بالقياس إلى عدد

السكان الذى يتزايد بواقع « سبعة آدميين لكل ثلاث دقائق » أو « ٣٣٦٠ نسمة فى نهاية كل يوم من أيام السنة ». ومن ثم يشكل ازدياد عدد أفراد الأسرة الواحدة عبثاً ضخماً على رب الأسرة ، وهو العنصر المنتج الوحيد الذى يتحمل عادة مسئوليات الإنفاق عليها . كذلك فإن زيادة النسل المطردة قد أوجدت قطاعاً ضخماً من الأعمار المتقاربة (منذ فترة الميلاد حتى سن الخامسة عشرة) . وهى السن التقليدية التى يبدأ عندها العمل ، وخاصة فى المجتمعات الريفية المحلية ، ويبلغ هؤلاء قرابة ٥٠٪ من عدد سكان الجمهورية . وهذه الملايين الخمسة عشرة تعتبر بالضرورة قوة بشرية غير منتجة تعيش عالة على غيرها .

ثم نستطيع أن نذكر غير هذه الملايين عدة ملايين أخرى لا تستطيع أن تقدم للإنتاج أية إضافة مذكورة لاغتيارات كثيرة منها يتصل بالشيخوخة والمرض والإحالة للتقاعد وهناك بضعة ملايين أخرى يقل إنتاجها للدرجة كبيرة بسبب الأمراض المتوطنة التى تنتشر فى الريف المصرى كالبلهارسيا والانكلستوما والبلاجرا ، وأمراض سوء التغذية والأرصاد المتفشية .

ويضاف إلى هذه الملايين غير المنتجة لونا آخر من البطالة المقنعة لا تضيف قليلاً أو كثيراً إلى الإنتاج أو الخدمات ، يقوم أصحابها بممارسة أعمال تافهة تعجز دخولها عن تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللائق بالآدميين .

ولا يفوتنا بعد ذلك أن نذكر أن نظام العمل فى المجتمع الزراعى المصرى يمثل بدوره لونا من ألوان البطالة السافرة حيث لا يستغرق العمل الزراعى عادة أكثر من شهور قلائل فى كل عام تظل بعدها القوى العاملة فى سبات عميق . ونلاحظ أيضاً أن دواوين الحكومة وشركات القطاع العام مثقلة بأعداد هائلة من العاملين تتجاوز بكثير طاقة العمل وحاجته . وهذه الظاهرة

ترتبط أوثق الارتباط بظاهرة زيادة السكان المستمرة التي أدت إلى التوسع في الخدمات التعليمية على حساب مستوى التعليم نفسه ، مما أسفر عن تخريج أعداد ضخمة من معاهد العلم في كل عام . وقد قضت الضرورة الاجتماعية الملحة لامتناع هذا الفائض الضخم من الخريجين بتوزيع العمل على أكبر عدد بينهم وخاصة في قطاع الخدمات الذي أنعم بالموظفين .

وعلى الرغم من هذه الحالة فإن القوة البشرية التي تمتلك الخبرة والقدرة على العمل المنتج لا تتجاوز محال ربع عدد السكان ، وهي التي تتحمل وحدها مسئوليات التنمية والتطوير وزيادة الانتاج .

(زيادة التسلل ومستوى الخدمات)

وليس من شك أن تأثير زيادة التسلل المطردة على مستوى الإنتاج وأحجامه يضغط ببلوره على مستوى الخدمات ويؤثر فيها تأثيراً سيئاً . ويمكن أن نذكر عدة أمثلة على ذلك في حياتنا الراهنة لعل من أبرزها ما نلاحظه من هبوط مستوى الخدمات الطبية ، وانخفاض مستوى التعليم بعد أن دفعت به زيادة التسلل المستمرة إلى العمل على مستوى الكم بغير إمكانيات كافية تحقق له القدر الضروري من الكفاية والإتقان . وقد تجاوزت الزيادة في عدد الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام طاقة الدولة وقدراتها المادية لبناء المدارس ، وإعدادها بالوسائل التعليمية المختلفة . ومن الطبيعي أن تكون حركة المواليد المتدفقة بغير حلود هي المسئولة وحدها عن وجود ما يقرب من مليون طفل بلغوا سن الإلزام يقفون وراء أسوار المدارس يتطلعون إلى فرصة التعليم .

ونستطيع أن نقرر أن زيادة السكان هي المسئولة الأولى عن الغلاء السريع الملحوظ ، وضآلة المرتبات بالقياس إلى مثيلاتها في معظم بلاد الخارج ،

وزيادة الاستهلاك . وتعتبر زيادة الاستهلاك أحد العوامل الرئيسية المعوقة لخطة التنمية الاقتصادية في مصر . ومن الملاحظ أن معدل زيادة إنتاج المواد الغذائية في مصر لم يزد بنفس معدل زيادة السكان في الفترة ما بين ١٩٣٧ ، ١٩٦٠ . فقد زاد السكان بمعدل ٦٢٪ بينما زاد إنتاج المواد الغذائية بمعدل ٤٢٪ . ومما ساعد على زيادة الاستهلاك ارتفاع متوسط دخل الفرد نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشأن عدالة توزيع الثروة والدخل القومي . ومن بين هذه الإجراءات قوانين الإصلاح الزراعي ، ورفع الحد الأدنى للأجور ، والتعليم الخبائي ، والتأمينات الصحية والاجتماعية ، وتخفيض إيجارات المساكن (١) .

وقد ظل مستوى المعيشة منخفضاً على الرغم من زيادة الإنتاج والدخل القومي . إذ حقق الدخل القومي زيادة من ١٢٨٥,٢ مليون جنيه في عام ١٩٥٩ إلى ١٦٦٩,٨ مليون جنيه في عام ١٩٦٣ . ومع ذلك فإنه نتيجة لزيادة السكان المطردة لم يحدث إلا تحسن بسيط في متوسط نصيب الفرد من الدخل السنوي . فراد دخل الفرد من ٥١ جنيه في عام ١٩٥٩ إلى ٥٩,١ جنيه في عام ١٩٦٣ . وما زال دخل الفرد في مصر يعتبر خميلاً جداً إذا ما قورن باللؤل الصناعية المتقدمة . فبينما وصل دخل الفرد في الولايات المتحدة ٢٣٢٤ دولار ، والدانمارك ١١٧٧ دولار ، وتركيا ٢٥٤ دولار ، لم يزد دخل الفرد في مصر عن ١٥٢ دولار (٢) ومتوسط دخل الفرد للسكان الزراعيين يبلغ حوالي ٢٥ جنيه .

(١) دكتور صلاح الدين لاسق: تضييق السكان والتنمية الاقتصادية في ج.ع.م. دار المعارف ١٩٦٦ .
(٢) المرجع السابق .

وزيادة السكان هي المسئولة أيضاً عن تحويل مساحة كبيرة من الرقعة الزراعية التي تمتلكها إلى وحدات سكنية على حساب حاجتنا الملحة إلى المواد الغذائية الضرورية . وقد اضطرت الدولة إلى ذلك كحل إجباري لمشكلة الإسكان المستحكمة ، وما صاحبها من أزمات ، حتى باتت حركة البناء والإسكان والتعمير تنوء تحت متطلبات هذه التغيرات السكانية ، وهي ظاهرة لم تكن موجودة في مصر منذ عشرين عاماً على أكثر تقدير .

ولا نستطيع ، بعد ذلك ، أن نغفل زيادة السكان المفرطة في بلدنا من مسؤوليتها عن هذا الخلط الشديد في توزيع القوى العاملة تفادياً لمشكلات البطالة العقلية وآثارها المعروفة على الاستقرار الاجتماعي ، وهذا الخلط في توجيه القوى العاملة ناتج عن مشكلة زيادة الخريجين في جميع مراحل التعليم عن حاجة الأعمال نتيجة لزيادة النسل التي لا تعرف المسئولية أو التقدير . ومن شأن هذا الخلط في توجيه الخريجين إلى غير ما تخصصوا فيه أن يبدد ما بذلته الدولة في سبيلهم من جهد ومال ، وما بذله هؤلاء من جهود في تحصيل العلم والمعرفة المتخصصة . وهذه الظاهرة تحمل الدولة أعباء مستمرة على مستوى التعليم ، والكفاية العلمية ، وميزانية الأجور ، دون أن يقابل ذلك أعمال منتجة في معظم الحالات .

الوعي السكاني وسيلة هامة لتعليق الاشتراكية :

فما لا شك فيه أن أحد المعوقات الأساسية التي تحول دون الوصول إلى الأهداف الاشتراكية ، انعدام الوعي السكاني ، وعدم الاهتمام بفهم المغزى البعيد لبرامج ضبط النسل . فالدعوى لزيادة الانتاج ، وتشجيع الادخار وزيادة حجم التصدير ، كل هذه العوامل لا يمكن أن توفى ثمارها المرجوة

إذا استمر معدل زيادة السكان على ما هو عليه الآن . فلا بد لنا من تحقيق درجة ثبات نسبي في السكان حتى تظهر آثار التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وإذا لم يشترك المجتمع كله في هذا السبيل فإنه يخشى أن تتحول جهودنا الدائبة لتحقيق الاشتراكية إلى لون من الأمانى ، إلى « يوتوبيا » براقة تحلم فقط بالمجتمع السعيد .

لابد من القضاء على التخلف الفكرى الذى يغلف الحياة الاجتماعية في آلاف القرى المصرية بغلاف ثقيل من الجهالة ، والتقاليد البالية . فما زالت لدينا تركمة اجتماعية مثقلة بمختلف ألوان التخلف وأشكاله قد تجمعت عبر القرون الطويلة . ومن الطبيعى ، تبساً لهذه الظواهر الاجتماعية المعقدة ، أن تصبح هذه القرى معامل ممتازة لتفريخ الملايين من البشر بغير حدود .

وعلى الرغم مما حققته الثورة من مشروعات ضخمة ، فإن الريف المصرى ما زال يعيش في حالة من التخلف يزيد بها تدفق النسل سوءاً فوق سوء . ولذا فإن أمام القيادة الاشتراكية أشواطاً بعيدة للوصول بالقرية المصرية وهى الوجه الحقيقى للمجتمع المصرى - إلى المستوى الحضارى الذى يتناسب مع مستوى الحياة في المجتمعات الريفية بالدول الناهضة . لكن هذا الهدف الكبير رهن تماماً بنجاح خطة ضبط النسل الوليدة .

ومع تقديرنا للور التوعية الأساسى في هذا المجال إلا أن التوعية الشفوية وحدها تعتبر سلاحاً عاجزاً في معركة ضخمة تحتاج إلى تكتيل كل الجهود والوسائل لكسب معركة التحول الفكرى بالنسبة للملايين المواطنين . فالملاحظ أن التوعية الكلامية تصادف صعباً كثيرة وهى تشق طريقها بين جماهير غارقة في لجة التقاليد وخاصة في المجتمع الريفى . وهذه الجماهير - نتيجة

لا اعتبارات اجتماعية ذات جلور عميقة في الكيان الاجتماعي عند كل من الفرد والجماعة - تعانى ألوانا من التخلف الثقافي والفكرى :

(أ) منها ما يتصل بالتناول الخاطيء للنصوص الدينية وتفسيرها تفسيراً مغلفاً أو بعيداً تماماً عن كل ما يتصل بالصواب أو المنطق .

(ب) ومنها ما يتصل بظاهرة الطلاق المتكررة التي تنتشر في المجتمع المصرى انتشاراً كبيراً تشير إليه الاحصاءات المحلية والعالمية بحيث يعد المجتمع المصرى من هذه الناحية ، من أكثر المجتمعات ممارسة للطلاق .

(ج) ومنها ما يتصل بالقيم الاجتماعية المتوارثة التي تمجد التناسل الكثير كصبر للدخل الأسرى والمباهاة بالرجولة ، أو وقاية من احتمالات القار الذى ما زال يمارس نشاطه الشرير في قرى الصعيد .

(د) ومنها ما يتصل بالرغبة في تدعيم الأسرة ، أو برغبة ملايين الزوجات في الحصول على ضمان أكيد يشد الرجل إلى بيته . فهن لذلك يلتمسن في الإنجاب قيدا لا يستطيع الرجال منه فككا . وهذا يعنى بوضوح أن زيادة النسل في معظم بلاد الجمهورية هو الوسيلة التي تضمن الاستقرار الأسرى .

ضروره ضبط النسل

عالج المفكرون ورجال الدين وعلماء الاجتماع مسألة ضبط النسل Birth Control من وجوه عدة . وأبرز بعضهم ، وهم الغالبية العظمى ، الأخطار التي تنطوى عليها الزيادة المفرطة في النسل ، وهون البعض الآخر من شأنها .

والذين وجلوا فيها مشكلة حقيقة يجب الإسراع إلى معالجتها والتغلب عليها ، اعتمدوا في نظرتهم هذه على المقارنة بين زيادة السكان ونسبة الزيادة

في الموارد الاقتصادية ، وقد أوضحنا ذلك في الفقرات السابقة .

أما الذين هونوا من شأنها فقد انقسموا فريقين : فريق أشار إلى مخالفة سياسة ضبط النسل لتعاليم الدين ، وفريق ترك العنان لروح التناول ، واعتقد أن العمل على زيادة الإنتاج واستغلال الموارد التي لم تستغل حتى الآن كافيلا بالتغلب على المشكلة .

وأول رأى أثير من جانب الهيئات الدينية كان رأى جمعية الشباب الكاثوليكي (١) . فذكرت في بيانها « أن الأسرة حلبة المجتمع الأولى وصيانة قدامتها تتوقف على احترام خيراتها ، وأول هذه الخيرات النسل . كما ذكرت أن الشرائع السماوية تحض على تعبير الكون وحفظ النوع . »

ثم كتب المفتي أن الإسلام لا يبيح تحديد النسل إذا اتخذ صفة الدعوة العامة ، وإنما يبيحه في حالات فردية وهي حالات الضرورة الملحة . وأدلى آخرون من رجال الدين بأرائهم فكانت أقرب إلى الاعتدال والتقدير لحقيقة المشكلة . إذ ذكروا أن بعض الفقهاء قد قرر أنه يجوز للشخص ، إذا وجدت أسباب جسمية أو مالية أو نحوها ، أن يحدد من نسله بالاتفاق مع زوجته . وبينوا أن الدين لا يمنع أن يقدر كل إنسان ظروفه بنفسه ، وهو المفتي لنفسه في حاجاته ومسوغاته .

والرد على القائلين بأن تحديد النسل إعتداء على قداصة الأسرة تقول إن

(١) نذكر ، بهذه المناسبة ، تصريح البابا بولس السادس الذي صدر مؤخرا وأعلن فيه أن تحديد النسل فيه مخالفه صريحة لتعاليم الكنيسة . وقد أثار هذا التصريح نقداً شديداً من علماء الاجتماع والاقتصاد . ويبدو أن البابا كان يحضر اهتمامه في الناحية الأخلاقية .

الأسر المتوسطة أو الغنية تحيل من تلقاء نفسها إلى تحديد نسلها . ولكن الأسر الفقيرة هي التي ترك النسل دون ضبط أو تحديد . ومن البديهي أنه كلما ازداد النسل ازدادت متاعب الأسرة المادية ، مما يؤدي إلى الطلاق والتشرد والإجرام ، وفي ذلك ما فيه من هدم لقداسة الأسرة . وإذن فكثرة النسل هي التي تؤدي إلى هدم الأسرة وتفككها لا تحديد النسل .

على أن هناك فرقا بين منع النسل ، وهو ما تحرمه الشرائع والأديان ، وبين تحديد النسل أو ضبطه أو تنظيمه ، وذلك أمر لا يخالف الشرائع إذا كان لا يفرض به أحد الزوجين . وإذا كانت الشرائع تحض على النسل لتعمير الكون وحفظ النوع ، أفلا يكفي في ذلك أن عدد سكان العالم قد زاد إلى أربعة أمثال ما كان عليه منذ ثلاثة قرون ؟ فقد كان في القرن السابع عشر ٤٦٥ مليوناً وأصبح اليوم ما يقرب من ٣ مليار .

ويقول فريق المتفائلين بمستقبل مصر الاقتصادي أن الحكومة الآن ناهضة بمشروعات كثيرة لزيادة الدخل القومي ، وأنها دولة فتية بها كثير من المشروعات التي تحتاج لمن يستغلها . فلو صنعت مصر لاستطعنا أن نوجد موارد تكفي هذا العدد وتزيد عن حاجته . ولو استغلت كل مياه النيل لاستطعنا أن نصاعف الأراضي المترعة ، وإن التاريخ ليحدثنا أن الأراضي التي تقع غرب الاسكندرية حتى حدود ليبيا كانت حلاتق غناء في عهد الرومان .

ونذكر هؤلاء بما قاله « مالتوس » في نظريته المشهورة « من أن السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية ، على حين أن الموارد الغذائية لا تزداد إلا وفق متوالية عديدة » . وإذا كان تقدم الصناعة في القرن التاسع عشر قد أثبت عدم صحة هذه النظرية فيما يتعلق بنسبة زيادة الموارد إلا أن النظرية

في مجمرها صحيحة إذا طبقت على البلاد التي تعتمد جل اعتمادها على الزراعة وما زالت مصر حتى الآن ضمن هذه البلاد . ولا بد لها من وقت طويل حتى تستطيع أن تصل إلى ما يقرب من مستوى الدول الصناعية الكبيرة ، بحيث يمكنها تحقيق التوازن بين موارد البلاد وبين عدد السكان .

في مصر إذن مشكلة للسكان ، بل نستطيع أن نقول إنها مشكلة المشاكل في مصر لأن على حلها يتوقف نجاحنا في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية . والذين يتنادون أو يبصرون الناس بمشكلة السكان في مصر لا يثبطون الحمم عن التهورس بموارد البلاد وتحسين انتاجها ، ولكنهم يرون فقط أن السكان يتزايدون بدرجة مخيفة عجزت معها ، ومستعجز ، وسائل تنمية موارد الثروة الاقتصادية عن أن تسائرهم في نموهم .

وسائل علاج المشكلة

يرى كثير من المثقفين أن أنجع الوسائل لتحقيق ضبط النسل هي وسائل التشريع وأهمها .

١ - رفع الحد الأدنى لسن الزواج بالنسبة لكل من الشاب والفتاة .

٢ - الطلاق وتنظيمه بحيث لا يسمح به إلا في حالات الضرورة القصوى ، وحين تثبت استحالة الحياة الزوجية .

٣ - إلغاء تعدد الزوجات نهائياً ، وهو ما زال يمارس بكثرة في الريف وبين قبائل البدو .

٤ - حرمان المغالين في إنجاب الأطفال من بعض الحقوق الاجتماعية التي كفلتها اشتراكية الدولة لجميع المواطنين كمجانية التعليم والعلاج ، وبعض

امتيازات التوطين والإسكان ، مثلما حدث بالنسبة للعلاوات الاجتماعية التي ألغيت أخيراً .

والواقع أن الفئة القليلة التي تمارس ضبط النسل من تلقاء نفسها ، عن طواعية ووعى بأهميته وضرورته وجلواه - هذه الفئة القليلة لن يضربها بحال ما يمكن أن يصدر من تشريعات لتنظيم النسل .

غير أن الغالبية العظمى من الطبقات الشعبية ترى في مثل هذه التشريعات مجدياً صارخاً لما تأصل في نفوسها من عادات وقيم اجتماعية ، ولذلك فإنها تعارضها أشد المعارضة . وهكذا نرى أن المجتمع المصرى ، في الوقت الحالى يعانى من هذا التضارب الواضح بين آراء الطبقة المثقفة أو الواعية ، وآراء الجموع الغفيرة من جماهير الشعب . ونظراً لوجود هذا التضارب فإن التشريع ، مقروناً بالتوعية والدعوة العقلية ، لن يأتى بما نرجوه له من نتائج إيجابية في هذا السبيل .

وقد دعا بعض المفكرين إلى استخدام التشريعات الاجتماعية المناسبة ، على أن يصحبها رفع مستوى معيشة العمال ، وتنظيم أوقات فراغهم ، وإنشاء الأندية الرياضية والثقافية التي يقضون فيها وقت الفراغ ، وبذلك يرتفع تقديرهم للمستولية وتتغير نظرتهم إلى الحياة .

على أن القوانين لا تؤدى الغرض المنشود إلا إذا صاحبها الباعث الدافئ لدى الأفراد . وهذا الباعث الدافئ لا يوجد إلا إذا نما الوعي الاجتماعى للسكان عن طريق الثقافة ، فيساعد ذلك على تقبل الدعوة نحو ضبط النسل وتنظيمه .

ونحن نعتقد آمالاً كبيراً على التغيير الاجتماعى الذى يحدث في المجتمع نتيجة للسد العالى :

ولا تكمن أهمية السد ، في الواقع ، في إضافة مليون فدان جديد أو أكثر إلى الرقعة الزراعية . ولكن قيمته الحقيقية ستكون في كونه سلاحاً يقهر التخلف ، ووسيلة عملية إيجابية لانجاح خطة ضبط النسل . إذ أن ما سوف يمنحه السد من قوة كهربية ضخمة سيُتيح إلى جانب نهضة الصناعة وزيادة الإنتاج - الوسيلة الوحيدة لتحقيق التطور الحضارى الحلى الحياة القرية المصرية .

ولاريب أن تغيراً كبيراً سيطرأ على عقلية الموطن الريفى الذى يعيش عصر الكهرباء ويستمتع بشمرات الحضارة الآلية الحديثة ، ويقسراً ويسمع عن المشكلات الاجتماعية والأحداث السياسية بعقل ناضج وفكر متفتح . بهذه الخطوة الحضارية وحدها يمكن اختزال آلاف المجهودات التى تبذل حالياً في التوعية الكلامية المباشرة ، إذ سوف تكون لهذه الثورة الحضارية آثارها الضخمة في تطوير المضمون الثقافى والاجتماعى عند المواطن العادى . وسوف تتغير تماماً ملامح المجتمع الزراعى وتتطور طبيعة الحياة والعلاقات الاجتماعية بين أهله .

ومن المؤكد أن كثيراً من القرى يمكن أن تتحول إلى مراكز للصناعات الزراعية التى تعتمد على إنتاج الأرض . ومن شأن هذا التحول الاقتصادى الاجتماعى أن يحدث أثره الهائل فيما حوله من بيئات محلية مغلقة لم تعرف المدنية أو التقدم . ولاريب أن هذا التغير الحضارى سيؤثر بدوره على أنماط السلوك والعادات والتقاليد والأعراف وقوالب التفكير ، ويهزها هزاً عنيفاً ليغير بها مسافات التخلف الطويلة ويقودها إلى التطور الاجتماعى المنشود .

وليس كالصناعة سبيل فعال لتطوير الحياة الاجتماعية ومفاهيمها تطويراً

تقديراً . إذ تنسم المجتمعات الصناعية بألوان من الثقافة والتكيف الذائقى تؤدى إلى سعة الأفق ، وعمق الإدراك . كما أنها تعكس فى نفس الفرد تعود النظام والتكيف وفق قواعد العمل ، والمواعيد الصارمة « والإدراك العميق بما يبذل من مجهودات فى العمل . ومن ناحية أخرى يشعر الفرد والجماعة بما تحتاجه الحياة من تكاليف معيشية باهظة تحفظ على الآدميين كرامتهم وتوقف الشعور بما يفرضه إعداد الأبناء وتربيتهم من أموال وأعباء ورعاية مستمرة .

ومجمل القول إنه حين قضاء القرية المصرية ومنازلها ومؤسساتها الثقافية والاجتماعية بنور الكهرباء ، فسوف ينحصر من حياتها كثير من معالم التخلف لتفسح المجال لموامل التغير والتقدم الحضارى .

محتويات الكتاب

صفحة	
١	الباب الأول : علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية
٣	الفصل الأول : موضوع علم الاجتماع ومنهجه وتقسياته
١٩	الفصل الثاني : علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية
	الباب الثاني : مراحل الانتقال من الفلسفة الاجتماعية إلى
٤٠	علم الاجتماع
٤٣	الفصل الثالث : التفكير الاجتماعي عند الفلاسفة
٥٣	الفصل الرابع : ابن خلدون وآراؤه الاجتماعية
	الفصل الخامس : التفكير الاجتماعي في القرنين السابع
٦٥	عشر والثامن عشر
٧٧	الفصل السادس : التفكير الاجتماعي عند منتسكيو ...
١٠٧	الفصل السابع : أوجست كوزك ونظرياته الاجتماعية
	الباب الثالث : تقديم التراصات الاجتماعية نحو المسح
١٢٣	العلمي خلال القرن التاسع عشر
١٣٣	المصطلحات الثامن : الصفات النوعية للظواهر الاجتماعية
١٦٣	الفصل التاسع : هربرت سبنسر ونظرية التطور الاجتماعي

صفحة

- ١٧٥ الفصل العاشر : الصفات النوعية للظواهر الاجتماعية
- ٢١٧ الفصل الحادى عشر : المدرسة السيولوجية الفرنسية ...
- ٢٣٧ الفصل الثانى عشر : مناهج البحث الاجسماعى
- ٢٦٥ الفصل الثالث عشر : مشكلة السكان



0311041

Biblioteca Nevada

